سلسلة رسائل جامعية

الأمن المائي العراقي

دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية

د. محمد عبد المجيد حسون الزبيدي

الأمن المائي العراقي
د. محمد عبد المجيد حسون الزبيدي


الأمن المائي العراقي
د. محمد عبد الحميد حسون الزبيدي
وزارة الثقافة
طبع في مطابع دار الشؤون
الثقافية العامة
الغلاف : سلسبيل ناجي

الأمن المائي العراقي



دار الشؤون الثقافية العامة

تعنون جميع المراسلات الى
المدير العام
ورئيس مجلس الادارة
السيد نوفل ابو رغيف
العنوان:
العراق - بغداد - اعظمية
ص. ب. ٤٠٢٣- فاكس٤٤٤٨٧٦٠- هاتف ٤٤٣٦٠٤٤
البريد الالكتروني dar - iraqculture@yahoo.com

سلسلة رسائل جامعية

الأمن المائي العراقي
دراسة عن سير المفاوضات
قسمت المياه الدولية

د. محمد عبدالمجيد حسون الزبيدي

الطبعة الأولى ــ بغداد ــ ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وجعلنا مِنَ الماءِ كلَّ شيءٍ حيّ

صدق الله العظيم

فهرست الخرائط ـ والمخططات المبسطة ـ

فهرست ـ الجداول ـ

ـ فهرست الملاحق ـ

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

كانت السياسة المائية المطبقة في العراق ومنذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢١م دون المستوى المطلوب، لأنها اقتصرت على درء أخطار الفيضانات فقط، وأهملت التفكير في بناء السدود والخزانات للخزن والسيطرة على المياه، وهو ما ترك أثره وبشكل ملموس على الأمن المائي العراقي، وهذا ما حاولت الدراسة الكشف عنه.

لقد كانت الموارد المائية متوفرة أكثر مما يكفي لإرواء الأراضي الصالحة للزراعة على سعتها، إلا انها وبحكم الطبيعة لم تكن متوافرة عندما تدعو الحاجة إليها. والمصادر الطبيعية جهزت العراق بكميات وافرة كانت تكفي ــ بحد ذاتها ــ لتحقيق متطلبات الأمن المائي، إلا انها لم تكن منتظمة أيضاً، ولهذا كان تجهيزها بالكميات المطلوبة وفي الأمكنة التي تحتاجها يسبب خللاً لم تنتبه إليه السلطات المسؤولة وظلَّ مستمراً حتى ظهرت بوادر تأثيرات السياسة المائية لدول الجوار مطلع السبعينيات عند إملاء خزاني "كيبان" في تركيا، و"الطبقة" في سوريا.

إن المياه وخلافاً للكثير من الثروات الطبيعية هي الثروة التي غالباً ما تتقاسمها دول عديدة. وتشير الدراسات المائية الى أن ما يقارب من (٤٠%) من سكان العالم يعيشون في أحواض أنهار تتقاسمها ثلاث دول أو أكثر ويتجاوز عددها (٢٠٠) نهراً، وسوف تكون مجالاً للصراعات والخلافات السياسية في المستقبل.

الفرضية المائية :

إن من أولويات هذه الدراسة المتواضعة هو الكشف عن معطيات الفرضية المائية للأمن المائي العراقي التي تُعنى: بضرورة المحافظة على الموارد المائية المتوافرة حالياً في القطر: وضرورة استخدمها بشكل أفضل ودونما هدر أو تبذير وعدم تلوثها مع ضرورة ترشيد استخدامها باستخدام الطرق الحديثة، والسعي الحثيث للبحث عن مصادر جديدة متطورة لتنمية الموارد المائية غير التقليدية بهدف الحفاظ على المياه شريان "الحياة" مع الانتباه الشديد للحقائق الآتية وضرورة معالجتها:

١ ـ انخفاض منسوب مياه الأمطار في القطر.

٢ ـ اعتماد القطر على أنهار تنبع من خارج حدوده ، مع استمرار حالة عدم التوصل حتى الآن الى إقرار القسمة العادلة والمنصفة للمياه مع دول الجوار: تركيا، سوريا، إيران، الأمر الذي هو سبب الإشكالية المائية التي سعت الدراسة الى تناوله في ضوء الحقوق التاريخية المكتسبة لأرض وادي الرافدين، وبين النهرين، أرض

السواد ومنذ فجر التاريخ

٣ ـ تنامي الطلب على المياه الذي ترافق مع النمو السكاني المتزايد وتحسن وارتفاع مستوى العميشة، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في الطلب لا تواكبها زيادة في العرض، إذ انه في الغالب لا يمكن زيادة هذا المعروض المائي ليفي بالطلب مثل بقية السلع الأخرى.

٤ ـ ومع كل ما تقدم استمرار دول الجوار في تنفيذ العديد من مشاريع الخزن والسدود وعلى مياه النهرين "دجلة والفرات وروافدهما". وكذلك على الأنهار الحدودية المشتركة والإستحواذ على النسبة العالية من المياه، فضلاً عن استمرار حالة التعنت والتسويف والمماطلة، وهذا ما حاولت الدراسة معالجته بالإستناد الى سير المفاوضات التاريخية بشأن المياه وعلى ضوء قواعد القانون الدولي والعرف وآراء فقهاء القانون.

أهداف الدراسة:

ولأجل ضمان تحقيق الأمن المائي العراقي ، فقد تناولت الدراسة التطور التاريخي لأهم المراحل المطلوب صيانتها لتفادي حالات القصور والعجز المائي الذي صاحب السياسة المائية منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢١م مع اقتراح العديد من الإجراءات الحاسمة وتطبيقها لتحقيق هذا الهدف، في ضوء الحقائق السابق ذكرها.

١ ـ ضرورة الإسراع بتطبيق اجراءات حاسمة ورادعة تشريعية لتنظيم الطلب العشوائي على مياه الري المستهلك الأعظم لنسبة (٩٠%)

من المتوافر. واقتراح تسعيرة تصاعدية للاستخدامات الأخرى: المنزلية، الصناعية، مع الدعوة لتطبيق الوسائل الحديثة "التقنية"، في مجال الري بالرش، التنقيط، الرذاذ، والقنوات المبطنة.

٢ ــ وضع استراتيجيات على المدى القصير والطويل للتعاون الجاد والمثمر مع دول الجوار لأجل إقرار حصة العراق، لأجل تمكينه من إعداد الخطط والدراسات لتنمية وتطوير مشاريعه الإروائية في ضوء حقيقة المتوفر الحالي والفعلي.

٣ ــ ومع تفاقم حالة "الندرة" و"العجز المائي" ، وفي ظل الظروف الدولية الصعبة وحالة الحصار الجائر، فقد أثبتت وقائع إملاء خزان "أتاتورك"، في سبيل المثال، عام ١٩٩٦، ان كمية المياه التي تدفقت على الحدود التركية ــ السورية كانت بحدود (٧ر١٥) مليار م٣ من مياه نهر الفرات لكلا القطرين (سوريا، العراق)، بعد أن كانت في السابق (٣٢، ٣٠، ٢٦، ١٨) مليار م٣ سنويا. وقد تصل الى حدود (١١) مليار م٣ مطلع القرن القادم، هذه الكمية لن تلبي مطلقاً احتياجات سوريا المائية، ناهيك عن احتياجات العراق...

أهمية موضوع الدراسة:

وعليه واستناداً الى معطيات هذه الفرضية المائية ، فإنه في حالة عدم وجود آلية واضحة واجراءات قانونية متفق عليها ثابتة لتنظيم استثمار المياه في الأنهار الدولية المشتركة ــ وكما هو الحال في نهري

دجلة والفرات والأنهار الحدودية المشتركة التي تنبع من إيران وتصب في العراق... هل يصبح الصراع على المياه نواة للتوتر في المنطقة؟ هذا ما حاولت الدراسة الإجابة عنه. وهل يصبح مستقبل السدود والخزانات العراقية رهينة إرادة دول الجوار؟ الأمر الذي سيكون من الصعوبة التحديد وبدقة ماهية المشاريع والخطط المستقبلية الممكن تنفيذها في ضوء المتوفر الحالي والمتوقع من المياه في حالة استمرار حالة اللا إتفاق مع دول الجوار، بسبب تعنتها ومماطلتها. وحيث ما زالت تلك الأطراف تعد المياه التي تنبع مجاريها من أراضيها "ثروة خاضعة لسيادتها وحدها"، وانه ليس هناك أية قوانين وأعراف دولية تجبرها على اقتسام وتحديد حصص ما يسمونه هم "بمجاري المياه العابرة للحدود"، وليس "المياه الدولية المشتركة"، أو الأنهار الحدودية المشتركة.

لقد حاولت هذه الدراسة إجراء مراجعة تامة للسياسة المائية الوطنية منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢١م مع الدعوة لتنفيذ تدابير إصلاحية نظراً لتقلص ومحدودية إمدادات المياه في المستقبل المنظور لأجل وقف النزيف والهدر. وكشف عن حالات القصور واللامبالاة التي صاحبت السياسة المائية أثناء تلك المدة التي شهدت الاحتلال والانتداب البريطاني، ثم اجتهادات المستشارين البريطانيين لشؤون الري الذين لم يكونوا، وكما أثبتت الوقائع التاريخية، سوى ضباط من

تشكيلات قوات الاحتلال البريطاني. ولم تكن لهم الخبرة والدراية الكافية بشؤون الري في العراق .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على اسلوب علمي في دحض المزاعم التركية والإيرانية مع مناقشة وتحليل وجهات النظر السورية من خلال دراسة المراحل التاريخية لسير المفاوضات وعبر العديد من اللقاءات الميدانية لقسم من أعضاء الوفود، مع اعتماد كتابات المسؤولين الأتراك والإيرانيين المعبّرة عن وجهات نظر حكوماتهم، كذلك كتابات السوريين ومراسلاتهم وتقاريرهم، كما اعتمدت على مصادر حيادية لإبراز التناقضات قدر الإمكان فيها.

محتويات الدراسة :

اشتملت الدراسة على ثلاث فصول وخاتمة. وقد مهّد الفصل الأول مبحثاً للجذور التاريخية للمشاريع الإروائية في العراق القديم، حيث تمركز السومريون في الجزء الجنوبي لنهر الفرات لسهولة استخدام نظام السقي، وحيث تصل المياه فيه الى أية نقطة يخترونها بمجرد حفر قناة أو جدول وعلى عمق بسيط. كما ان فيضان نهر الفرات كان معلوماً عندهم بعد الحصاد ويمكن التنبؤ به. بينما كان فيضان نهر دجلة باستمرار قبل الحصاد وبشكل مفاجيء لذلك، فقد كانوا مطمئنين لتحقيق الأمن المائي والغذائي بعكس الأقوام التي سكنت

المنطقة الشمالية على نهر دجلة وهم ـ الآشوريون ـ الذين تعتمد مناطقهم في ريها على الأمطار المتذبذبة. وعليه فقد سكنوا منطقة لا تعطي غذاءً آمناً، بل مهدد بأخطار الفيضان المفاجيء، الأمر الذي تطلّبَ منه إنشاء العديد من المشاريع الإروائية لأجل توفير المياه الواقعة جنوب خط المطر التي لا تسقط فيها الكمية الكافية من الأمطار لنمو الزرع. فضلاً عن شحتها في بعض السنين، ولطبيعة المنطقة المنخفضة التي كان يمر فيها نهر دجلة وصعوبة السقي لانخفاضها عن مستوى الأراضي المجاورة لها، لذلك جرى التفكير بإنشاء مشروع النهروان في نحو الألف الثاني قبل الميلاد، وربما أقدم، الذي عُرف خطأً انه تم في العهد الساساني فيما بعد.

كما أبرزت الدراسة في هذا المبحث التاريخي ، اهتمام العراقيون القدماء باستخدام المنخفضات الطبيعية، مثل: الثرثار، الحبانية، هور أبي دبس، عكركوف، الشويجة، وبحيرة الشارع، لأجل تصريف مياه الفيضانات إليها والإفادة منها في الري بشق الترع والجداول وتوزيع المياه الى أقسام العراق الوسطى والجنوبية، وهو ما يشير الى التفكير المسبق لتحقيق الأمن المائي.

وبعد تحرير العراق من الفرس (٦٣٦ ــ ٦٤٢م) أبدى العرب المسلمون اهتماماً بالموارد المائية فيه، حيث أعادوا تخطيط الجداول المتفرعة من الفرات بين الفلوجة والهندية وإجراء المناقلة المائية، ولأول مرة، من نهر الفرات الى دجلة وطوروا مشروع النهروان القديم وأحيوا

جداول غرب دجلة، مثل: الدجيل والإسحاقي لتصريف مياه دجلة الى منخفض عكركوف الطبيعي.

وبالنظر لوحدة الدولة وسيطرتها ، فقد أنشأوا للمياه ديواناً خاصاً سميَ (ديوان الماء).

وقد وصل الاهتمام ذروته في العهد العباسي ، حيث أوصل العباسيون نظام الري الى درجات متقدمة من التطور والكفاءة، وكانوا يراقبون مناسيب المياه ويسجلونها بواسطة مقاييس نُصِبَتْ على نهر دجلة في بغداد وعلى الفرات في الأنبار وعلى نهر ديالى. كما أنشأوا تشكيل (شرطة المياه) للإشراف على توزيع المياه بشكل عادل.

ثم شهد العراق أكبر الأعمال التهديمية على يد المغول عام ١٢٥٨م، والتخريب المتقن للسدود والأنهار ونواظم الإسقاء واستمر الحال هكذا خلال الفترة المظلمة من تاريخ العراق أثناء سيطرة المغول ثم الجلائريين والتركمان والصفويين وانتهاءً بالحكم العثماني، إذ لعبت الحروب في تبديد الموارد المائية. وظل الحال حتى بداية القرن الحالي وظهور دعوات الاصلاح والتحديث أواخر العهد العثماني ومجيء البعثات الأوربية لدراسة حالة الري في العراق التي ركَّزت في دراساتها على هدف واحد، وهو التخلص من أخطار الفيضانات فقط، دون الإفادة من المياه الفائضة وخزنها وإعادتها وقت الشحة.

وتناولت الدراسة ضمن الفصل الأول السياسة المائية التي طبقتها قوات الاحتلال البريطاني ومرحلة اشراف المستشارين البريطانيين وتشكيل

الهيئة الفنية لمشاريع الري الكبرى، وثم مرحلة تولي مسؤولية الإشراف على السياسة المائية من قبل مجلس الأعمار ووزارة الإعمار وتنفيذهما العديد من المشاريع الإروائية والتخزينية، كالحبانية والثرثار والمسيب الكبير.. إلخ.

وقد اهتم الفصل الثاني بدراسة تاريخية لتأثيرات السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي على الأمن الغذائي العراقي منذ مرحلة السبعينيات حتى الوقت الحاضر مركّزاً على تأثيرات مشروع ــ الكاب ــ التركي والتنسيق الصهيوني ــ التركي مع تحليل ونقد للمفاوضات التاريخية بشأن المياه بين العراق وتركيا.

ثم تناولت الدراسة ، ضمن الفصل الثاني أيضاً ، تأثيرات السياسة المائية الإيرانية على قسمة المياه في الأنهار الحدودية المشتركة، ثم قضية شط العرب واتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م، مع تحليل لسير المفاوضات التاريخية مع إيران، إبتداءً من اتفاقيات الدولة العثمانية والفارسية (١٨٢٣، ١٨٤٧) (١٩١٣ــ١٩١٤)، ثم مع الحكومة العراقية (١٩٢٧ــ١٩٧٥)، وتأثير ذلك على الأمن المائي.

بعدها تناولت الدراسة تأثيرات السياسة المائية السورية في الأمن المائي والخلفيات التاريخية لتلك العلاقة، إبتداءاً من عام (١٩٢٠، ١٩٣٣، ١٩٣٠) وحتى الآن، مع تحليل لوجهات النظر أثناء مراحل سير المفاوضات التاريخية واستعراض لأهم الملاحظات الميدانية لقسم من أعضاء لجنة المفاوضات.

أما الفصل الثالث ، فقد عنيَ بالآفاق المستقبلية للأمن المائي العراقي ومفهوم الأمن المائي ومستلزمات تنمية وتطوير وترصين السياسة المائية وترشيدها باستخدام التوعية المائية المدروسة مع اقتراح تسعيرة مائية تصاعدية، كآلية للترشيد المائي في مختلف الاستخدامات. ثم تناول المشروعات التي اقترحتها الدراسة لتنمية الموارد المائية مع تركيزها على اهتمامات الجهات العليا بقضايا المياه وتوجيهاتها. وعد موضوع المياه موضوعاً لا يُعلى عليه.

واقتراح العديد من التوصيات لأجل تحقيق مستقبل آمن للأمن المائي العراقي في ظل مرحلة مقبلة خطرة ستواجه القطر بسبب تأثيرات دول الجوار واستمرارها بتنفيذ مشاريعها، فضلاً عن العجز المائي المتفاقم مستقبلاً.

الصعوبات التي اعترضت الدراسة :

إن موضوع الدراسة من الموضوعات المهمة والحساسة وذات الأهمية الإستثنائية لحاضر العراق ومستقبله، وعليه فقد واجهت الباحث صعوبات جمة، أبرزها حالة التكتم والسرية والإحتراس الشديد لكل ما هو متعلق بالمياه. وقد ذكر لي أحد السادة أعضاء لجنة المفاوضات ان هذا الوضع كان ماثلاً لكافة أعضاء اللجان التفاوضية وخشيتها عند البدء بالمفاوضات الثنائية مع بقية الدول في قضايا اقتصادية وثقافية وأخرى، انه يتم التذكير مسبقاً عليهم

من قبل رئيس الوفد بعدم التطرق لموضوع وقضية المياه، خاصة مع دول الجوار خشية تعقّد المناقشات ووصولها الى طريق مسدود أثناء تمثيلهم للقطر في الخارج وحضور المؤتمرات والندوات.

لقد اقتصرت الدراسة على المصادر المتوفرة في المكتبات والدوائر ذات العلاقة بالمياه بسبب ظروف الحصار الجائر، لولا الدوريات والكتب التي ترد الى القطر بفترات متباعدة. فضلاً عن حالة الإحجام التام والإعتذار لمجرد الإطلاع على البحوث والتقارير الخاصة بموضوع المياه، إلا انه كان لمبادرة معهد التاريخ العربي والتراث العلمي بتزويد الباحث بالكتب الأثر الكبير في تسهيل المهمة، فضلاً عن بذل جهود إستثنائية مضاعفة لأجل الوصول الى تلك المعلومات المهمة.

تقويم المصادر:

اعتمدت الدراسة على ما كُتِبَ عن الموضوع في المصادر العربية والأجنبية. وفي أدناه استعراض وتقويم لها :

١ - الوثائق غير المنشورة:

وتضمنت وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق الوطنية ـ بغداد ـ إلا ان رداءة الخط بسبب النسخ باليد وسوء التصوير (سلايدات المايكروفلم)، جعل أغلب صفحاتها ممسوحة وعسيرة القراءة،

وهو ما شكَّل صعوبة مضافة للتمكن من معرفة جميع تفاصيلها بدقة وبالأخص تواريخها.

وتيسر للباحث الإطلاع على وثائق غير منشورة (سرية)، تخص قضية المياه وملفات سير المفاوضات مع دول الجوار محفوظة في (الملف الخاص بالمياه) في وزارة الري – قسم الدراسات، لمتابعة موضوع المياه مع دول الجوار – تركيا، سوريا، إيران، وللوقوف على كل مستجدات الموضوع. وقد تم ذلك على ضوء كتاب المعهد الى وزارة الري – مكتب السيد وزير الري – سري وشخصي – العدد/م/٣١٠، في ١٩٩٦/٨/١٧، المرفق طياً نسخة منه. وقد طلب من الباحث أن تكون المناقشة لأهمية الدراسة وقدر الإمكان بصورة محدودة – لسرية تلك المعلومات.

ولم يتم الإطلاع على المتيسر المسموح به من مراسلات المفوضيات والسفارات العراقية في كل من – طهران، أنقرة، دمشق، بشأن قضايا المياه في وزارة الخارجية، وذلك إستناداً لكتاب المعهد العدد/م/٤٩٣ في ١٩٩٦/١٢/٢١، الى وزارة الخارجية – لاعتذار الوزارة المحترمة (وجدها الباحث منشورة). إذ ان المتبع في وزارة الخارجية هو (رزم المراسلات هذه كل سنتين وحفظها وإيداعها الى قسم الآرشيف)، الذي وجد الباحث صعوبة كبيرة جداً في مجرد الإطلاع عليه. كذلك تمكَّن الباحث من الإطلاع على المراسلات الإدارية بشأن الحدود والمياه الدولية – المحفوظة في وزارة الداخلية والمنشأة العامة للماء والمجاري اعتماداً على كتاب المعهد لتسهيل مهمة الباحث،

العدد/م/٣١٠ في ١٩٩٦/٨/١٧، المشار إليه أعلاه والمعطاة صورة منه لتلك الجهات.

٢ـ الوثائق المنشورة:

وهذه الوثائق مهمة وذات قيمة تاريخية استفاد منها الباحث في توضيح جوانب مهمة، كدراسة جماعة "مكارثي" عام ١٩٥٢، (هيئة المستشارين الأمريكان في شؤون الري)، التي صدرت في نفس الوقت في بغداد ونيويورك، كذلك دراسات منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O.)، التابعة للأمم المتحدة ومقرها في روما، كذلك بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية والتي مقرها ـ الخرطوم.

٣ ـ المصادر والمراجع العربية:

إن هذه الدراسة لا تتنكر للأعمال القيمة التي سبقتها في هذا الإطار، وإن كان معظمها قد تحدد في إطار واحد، إما جغرافي أو سياسي أو عسكري: (خاصة أطاريح جامعة البكر ـ كلية الدفاع الوطني) ـــ أو قانوني، فني، حيث عالجت إشكالية المياه من جانب واحد.

ومن الجدير بالذكر التنويه بدراسة حديثة (١٩٩٦)، للباحثة: صبرية أحمد لافي الغريري، الموسومة "الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني"، وهي أطروحة دكتوراه في الجغرافيا السياسية ـ من كلية الآداب ـ جامعة بغداد، ويمكن عدّها أول دراسة جيوسياسية استطاعت أن تربط بين الواقع الجغرافي للمياه السطحية في

القطر وبين التأثيرات السياسية على قسمة المياه. إلا انها قد تناولت تأثيرات السياسة المائية التركية والإيرانية فقط دون دراسة تأثيرات السياسة المائية السورية، لأن سوريا من الدول المتشاطئة على مياه النهرين ــ دجلة والفرات، وهي عضو دائم في اللجنة الفنية الثلاثية لمفاوضات المياه. فضلاً عن تأثيرها الواضح على الأمن المائي العراقي، باعتبارها دولة "المعبر".

ثم كانت دراسة الباحث ــ هاشم أحمد علوان الدليمي ــ الموسومة "الستراتيجية الوطنية للأمن المائي" من جامعة البكر ــ كلية الدفاع الوطني (٩٦ ــ ١٩٩٧)، لكنها اقتصرت على تأمين مستلزمات الأمن المائي العراقي ــ "عسكرياً"، مثل دراسة الباحث ــ كنعان منصور خليل ــ جامعة البكر أيضاً ــ ١٩٩٠، والموسومة "السدود التخزينية ووسائل حمايتها".

ومن الواجب التنويه بأهمية البحوث والدراسات الصادرة من مركز الدراسات التركية ــ جامعة الموصل في ندوة المياه أعوام (٩٢ ــ ١٩٩٣)، وإن اقتصرت على إبراز تأثيرات المشاريع التركية فقط على الأمن المائي العراقي دون التطرق الى تأثيرات دول الجوار الأخرى إيران وسوريا. وقد زود الباحث بتلك البحوث على ضوء كتاب المعهد، العدد م/٣١٠ في ١٩٩٦/٨/١٧، المشار إليه آنفاً.

كما استفاد الباحث من الدراسات الفنية القيمة التي أعدّها ذوو الخبرة والدراية في شؤون الري والسدود والخزانات والموازنات المائية والمدلولات المائية، ومن تلك الدراسات ــ دراسات المرحوم الدكتور أحمد

سوسة، الذي كان معاوناً لرئيس الهيئة الفنية لمشاريع الري الكبرى، كذلك المهندس علي غالب عبدالخالق والمهندس – جميل محمود خاور، المهندس رشاد قرانجي، المهندس حميد نشأت اسماعيل، وغيرهم. إلا انها كانت على العموم أعمالاً فنية بحتة.

وقد تم الإطلاع على آراء ودراسات فقهاء القانون الدولي بشأن المياه الدولية، كدراسة الأستاذ الدكتور حامد سلطان: "الأنهار الدولية في العالم العربي"، ودراسة الأستاذ الدكتور عبدالحسين القطيفي: "التوارث الدولي فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية"، والدكتور خالد العزي "مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون"، ودراسة الدكتور عزالدين الخيرو: "الفرات والقانون الدولي". وغيرهم.

ومع غزارة وعلمية وقيمة ما كُتِبَ عن موضوع الأمن المائي العراقي، فإن هذه الدراسة قد تضمنت جوانب تاريخية، جغرافية، قانونية، سياسية، أمنية، ستراتيجية، فنية. وقد اعتمدت في هذا على الآتي:

أ – الإطلاع على وثائق سرية ذات المحدودية غير منشورة، بالغة الأهمية أعتقد انه لم يتسنّ للزملاء الباحثين الآخرين فرصة الإطلاع عليها وبالتالي استخدامها في تغطية وتحليل ووصف الأحداث التاريخية التي مرّ بها الأمن المائي العراقي – (يُنظر لمصادر البحث والملاحق).

ب – الإطلاع على الأطاريح الخاصة والسرية بشأن موضوع المياه التي نوقشت في جامعة البكر – كلية الدفاع الوطني – غير

المنشورة ــ منها "فن المفاوضات ــ تطبيق عملي على مفاوضات المياه"، اللواء الركن سمير ابراهيم عبدالرزاق، و"الصراع على المياه العربية وأثره على العراق"، اللواء الركن علي خليفة حمد، و"حقوق العراق المكتسبة في الأنهر المشتركة وأهميتها للأمن الغذائي العراقي"، اللواء الركن عبدالودود يوسف، و"مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق وتأثيرها على مستقبل العلاقات وتطويرها"، اللواء الركن فوزي أحمد لطيف التكريتي، و"مستقبل المياه وأثرها على الزراعة في العراق"، اللواء الركن مزهر محمد حسن، و"الستراتيجية الوطنية للمياه في العراق"، اللواء الركن هاشم أحمد علوان الدليمي.

ج الإطلاع على الملاحظات الميدانية الغزيرة التي تحققت للسادة أعضاء اللجان الدائمة في مفاوضات المياه والمسؤولين في الدوائر المعنية من خلال العديد من "المقابلات الشخصية" ومن خلال استذكارهم لأهم الأحداث واتصالهم المباشر بأصحاب صنع القرار السياسي في دول الجوار، وكذلك من خلال حضورهم ــ الندوات والمؤتمرات الدولية بشأن الموضوع.

د ــ الإطلاع على الدراسات الأجنبية القيمة بشأن موضوع "المياه"، منها دراسة أول خبير بريطاني استقدمته الدولة العثمانية لدراسة وتنظيم أعمال الري في العراق عام ١٩١١م، هو السير

ويلكـــوكس: Sir W. Willcoks Immigation of Mesopotamia. London, ١٩١٧ ، الذي اقترح إنشاء سدة الهندية عـــام ١٩١٣م. واحياء المنخفضات الطبيعية: كالثرثار، الحبانية، هور أبي دبـــس، التي اعتمدها أبناء العراق القديم في حضارة بين النهرين ــ وادي الرافدين. والخبير الدولي في شؤون المياه ــ في جامعة بنسلفانيا ــ الولايات المتحدة ــ اللبناني الأصـــل والمقـــيم فـــي الولايـــات المتحدة: توماس ناف وزميله روث ماتسون: الموسومة ــ المياه في الشرق الأوسط ــ صراع أم تعاون:

Tomas Naff and Ruth, C. Matson, Water in the Middle East, couflict or cooparation, published in cooperation with the Middle Wast Research Institute University of Pensylvania, U.S.A. ١٩٨٤.

كذلك دراسة الباحث التركي ــ السيد علي احسان باغيش ــ مـــن جامعة حاجي تبي ــ أنقرة باللغة الإنكليزية عن مشروع الكـــاب:
Ali Ihsan, Bagis G.A.P. southern Anatolia project civilisation Regenerated. Istanbul ١٩٨٩، والذي عبّرت عـــن وجهالت النظر التركية بشأن قضية المياه.

هــ ــ البحوث والدراسات الخاصة بالمياه :

لقد استفادت الدراسة وبشكل تام من بحـــوث ومناقـــشات (النـــدوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـــة فـــي بيـــروت) حـــول: العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي ــ عام ١٩٩٥ ــ القـــسم الثـــاني

منها، والفصل الرابع الذي تناول: إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ــ العربية. والتي صدرت بكتاب عن المركز ــ كانون الثاني ــ ١٩٩٥ ــ الطبعة الأولى. كذلك بحوث عن الأمن المائي العربية ــ صدرت في عدد مجلة الوحدة ــ التي تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية ــ المملكة المغربية ــ الرباط ــ العدد (٧٦)، كانون الثاني، ١٩٩١.

وبحوث ندوة ــ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "اكساد"، والتي كانت بمثابة دورة شارك فيها الباحث للفترة من ٢٦ شباط لغاية ٣ آذار، ١٩٩٧ ــ وعُقدت بالتعالون مع الأمانة العامة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية ــ وقد أُلقيت فيها العديد من البحوث على شكل محاضرات موضحة بأفلام وسلايدات مع زيارات ومشاهدات لمعظم المشاريع الإروائية والحقول التجريبية الرائدة في القطر.

واستفادت الدراسة من تقرير "الدورة الثانية عشرة" لندوة الهيئة الإقليمية لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى (نظرة عامة على تدابير اصلاح السياسات المائية الوطنية في أقاليم الشرق الأدنى) للفترة من ١١ ــ ١٤ كانون الأول ــ ١٩٩٦، بيروت ــ بالإطلاع عليها في قسم الدراسات ــ بديوان وزارة الري.

"المختصرات المستخدمة في البحث"

د.ك.و ــ دار الكتب والوثائق الوطنية ــ ملفات البلاط الملكي.

م.م.ن ــ (محاضر مجلس النواب)

م٣/ثا ــ م٣/ثانية.

د.م. ــ دون مكان طبع

د.ت. ــ دون تاريخ طبع

الفصل الأول
التطور التأريخي للأمن المائي العراقي

المبحث الأول
الجذور التأريخية للمشاريع الإروائية في العراق
حتى قيام الحكم الوطني ـ ١٩٢١

لقد اتفق المؤرخون على أن جزيرة العرب هي مهد الشعوب السامية التي هاجرت منها الى منطقة الهلال الخصيب وكوّنت أقدم الحضارات السامية دلالة على خصبها وشكلها، والذي يشكّل هلالاً يحيط بالجزيرة العربية[١].

ومما هو معروف عن تاريخ العراق القديم، ان السومريين كانوا قد تمركزوا على الجزء الجنوبي لنهر الفرات، والسبب هو سهولة استخدام نظام السقي في منطقة الفرات وتأمين متطلبات الأمن المائي، لأن المياه تصل فيها الى أية نقطة يختارونها بمجرد حفر قناة أو جدول على عمق بسيط، كما ان فيضان نهر الفرات معلوم دائماً بعقد الحصاد ـ محصول الشعير ـ ويمكن التنبؤ به، بينما فيضان نهر دجلة يكون باستمرار قبل الحصاد ويحصل بشكل مفاجئ. لذلك كان السومريون مطمئنين لتحقيق الأمن الغذائي بخلاف الأقوام الأخرى التي سكنت المنطقة الشمالية من

---

(١) طه الهاشمي ، تاريخ الشرق القديم ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٣١ ، ص ٥١.

العراق ــ الآشوريين ــ التي تعتمد في ريها على الأمطار المتذبذبة وعلى نهر دجلة وروافده. هذا يعني انهم سكنوا منطقة لا تعطي غذاءً آمن، بل يهدد بأخطار الفيضان، الأمر الذي تطلّبَ منهم إنشاء مشاريع إروائية لتجنب أخطار الفيضان.[٢]

ودللت النصوص المسمارية في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد انه جرى التفكير على أسبقية المشاريع الإروائية لتحقيق الأمن المائي في العراق، وذلك بشق قناة نهر الغراف من نهر دجلة قرب سدة الكوت الحالية وبناء سدة لغرض رفع مستوى المياه لكي تنساب الى نهر الغراف، وذلك في عهد سلالة ــ لكش ــ وملكها "أنتحبنا" حوالي ٢٤٠٠ق.م.[٣]

كما دللت النصوص أيضاً انه لأجل توفير المياه للمناطق الواقعة جنوب خط المطر (مدينة سامراء) التي لا تسقط فيها الكمية الكافية من الأمطار لنمو الزرع، فضلاً عن شحتها في بعض السنين، كما ان مياه نهر دجلة في هذه المنطقة تمر بأراضي منخفضة لا تخدم أغراض السقي لانخفاضها عن مستوى الأراضي المجاورة لها، لذلك جرى التفكير بإنشاء مشروع ــ النهروان ــ حوالي الألف الثاني قبل الميلاد وربما أقدم[٤].

---

[٢] د. فوزي رشيد ، مقومات نظم الري في العراق القديم ، من بحوث الري عند العرب ، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣٥.

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٣٨.

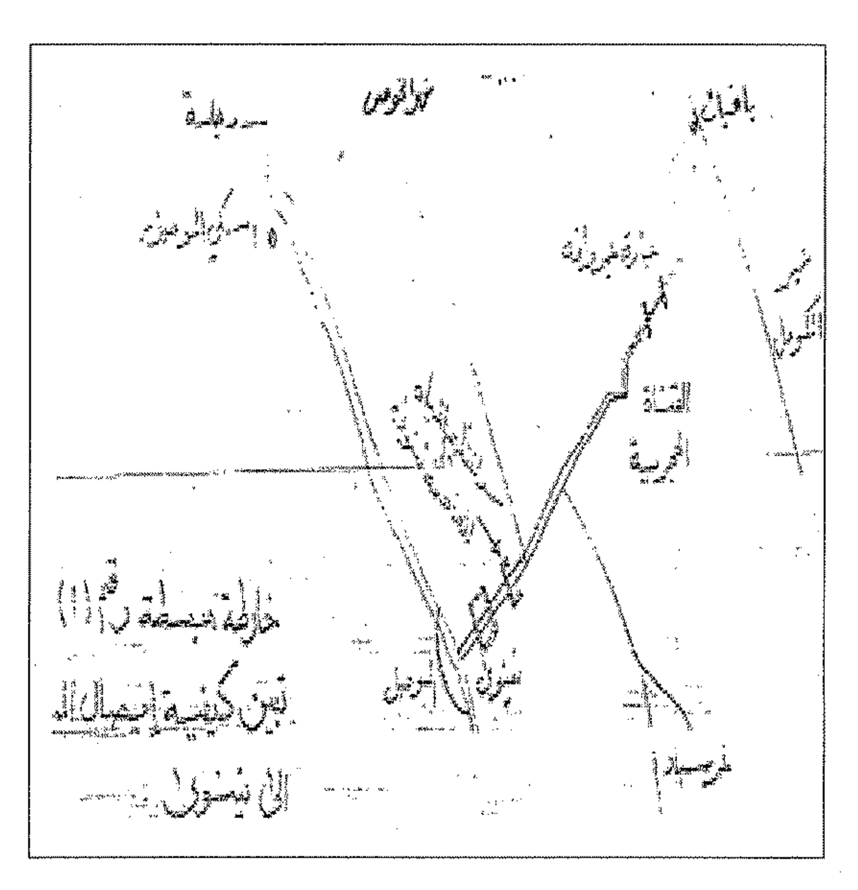
[٤] د. رشيد ، المصدر السابق ، ص ١٣٦.

أما عن اهتمامات العراقيين القدماء بالمياه وتنظيمها والسيطرة عليها الذي دلل على إحساسهم بأهمية الأمن المائي، فقد ورد في كتابات الملك الآشوري "سنحاريب" ــ ٦٨١ق.م: انه بنى مشروعاً إروائياً للعاصمة "نينوى"، لأن نهر دجلة كان منخفضاً بالنسبة للأراضي المرتفعة التي أُقيمت عليها العاصمة (نينوى)، كما ان مياهه قد تبدل مذاقها بسبب عيون الكبريت في (منطقة المشراق). لذلك تم حفر قناة من نهر الكومل أحد روافد نهر الخازر الذي يصب في الزاب الأعلى عند مضيق "بافيان" بنيت من الحجر وطلي حوضها بالقار لمنع تسرب المياه منها، كما عملت لها عبّارة عند الوادي الذي يعترض طريق القناة لتسمح بمرور مياه السيول الناتجة عن الأمطار ضمن الوادي.[٥] موقع هذه القناة والعبّارة حالياً عند قرية جروانة في قضاء الشيخان، ولا زالت بقايا هذا المشروع ماثلة للعيان، حيث أُقيمت منحوتات شامخة تخليداً لهذا العمل الإروائي الكبير الذي أُنجز. وهو خير دليل على براعة الآشوريين لتأمين مستلزمات الأمن المائي للعاصمة "نينوى". وفيما يأتي مخطط مبسّط للمشروع.[٦] الذي يدلل على

---

(٥) د. طارق عبدالوهاب مظلوم ، مشروع إرواء نينوى ، مجلة النفط والتنمية ، السنة السادسة ، العددين (٧ ــ ٨)، بغداد، (نيسان، مايس)، ١٩٨١، ص ٩٢.

(٦) فؤاد سفر ، أعمال الإرواء التي قام بها سنحاريب ، مجلة سومر ، المجلد الثالث ، ج ١ ، دائرة الآثار العامة، بغداد، ١٩٤٧، ص ٧٨.



خارطة مبسطة رقم (١) تبيّن كيفية إيصال الماء الى نينوى

الاهتمام المسبق بتأمين متطلبات الأمن المائي في تلك الفترة من تاريخ العراق القديم.

كما استخدم العراقيون القدماء المنخفضات الطبيعية التي توجد في مناطق مثل: الثرثار، والحبانية، هو أبي دبس، عكركوف، الشويجة، بحيرة

الشارع الحالية لأجل تصريف مياه الفيضانات إليها والإفادة منها في الري بشق الترع والجداول وتوزيع المياه الى أقسام العراق الوسطى والجنوبية، مما يشير ذلك الى التفكير العميق لتحقيق متطلبات الأمن المائي. كذلك وبسبب قلة الأمطار الساقطة على منطقة البادية ـ الصحراء الغربية ـ (بين الأنبار وسوريا ـ الأردن ـ السعودية)، ولكون المنطقة مرتفعة نسبياً عن مستوى سطح نهر الفرات، فقد استوجب أن تكون السقاية فيها بواسطة النواعير.[٧] لكن تعرّض العراق القديم لهجمات الأقوام المختلفة أدى الى اهمال السيطرة على مياه الأنهر والتسبب في طغيانها وخراب مشاريع الري، حيث يُذكر انه كان آخر فيضان مدمر قد حدث عام ٦٢٩م قبل الفتح الإسلامي للعراق بمدة قليلة.[٨]

وبعد فتح العراق (٦٣٦ ـ ٦٤٢م) أبدى العرب المسلمون اهتماماً بالموارد المائية، فأعادوا تخطيط جداول الفرات بين مدينتي الفلوجة والهندية الحاليتين واستخدموها في الري والملاحة وإيصال ماء الفرات الى دجلة (المناقلة المائية)، وطوروا مشروع النهروان القديم بإقامة النواظم عليه، فأحيوا جداول غربي دجلة، مثل الدجيل والاسحاقي لتصريف مياه دجلة الى عكركوف. كما سيطروا على مياه نهر ديالى التي تفيض بشكل مفاجئ، وحولوا مياه الزاب الصغير الى نهر العظيم بواسطة جدولي الفيل والعباسي.[٩] وبالنظر لوحدة الدولة وسيطرتها على حوض النهرين، فقد بلغت الإستفادة من المياه ذروتها، إذ صار تنظيمها وتوزيعها يستند على

---

(٧) لا زالت بقايا النواعير ماثلة في منطقة (هيت) ، محافظة الأنبار.

(٨) د. احمد سوسة ، وادي الفرات ومشروع سدة الهندية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٩) د. أحمد سوسة ، تطور الري في العراق ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص ٥٣، ٥٧.

أُسس علمية، حيث أنشأوا للمياه ديواناً خاصاً سميَ بـ(ديوان الماء) بهدف إخضاعها لرقابة الدولة المركزية.[١٠]

واهتم ولاة العراق في العهد الأموي بحفر الأنهار والقنوات وإقامة القناطر، كما شجعت الدولة أهل العراق على إحياء الأرض الموات، وتم حفر أنهار: نافذ، الصين، النيل، الزابي، الجامع، مرة، الأساورة، عبدالله، أم عبدالله، كما قام زياد بن أبيه بعمل سد فوقه جسر ليمنع فيضان المياه عن مدينة الكوفة. وكان الولاة المتتابعين يصلحونه لأهميته الزراعية كما أدركوا ضرورة الإشراف المباشر والمشاركة في عمليات الري والزراعة وبناء القناطر والجسور لدفع أخطار الفيضان.[١١]

أما في العهد العباسي ، فقد بلغ الاهتمام ذروته بمشاريع الري، إذ أوصل العباسيون نظام الري الى درجات متقدمة من التطور والكفاءة، ومما له مغزى في هذا السياق ولأهمية المياه، كتب قاضي قضاة بغداد (أبو يوسف) وصيته الى هارون الرشيد، بـ"ان من واجب الحكومة إنشاء الجداول واصلاحها على نفقتها وبالتعاون مع السكان، وتوزيع الماء بشكل عادل، وتشكيل "شرطة" ذات كفاية عالية للإشراف على الأنهر والملاحة فيهما".[١٢] كما كانوا يراقبون مناسيب المياه ويسجلونها بواسطة

---

[١٠] محمد بن أحمد الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، بلا مكان طبع، ص ٦٠٣.

[١١] د. فاروق عمر فوزي ، تأريخ العراق في عصور الخلافة العربية ــ الإسلامية ، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٨، ط ١، ص ٤٧ ــ ٤٨.

[١٢] أبو يوسف ، كتاب الخراج ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٩٧ ، (بلا اسم مطبعة وتحقيق).

مقاييس نُصِبَتْ على دجلة في بغداد، وعلى الفرات في الأنبار وعلى نهر ديالى.[١٣]

إلا ان ضعف الدولة فيما بعد وتسلط العناصر الأجنبية أواخر العهد العباسي أدى الى اهمال الموارد المائية وخراب السدود وطغيان مياه الأنهر وتحول مجاريها، حيث حصلت فيها (٢٩) فيضاناً منذ تأسيس بغداد (عام ٧٢٦م، وحتى احتلال المغول عام ١٢٥٨م).[١٤]

إلا أن أكبر الأعمال التهديمية التي ارتكبها هولاكو عام ١٢٥٨م، هي التخريب المتقن في السدود والأنهار ونواظم الإسقاء التي كان تشييدها المحكم منذ القدم المنبع الوحيد للثروة في البلاد، إذ تعذر القيام باصلاح تلك التخريبات بسبب استمرار الاضطراب وفقدان روح العمل ممن بقوا أحياء من السكان القليلين بعد تلك المذابح والتخريبات الهائلة. الأمر الذي أدى الى إهمال الأنهار وتردي الحالة في مجاريها بتراكم الغرين وتكاثر الطمى، بحيث غدت الأنهر مطمورة لا تستوعب الماء الكافي ولا يمكن ضبطها عند الفيضان ولم يكن من الممكن أن تُستعاد الحالة الى سابق عهدها المزدهر.[١٥] وظل الحال هكذا خلال الفترة المظلمة من تأريخ العراق أثناء سيطرة المغول ثم الجلائريين والتركمان والصفويين، ثم إنتهاءاً بالعثمانيين، إذ كان الإهمال نصيب الموارد المائية. كما لعبت الحروب دورها في تدميرها، حيث كان المتحاربون يعمدون الى كسر السداد وتحويل مجاري

---

[١٣] د. سوسة ، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الآثارية والمصادر التاريخية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٢١٩.

[١٤] مدحت فضيل فتح الله ، الفيضانات ودرء أخطارها عند العرب ، الندوة القطرية الرابعة لتأريخ العلوم عند العرب ، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ج ص ١٦.

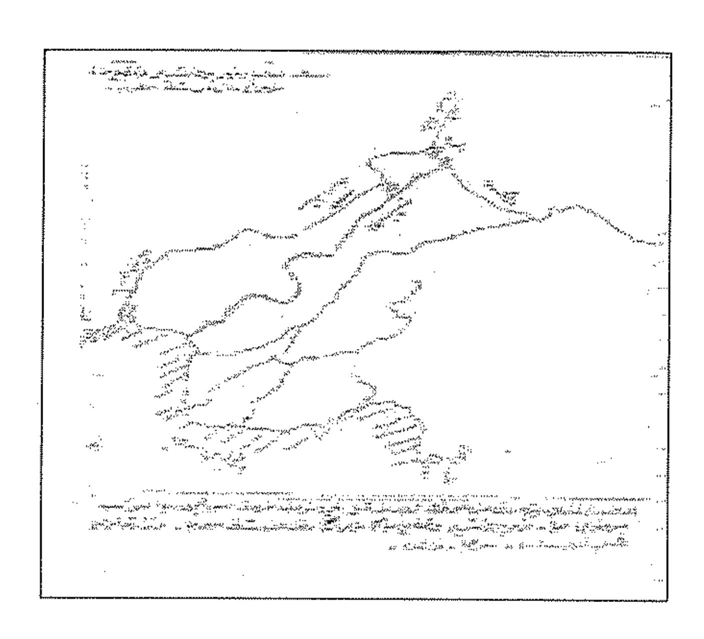
[١٥] لونكريك ، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط ، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط ٦، ١٩٨٥، ص ٢٧ ــ ٢٨.

إذ كان الإهمال نصيب الموارد المائية. كما لعبت الحروب دورها في تدميرها، حيث كان المتحاربون يعمدون الى كسر السداد وتحويل مجاري المياه، ويتركونها تنساب لتغمر مساحات واسعة تعوق تقدم خصومهم (خارطة رقم ٢). وظل الحال حتى بداية القرن الحالي[١٦]، وظهور دعوات الاصلاح والتحديث في الدولة العثمانية، إذ أدى مجيء بعثات ووفود أوروبية لدراسة حالة المياه في العراق. ومن هذه البعثات (بعثة جسني ١٨٣٥ ـ ١٨٣٧م)، التي اقترحت شق قناة من الفرات الى دجلة جنوب بغداد وإحياء المشاريع القديمة، ثم بعثة (لنج) ١٨٣٦م، ثم بعثة (كامبل) ١٨٤١م، لدراسة نهر الفرات، وبعثة (سيلي) لمسح الفرات، وبعثة (فيلكس جونس) ١٨٤٦م، لدراسة نهر دجلة.[١٧]

---

[١٦] متي عقراوي ، العراق الحديث ، تحليل لأوضاع العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والتربوية، ترجمة متي عقراوي، مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ج ١، ص ١١.

[١٧] د. نوري عبدالحميد العاني ، تاريخ الموارد المائية والري في العراق الحديث والمعاصر، بحث باليد، غير منشور، بلا تاريخ، مقدّم لجهات خاصة، ص ٣٣.



خارطة مبسطة رقم (٢)

مخطط مبسط لبغداد وما جاورها في القرن السابع عشر ــ وتظهر فيها المناطق التي كانت معرّضة لخطر الفيضانات في تلك الفترة.

لونكريك ــ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط ٦، ١٩٨٥.

وفي عام ١٩٠٨م ، إنتدبت الحكومة العثمانية للعراق الخبير البريطاني (ويلكوكس) لدراسة الموارد المائية وقدم تقريره عام ١٩١١م، مستنداً فيه على المشاريع القديمة، إلا انها ركّزت على هدف واحد هو ــ التخلص من أخطار الفيضان فقط ــ دون الإفادة من المياه الفائضة وخزنها واعادتها وقت الشحة، حيث جاء في الدراسة: ان الدعامة التي يشيد عليها رخاء العراق في هذا اليوم هو صيانة القطر من أخطار الفيضان، فكلما

تقوت هذه الصيانة إزداد الرخاء، وإذا ما ضُبطت فيضانات الفرات ودجلة ضبطاً حقيقياً ستبلغ دلتا النهرين درجة من الخصوبة لم يشهد التاريخ نظيرها.(١٨) كما تضمنت مقترحاته إنشاء السدود والإستفادة من المنخفضات الطبيعية لتصريف المياه، كإنشاء سدة الهندية، واستخدام منخفضات الحبانية، أبي دبس، الثرثار، ثم سدة الفلوجة، بلد، ونواظم ديالى والعمارة، واقتراح إيصال مياه الفرات الى دجلة بواسطة مجرى الصقلاوية، وبناء على ذلك تم المباشرة بإنشاء سدة الهندية عام ١٩١٣، لرفع مياه الفرات وتوزيعها الى فروع: اللطيفية ـ الإسكندرية ـ المسيب ـ شط الحلة. كما بوشر بإنشاء مشروع الحبانية، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى الى توقف العمل فيها.(١٩) ويُذكر انه قبيل اندلاع الحرب عام ١٩١٤م ببضعة أشهر صدر قانون الري العثماني لسنة ١٩١٤م. وبعدها خضعت إدارة الموارد المائية لسلطة الاحتلال البريطاني التي لم تكن تهتم بها إلا بالمدى الذي يخدم مصالحها، فاكتفت بمشاريع الري القائمة وصيانتها وتحسينها بما يضمن الإستفادة من المياه للزراعة لتمويل قطعاتها الموجودة في المنطقة، ثم تم تأسيس دائرة للري من المهندسين البريطانيين عام ١٩١٨م.(٢٠)

---

(١٨) ويلكوكس ، تقرير عن ري العراق ، بغداد ، ١٩٣٧ ، مديرية الري العامة ، ص ٦.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٠.

(٢٠) د. حسن كاشف الغطاء ، دور مديرية الري العامة في استغلال الموارد المائية والسيطرة عليها، مديرية الري العامة، بغداد، ١٩٧٢م، ج ١، ص ٢، طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٧.

المبحث الثاني
التطور التاريخي للأمن المائي العراقي
عهد الحكم الوطني ١٩٢١م - ١٩٤٦م

إستمر المستشارون البريطانيون الذين كانوا ضمن القوات البريطانية المحتلة للعراق في عملهم بالإشراف على السياسة المائية وتوجيهها وبما يخدم مصلحتهم بالدرجة الأولى دون اكتراث لما سيكون عليه الحال عند رحيلهم، لأنهم كانوا حتماً يدركون من طرف خفي انهم لن يبقوا لأمد طويل من الزمان يحتلون البلاد، خاصة بعد اندلاع ثورة العشرين، لذلك فقد اتبعوا السياسة نفسها التي طبقوها في مصر في عهد الاحتلال عندما أرادوا أن يغذوا مصانعهم بالقطن المصري فأكثروا من إنشاء السدود وأقنية الري ليجعلوا من مصر مزرعتهم القطنية، لكنهم أهملوا تصريف المياه وهو أمر لا تتضح ضرورته إلا على المدى الطويل.[٢١] لذلك فقد مُنح امتياز لهم باسم (شركة قطن ديالى)، ومشروع اللطيفية للشركة البريطانية (فورد – كيس). كما كانت مهمتهم

---

[٢١] رينيه ديمون ، مصر بنغلادش محرومة من الماء على حافة المتوسط ، ترجمة جورج طرابيشي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، الرباط، العدد /٧٦/ كانون الثاني، ١٩٩١، ص ٥.

في مجال الري قد انصرفت لأجل تأمين متطلبات تموين قواتهم المحتلة في العراق والمنطقة.

ومن الجدير بالذكر ان بعض هؤلاء المستشارين البريطانيين لم يكونوا على اطلاع واسع أو ذوي خبرة عالية في أمور الري، حيث لم تكن لهم من الكفاءة ما يمكنهم من القيام بالوظائف الفنية المنوطة بهم. إذ إتضح انهم من بقايا الحملة العسكرية لقوات الاحتلال التي احتلت العراق وبقوا فيه.[٢٢] ولهذا كان الأمن المائي عبر سياستهم المائية دون المستوى المطلوب. ولقد كان مستوى كفاءتهم متدنياً[٢٣]، ويظهر ذلك من الحادثة الآتية:

تبرع رئيس تجار عربستان الحاج محمد علي بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٢٣، بمبلغ ــ ثلاثة ألكاك من الروبيات (اللك = مائة ألف روبية) ــ لتنفيذ مشروع كري سعدة في مدينة النجف الأشرف، وذلك بعريضة قدمها للملك فيصل الأول، على أن يتضمن المشروع حفر جدول من منطقة الزنديات من جدول بني حسن الى بحيرة النجف التي جفت ولأجل إرواء النجف بعد أن جفّ أيضاً بحر النجف. وبناء على مشورة المستشارين الذين حبذوا الفكرة، لذلك فقد تمت المباشرة بالحفر منذ ٦ نيسان ١٩٢٤، لكن ظهر فيما بعد ان المواصفات الفنية التي اعتمدها هؤلاء المستشارون كانت

---

[٢٢] عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢، ط ٦، ج ١، ص ١٧٨.

[٢٣] مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٥.

غير متقنة وأخفق المشروع واسترد المتبرع ما تبرع به كاملاً وخسرت ميزانية الدولة مبلغاً (٦٧٠٠٠) روبية على أعمال الحفر.[٢٤] لكنهم برغم ذلك وغيره من الأعمال المضرة بالأمن المائي العراقي كانت كلمتهم مسموعة من أجل تحقيق مصلحة دولتهم ورعاياها أيضاً. وحادثة أخرى أظهرت عدم كفاءتهم ومحاباتهم لرعاياهم، ففي ١٠ نيسان من عام ١٩٢٤م، وصل الى بغداد وفد من أعضاء مجلس العموم البريطاني برئاسة السر جون فورد كريفس، والسر جون هاملتن لأجل مفاوضة الحكومة بشأن امتياز مشروع أصفر (مشروع شركة قطن ديالى – مشروع اللطيفية)، الممنوح امتيازه للعراقيين نجيب أصفر وحمدي الباجه‌چي، وثابت عبدالنور للقيام ببعض مشاريع الري الكبرى – على نهري الفرات وديالى ولإنشاء خزان الحبانية وسدة الفلوجة، حيث وافق مجلس الوزراء العراقي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢٤، على عقد اتفاقية تأسيس الشركة وفق البندود التالية:

١. تجرى اختبارات اختيارية لزراعة القطن بواسطة الآلات الزراعية على منهاج على وفق ما يأتي:

أ. منطقة الفرات – وتحكمها سدة الفلوجة لتأمين ري المشروع من المياه المخزونة في الحبانية.

ب. منطقة ديالى – لزراعة القطن في أراضي الحكومة التي تسلمها أصحاب حق الامتياز.

---

(٢٤) الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٩٨.

ج. سدة لتحويل المياه من الحبانية الى هور أبي دبس.

د. سدة عند منطقة طويلة على نهر ديالى لخزن المياه لتغطية المساحة إروائياً.

٢. يكون برنامج اختيار مناطق زراعة القطن في المناطق الآتية:

أ. منطقة الفرات ــ وتسلم الحكومة أصحاب الامتياز أرض مساحتها ستون ألف هكتار يُزرع منها كل سنة عشرون ألف هكتار قطناً بالمناوبة الثلاثية، إذ تقسّم الأرض الى ثلاثة أقسام كل قسم عشرون ألف هكتار، على أن تُعطى مياه لا تقل عن (٧٠٠) قدم مكعب في الثانية، وهذه الكمية من المياه لازمة لمساحة عشرين ألف هكتار قطن، ويجوز أن يُرفع هذا المقدار من مياه الفرات موسم الصيف ــ الشحاح ــ بالمضخات إذا اقتضت الضرورة.[٢٥]

ب. منطقة ديالى ــ تسلم الحكومة أصحاب الامتياز أرضاً مساحتها خمسة عشر ألف هكتار يُزرع منها كل سنة خمسة آلاف هكتار قطناً بالمناوبة الثلاثية أيضاً، وتُعطى من المياه ما لا يقل عن (١٠٠) قدم مكعب في الثانية السنة الأولى، و(٢٠٠) قدم مكعب في الثانية السنة الثانية، و(٣٠٠) قدم مكعب في الثانية السنة الثالثة في رأس

---

[٢٥] دار الكتب والوثائق الوطنية ، ملفات البلاط الملكي الملف/ ٤١٢٣/ ٣١١/ الخاص بمديرية الري، (امتياز مشروع أصفر/ ١٥ تموز، ١٩٢٤). وسيُرمز لاحقاً اختصاراً لذلك: د. ك. و، ورقم ملفات البلاط الملكي بالرقم (٣١١) والى الوثيقة بحرف (و) والى الصفحة بحرف (ص). يُنظر حقل المحتويات، مقدمة البحث.

الجداول، وان التقدير الأخير هو الذي يعد ضـــرورياً لإرواء خمســـة آلاف هكتار قطن.

٣. أ ـــ إذا تبين ان مقدار الماء المعطى لأصحاب الامتياز يمكن من إعمار أراضي تكفي لاستخدام الزائد من الماء.

ب. وإذا تبيّن إن نتج عن الأعمال التي تبناها أصحاب الامتياز وفّـر فـي المياه، فإن الحكومة تضع تحت تصرفهم إذا تيســر مـا يكفـي مـن الأراضي لاستخدام الماء الموفور ليتيسر لها زراعة القطن.

وقد إتضح فيما بعد ان الوزارة العسكرية الأولى (جعفر العسكري)، ١٩٢٥، كانت قـد طالبت أصحاب حـق الامتيـاز العـراقيين أن يقـدموا الاعتماد اللازم لشركتهم بغية الموافقة والذي قدّر بـ(١٢) مليـون بـاون اســترليني، لكن إتضح أيضـاً، انهم قدموا كتاب الاعتمـاد بعد رجـوعهم من لنـدن يحمل اعتماداً ماليـاً من شــركة (فوردكيس) البريطانية، وقـد قبل الاعتمـاد لأجل تمشية أعمـال تطوير الحركـة الإروائية في القطـر، لكن ظهـر انهم قد باعـوا الامتيـاز للشـركة البريطانيـة (فـوردكيس) التي حضـر ليمثلها أمام الحكومـة العراقيـة أعضـاء مجلـس العمـوم المذكورين آنفاً.[٢٦]

وقد كانت مدة الامتياز ستون سنة وأن تستوفي الحكومـة ضـريبة ممتازة على النتائج المتحققة من زراعة القطـن بنسـبة ١١%، علـى أن

---

(٢٦) الحسني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٩.

تؤول كافة موجودات المشروع بعد انتهاء مدة الامتياز للحكومة العراقية.[٢٧] وقد إتضح ان الإستشارة الفنية التي قدمها الإستشاريون البريطانيون كانت "أيضاً"، غير موفقة في تقديراتها للمياه، وإنما أرادوا من المشروع أن يكون حقل تجارب لزراعة القطن لمصلحتهم فقط كما فعلوا في السابق في دلتا النيل.[٢٨]

ولم تنتهِ تجاوزات المستشارين هذه بعد فشلهم في مشروعهم القطني التجريبي في ديالى، إذ تمادت الشركة البريطانية نفسها (فوردكيس) وبتحريض منهم بالمطالبة بالتعويض غير المبرر على زعم ان تجاربهم الخائبة هذه والأضرار التي لحقت بهم انها من جراء أخطاء خبرائها "خبراء الشركة" والحكومة البريطانية. وهذا هو منتهى التعسف والهيمنة، حيث طالبوا فوق ذلك بإجراء مفاوضات والذهاب الى التحكيم. وكعادة المستشارين، فقد أشاروا على الحكومة العراقية أن تمنح الشركة ـ أرضاً جديدة (حقل تجارب آخر على الفرات وتُمَلَّك بالطابو، مع ان القوانين كانت تحظر تملُّك الأجانب لقاء تنازل الشركة عن جميع حقوقها في الإمتياز). وقد تم بالفعل ما أرادوا وحصلت موافقة مجلس النواب على مسودة الاتفاق الذي عقده أيضاً من رعايا بريطانيا هو المستشار البريطاني في مجال الري المستر (بري) ممثلاً ونائباً عن الحكومة العراقية مع مندوبي شركة مزارع

---

[٢٧] المصدر نفسه ، ص ٢٠٠.

[٢٨] د. ك. و ، الملف ٣١١/٤١٢٢ ، مديرية الزراعة ، مشروع القطن ، ١٦ تموز ، ١٩٢٤، الحسني، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٠٠.

قطن ديالى البريطانية الذي عُرف فيما بعد (بمشروع اللطيفية)، كما وافق مجلس الوزراء عليه، وذلك بجلسته المنعقدة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٨.[٢٩]

وكانت توجهات السياسة المائية في العراق في فترة الاحتلال البريطاني تنصب على درء أخطار الفيضانات فقط، وذلك بتدابير وقتية لم يكن من شأنها القضاء على أخطار تلك الظاهرة الطبيعية. وقد ظهر ان هذه التدابير لا تجدي نفعاً، بل ان نجاحها في حد ذاته في سنة من السنين قد ينطوي في نتائجه على خطر أشد نظراً لما يحدثه من انطباع مغلوط عن إمكان مقاومة الفيضان بهذه الطريقة التقليدية (تعلية السداد الترابية) والاطمئنان من هذه الجهة نسبياً، إذ دللت الإحصاءات انه ليس من المستبعد حصول فيضان هائل يكتسح معظم السداد وتكون عواقبه وخيمة لا يمكن تلافيها. وقد صادف أن حدث أوائل نيسان عام ١٩٢٦، فيضان مدمر في بغداد تسبب في كسر السداد القريبة من البلاط الملكي، حيث اكتسحت المياه دواوين الحكومة، الأمر الذي اضطرها للانتقال الى وسط المدينة في دار (مناحيم دانيال) حتى سُدَّتْ الكسرة في ١٦ نيسان بعد اسبوع من الفيضان. ويبدو ان تسمية الكسرة حالياً قد أُخذَت عن هذه المناسبة، حيث حصلت في شهر رمضان وأُلغيت مراسيم المعايدة في عيد الفطر للسنة المذكورة.[٣٠] وبعد هذه الحادثة تنبّهت السلطات المختصة لمعالجة هذا

---

(٢٩) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٧٨.

(٣٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٥.

الخلل معالجة أساسية ثابتة تؤدي الى تقليل أو منع أخطار الفيضان وخزن المياه الفائضة والاحتفاظ بها لأجل الإستفادة منها في أوقات الشحة.[٣١] ويُذكر ان من أسباب حصول الفيضان في نهر دجلة كما عللها خبراء الري بوقتها: اتن معظم وديان روافد دجلة (الزابين، العظيم، ديالى) هي كافية من حيث السعة لاستيعاب التصاريف واستقبال المياه التي تنصب عليها من الأراضي المحيطة بها وكذلك وادي نهر دجلة، وذلك في حالة أن تكون وضعية المياه مستقرة وحالة الفيضان اعتيادية الذي يحدث عادة في شهري نيسان ومايس وان زمن وقوعه ثابت ومعروف نتيجة ذوبان الثلوج في الأقسام العليا عند بدء موسم الصيف، إذ سميَ هذا بالفيضان الاعتيادي "المستقر".

أما الفيضان "غير المستقر" فيحصل عادة في تشرين الثاني وحتى آذار، وهي فترة هطول الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة.[٣٢] والصعوبة هنا تظهر انه في بعض السنين قد يتفق موسم الفيضان الاعتيادي وفي الوقت نفسه تحدث في دجلة زيادة في التصاريف. وهنا تكون الحالة خطرة جداً وينشأ جراء ذلك أن تصب فيه مياه كثيرة تعمل على رفع منسوبه بصورة كبيرة، فضلاً عن ان الأنهار الفرعية تصادف أن تكون أيضاً مياهها عالية المنسوب وغير اعتيادية مما تعيق جريان مياه دجلة الأصلي فتعمل عند ذلك على رفع المنسوب فيه أكثر من

---

[٣١] د. ك. و ، الملف/١٩٩١/٣١١ ، الفيضانات/و/٤ ، ص ٢/٦ ، مايس ، ١٩٣٧.

[٣٢] د. أحمد سوسة، في ري العراق، نهر الفرات، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٤٥، ج ١، ص ٨٢.

المعتاد. وبغية معالجة هذه الحالة الخطرة، فقد اقترح الخبراء وقتها عـدّة معالجات، وهي:

الطريقة الأولى:

حبس وخزن جزء من مياه الأنهر الكبيرة المتصلة بدجلة ومنعها من الإنصباب فيه عندما يكون منسوبها مرتفعاً، وذلك بإنشاء خزانات للزابين الأعلى والأسفل لخزن مياههما أثناء الفيضان، كذلك الحال في سدة الطويلة وهور الشويجة المرتبطان بنهر ديالى، حيث يجري إنشاء سد عرضي لمجرى نهر ديالى لخزن مياهه وقت الفيضان بالنسبة لمشروع الطويلة، أما مشروع الشويجة، فيتضمن إنشاء جدول من نقطة تقع على مسافة ٤١ كم شمال مصب ديالى في دجلة لإسالة مياه نهر ديالى بواسطته وإيصالها الى هور الشويجة وخزنها، على أن تُعاد الى دجلة بالقرب من مدينة الكوت.(٣٣)

الطريقة الثانية:

أ. تحويل قسم أو مجموع من مياه دجلة مما تزيد على منسوب معيَّن الى الأراضي المنخفضة الطبيعية، على أن تُعاد الى النهر الأصلي، عند الحاجة، كمشروع هور الشاري ومشروع وادي الثرثار، لكن وُجِدَ بوقتها ان إمكانية إعادتها ثانية صعبة لانخفاض مستوى الوادي عن

---

(٣٣) د. ك. و ، الملف/ ٣١١/١٩٩١/ الفيضانات ، ص ٧.

النهر.[٣٤]

ب. إحاطة بغداد بسداد قوية تضمن عدم ارتفاع الماء عليها أو نفاذه منها، إلا أن هذا الأمر لا يمنع حدوث كسرات فيها أو عدم تجاوز المنسوب الحد المقرر، لا سيما إذا كانت السداد من التراب.[٣٥]

أما الحالة في نهر الفرات ، فانها تختلف اختلافاً كبيراً، إذ لا توجد أنهار فرعية كثيرة تغذيه وتصب فيه داخل البلاد، إنما توجد أنهار تأخذ مياهها منه وعليه لا تسبب مفاجآت غير منتظرة مثل نهر دجلة، كما ان لطول النهر أثر كبير الأمر الذي يؤدي الى حصول فيضان اعتيادي منتظم بصورة تدريجية يمكن التنبؤ به قبل مدة غير قليلة، كما ان الطبيعة قد منحته امتيازاً كبيراً هو منخفض ـ الحبانية كخزان احتياطي لاستيعاب المياه الفائضة وخزنها والإستفادة منها ثانية وقت الصيف ـ الشحة.[٣٦] وقد اقترح بوقتها إعداد تصميمين لتنفيذ مشروع الحبانية:

الأول ـ يشمل خزن المياه الزائدة وقت الفيضان وإعادة قسم كبير منها الى الفرات وقت الشحة ومن البحيرة الى (بحر الملح وهور أبي دبس)، ويشمل هذا فتح ثلاثة جداول:

١ـ لتصريف المياه الزائدة وخزنها في البحيرة لوقت الشحة.

---

[٣٤] د. ك. و ، الملف/٣١١/١٩٩١ ، ص ٩.

[٣٥] المصدر نفسه ، ص ٩١.

[٣٦] الحسني ، المصدر السابق ، ط ٦ ، ج ٤ ، ص ٢٢.

٢ـ لإعادة قسم كبير منها بواسطته الى الفرات وقت الشحة والإستفادة منها لأغراض الري.

٣ـ لتصريف المياه الزائدة من البحيرة إذا ما زادت عن استيعابها الى بحر الملح وهور أبي دبس لتشكل خزين احتياطي، وقُدِّرَت التكاليف بنحو مليون وربع المليون دينار.

الثاني ــ فكان فقط لدرء أخطار الفيضان ، يخزن المياه في البحيرة على أن يتم إكماله فيما بعد، وقُدرت تكاليفه بنحو ستمائة وخمسون ألف دينار.[٣٧]

ويُذكر ان مشروع الحبانية ولكون بريطانية قد حصلت بموجب معاهدة ١٩٣٠، على قاعدة الحبانية العسكرية لإنزال قواتها وبناء معسكر فيها قد أثار بوقتها هذا سخط الشعب العراقي، حيث كان يعتقد انهم يبغون من وراء إحياء مشروع الحبانية توفير المياه الكافية بصورة دائمية لإنزال طائراتهم المائية فيها وليس لاستخدامها لتصريف المياه الفائضة وقت الفيضان. وعليه فقد قوبلت لائحة مشروع الحبانية بالسخط في جلسات مجلس النواب عام ١٩٣٣، وخرجت المظاهرات المنددة احتجاجاً كما خرج نواب المعارضة من المجلس أثناء نظرها كإحتجاج على اللائحة ومقاطعة للتصويت عليها. إلا ان الحكومة تمكنت من إقرارها بالحصول على الأكثرية ممثلة في (٥٠) صوتاً من أصل (٨٨) صوتاً، حيث كانت وجهة نظر

---

[٣٧] المصدر نفسه.

الحكومة انه يمكن الإستفادة من المشروع لخزن المياه وقت الشتاء لموسم شحتها في الصيف لأجل الزراعة. وكان هذا التبرير منطقياً في الحقيقة على الرغم من حالة السخط العام تجاه أعمال البريطانيين.[٣٨]

وقد رست مناقصة مشروع الحبانية على الشركة البريطانية (بلفور بيتي) بمبلغ (٨٨٥،٠٠٠) دينار عام ١٩٣٩، في عهد الوزارة السعيدية (نوري السعيد) الرابعة، على أن تنجز العمل خلال (٤٨) شهراً اعتباراً من تاريخ العقد في ١٥ حزيران، ١٩٣٩. وقد توقف العمل بسبب الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي فسح المجال لأجل إدخال تحسينات على المشروع، وذلك بإنشاء مدخل ومخرج ونواظم وقناطر، ولذلك فقد زيدت التكلفة الى (٢،٠٠٧،٠٠٠) دينار. ثم توقف العمل ثانية بسبب ثورة مايس ١٩٤١م، وبعد ذلك أخذت الشركة تتحايل للتخلص من عقد العمل لارتفاع الأسعار والأجور بسبب ظروف الحرب، لكن الحكومة أعطتها مهلة أخرى ومددت العقد سنة إضافية اعتباراً من ١٥ أيلول ١٩٤٢م الى ثالثة اعتباراً من ١٥ أيلول ١٩٤٣م. ويمكن القول انه كان لوجود القوات البريطانية المحتلة في العراق أثناء أحداث مايس والوضع الحربي السائد آنذاك التأثير الفعال على هذه التمديدات للشركة البريطانية.[٣٩]

ولأجل تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحسين الحالة الزراعية في منطقة الكوت خاصة منطقة شط الغراف جراء وضعيته المتقلبة، إذ تصله

---

[٣٨] الحسني ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٣٠٨.

[٣٩] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

المياه بصورة قليلة، وقد لا تصله أبداً، خاصة عندما تكون مياه دجلة واطئة المنسوب، بحيث لا يتيسر له أخذ الكمية الكافية من المياه إلا في المدة المحصورة بين كانون الأول وشباط، ولذلك صارت زراعة الحبوب الشتوية في المنطقة هذه جراء ذلك متوقفة على الأمطار المتذبذبة، لذلك جرى التفكير بإنشاء (سدة الكوت) لتأمين المياه اللازمة من نهر دجلة وحجزها ورفع منسوبها في موسم الصيف عندما تشح لأجل ضمان جريانها في شط الغراف، وقد تم إنشاؤها في ٢٩ آذار ١٩٣٩[٤٠]، وافتتحها الملك غازي مردداً مقولة والده الملك فيصل الأول: (... لا مشروع قبل الغراف).[٤١]

ولا بد من الإشارة الى انه بسبب وجود المستشارين البريطانيين المشرفين على توجيه السياسة المائية مع تواجد القوات البريطانية والقواعد العسكرية في العراق فترة الحرب العالمية الثانية وأحداث ثورة مايس ١٩٤١، فإن معظم عطاءات مشاريع الري عُهِدَتْ الى الشركات البريطانية التي عمدت وبتحريض وبتوجيه من المستشارين أنفسهم الى إضافة بند للتحفظات على المناقصات ولكن بعد رسوها، وعليه فأنهم يتقدمون بعطاءاتهم ولأجل أن تُقبَل وترسو عليهم المناقصة، فإنهم يقدمونها بدون شرط وعند التحفظات (حالة الطوارئ)، ولكن بعد رسوها عليهم، فأنهم يستغلون وضعهم وهيمنتهم على أمور

---

[٤٠] هاشم أحمد علوان الدليمي ، الستراتيجية الوطنية للمياه في العراق ، جامعة البكر ، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٧/٩٦، أطروحة دبلوم عالٍ في العلوم العسكرية، غير منشورة، خاصة، ص ٣٢.

[٤١] الحسني ، المصدر السابق ، ط ٦ ، ج ٥ ، ص ٦٢.

البلاد وتواجد قواتهم ويطلبون إضافة ما يحلو لهم من إضافات، وعلى سبيل ذلك:

١. كانت كلفة مشروع سدة الكوت بوقتها قُدِّرَتْ بنحو (١٫١١٩٫٤٣٠) دينار نفذتها شركة بلفور بيتي – البريطانية أيضاً التي نفذت مشروع الحبانية لكنها إدعت انها خسرت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وقد رفضت بادئ الأمر الحكومة كل إدعاءاتها، لكنها في الأخير رضخت للأمر الواقع (وجود القوات البريطانية المحتلة – المستشارون البريطانيون) وقبلت إجراء تسوية معها وتعويضها مبلغ مائة ألف دينار بدل مبلغ مليون دينار الذي كانت تطالب به.[٤٢] مع العلم انه على وفق القواعد العامة في القانون بشأن التعويض عن الخسائر، انه ينبغي وجود بند مقبول من قبل الدولة بشأن تحفظات تلك الشركات.

٢. طلبت شركة بلفور بيتي التي كانت قد نفذت مشروع الحبانية إضافة المادة التالية: انه في حالة نشوب حرب تشترك فيها بريطانيا العظمى أو العراق، أو حصول هجوم أو ثورة داخلية أو تمرد يستوجب استخدام القوات العسكرية العراقية ويحول دون قيام المقاولين بتنفيذ أحكام المقاولة، يجوز للحكومة أو المقاولين إيقاف تنفيذ الأعمال كلها أو أي جزء منها خلال المدة التي تعد ضرورية، وفي مثل هذه الحالة تدفع الحكومة للمقاولين كافة المبالغ الموقوفة

---

[٤٢] المصدر نفسه.

لقاء الأعمال المنجزة وتصبح ملكاً للحكومة، وعند استئناف العمل تُعاد المواد الى المقاولين والمبالغ الى الحكومة.[٤٣]

وبالإضافة لما تقدم من سلبيات الإشراف البريطاني على السياسة المائية في العراق، فأنه كثيراً ما كانت تحصل اختلافات في وجهات النظر يبديها الخبراء العراقيون في مجال الري، فضلاً عن ظهور حالات واضحة لتقصيرهم، الأمر الذي اضطرها أن إنتدبت الحكومة العراقية خبراء من الدول الصديقة والشقيقة (الهند ـ مصر ـ الولايات المتحدة الأمريكية).[٤٤]

ومن الخبراء الذين إنتدبتهم الحكومة ـ المهندس المصري ـ أحمد راغب عام ١٩٣٧، والمهندس ميشال أبونيدس من لبنان في العام نفسه. كذلك إنتدبت مؤسسة (كود وولسن الإستشارية الأمريكية، ١٩٣٧). كذلك المهندس المصري نجيب ابراهيم عام ١٩٣٨. وعلى ضوء هذه الدراسات التي وضعها هؤلاء صدر نظام لأعمال الري ذات المصلحة العامة عام ١٩٤١، لكنه لم يكن للأسف شاملاً لكل القضايا المتعلقة بالموارد المائية[٤٥] لاختلاف الظروف المناخية وطبوغرافية الأرض. كذلك لاختلاف المستوى العلمي.

---

[٤٣] د. ك. و ، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات ، ممزية الأمور الحقوقية ، الرقم /٥٩/٨٥أ/م ٧٨٨٩ في ٢٣ تموز، ١٩٣٩، الى سكرتارية مجلس الوزراء، و/٣١، ص ٣٩.

[٤٤] مديرية الري العامة ، تقرير عن أعمال المديرية العامة للسنوات (٤١ ـ ١٩٤٦)، بغداد، غير منشور، ص ١٨٢.

[٤٥] مديرية الري العامة ، المصدر السابق ، ص ١٨٥.

والملاحظ على عمل تلك الشركات الأجنبية الإستشارية التي أشرفت على إنجاز المشاريع الإروائية لم تكن بالمستوى الفني المطلوب، رغم منحها الثقة والمال دون تردد، كما انها إستطاعت أن تفرض قيودها وشروطها دون معارضة الجانب العراقي، كذلك فان الكادر الوطني العراقي بوقتها للأسف كان ضعيفاً بسبب عدم تيسر المستوى والوقت الكافي له لدراسة تقارير تلك الشركات وإبداء وجهة نظره حولها من الناحية الفنية، فلقد كانت الجهات المسؤولة تأخذ هذه التقارير وتوافق عليها روتينياً ثم تُوضع على الرفوف في دوائرها، ثم ان الموافقة الإرتجالية على مجاميع التقارير ودفعة واحدة دون تدقيق أو تصفح لما تحتويه يعد أكبر خطأ إرتكبته الدوائر المختصة المشرفة على أعمال الري مما أثر بشكل واضح في الأمن المائي العراقي. وفي اعتقادنا انه كان ينبغي الإستعانة بالخبرات العالمية، ولكن بعقود قصيرة وبأجور محدودة بغية القيام بواجب "تقييم تلك الدراسات" قبل دفع مبالغها الباهظة، فقد حصل بعد ذلك ان الجهات الفنية العراقية بعد أن نمت وترعرعت كوادرها فنياً نوعما، جابهت مصاعب ومتاعب كثيرة عند محاولتها تدقيق مجاميع التقارير المكدسة التي قدمها الإستشاريون لأجل تطبيق ما أُريد تدقيقه وتنفيذه حقلياً.[٤٦] عند ذلك ظهر الضعف في معظم تلك الدراسات وارتكبت أخطاء. وفيما يلي أمثلة لا حصر لتلك الأخطاء والنواقص:

---

[٤٦] سعيد الجزائري ، مشاريع الري والبزل في العراق وعلاقتها بتخطيط الموارد المائية، وزارة الري، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٧.

أ. ان العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية لم تكن تلزمها بإجراء تجارب حقلية بالنسبة للمقننات المائية والرشح من القنوات، وغسيل التربة، وتحديد الأعماق والمسافات بين المبازل الحقلية، الدورات الزراعية.. الخ وعليه فأن هذه الشركات قد استفادت واستغلت هذا الغموض لصالحها. بحيث أخذت تتبع الطريقة التقليدية المكتبية المبسطة والأكثر اقتصادية لها، وذلك بوضع أرقام قد تكون بعيدة جداً عن الواقع العراقي.

ب. عدم تضمن تلك العقود لأي شرط جزائي عليها أو حتى إلتزاماً أدبياً في حال تأخرها (وفقاً للقواعد القانونية العامة إبرام العقود) وعدم انجازها الأعمال المتعاقَد عليها أو في حال حصول أخطاء عند التطبيق، كما ان هذه العقود كانت تتضمن عبارات مطاطية مثبتة وموضوعة بشكل يكون تفسيرها دائماً لمصلحة الشركات.

ج. لقد كان يُنظر عند رسو العطاءات الى أوطأ العطاءات دون الاهتمام بتفضيل الأعمال الخاصة بعطاء الإستشاري أو خبرة الشركة ومكانتها العالمية في مجالات الري، حيث كانت تُحال حصراً الى الشركات البريطانية بفضل تحيز المستشارين الذين كانت مهمتهم تفضيل مصالح رعايا بريطانيا في العراق على مصلحة العراق.(٤٧)

د. ان بند الفقرات لجدول الكميات والتخمينات لا تمثل الواقع، إذ يبدو انها كانت توضع بشكل اعتباطي اختصاراً للوقت واقتصاداً بالنفقات،

---

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٢٨.

وهو ما أدى في حالات كثيرة أن كانت الكلفة الفعلية لأعمال تلك الشركات بعيدة كل البُعد عن المنطق والواقع، كما ان التحليلات الاقتصادية كانت مبالَغٌ فيها، بحيث تعطي أرقاماً للأرباح المتوقعة بشكل مشوق لا يهدف منه الموضوعية بقدر ما يستهدف منه الإستهلاك الدعائي.

هـ. وكثيراً ما كانت الشركات تعمد الى تأخير إنجاز الأعمال المناطة بعهدتها بهدف إلحاق الضرر المتعمَّد بتأخير عملية التنمية في البلاد. كما ان مراكز الدراسات والتصاميم كانت تجرى في بلدان تلك الشركات الأجنبية وبشكل سري لأجل ضمان رسو العطاء عليها. الأمر الذي أفقد الجانب الفني العراقي المتدرب بوقتها الفرصة للتأهيل والإطلاع وتدريب كوادره الفنية خلال المدة التي قاربت العشرين سنة من عمل تلك الشركات الأجنبية (البريطانية خاصة بالمستشارين البريطانيين).[٤٨]

و. عملت السلطات المختصة وبناء على مشورة المستشارين البريطانيين وبهدف جذب وتسهيل أعمال تلك الشركات الإستشارية أن يكون موقفها مرناً للغاية تجاه تحفظات تلك الشركات كطريقة لتشجيعهم للعمل في البلاد، فقد ورد بكتاب لوزارة المالية، الرقم ٧١٧٤، في ١٥ أيلول ١٩٣٨، الى وزارة الاقتصاد والمواصلات المشرفة بوقتها على أعمال مديرية الري العامة ما نصّه بشأن إعفاء الشركات من

---

[٤٨] مجيد خدوري ، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٨٧.

الضرائب:

١ـ الإجتناب مبدئياً الموافقة على الإعفاء ، إذا كان ذلك ممكناً، بل يمكن زيادة أجورهم (كلفة المشروع) بصورة تعوضهم عن بدلها.

٢ـ إذا كان الأعفاء ضرورياً يجب أن يكون بشكل لا يتعارض والنصوص القانونية، وترجح الوزارة أن يكون بوضع شرط يحتم على الحكومة تحميل المشروع الضريبة عند تحققها.[٤٩]

ز. كانت الكويت تعيش على مياه شط العرب حتى الثلاثينيات تنقل لها بواسطة السفن الصغيرة والمتوسطة. وقد كشفت لنا الوثائق البريطانية ان الكويت كانت تلح على السلطات البريطانية سنة ١٩٣٦م في وجوب إنشاء شركة بالتعاون مع العراق تقوم بضخ الماء عبر الأنابيب من شط العرب الى الكويت، لكن لم يرق لبريطانيا المشروع.[٥٠] وان بريطانيا ومستشاريها في العراق قد عملوا كل ما في وسعهم منذ سنة ١٩٣٧ لجعل الكويت مستقلة عن العراق في حصولها على الماء وأبدوا

---

[٤٩] د. ك. و ، الملف /٣١١/١٩٩٨ ، (اعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب)، و/١٥ ، ص ٢٠.

[٥٠] د. مصطفى عبدالقادر النجار ، مياه شط العرب في العلاقات العراقية ـ الكويتية، مجلة الثقافة العربية، تصدرها المؤسسة العامة للصحافة بالجمهورية العربية الليبية، العدد الثامن، السنة الثالثة، آب ١٩٧٦، ص ٢٩.

استعدادهم لوضع كل عيون الماء التي يتم العثور عليها خلال عمليات المسح والحفر عن النفط تحت تصرف الكويت.(٥١)

(٥١) F.O ٣٧١\٢٠٧٧٤, Memorandum No. (٢٦٠) ، نقلاً عن الدكتور مصطفى النجار ، المصدر نفسه، ص ٣٥.

المبحث الثالث
التطور التاريخي للأمن المائي العراقي ١٩٤٦ - ١٩٥٣
تأسيس وزارة الاعمار

أولت الدولة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اهتماماً واسعاً لتنفيذ خطة اعمار مدروسة للمشاريع الإروائية مع إعداد الخطط المستقبلية لمشاريع الري الكبرى للعشر سنوات اللاحقة، بالنظر لحالة الإستقرار التي شهدتها المنطقة وزيادة نصيبها من عمليات استخراج النفط العراقي، فعملت على تشكيل الهيئة الفنية لمشاريع الري الكبرى عام ١٩٤٦، برئاسة الخبير البريطاني المستر (هيك).

كما باشرت بانتداب الخبراء والفنيين الأجانب بغية الإشراف على تنفيذ تلك المشاريع لقلّة كادرها الفني لتأمين مستلزمات الأمن المائي في البلاد. كما ساهمت بالاشتراك بالمؤتمرات والندوات الدولية بشأن الري واستقطاب المكاتب الإستشارية لإجراء الدراسات الميدانية والبحثية عن الموارد المائية.[٥٢] كذلك عملت على تقوية وتعريض السداد لدرء أخطار الفيضان مع وضع الدراسات الكفيلة للحد من تلك الأخطار واقتراح إنشاء

---

[٥٢] جريدة الزمان ، العدد ٢٦٨٨ ، ٢١ تموز ، ١٩٤٦.

الخزانات وتهيئة المنخفضات الطبيعية، كالثرثار، الحبانية، دوكان، ودربندخان.

وفي مجال توسيع واستصلاح الأراضي في منطقة الفرات الأوسط عملت على إنشاء مشروع المسيب الكبير.

واهتمت الدولة العراقية ولأول مرة في حقل التوعية والإرشاد الزراعي بإنشاء مدارس زراعية مهنية لتخريج كوادر وسطية.

ولأول مرة أيضاً ، عملت بنظام التسليف الزراعي عن طريق الجمعيات التعاونية. واهتمت بعقد العديد من القروض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تنفيذ المشاريع الإروائية.

ولأجل المحافظة على انتاج الأراضي الزراعية التي تروى سيحاً، اهتمت بمشاريع البزل. وأعدت أيضاً الدراسات للإستفادة من مشاريع السدود والخزانات لتوليد الطاقة.

وعليه ونتيجة لهذا التطور في حقل ترصين مستلزمات الأمن المائي العراقي أن اهتمت الصحف العالمية والمنظمات الإقليمية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الصحف المحلية بهذه الطفرة النوعية الجادة في هذا المجال.[٥٣]

وفي البداية ولأجل درء أخطار الفيضان عن العاصمة بغداد، فقد باشرت الهيئة الفنية لمشاريع الري الكمبرى بتعلية وتعريض سداد الضفة اليمنى من نهر ديالى بين منطقة جسر ديالى حتى

(٥٣) د. ك. و ، الملف ٣١١/٥٥ ، التعميرات والسداد/و /٦/ ص ١.

مدينة بعقوبة، كذلك تعلية وتعريض سداد معسكر الرشيد الغربية بين المعسكر وجسر ديالى على الضفة اليسرى من نهر دجلة جنوب بغداد، كذلك في الجانب الأيسر من نهر الفرات ضمن حدود قضاء المحمودية.[٥٤]

ويذكر ان ذلك قد حصل نتيجة التخريبات التي حدثت بالسداد جراء حصول العديد من الكسرات، بحيث اتجهت جهود الهيئة الفنية لإعادتها الى حالتها السابقة وتقويتها وتحكيمها.[٥٥]

وقد اقترح بوقتها لأجل تحصين وتقوية السداد، أن يُصار الى دق صفائح فولاذية في مقدمتها، أو صب قالب صلب كونكريتي وسطها مع تعرضها، وكذلك ردم الأراضي المنخفضة المحيطة والملاصقة للسداد لإبلاغ مستواها فوق مستوى منسوب الرشح مع تعلية السداد لمنسوب معين، كإجراء احتياطي، وقد عملت الهيئة أيضاً على تعريض قنال (تل محمد) وتطويل الجسر المشيد عليها.[٥٦] ويُلاحظ ان الهيئة الفنية وسّعت نشاطها في هذا المجال الى بقية الألوية ولم يقتصر عملها على العاصمة، حيث شملت لوائي الكوت والعمارة (حالياً محافظتي واسط، ميسان). إذ تطلبت الحالة هناك تعلية ترابية وأعمال تكسية للسداد بالحجر، ولأول مرة

(٥٤) جريدة الزمان ، العدد ٢٧٠٧ ، ٢٣ آب ، ١٩٤٦.

(٥٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٧٣٩ ، ١١ تشرين الأول ، ١٩٤٦.

(٥٦) د. ك. و ، الملف ٣١١/١٩٩١ ، الفيضانات و/٤، ص ١١.

إستعانت الهيئة لإنجاز ذلك بالمكائن الثقيلة، (الشفلات، الحفارات، الكريدرات).

أما في الحالات التي كان يتعذر فيها على المقاولين المتعاقدين معها لتهيئة تلك المكائن، فكان يُستعان بالأيدي العاملة لحين توفرها.

ويُذكر ان الهيئة وعند الحالات الإضطرارية وحالة حصول الفيضانات، كانت تلجأ الى تشغيل السجناء في أعمال ردم المستنقعات، كما حصل في منطقة الكاظمية، الشيخ عمر، ومنطقة الغراف، وفي أعمال تعمير وتعلية السداد وتعريضها، وكان يتم دفع مبلغ قدره (ثلاثون فلساً) لكل سجين بعد أن تهيئ لهم المخيمات والحراسة.[٥٧]

وكانت للهيئة الفنية في لواء البصرة أيضاً اجراءات، لكنها وقتية بصدد معالجة أخطار الفيضان خاصة بعد الأضرار التي لحقت باللواء شهر تشرين الأول، ١٩٤٦، لأنها كانت تخطط للمباشرة بإنشاء المشاريع الكبرى لأجل حل مشكلة الفيضانات من أساسها، وذلك بإحياء المجرى السابق الذي كان يربط هور الحمّار بهور عبدالله، (خور عبدالله حالياً). لأنه حالت دون إنشائه سدة القطار بين الشعيبية والبصرة ومنعت الإستفادة منه في السابق، حيث جرى المسح الموقعي من قبل دوائر المساحة بغية المباشرة بتنفيذه.[٥٨]

---

(٥٧) د. ك. و ، الملف ٣١١/١٩٩٤ ، تشغيل السجناء في أعمال تعلية السداد/و/١٣، ص ١٧.

(٥٨) جريدة الزمان ، العدد ٢٧٣٩ ، ١١ تشرين الأول ، ١٩٤٦ ، عبدالقادر باش أعيان، البصرة في أدوارها التاريخية، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦١، ص ١٦.

ومن المعروف ان الفيضانات التي حدثت عقد الأربعينيات في المنطقة الجنوبية وفي ألوية البصرة، العمارة، الناصرية ـ حالياً (ميسان، ذي قار)، كانت قد تسبب في نزوح السكان من تلك المناطق المتضررة والمهددة باستمرار بأخطار الفيضان بسبب عجز السلطات بوقتها عن وضع الحلول الناجحة لتخليصهم من خطرها، حيث هددت مزروعاتهم وحاصلاتهم وماشيتهم وسكناهم وأرواحهم، الأمر الذي أصبحوا فيه جراء ذلك بدون مأوى، وهو ما اضطرهم اغلى الهجرة الى العاصمة بغداد لأجل الإستقرار فيها بصورة مؤقتة، خاصة بعد إحكام السيطرة عليها بتعلية وتعريض السداد. وقد عملوا في مجال الخدمات البسيطة لكسب عيشهم والسكنى في صرائف كانت لا تقيهم من المطر والبرد والحر في منطقتي خلف السدة والشاكرية، واستمر حالهم هكذا حتى نهاية الخمسينات بعد ثورة ١٤ تموز، ١٩٥٨، حيث تم إسكانهم في مدينة الثورة (حالياً مدينة الصدر).

ولأجل ضبط فيضان نهر دجلة ودرء أخطار الفيضان عن العاصمة وضعت الهيئة الفنية دراسة تفصيلية لمشروع إحياء منخفض الثرثار الطبيعي، بوصفه يستوعب من المياه ما سعته (٤٠) مليار م٣، دونما احتياج لأي سداد حوله وإنما بعمليات بسيطة من تشذيب الأحجار وتسوية التربة وبكلفة قليلة جداً. على انه بالإمكان الإستفادة من تلك المياه المخزونة الى وقت الصيف (الشحة) واجراء مناقلة بين نهري دجلة والفرات عند الضرورة بواسطة هذا المشروع

الحيوي للأمن المائي العراقي.[٥٩] كذلك عملت الهيئة على إعداد تصاميم لضبط فيضان نهر الفرات الاعتيادي المستقر تحسباً للحالات الطارئة بغية تصريف المياه الفائضة عن استيعاب بحيرة الحبانية، وكذلك لإجراء تصريف آخر من البحيرة الى هور أبي دبس.

كما كان مجلس الوزراء قد وافق على وضع تصاميم لمشروع دربندخان وكلفت الهيئة الفنية به.[٦٠] وتوزعت مهام الهيئة الفنية لمجال آخر جديد هو التوعية والإرشاد الزراعي لأول مرة في العراق، حيث باشرت بإنشاء لجنة إعمار واستثمار مشروع الدجيلة في الكوت[٦١]، بوصفه مشروع نموذجي، وإنشاء حقل تجريبي لإرشاد المستثمرين باتباع الأساليب الحديثة، وقد أصبح هذا الحقل فيما بعد مدرسة زراعية لأبناء الفلاحين.[٦٢]

وشكلت أول جمعية تعاونية لتصريف الحاصلات وبوشر بشراء ثلاثة تراكتورات للحراثة الآلية بدل المحراث اليدوي التقليدي، كما أنشأت مدرسة إبتدائية لأبناء الفلاحين في الشاخة المرقمة (٧)، على أن يدخل الطلاب فيها بصورة إجبارية. وقد فُتحت المدرسة وقُبِلَ (٥٤) طالباً فيها.

---

[٥٩] د. ك. د ، الملف ٣١١/١٩٩١/ الفيضانات/و/٤ ، ص ١١.

[٦٠] المصدر نفسه ، الملف ٣١١/٢٤٩١ ، بحيرة الحبانية ، ١٣ تموز ، ١٩٤٧.

[٦١] المصدر نفسه ، الملف ٣١١/٦٢٠ ، أراضي في مشروع الدجيلة و/٢١ ، ص ٢٨ ، في ٢٦ آذار، ١٩٥٠.

[٦٢] جريدة الزمان ، العدد ٣٦٨٦ ، ٢٨ تشرين الثاني ، ١٩٤٩.

كذلك أنشأ مشتل واسع نموذجي لانتاج أشجار الزينة. وافتتحت بعد ذلك مدرسة ابتدائية ثانية بعد نجاح تجربة المدرسة الأولى وانتظام الطلبة فيها بعد تهيئة الكادر التعليمي، وذلك في الشاخة المرقمة (٥) ضمن لواء الكوت.[٦٣]

ولأول مرة أيضاً ، أدخلت الهيئة الفنية نظام التسليف الزراعي بواسطة المصرف الزراعي وباشرت ببناء بيوت صحية مبسطة للمزارعين، خاصة بعد أن أنجز مشروع تقوية وتعريض وإحكام السيطرة على سداد نهر دجلة في لواء الكوت.[٦٤]

وعملت الهيئة لاطلاع وتوعية منتسبيها بإشراكهم بالندوات والمؤتمرات الدولية، فقد اشترك الدكتور أحمد سوسة، معاون رئيس الهيئة الفنية في مؤتمر المهندسين العرب الثالث، الذي عُقد بدمشق منتصف ايلول ١٩٤٧، الذي كان من جملة الأبحاث التي أُلقيت فيه، حسبما جاء بتقرير الدكتور سوسة: بحث خاص عن المشاريع الإروائية المقترحة على نهر الفرات في سوريا، وكان المؤتمر قد أقر اقتراح تشكيل لجنة مشتركة من سوريا والعراق لدراسة تنظيم مياه الفرات وطريقة الاستغلال لتحقيق مصلحة البلدين.[٦٥] ومن الملاحظ ان الحكومة العراقية وقتها لم تأخذ بعين

---

[٦٣] جريدة الزمان ، العدد ٢٧٥٦ ي، ٣٠ تشرين الأول ، ١٩٤٦ ، جعفر الخياط ، القرية العصرية، دراسة في أحوالها واصلاحها، بغداد، ١٩٥٠، ص ١٦.

[٦٤] جريدة الزمان ، العدد ، بلا ، ١١ تشرين الثاني ، ١٩٤٦.

[٦٥] المصدر نفسه ، العدد ٣٠٢٧ ، ٣٠ أيلول ، ١٩٤٧.

الاعتبار ولم تدرك أبعاد وتأثيرات تلك المشاريع المقترحة في سوريا على الفرات وأثرها المستقبلي على وارد النهر الواصل للعراق.

وعند انعقاد مؤتمر الري والقنوات في نيودلهي ـ الهند ـ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٢، شاركت الهيئة الفنية فيه ونسب مجلس الوزراء في حينه أن يقوم الوفد العراقي باستطلاع آراء بقية الوفود من الدول الشرقية المشاركة في المؤتمر (مصر وإيران)، لمعرفة مدى إستعدادها للمشاركة الفعلية في أعمال اللجنة الفنية التي انبثقت عن المؤتمر لتطوير أعمال الري في تلك البلاد.[٦٦]

وصادف أن طلبت هيئة الأمم المتحدة من العراق إيفاد اقتصاديين لدراسة استثمار الموارد الطبيعية وأمور الري، وذلك ضمن برنامج المساعدات الفنية المقدّم الى الدول المتأخرة اقتصادياً. وكان مدير الري العام وقتها في الولايات المتحدة، لذلك فقد طلبت منه الحكومة استغلال فرصة وجوده في نيويورك والاطلاع على طرق استغلال المياه واستثمارها في الولايات المتحدة.[٦٧]

ولعل من أهم ما خططت له الهيئة الفنية هو الإستفادة من المياه المخزونة في السدود والخزانات لأجل توليد الطاقة الكهربائية، إذ تولّد اعتقاداً لدى خبرائها ان هذه المشاريع ستعود بتفع كبير منها، لا من حيث الوقاية من الفيضانات وتسهيل عملية الإرواء. وخزن المياه لوقت الشحة

---

(٦٦) د. ك. و ، الملف ٣١١/٦١١/ مؤتمر الري في نيودلهي ، و/٣ ، ص ٣٧، في ١٩٤٩/٦/١٢.

(٦٧) جريدة الزمان ، العدد ٣٦٢١ ، ١٠ أيلول ، ١٩٤٩.

فحسب، بل من ناحية أخرى في إمكانية الإستفادة منها في توليد الطاقة، وذلك في المواقع الآتية:

١. موقع سامراء الرئيس على نهر دجلة.
٢. في موقع الجدول الخارج لمشروع وادي الثرثار.
٣. في موقع عند سد جبل طارق على نهر ديالى عند منطقة خان بني سعد.
٤. في موقع على سد دوكان على نهر الزاب الصغير.[٦٨]

كما انه بالإمكان الإستفادة من تلك المشاريع والطاقة المولَّدة منها في مجالات استثمار الصناعات المحلية وتطويرها، كاستخراج المعادن، كما انها ستعمل على تخفيض أسعار الوحدات إذا كان العمل يجري سابقاً بتوليد الطاقة من النفط ــ الطاقة الحرارية ــ وبذلك تصبح ذات جدوى اقتصادية.[٦٩]

ولم تهمل الهيئة الفنية أساساً مشاريع البزل ، بل أولتها اهتماماً كبيراً، ذلك لأنه من المعلوم إذا أُريد الحفاظ على إنتاج الأراضي الزراعية التي تُروى سيحاً، فمن الضروري العمل على بزل مياه هذه الأراضي، لأنه بدون البزل تتحول الى أراضي ملحية تدريجياً في سنوات معدودة، وفي كثير من الأحيان تتحول الى أراضٍ عديمة الفائدة وتُتْرك (بور). وهذا

---

[٦٨] جريدة الزمان ، العدد ٣٦٨٣ ، ٢٥ تشرين الثاني ، ١٩٤٩.

[٦٩] د. ك. و ، الملف ٣١١/١٧٢٧/ امتيازات الماء والكهرباء ، و/١٤ ، ص ٣، في ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٤٩.

سيؤدي الى قلة الانتاج وقلة دخل المزارعين وخروج قسم كبير من الأراضي الزراعية من الخدمة الإنتاجية ويؤثر بالتالي، على الأمن الغذائي، لذلك عملت الهيئة على تنفيذ مشاريع بزل في الأراضي التي يبدو عليها الانحلال والضعف، كما انه من الواضح ان نسبة كبيرة من الأراضي المؤمل زراعتها بعد تنفيذ مشاريع الخزن سوف تحتاج الى مشاريع بزل للمحافظة عليها. وقد تم تقدير نسبة الأراضي التي أصابها التلف بسبب عدم وجود مبازل فيها حوالي (٦٠%) من مساحة الأراضي التي تُروى بالمضخات. وهذا التقدير تم بدون توفر الخرائط المسحية التفصيلية. ويظهر من هذه النسبة العالية مدى فداحة الأضرار التي سببتها السياسة المائية السابقة قبل قيام الهيئة الفنية التي كانت بإشراف المستشارين البريطانيين. إلا ان هذه النسبة تكاد تكون معدومة لوجود أراضٍ قد لا تُعطى لها إلا الكمية الكافية من المياه للري فقط، على أن تُبزَل مياهها الى المجاري التي نُصبت عليها المضخات.

لذلك عملت الهيئة أواخر الأربعينيات على تنفيذ مشاريع البزل مباشرة قبل نصب المضخات لأجل المحافظة على الأراضي الزراعية.[٧٠]

وقد قدّرت تكاليف مشاريع البزل في الأراضي الزراعية والأخرى المزمع استصلاحها بحدود (٢٣٫٦٤٠٫٠٠٠) دينار وقتها. ويعتقد ان الفائدة المرجوة من هذه المشروعات في المحافظة على جودة

---

[٧٠] جريدة الزمان ، العدد ٣٦٨٤ ، ٢٦ تشرين الثاني ، ١٩٤٩.

الأراضي الزراعية وجودة انتاجها قد تعوض كثيراً من حجم هذه التكاليف.[71]

أما في مجال عقد القروض لتسهيل مهمة تنفيذ المشاريع الإروائية والخزنية، فقد حرصت الهيئة الفنية على حماية حقوق البلاد تجاه شروط البنك الدولي المقرِض الذي كان يفرض على الدول النامية والتي كان يُطلق عليها (الدول المتأخرة اقتصادياً)، شروطاً قاسية تضطر تلك الدول بسبب حاجتها الى تلك الإعانات والقروض الطويلة الأجل القبول والإذعان لها صاغرة. ومن هذه القيود رفع الدعم الحكومي عن السلع الضرورية الأساسية، كالسكر، الشاي، الطحين، الرز، بغية إضعاف اقتصادياتها وجعلها باستمرار بحاجة إليها، كذلك فرض قيد التخصيص – بتحويل مؤسسات القطاع العام الى قطاع خاص. بالإضافة الى شروط سرية. هذه الدول النامية كانت تعمد بعد الحصول على تلك القروض بطرق شتى محاولة التخلص والتملص من تلك القيود. فعلى سبيل المثال – كان البنك الدولي قد فرض على العراق في سبيل دعم تمويل مشروع الثرثار – شروط عديدة. ويظهر ذلك من كتاب وزارة المالية الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء في ٤ كانون الأول، ١٩٤٩م، حول ما عرض من نقاط تمثل وجهة النظر العراقية للتقليل من تلك الشروط وهي:

---

[71] المصدر نفسه.

١. أن يكـون القرض لمدة عـشر سـنين ، وأن تكـون الفائـدة نحـو ٣،٢٥%.

٢. ويكـون القـرض لـوادي الثرثـار فـي الوقـت الحاضـر بمبلـغ (٨٫٤٠٠٫٠٠٠) دولار.

٣. على أن يبدأ بتسديد الأقساط أول السنة الرابعـة مـن تـاريخ عقـد القرض.

٤. أن يكون المصرف الوطني العراقي الجهة المسؤولة عن دفع المبـالغ التي ينبغي أن تُصرف محلياً للمشروع بالدينار العراقـي أو بالبـاون الإسترليني.

٥. أن تخول الحكومة العراقية شركة النفط الوطنيـة بـأن تـدفع الـى المصرف الدولي مباشرة الفائدة والأقساط التـي ستـستحق لتـسديد القرض، على أن يكون هذا التخويل غير قابل للنقض.

٦. أن تتعهد الحكومة بتسديد الفائدة والأقساط عند الاسـتحقاق بالـدولار الذي يعود لها مباشرة.

٧. أن يكون القـرض مسـتنداً الى قانون خاص ، وأن تخول الحكومـة به ضمـان القرض بحصة العراق من النفط علـى غـرار القـانون الصـادر بإجراء القـرض للسكك الحديدية وعلى قدم المساواة مـع هذا القرض الأخير، هذا وقد تضمن العرض إعطـاء فرصـة للبنـك الدولي لإبداء الرأي عن اللائحة القانونية هذه قبل سنّها وقبل مغادرة

بعثة البنك العراق.[٧٢]

وقد قرر مجلس الوزراء بناءاً على موافقة مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، على هذه اللائحة الموافقة على قبول الأُسس المذكورة آنفاً كمبدأ للتفاوض وإيفاد ممثليها وتخويلهما المفاوضة باسمها، على أن لا يبتا في الأمور قبل حصول مصادقة الحكومة.[٧٣]

وكان الرأي الصحيح عدم دفع كامل الفائدة عن المدة الطويلة مقدماً وعلى مبالغ كبيرة غير مسحوبة، وأن يُصار الى طرح فكرة تطويل مدة الفائدة المخفضة.

وبادرت الهيئة الفنية لأجل الحفاظ على الثروة المائية ومنع الهدر والتبذير الذي كان يرافق العمليات الزراعية بطريقة الإرواء بالغمر والتطريس، فعملت على ترشيد الإستهلاك المائي، وذلك باستيفاء تكاليف شكلية عن المشاريع الإروائية تُفرَض على المستثمرين من الزراع على شكل أجور رمزية مقطوعة لقاء إحياء الأراضي وتوزيع المياه وتصريفها عن أراضيهم، وقد صادف أن تحققت أجور كبيرة لفترة ثمانية سنوات على المزارعين ولعدم تمكنهم من دفعها صفقة واحدة إلتمسوا بطلبات وعرائض من مجلس الوزراء لتقسيطها، لهذا قرر المجلس في جلسته المنعقدة

---

(٧٢) د. ك. و ، الملف ٣١١/١٦١٧ ، لائحة قانون القرض الخاص بالثرثار ، و/٤٢، ص ٨٨، ٤ كانون الأول ، ١٩٤٩.

(٧٣) د. ك. و ، الملف ٣١١/٦١٩ ، إيفاد ممثلين للتفاوض ، و/١٨ ، ص ٤٣ ، ٢ شباط ، ١٩٥٠.

بتاريخ ٢٦ آب، ١٩٤٩، الموافقة على التقسيط بذمة ذوي العلاقة لمدة أكثر من ثمانية أعوام، على أن تعيّن المدة باتفاق بين وزارتي الاقتصاد والمالية آخذة بنظر الاعتبار المدد الممنوحة للحالات المماثلة بهذا المشروع.[٧٤]

ونتيجة لهذا التطور الحقيقي الذي شهده العراق لتنمية الموارد المائية وتطوير طرق استثمارها والحفاظ عليها، أن استحوذت تلك الأعمال على اهتمام وسائل الإعلام العالمية – خاصة الصحف الأمريكية، حيث أبدت اهتماماً ملحوظاً ومدروساً بالمعونات بموجب مشاريع المساعدات التي كان ينادي بها الرؤساء في الولايات المتحدة، (مشروع ترومان، مارشال، النقطة الرابعة). فقد جاء في تقرير عن مشاريع الري الكبرى التي جرى تنفيذها بصورة شاملة في بلدان الشرق الأوسط ومنها العراق:

"إن الحكومة العراقية أخذت بالمباشرة بمنهاج واسع يهدف الى السيطرة على الفيضان والري في وادي دجلة والفرات، وقد أنفقت الحكومة لحد الآن – في سبيل تنفيذ هذه المشاريع – مبلغاً قدره (ثلاثة ملايين دولار) = ٧٥٠ ألف دينار. ومن المنتظر أن تبلغ الكلفة النهائية لهذا المنهاج لانجازه مبلغاً قدره (٢٥ مليون دولار) = ستة ملايين دينار وربع المليون دينار، وان هذا المنهاج يهدف أولاً الى وضع حد للفيضان والجفاف

---

[٧٤] د. ك. و . الملف ٣١١/٦١٦ ، الموافقة على تقسيط رسوم السقي، و/٤، ص ٢، ٢٦ آب، ١٩٤٦.

اللذين عانت منهما الزراعة العراقية الشيء الكثير من المصائب والأضرار، وإيجاد مساحات جديدة من الأراضي الزراعية ثانياً".[٧٥]

إن الاهتمام الأمريكي بشؤون العراق بدا واضحاً وجلياً، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروجها منتصرة مع حلفاء لها منهكين جراء الحرب المدمرة، بحيث أصبح المجال واسعاً لمزاحمة حلفاء الأمس، بريطانيا وفرنسا، بغية الإستحواذ على المناطق الحيوية والغنية بالثروات الطبيعية، خاصة النفط، لهذا عملت عبر برنامج تقديم المساعدات على تثبيت وجودها وتعزيزه مع التلويح بتلك المساعدات. وفي هذا الصدد صرح المستر جورج باك كي ـ مساعد وزير الخارجية الأمريكية ـ بخصوص تقديم المساعدات الفنية الى الأقطار المتأخرة اقتصادياً بالقول: "إنه سبق وأن اجتمع لمندوبين من الحكومة العراقية، وتباحث معهم حول إمكانية تطبيق مشروع الرئيس ترومان لتنفيذ منهاج واسع للري في وادي دجلة والفرات بغية استخدام مياه هذين النهرين لرفع مستوى البلاد الزراعي، وان ذلك يأتي من إمكانية مساهمة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق هذه المشاريع، وذلك بإيفاد أحد مهندسيها من الخبراء بشؤون الري الى العراق لمساعدة الحكومة العراقية في معالجة النواحي الفنية المتعلقة بهذه المشاريع".[٧٦] وقد كانت الوزارات العراقية في ذلك الوقت تتسابق في تضمين منهاجها الوزاري لمشاريع

(٧٥) نقلاً عن صحيفة كريستيان ساينس مونتور ، جريدة الزمان ، العدد ٣٥٨٨ ، في ٢ آب ، ١٩٤٩.

(٧٦) جريدة الزمان ، العدد ٣٥٩١ ، ٦ آب ، ١٩٤٩.

المكتبة الاكاديمية للمياه
بإشراف الدكتور ريان العباسي

الري الكبرى المقترحة لأجل ضمان حصول منهاجها موافقة مجلس الأمة والبقاء مدة أطول في الحكم، لهذا كانت تتبارى لأجل تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق يُذكر انه وصل العراق وفد من البنك الدولي للإنشاء والتعمير برئاسة الممثل الإقليمي الدائم المقيم في الشرق الأوسط، هو المستر ـ إنكرت ـ (INKARET)، واجتمع مع رئيس الوزراء نوري السعيد، وتوفيق السويدي وزير الخارجية وعبدالإله حافظ، محافظ البنك المركزي العراقي. ورفض أن يدلي بحديث عن مهمته.(٧٧)

وكانت وجهات النظر العراقية والبريطانية متباينة دائماً بشأن السياسة المائية المطبقة بإشراف المستشارين الذي كان همهم إيثار مصلحة رعاياهم وبلادهم دون الاهتمام الجدي على ما سيكون عليه الحال في البلاد مستقبلاً بعد رحيلهم، وبهذا الصدد كشفت مديرية الري العامة عن ان الهيئة الفنية كانت قد أوصت بتنفيذ مشروع الثرثار لدرء أخطار الفيضان لنهر دجلة وكان رأي الإستشاريين البريطانيين في لندن وبغداد أن يكون فقد لدرء أخطار الفيضان، بينما كانت المديرية تعد العدة لتهيئة تصاميم لإمكانية الإستفادة منه في المستقبل لخزن المياه لوقت الشحة، وعلى إثر ذلك ولأجل حل هذا الإشكال قررت الحكومة العراقية استقدام خبير في مجال الري والخزانات من البنك الدولي

---

(٧٧) المصدر نفسه ، العدد ٢٦٢٩ ، ١٩ أيلول ، ١٩٤٩.

لدراســـة الموضوع محلياً لإعطاء الرأي فـي تـرجيح إحـدى وجهـات النظر.[٧٨]

وكان أهم حدث في مجال الإصلاح في السياسة المائية العراقيـة وتعـزيز الأمن المائي، تأسيس مجلس الإعمار، إذ وافق مجلس الـوزراء بجلسته في ١١ آذار، ١٩٥٠، على لائحة قانون مجلس الإعمار العراقـي الذي عُهِدَ إليه دراسة مشاريع السيطرة على المياه وتنفيذها وتنمية موارد العراق المائية، وخُصص له من عائدات النفط ٧٠%.[٧٩]

وبإنشاء مجلس الإعمار العراقي تقلصت مهمـات الهيئـة الفنيـة لمشاريع الري الكبرى تدريجياً، حيث عمل المجلس على الإستعانة بالعديـد من الشركات الإستشارية العالمية ذات الخبرة المشهورة، وكذلك بـالخبراء الأجانب والدول الصديقة والمجاورة.

ولكن على الرغم من التقدم الذي طرأ في مجال الـرأي وتحـسين شبكات البزل والسدود والخزانات، فإن السلطات المختصة استمرت بإحداث الكسرات لدرء أخطار الفيضانات، خاصة في المناطق التي لم تستكمل فيها مشاريع الخزن. لهذا فقد تم تخويل مديرية الري العامة صـلاحية إحـداث كسرات عند الضرورة القصوى في الجانب الأيسر من سـداد نهـر دجلـة

---

(٧٨) د. ك. و ، الملف ٣١١/٦٢٠ ، استقدام خبير من البنـك الـدولي و/٢٩، ص ٥٦، فـي ١٨ آذار، ١٩٥٠.

(٧٩) المصدر نفسه ، الموافقة على لائحة قانون مجلـس الإعمـار ، و/٣٥ ، ص ٦٧ ، فـي ١١ آذار، ١٩٥٠.

شمالي بغداد عندما يتوقع بلوغ النهر في بغداد منسوب (٧٥ر٢٥)م، مع احتمالية تجاوز هذا المنسوب.[٨٠]

ومن الدراسات القيمة بوقتها التي إستعان مجلس الإعمار بها، كانت الدراسة التي أعدّها المهندسون الإستشاريون الأمريكان (نابن نيتش، أيت مكارثي)، (جماعة مكارثي)، حول إعمار حوضي دجلة والفرات التي نُشرت في الوقت نفسه في بغداد ونيويورك في شهر تشرين الأول ١٩٥٢، والتي جاء فيها:

١. إن العراق يتمتع بمنابع ثروة واسعة في الأراضي والمياه والمعادن، إلا أنه يعاني مستوىً واطئاً في المعيشة بالنسبة الى ما كان عليه في الماضي. وان الموارد المعدنية تؤول الى النفاذ في حين ان موارد الثروة المائية باقية إذا ما أُستغلت على الوجه الصحيح.

٢. ولقد بُذلت جهود كبيرة وصُرفت أموال طائلة في الماضي لتنظيم التوزيع الذي لم تهتم به الطبيعة، لكن الفيضانات استمرت مدمرة وألحقت أضراراً فادحة بالسكان الآمنين، وان هناك نواحي متعددة لهذه المشكلة المعقدة بهدف السيطرة على نهرين عظيمين وروافدهما وخزن مياههما التي تبعث الحياة للأرض.[٨١]

---

(٨٠) المصدر نفسه ، تخويل مديرية الري العامة صلاحية إحداث الكسرات/و/٨ ، ص ٦٠ ، ١٤ مايس، ١٩٥٠.

(٨١) جماعة مكارثي ، إعمار حوضي دجلة والفرات ، ملخص التقرير الذي قدمه المهندسون الإستشاريون الأميركان، تشرين الأول، ١٩٥٢، في بغداد ونيويورك، المكتبة المركزية، جامعة بغداد، قسم الوثائق الغير منشورة، ص ١.

٣. وإن هنالك سيطرة فعلية على مياه النهرين ، لكنهـا محدودة، وان إنعدام السيطرة الكافية يمنع من استغلال الإرتفاعات والتضاريس الأرضية وإيصال المياه إليها، لهذا تضيع على المزارعين الكثير من الفوائد، كما أن الطريقة البدائية في غمر الأراضي بالمياه الذي ينتج عنه أن تحصل بعض المزروعات على المزيد من حاجتها من المياه، بينما لا تحصل البقية على ما يكفيها. وهذا معناه تبذير كميات من الماء عبثاً.[٨٢]

٤. ومن جانب آخر أوصت الدراسة بضرورة قيام عمليات بزل لأجل التخلص من المياه الزائدة لما لهذه العملية من أهمية تضاهي أهمية تزويد هذه الأراضي بمياه الري، لأن انعدام وسائل البزل في الأراضي المرواة سابقاً، خاصة الأراضي المنخفضة والوديان الجنوبية، وكذلك الأراضي المنبسطة أن ساءت تلك الأراضي نتيجة تراكم الأملاح فيها الى درجة أصبحت الزراعة عديمة الفائدة، إن لم تكن مستحيلة. ومن حسن الحظ ان الأملاح الضارة المتراكمة في معظم هذه الأراضي كانت ذات طبيعة كيمياوية خاصة يساعد على إزاحتها بسهولة الغسيل المائي متى ما أكملت إنشاءات المبازل اللازمة في الأراضي القديمة المستغلة.[٨٣] أما في الأراضي الجديدة، فيجب إنشاء المبازل في نفس الوقت الذي تنفذ فيه أعمال الري ومن

---

[٨٢] جماعة مكارثي ، المصدر نفسه ، ص ١.

[٨٣] جماعة مكارثي ، المصدر السابق ، ص ٢.

المستحسن قبل ذلك ولا يجوز تأخيرها الى ما بعد ذلك.[٨٤]

٥. وقد أشارت الدراسة الى أهمية رصد مقاييس نهري دجلة والفرات وذكرت ان عمليات رصد المقاييس على نهر دجلة كانت قد إبتدأت منذ عام ١٩٠٦ في بغداد، وعلى نهر الفرات منذ عام ١٩٢٤ في مدينة هيت، وذكرت بعض المعدلات: الجدول رقم (١) تصريف نهردجلة.

	دجلة	المعدل/مليار م٣	معدل التصريف السنوي/مليار م٣
	١٩٠٦	٢٨ر٨	٣٢ر٥ في الموصل
	١٩٢٥	١٩ر٩	
	١٩٣٠	١٥ر٧	
	١٩٣٢	٢٧ر٦	
	١٩٣٤	٢٧ر٣	
	١٩٥١	٢٢ر٨	

يظهر من هذا الجدول ان سنوات الشحة تمثلت في السنوات: (١٩٢٥، ١٩٣٠).[٨٥]

---

[٨٤] المصدر نفسه ، ص ٤.

[٨٥] المصدر نفسه ، ص ٩.

	نهـــر الفرات	المعدل/مليار م³	معدل التصريف السنوي/مليار م³
	١٩٢٥	١٦ر٥	١٧ر٢ في هيت
	١٩٢٧	١٦ر٦	
	١٩٣٠	١٢ر-	
	١٩٣٢	١٦ر٩	جدول رقم (٢)
	١٩٣٣	١٥ر٣	تصريف نهر الفرات
	١٩٣٤	١٧ر٨	

ويظهر من هذا الجدول تعاقب السنين الجافة الذي استمر من (١٩٣٠ ــ ١٩٣٤م).

٦. وقد استنتجت الدراسة بأن هناك حدود لكميات المياه الممكن خزنها تحددها طبيعة الوادي أو المنخفض، إذ ان هناك كميات كبيرة تفقدها الخزانات بالتبخر والتسرب داخل الأرض.[٨٦] وأوضحت الدراسة بشكل مفصل متطلبات السيطرة على الفيانات وانها تحدث مرة كل سنتين أو ثلاث، وان الأراضي التي تصيبها مياه الفيضانات في منطقة ري دجلة تقرب حوالي (٦) مليون دونم، أما في الفرات التي يغمرها الفيضان تبلغ (٤ر٩٠٠) مليون دونم، هذا بالإضافة الى عدم

---

[٨٦] جماعة مكارثي ، المصدر السابق ، ص ١٠.

وجود الحماية الكافية لدفع الأخطار. وهو ما يتطلب وجود إعمال الرقابة والصيانة للسداد. ويُذكر ان أردأ الفيضانات المسجلة على دجلة في بغداد قد حدثت في شباط ١٩٤١م. كذلك ربيع ١٩٤٦م، ثم الفيضان الرئيس عام ١٩٥٥م[٨٧]. أما أردأ فيضان حدث في حوض الفرات، فقد كان في شهر مايس، نيسان ١٩٢٦م، ثم مايس ١٩٤٨م.[٨٨]

٧. أما بشأن تقوية السداد ، فانه بالنظر لأن تصاريف الأنهر مختلفة تبعاً لسنوات الوفرة والجفاف، فمن الضروري تصميم السداد بشكل تفي بغرضين:

الأول – وجوب رفع منسوب الماء الى مستوى كافٍ في مواسم انخفاض النهر أثناء سنوات الجفاف للتمكن من تحويله الى جدول الري، وهذا ما يحصل في العادة.

الثاني – هو أن تسمح السداد بإمرار مياه الفيضانات العالية جداً بدون إحداث أي ضرر على السدة نفسها أو تعرّض الأراضي والمنشآت القائمة في مقدمتها للخطر.

وكانت الدراسة قد اقترحت منذ العام ١٩٥٢ المباشرة بإنشاء السدود في الأماكن الآتية:

---

[٨٧] د. ك. و ، البلاط الملكي ، الملف ٣١١/١٩٤٧ ، الري والفيضانات ، ١٩٥٢.

[٨٨] جماعة مكارثي ، المصدر السابق ، ص ١٤.

النهر/دجلة	المنطقة	النهر/الفرات	المنطقة
الزاب الصغير	الحويجة	الفرات	الكوفة
العظيم	العظيم	فرع الشامية	الشامية
ديالى	خان بني سعد	مخزن هور الحمّار	كرمة علي
دجلة	بيجي		
=	الدجيلة		
=	المجر الكبير		

جدول رقم (٣)

السدود الجديدة المقترحة[٨٩]

---

٨. وكانت الدراسة قد اقترحت طريقة حديثة لإنشاء النواظم الإصطناعية في عرض القناة والجداول خلافاً للسدة التي تُبنى على عرض مجرى النهر الطبيعي لتكون مخارج لأجل السيطرة على مياه الفيضانات، لأنها تسمح لها بالتسرب الى الأراضي المتروكة المجاورة لها بدل اللجوء الى كسر سداد النهر كما كان يحصل سابقاً. والحقيقة ان هذه الطريقة عملية وناجحة. كما اقترحت إنشاء النواظم الداخلة في الصدور مقدمات الأنهر بغية السيطرة على كمية المياه الداخلة الى الجداول والمجهزة بوسائل تمنع دخول الطمى والرمل إليها خشية

---

[٨٩] جماعة مكارثي ، المصدر السابق ، ص ١٤.

تراكمها وانسداد الجداول، أو ينبغي بناء أحواض ترسيب كبيرة تسمح للمواد الترسبية العالقة بالترسب فيها، حيث تجري بسرعة اكتساحية كبيرة ونقلها الى محل بعيد مؤخرة السدة حتى تدخل ثانية الى الفرات الذي يحملها معه بحيث تصبح عديمة الضرر، أو يجري رفعها بواسطة كري الرافعات.[٩٠]

٩. وقد أوصت الدراسة بإحياء المبزل العام ـ المصب العام ـ بين النهرين في منطقة الاسحاقي شمالي بغداد حتى الخليج العربي حتى يصبح على شكل نهر. ويُذكر ان هذا المشروع قد نفذ مطلع التسعينات.[٩١] وبغية المحافظة عليه وحمايته من الطمى والرمل الناعم الذي تحمله الرياح إليه لسعة الأراضي التي تحيطه، خاصة غير المزروعة، لذا تطلّب زراعة أشجار معمرة كحزام أخضر لصد هذه الرياح وكسر شوكتها وأُدمجت تكاليف زراعة هذه الأشجار من ضمن المشروع المقترح للمبازل الرئيسة.

وفي اعتقادنا ان هذه الدراسة كانت أول دراسة هادفة وموضوعية، بالنظر لاعتمادها البينات الميدانية والبحثية. وقد توصلت الى الإستنتاجات الآتية:

١. ان في العراق أراضٍ ومنوارد مياه كافية إذا أُستثمرَت بشكل صحيح، فانها ستؤدي الى ضمان وضع اقتصادي جيد وتحقيق مستوى

---

[٩٠] جماعة مكارثي ، المصدر السابق ، ص ١٥.

[٩١] يُطلق عليه حالياً ـ النهر الثالث.

معاشي عالٍ.

٢. وان منهاج استثمار الأراضي والمياه يمكن تحقيقه في غضون (٢٥) عاماً.

٣. ان العراق يمتلك الموارد المعدنية (النفط) ، التي تمكّنه من الصرف على هذه المشاريع الإروائية والسيطرة على الموارد المائية. وقد تم بالفعل استغلال هذه الناحية عند تشكيل مجلس الإعمار العراقي.

٤. وان الفوائد المالية السنوية المتوقعة من هذه المشاريع والسيطرة على الفيضانات ستفوق بكثير المصاريف السنوية لها.

٥. ضرورة تنفيذ مقترحات / مجلس الإعمار / لبناء الخزانات في الحبانية، منخفض أبي دبس، بخمة، دوكان، دربندخان، الثرثار.

٦. وان الصيانة الكافية للمنشآت المنجزة شرط أساسي لنجاح مشاريع الإعمار المقترحة، مع ضرورة وضع تخمينات (تكاليف الطرق والجسور لتسهيل مهمة الوصول الى جميع هذه المشاريع.[٩٢]

٧. ضرورة قيام مناهج ثقافية مرادفة لضمان نجاح خطط الإعمار وتقديم الخدمات الزراعية واجراء البحوث وتشجيع المزارعين للعمل الزراعي بغية تقوية التربة وعقد القروض واتباع الطرق الكفيلة التي تشجعهم على التوطن في تلك المشاريع.

٨. اجراء تحريات مسبقة قبل المباشرة بإنشاء الخزانات في أعالي النهرين، لأن المياه التي ستُخزن فيها ستساهم في زيادة الرقعة

---

[٩٢] جماعة مكارثي ، المصدر السابق ، ص ٢٢.

الزراعية.[٩٣]

ومن المعروف انه على ضوء تلك الدراسات الموضوعية التي تبنّى مجلس الإعمار مسؤولية الإشراف والإضطلاع بتنفيذها، فقد دعت الحاجة الى تشكيل وزارة الإعمار للإشراف المباشر على تنفقيذ تلك المشاريع، وذلك في عام ١٩٥٣.[٩٤]

---

[٩٣] المصدر نفسه ، ص ٢٣.

[٩٤] نجيب خروفة وآخرون ، الري والبزل في العراق والوطن العربي ، مطابع المنشأة العامة للمساحة، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٧١.

المبحث الرابع
تأسيس وزارة الإعمار وتنفيذ المشاريع الإروائية الكبرى حتى بداية تأثير مشاريع دول الجوار ١٩٥٣ - ١٩٧٥

تبين من خلال دراسة السياسة المائية حتى عام ١٩٥٣، ان الإجراءات الحكومية المطلوبة لتحقيق الأمن المائي، قد أهملت جانباً مهماً ألا وهو صيانة الموارد المائية والإستفادة منها وتنميتها بشكل حسن، وأهملت أمر التخزين والاحتفاظ بمياه الفيضان الى وقت الحاجة، لأن إجراءاتها قد اقتصرت على تصريف مياه الفيضان فقد لدرء أخطاره عن طريق كسر السداد واعطاء المتضررين منح مناسبة لتعويض خسائرهم.[٩٥] ولهذا شكّل هذا خللاً في ضمان مستلزمات الأمن المائي بغية التقليل قدر الإمكان من الهدر والضياع الغير مبرر.

ففي فيضان عام ١٩٥٤ ، تم إخلاء بغداد ، حيث وصل منسوب دجلة مرحلة الخطر وهي درجة (٣٦)م ارتفاع عند منطقة "القشلة" ـ السراي سابقاً ـ وهذا المنسوب وفقاً لتقديرات دوائر الري يفوق درجة الخطر، وهي (٣٥)م بدرجة واحدة، وذلك في ليلة ٢٦/٢٧ آذار، ١٩٥٤. وكانت الحالة مفزعة وقلقة، لأن الغرق يتهدد المواطنين في كل لحظة.

---

[٩٥] الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ٦ ، ج ١٠ ، ص ٨٦.

وكان عمل السلطات في حينه هو فتح أربعة كسرات في مناطق متفرقة، وهي: الجفامن، الرفيع، اليهودية، الداودية، كذلك في الجانب الأيمن لنهر دجلة جنوب بغداد في منطقة أو جحاش وأخرى في الجانب الأيمن أيضاً، شمالي بغداد في منطقة الفريحات، بالإضافة الى الكسرات الأربعة، كما تم تعيين اللواء خليل جميل آمراً عسكرياً للفيضان، إذ جلب قطاراً محملاً بالتراب من جانب الكرخ الى الرصافة. وأقام سدة ترابية ساعدت على درء أخطار الفيضان عن العاصمة ومُنِحَ لذلك وسام الاستحقاق.[٩٦]

لكنه في يوم ٢٨ آذار ، ١٩٥٤ ، بدأت المياه تتسرب الى المنازل وتحولت ساحة السراي الى بحيرة. وبعدها كانت ليلة ٢٩ آذار ١٩٥٤، أسوأ الليالي في بغداد، لأن الخطر الذي كان يتهددها من النهر أصبح الآن يتهددها من مياه الفيضان التي تجمعت خلف السدة الترابية المحيطة بها من الشرق والجنوب ولا يحول بينها سوى سدة ناظم باشا التي تحيط بغداد من الجهة الشرقية (الكرادة ـ الشرقية ـ الناظمية حالياً)، والتي هزلت وضعفت وتشققت.

وفي الساعة العاشرة من الليلة نفسها (٢٩ آذار) ، اجتمع مجلس الوزراء والأمة برؤساء الوزارات السابقين في بناية مديرية الري العامة واتخذوا قراراً بإخلاء بغداد جزئياً عن طريق نقل كبار السن من الشيوخ والعجزة والأطفال والمرضى من المناطق المجاورة للسداد الشرقية الى جانب الكرخ كوسيلة احتياطية وتهيئة البقية بالإستعداد إذا مست الحاجة.

---

(٩٦) المصدر نفسه ، ص ٨٧.

لذلك فقد أدركت السلطات ان فيضان نهر دجلة المدمر لا يمكن التحكم به والسيطرة عليه وإبعاد شبح خطره إلا بإنشاء خزان الثرثار ودربندخان، اللذان سيكفلان بعد إنجازهما الوقاية من خطر الفيضان لنهر دجلة وروافده في المستقبل، وكما ورد في خطاب العرش عام ١٩٥٤.(٩٧) ولم تقتصر آثار فيضان آذار ١٩٥٤، على منطقة بغداد، بل شملت ألوية الكوت والعمارة والبصرة، إذ لحقتها الأضرار وتسببت في قطع المواصلات بينها وبين العاصمة وتعطل الملاحة.(٩٨)

إلا انه وضمن احتفالات اسبوع الإعمار الأول الذي صادف في ٢ نيسان ١٩٥٦، افتتح الملك فيصل الثاني أول مشروع تخزيني في البلاد يقي العاصمة من خطر الفيضان هو مشروع "الثرثار"، بسعة تخزينية (٤٠) مليار م٢. بعدها لم تشهد العاصمة حادثة فيضان. وقدّرت كلفة خسارة خزينة الدولة في كل مرة تغرق فيها بغداد بما يساوي كلفة المشروع تقريباً، وهي حوالي (٦,٥٠٠,٠٠٠) دينار.

وضمن احتفالات اسبوع الإعمار العراقي الأول أيضاً ، افتتح في ٥ نيسان ١٩٥٦، المشروع التخزيني الثاني على نهر الفرات، هو مشروع "الحبانية"، الذي سبق وإن بوشر العمل به سابقاً. ولكن بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤، توقف العمل فيه حتى عام ١٩٣٢، حيث أدخلت

---

(٩٧) جريدة الزمان ، العدد ، ٥٠٠٥ ، ٦ نيسان ، ١٩٥٦.

(٩٨) الحسني ، المصدر السابق ، ص ٨٩ ، عبدالعزيز القصاب ، من مذكراتي ، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٦٠.

بعض التحسينات عليه، لكن المباشرة لم تبدأ إلا عام ١٩٣٩، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث أكمِلَ عام ١٩٤١[٩٩]. وبسبب فيضانات ١٩٤٠، ١٩٤٣، المدمرة وسّع المشروع ونفذته شركة (هرسانت) الفرنسية بكلفة مليون و٤١٣ ألف و٣٩٥ دينار، وعند إنجازه عام ١٩٤٣، أجل افتتاحه وادرج ضمن جدول احتفالات اسبوع الإعمار الأول، ١٩٥٦.[١٠٠] وبعد افتتاحه في ٥ نيسان ١٩٥٦، لم يحدث فيضان في مدن الفرات بعد ذلك.[١٠١]

وضمن احتفالات اسبوع الإعمار الأول / ١٩٥٦ ، افتتح في ٧ نيسان ناظم جسر الكوفة لأجل تنظيم انسياب مياه نهر الفرات الى فروع الشامية، الديوانية، الدغارة. وقد افتتحه رئيس الوزراء نوري السعيد.[١٠٢]

أما منهاج اسبوع الإعمار الثاني عام ١٩٥٧ ، والذي صادف في شهر آذار، فقد تم فيه افتتاح المشروع الإروائي الكبير الذي أحيا مساحة قدرها (٢٥٠,٠٠٠) دونم من الأراضي التي وُزعَت على الفلاحين بوحدات استثمارية بمساحة قدرها (٢٦) دونم وثلثي الدونم مع إسكان عوائل تعدادها (٥٥,٠٠٠) نسمة، ألا وهو مشروع المسيب الكبير. وذلك في ٢٦

---

(٩٩) الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٢٤.

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٢٥.

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥.

آذار ١٩٥٧. ومن المعروف ان المتنفذين وقتها قد استولوا على معظم تلك الوحدات التي وُزِعَتْ على الفلاحين بطرق مختلفة وملتوية، فحالوا دون تحقيق الغاية المرجوة من هذا المشروع الإروائي الكبير.[١٠٣]

لكن منهاج اسبوع الإعمار الثالث كان مختلفاً ، إذ خُصص لحضور وفود من الدول العربية والصديقة المجاورة والأجنبية لأجل الاطلاع على ما أنجزه مجلس الإعمار من مشاريع إروائية وتخزينية في حقل الأمن المائي، كمشروع الثرثار والحبانية والمسيب الكبير. وقد تم ذلك في ربيع عام ١٩٥٨.[١٠٤]

ومما هو جدير بالذكر ان مجلس الإعمار بعد اضطلاعه بمهمة الإشراف على تنفيذ مشاريع السيطرة على الموارد المائية في البلاد وتنظيمها بواسطة دعوته للشركات العالمية حتى عام ١٩٥٩، أُلغي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٨٥، كما أُلغيت وزارة الإعمار لتحل محلها وزارة التخطيط التي تولت مهمة إنجاز المشاريع الإروائية والتخزينية التي بوشر بها من قبل.

وفي حزيران من عام ١٩٥٩ ، تم افتتاح مشروع سد دوكان على الزاب الصغير بغية السيطرة على مياهه وإمداد مشروعي ري كركوك والحويجة بالمياه.[١٠٥]

---

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧.

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص ٥٧.

(١٠٥) الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٩٢.

وفي عام ١٩٦٢ ، صدر قانون الري الجديد ، كما أُنجز مشروع سد دربندخان لخزن (٦ر٨) مليار م^{٣} ولتوليد طاقة كهربائية قدرها (٠٠٠ر١٠٠) كيلوواط وبغية السيطرة على نهر ديالى وتوفير المياه لجداول المنطقة التي أخذت تجف بعد إنجاز إيران مشاريعها الإروائية وإقامة السدود داخل أراضيها على روافد النهر.(١٠٦) وشكّل هذا الحدث أول بادرة لتأثيرات مشاريع دول الجوار على الوارد المائي للبلاد، ومن ثم للأمن المائي العراقي.(١٠٧)

وبعد ثورة تموز ، ١٩٥٨ ، تم انتداب الخبراء السوفيت عام ١٩٦٢، لدراسة مشروع إيصال مياه الثرثار الى الفرات (المناقلة المائية) بغية تحويل المياه الفائضة من دجلة الى الفرات، ثم إيصال مياه الفرات الى الثرثار، ثم الى نهر دجلة ثانية. هذا المقترح كان يتطلب بوقتها إنشاء سد على دجلة عند الفتحة وآخر على الفرات في منطقة حديثة، لكنهم خمنوا الضائعات المائية بسبب التبخر والتسرب بنحو (٥) مليار م^{٣} سنوياً، الأمر الذي يتطلب مدة طويلة لإملائه.

بعد ذلك وبسبب مال تقدم من تقرير الخبراء السوفيت، كلفت الحكومة إستشاريين سويسريين لأجل إعادة النظر بالدراسات السابقة وفي

---

(١٠٦) محمد عبد الرزاق أسود ، موسوعة العراق السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، المجلد الأول، ط ١، ١٩٨٦، ص ١٢٨.

(١٠٧) علي غالب عبدالخالق ، مشاريع التخزين والسدود ومشاريع الري والبزل في العراق ، وزارة الري، دائرة التخطيط والمتابعة، ١٩٨٩، بالرونيو، غير منشور، ص ٥.

ضـوء المستجدات، وهي مشــاريع الري التركية والسورية التي بـدأت، لأنه إتضـح ان ما سيصل البلاد من الميـاه سنوياً قـد يـنخفض بنـسبة كبيرة. إلا ان الإستشـاريين السويسريين أوصوا ببناء سـد حديثـة مـع تحويل قسـم من مياه نهر دجلـة الى الفرات وبنـاء سد الموصـل مـع تطوير مشـاريع الثرثار، بإعادة نسـبة من مياهـه الى الفـرات ودجلـة عند الشحة، وأوصت دراستهم أيضاً، ببناء سد بخمة على الزاب الأعلـى، وكذلك إنشاء سد الفتحة وتطوير أعمال الري والبزل. لكن ظهر ان منطقـة سد الفتحة منطقة ضعيفة قابلة للترشيح، فضلاً عن احتوائها علـى منـابع القير والكبريت والغاز، مما يجعل السد عرضة لخطـر الإنهيـار والميـاه عرضة للتلوث.(١٠٨)

وفي مجال تحسين مجموعة مشــاريع الري القديمـة تمت تعليـة سدة الكوت عام ١٩٦٦. إلا ان الاهتمام الكبير الملحوظ لتطـوير مـشاريع الري والخزن والسداد وصيانة وترصين الأمن المائي العراقي حـصل بعـد العام ١٩٦٨، وبالأخص بعد ظهور بـوادر تـأثير مـشاريع دول الجـوار الجغرافي. فتم إنشاء وزارة الري.(١٠٩)

وبالنظـر لكثـرة الضائعات المائيـة بسبب التبخـر مـن خـزان بحيرة الثـرثـار لكبر مساحتـه، فإن الخزان لـم يمتـلء بعـد إنجـازه

---

(١٠٨) د. نوري العاني ، المصدر السابق ، هامش رقم (٩).

(١٠٩) د. حسن ناشف الغطاء ، دور مديرية الري العامة ، بلا تاريخ ، بالرونيو ، ملفـات وزارة الـري، بغداد، ص ٤.

وافتتاحه في احتفالات اسبوع الإعمار الأول/ ١٩٥٦، كما ذُكِر.
لذلك استمرت عملية الخزن المصاحبة لعملية تعلية السداد المحيطة به مع تطوير المشروع بغية استيعاب مقادير أكثر (٨٥) مليار م٣، مع التفكير الجدي بالإستفادة من المياه المخزونة في مجال الري.

ولقد كان فيضان عام ١٩٦٩ ، قد جاوز جميع إمكانات السيطرة والخزن لامتلاء خزان دوكان ودربندخان والثرثار الى أقصى استيعاب، لذلك حدثت كسرات في منطقة الفضيلية، خلف السدة في بغداد، كذلك في لواء العمارة.

وبناء على ما تقدم ، فقد تعززت الحاجة وقتها لانشاء مشاريع أخرى للخزن والسيطرة، لأنه وُجِدَ ان الخزن المتوفر لا يكفي لإرواء الأراضي الزراعية، مع الأخذ بنظر الاعتبار قيام المشاريع الإروائية التركية والسورية ومدى تأثيرها على تشغيل السدود في مجال توليد الطاقة. وهذا ما تحقق لاحقاً للأسف. لذلك وجدت الدولة انه لا بد من التفكير الجدي بمشاريع أخرى متكاملة في ضوء تنامي حاجات دول الجوار لأجل الإستفادة القصوى من المياه لتحقيق التنمية الزراعية.[١١٠]

ومن جانب آخر ، فان فيضان عام ١٩٦٩ ، أدى الى أن يشق نهر الفرات مجرى جديد له، لأن المياه قد انحسرت عن جداول اليوسفية

---

(١١٠) وزارة الزراعة ، الدائرة الزراعية ، تقرير حول القطاع الزراعي ، بلا تاريخ ، بالرونيو ، خاص، ص ٩٤ ـــ ٩٦.

وانقطعت عنها كلياً عام ١٩٧٢ بسبب الترسبات، فجرى العمل على إنجاز مشروع سدة الهندية الجديد وتوسيعه.[١١١]

وبهدف تحسين الإستفادة من مياه نهر ديالى ، تم إنشاء سد ديالى الثابت عام ١٩٧٣، في موقع السد الغاطس، كذلك جرى العمل على إنشاء السدود في منطقة المشخاب، الشامية، السفحة، عكيكة، الحفار على نهر الفرات (منطقة الفرات الأوسط).[١١٢]

أما نهر دجلة ، فقد أُنشئت عليه سدة الكسارة ، ولأجل توفير المياه لبساتين البصرة التي جفت بسبب كثرة ترسبات شط العرب ومشاريع الري على النهرين وزيادة الملوحة، فتم تطهير جداول شط العرب.[١١٣]

وعليه وبإنشاء هذه المشاريع أمكن التحكم بمناسيب المياه صيفاً وشتاءً مع السيطرة على مياه الأنهر، إلا أن المشكلة التي صارت تعاني منها الموارد المائية هي (زيادة الملوحة)، وكلما اتجهنا الى الجنوب بسبب التبخر والاختلاط بمياه الأهوار، فضلاً عن تأثيرات دول الجوار، حيث وصلت الى أكثر من ٩٦٠ جزء بالمليون عند إلتقاء النهرين بشط العرب الذي أصبح معدل نسبة الملوحة فيه (١١٨٠) جزء بالمليون.[١١٤]

---

[١١١] مديرية الري العامة ، دور المديرية العامة ، (المشاريع الإروائية والخزن والسداد) ، خاص ، بلا تاريخ، بالرونيو، ص، ٩٤ ـ ٩٥.

[١١٢] جريدة العراق ، العدد ١١٢٨ في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٩.

[١١٣] محمود شوقي الحمداني ، لمحات عن تطور الري في العراق ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤١.

[١١٤] المصدر نفسه ، ص ٢٤٥.

ومن المعروف ان نسبة الملوحة قد تضاعفت فيما بعد بسبب زيادة استعمالات المياه في تركيا، سوريا، إيران وبسبب مشاريع الخزن والبزل في القطر.

إن الإسراف الذي كان نتيجة الري المستديم "التطريس، الغمر"، ثم الزراعة الفردية وجهل الفلاح قد تسبب في تبذير كثير بالمياه مع تراكمها وارتفاع المياه الجوفية، مع شدة الحرارة وزيادة نسبة التبخر، فإن الملوحة تسربت الى الأراضي الزراعية وأصبحت ظاهرة ــ الصبخة ــ مستشرية، في الوقت الذي كانت فيه مشاريع الري في النصف الأول من هذا القرن في العراق تفتقر الى البزل وغسل التربة، لذلك فقد دعت الحاجة فترة السبعينيات للمباشرة بحملة واسعة لتحسين وتنفيذ عدد من مشاريع المبازل الحقلية والمجمعة والفرعية ثم الرئيسة.[١١٥]

وبهدف الإستفادة من مياه الأمطار في منطقة الصحراء الغربية لندرة وعدم وجود أنهار وجداول فرعية فيها لذلك، فقد أُقيمت فيها السدود الحاجزة على الوديان (عملية حصاد الأمطار)، التي كانت تضيع دون تجميع لاستخدامها في الزراعة والاستخدامات المنزلية الأخرى وتغذية المياه الجوفية. كما انها ستكون مراكز استقرار حضري في البادية، وبالفعل أُستحدثت الكثير منها في منطقة الرطبة عام ١٩٧٣،

---

(١١٥) المجلس الزراعي الأعلى ، المشاريع الزراعية المتوسطة والكبيرة ، بغداد ، ١٩٧٧. خلاصة المشاريع المقترحة في خطة التنمية (٧٦ ــ ١٩٨٠). خاص بلا تاريخ.

لكن كثرة الضائعات بسبب التبخر والنفاذ الى جوف الأرض قلل من أهميتها.[116]

وقد شجعت السلطة طريقة حفر الآبار في المنطقة لاستغلال المياه الجوفية في المنطقة، حيث بلغ عددها ثلاثة آلاف بئر.[117]

وحدث توسع آخر في مجال الري بواسطة المضخات الذي كان يتم في السابق بصورة فردية، الأمر الذي كان قد تسبب في إلحاق الضرر بالمياه نتيجة الإسراف والتبذير، لذلك تطلّبَ الأمر تدخّل السلطات وضرورة استحصال إجازة نصب المضخات وتحديد الموقع على ضفاف الأنهر والجداول.. وقد بلغ عدد المضخات عام ١٩٥٤، حوالي (٥١٢٨) مضخة، انخفض بعدها الى (١٤٣٥) مضخة عام ١٩٧١.[118]

وبلغ عدد المضخات المنصوبة على جانبي النهرين وروافدهما سنة ١٩٧٢، الى حوالي (٣٧١٣) مضخة.[119]

وقد قدّرت الموازنة المائية عقب ظهور بوادر تأثيرات دول الجوار ان وارد النهرين السنوي المضمون فضلاً عن مياه الخزانات بحدود (٤٥ر٦) مليار م٣، أمام متطلبات "احتياجات" قُدِّرَتْ وقتها بحدود (٧١ر٥) مليار م٣ سنوياً، لذلك فان هذا العجز المائي ومقداره (٢٦) مليار م٣ سنوياً

---

(١١٦) عبدالخالق ، المصدر السابق ، ص ١٢.

(١١٧) الحمداني ، المصدر السابق ، ص ٢٨ ـــ ٣١.

(١١٨) الحمداني ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٦.

(١١٩) مديرية الري العامة ، المصدر السابق ، ص ٤٣٥.

سيزداد حتماً عند استكمال المشاريع في دول الجوار، بالإضافة الى تردي نوعية المياه الواردة الى القطر بسبب زيادة استخدام الأسمدة انكيماوية ومياه البزل التي تصب فيها وشدة التبخر.(١٢٠)

إن وقوع منابع البنهرين خارج حدود القطر جعل من الصعب التحكم بالوارد المائي القادم، الأمر الذي سيعرضه للنقص. وقد ظهر هذا بالفعل عام ١٩٧٤، عند انخفاض منسوب مياه الفرات عند ملء خزان كيبان، كذلك في عام ١٩٧٥، عند ملء خزان الطبقة في سوريا، حيث تسبب ذلك بجفاف الكثير من الأراضي الزراعية ونزوح سكانها الى حوض دجلة.(١٢١)

---

(١٢٠) د. مهدي الصحاف ، وفيق الخشاب ، مشاريع الري وآثارها الحالية والمستقبلية ، مجلة دراسات للأجيال، وزارة الثقافة والإعلام، آب، ١٩٨٤، ص ٩١.

(١٢١) حسين بكر ، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٠٤، نيسان، ١٩٩١، ص ١٣٧، ١٤٧.

الفصل الثاني
السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي وتأثيرها على الأمن المائي العراقي

خلفية تاريخية :

ظل الماء يجري في دجلة والفرات دون عائق يحول دون جريانه أو يعرقل معدل تصريفه منذ أقدم العصور، وبقى العراق ينعم بهذا الماء وما يصاحبه من خير عميم ويجابه أخطار الفيضان لوحده، تحمّل طغيانها كما تحمّل شحتها، برغم ان الفيضانات كانت تُسهم في زيادة مياه النهرين لا في نقصانها.[1]

وفي ظل هذه الظروف ، نشأت حضارة العراق القديمة ، وارتبط اسم الفرات باسم دجلة (حضارة وادي الرافدين).. وبين النهرين.. غير أن هذين النهرين يمران الآن، أكثر من أي وقت مضى، بأزمة خطيرة بسبب

---

[1] فوزي أحمد لطيف التكريتي ، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق وتأثيرها على مستقبل العلاقات وتطويرها، جامعة البكر، كلية الدفاع الوطني، الدورة العاشرة، ١٩٩٤/٩٣، دبلوم عال، العلوم العسكرية، غير منشور، خاص، محدود، ص ٢٨.

رغبة دول المنبع "تركيا وإيران" بالنسبة لمياه الأنهار الحدودية المشتركة ومساهمة سوريا دولة الوسط، وذلك للاستحواذ على مياه النهرين والأنهر الحدودية المشتركة التي بقيت لعدة قرون تجري في أقاليم خاضعة لاحتلال الدولة العثمانية ولم تُثَر أية مشكلة حولها حتى إنتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، عندئذ تحولت الى أنهار مشتركة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات التي عُقدَت حول مسألة المياه بين الحلفاء الذين تقاسموا ممتلكات الدولة العثمانية، وبين تركيا. لكن هذه لم تتوصل الى معالجة جذرية لها.[٢]

إن الأنهار لا تحترم الحدود السياسية ، لكن النزاعات الدولية غالباً ما تنشأ من خلال قيام دولة المنبع ببعض المشاريع في أعالي مجاري الأنهار، الأمر الذي يسبب نقصاً في منسوب المياه التي تصل الى بقية الدول التي تقع في المناطق السفلى.

ولقد كانت الأنهار سابقاً تتغير مواردها زيادةً أو نقصاناً، بسبب ظروف طبيعية، أما الآن، فقد أضيف الى ذلك عناصر أخرى تمثلت في السدود والخزانات التي نشأت في أعالي الأنهار والأخرى التي يجري تشييدها، وكذلك التي خُطط لتنفيذها، الأمر الذي سيترتب عليه نقصان أكيد

---

[٢] د. طارق نافع الحمداني ، تاريخ الموارد المائية والري في العراق الحديث والمعاصر ، القسم الثاني، مع تركيا وسوريا، باليد، بلا تاريخ، غير منشور، مقدّم لجهات خاصة، ص ١٧٠ ـ ١٧٥.

في الموارد المائية الواصلة الى العراق، فضلاً عن تردي نوعيتها بسبب مرتجعات تلك المشاريع.[٣]

إن النزاع على المياه قد نشأ عند ارتباطه بالطموحات السياسية والاقتصادية، إذ أعطت تركيا لنفسها الحق في التصرف بمياه النهرين في مشاريع ضخمة (كالكاب)، وقبلها مشروع (كيبان)، ثم أعلنت عن نيتها بيع المياه لدول الخليج العربي "مشروع أنابيب السلام"، لأجل لعب دور سياسي مؤثر في المنطقة والذي فشل. ثم تأكيدها المستمر بأن دجلة والفرات هما أنهار عابرة للحدود ليست أنها دولية، وانهما نهران تركيان ينبعان من أراضيها.[٤] كما ان إيران استحوذت على معظم مياه الأنهار الحدودية المشتركة التي تنبع من أراضيها وقطعت بعضها وحولت مياه بعضها الآخر وأحيت أنهاراً مندرسة غذتها من مياه تلك الأنهار المشتركة معها متجاهلة كل الاتفاقيات والبروتوكولات المعقودة معها، وكذلك استغلالها لظروف إلغاء معاهدة الجزائر، ١٩٧٥ وتماديها بالتصرف المنفرد جراء ذلك، كما عملت سوريا في البداية على تفضيل المصلحة الوطنية لها متجاهلة الحقوق القومية مع العراق كبلد عربي شقيق، خاصة في مجال المياه.

---

[٣] عبدالخالق ، الموارد المائية في العراق وأثرها على الاقتصاد العراقي ، وزارة الزراعة والري، تشرين الثاني، ١٩٩١، بالرونيو، محدود، غير منشور، ص ١٠.

[٤] د. جمال مظلوم وآخرون ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٦٨.

ولقـــد أخفقت كل الجهود من أجل التوصل الـــى اتفـــاق حاســـم ونهائي للإشكاليـــة المائيـــة وتحديد الحصص والقسمة العادلة والمنـــصفة مـــع دور الجوار، الأمر الذي ترتَّبَ عنه آثار سلبية مـــؤثرة علـــى الأمـــن المائي العراقي.

هذا ما سنتناوله في المباحث الآتية :

الأول : السياسة المائية التركية ـ تأثيرها على الأمن المائي العراقي.

الثاني : السياسة المائية الإيرانية ـ تأثيرها على الأمن المائي العراقي.

الثالث : السياسة المائية السورية ـ تأثيرها على الأمن المائي العراقي.

المبحث الأول
السياسة المائية التركية ـ تأثيرها على الأمن المائي العراقي

أولاً : المشاريع المائية ومواقف العراق منها حتى مرحلة السبعينيات:

أخذت معظم الإتفاقات المائية المتعلقة بتنظيم عمل وتحديد الحصص لمياه نهري دجلة والفرات والأنهار الحدودية المشتركة مع دول الجوار، خاصة تركيا، شكلاً مبسطاً لا يكاد يتعدى في بعض الحالات صورة تبادل المذكرات، أو إصدار اعلان، أو تصريح مشترك، خلاف الحال في الأنهار الدولية الأخرى. هذا الوضع المبسط لم يعد يتناسب والأهمية الحيوية التي آلت إليها الآن، بوصفها مرفقاً دولياً عاماً. وفي سبيل المثال فان المادة (١٠٩) من معاهدة لوزان ٢ تموز، ١٩٢٣، أشارت الى المصالح والحقوق المشتركة الواجب المحافظة عليها من خلال اتفاق يُعقَد بين الدول المعنية عند اعتماد النظام المائي في دولةٍ ما لفتح قنوات، الفيضانات، أعمال الري، والأمور المشابهة على منشآت مائية منجزة من أراضي دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة... فإنه يُعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة

على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم.[٥] وفي حالة تعذر الاتفاق يحال الموضوع الى التحكيم.[٦] والذي حصل ولحد الآن انه لم يُحسم الخلاف ولم يحصل اتفاق بشكل نهائي وحاسم بين الدول الثلاث التي كانت من ممتلكات الدولة العثمانية، وهي تركيا، سوريا، العراق.[٧]

كذلك ، فقد تضمنت اتفاقية حلب المعقودة في ٣ آذار ، ١٩٣٠، وفقاً لمعاهدة لوزان بين تركيا وفرنسا وبريطانيا، وضع قواعد لاستغلال مياه النهرين بين الدول الثلاث، (تركيا، سوريا، العراق)، واعتراف تركيا بأن نهر دجلة نهراً دولياً، بوصفه حداً فاصلاً للحدود ولمسافة ٤٤ كم مع سوريا، ومنذ ذلك الوقت أخذت سوريا تطالب بحقها في نهر دجلة، بوصفها دولة متشاطئة عليه، وعليه فان هذه الاتفاقية لم تضع حلاً للمشكلة، بل على العكس خلقت إشكالية معقدة.[٨]

وعلى ضوء علاقات حُسن الجوار والصداقة عُقدت بين العراق وتركيا في ٢٩ آذار ١٩٤٦، معاهدة لتنظيم الانتفاع بالأنهار المشتركة،

---

(٥) Roger, R. Trask, The United States Response to Turimish Nationalism and Reform. ١٩١٩-١٩٣٤, Ankara. ١٩٥٤.
د. ك. و ، الملف ٣١١/١٠٠٥ ، تبادل الوثائق بين تركيا والبلدان المنسلخة/و/١٥.

(٦) د. عزالدين الخيرو ، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي ، منشورات وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٦، ص ٢٣٦. د. ك. و، الملف ٣١١/٩٢٨، الاتفاقيات الدولية/و/٦، ص ٣٢.

(٧) د. نصيف جاسم علي المطلبي ، السياسة المائية الحالية والمستقبلية لدول أعالي الفرات وأثرها على العراق، من بحوث ندوة المياه، مركز الدراسات التركية.

(٨) عفيف الراوي ، حوض الفرات من منبعه الى مصبه وملابسات توزيع مياهه في تركيا وسوريا والعراق، مجلة صوت المهندسين، العدد ٧١، ١٩٧١، بغداد، ص ٧٨.

حيث تضمنت المادة السادسة منها ستة بروتوكولات، تناول الأول منها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما من خلال التأكيد على حق العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات، سواء في الأراضي العراقية أو التركية على أن يتحمل العراق التكاليف انسجاماً مع مبادئ المجاملة الدولية، ولكون تركيا خارجة لتوها من ضغوط الحرب العالمية الثانية وتعاني من تضخم وافلاس الخزينة، وكان الاتفاق أيضاً، قد تضمن تأسيس محطة تسجيل القراءات المائية في منطقة ــ بيرهجك ــ على نهر الفرات في تركيا مع حق العراق بإيفاد هيئات من الفنيين الى تركيا بأسرع ما يمكن لغرض اجراء التحريات وأعمال المسح وجمع المدلولات المائية والجيولوجية للتمكن من اختيار مواقع للسدود ومحطات المقاييس.

إذن ، وبموجب هذه المعاهدة تكون تركيا قد اعترفت ولأول مرة "بحق العراق" بالقيام بأية مشروعات تكفل له انسياب المياه بصورة طبيعية أو بهدف التحكم بالفيضانات، وقد كان هذا الاتفاق نموذجاً دولياً رائعاً للتعاون وتوثيق علاقات حُسن الجوار، لكن اقتصاره على العراق وتركيا واستبعاد سوريا، وهي من دول حوض النهرين،

من أهم عيوبه، إذ قلل من أهميته القانونية وسبب العديد من الإشكاليات.[٩]

وقد حصلت ملابسات بشأن كيفية تفرد رئيس الوزراء نوري السعيد بعقدها مع تركيا أثناء تواجده فيها وتسببت في ردود فعل متباينة أثناء عرضها على مجلس الأمة لإقرارها والتصديق عليها، بخلاف الحال الذي حصل في المجلس الوطني التركي في الترحيب والإستحسان لعقدها[١٠]. فالذي حصل في الجانب العراقي اعتراض مجلس النواب على لائحة المعاهدة وتصرف رئيس الوزراء نوري السعيد بمفرده بالتباحث والتوقيع عليها إبتداءاً دون الرجوع وأخذ موافقة المجلس، كما كان ينبغي أصولياً.[١١] ويعتقد ان ذلك قد تم لأجل التهيئة لتشكيل الحلف الدفاعي في المنطقة الذي شكّل فيما بعد مطلع الخمسينيات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

أما بشأن ما حدث أثناء عرضها على المجلس الوطني التركي، فكان يختلف عما حصل آنفاً، إذ كانت المذكرات والخطب من قبل النواب

---

[٩] صلاح سليم علي ـــ مشاريع تركيا الإروائية على نهر الفرات وتأثيرها في المنطقة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص ١٦٧، د. ك. و/ الملف ٣١١/٤٩٠٩، البلاط الملكي، مهمة الوفد العراقي في تركيا و/٧٩/ في ٢٥ آذار ١٩٤٦.

[١٠] د. ك. و / الملف ٣١١/٥٧٤ ، البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء في ١٩٤٦/٤/١، ج ٢/ ٥.

[١١] جريدة الزمان ، العدد ٢٨٧٩ ، ٢١ تموز ، ١٩٥٠ ، د. ك. و/ الملف ٣١١/٤٩٠٩، البلاط الملكي، المصدر السابق، و/٩، ص ١.

قد أطـــرت عليها وعلى مـــدى إنطباقها على ميثاق الأمـــم المتحـــدة لمـــا تضمنتـــه من فوائد متقابلة للطرفين واستفادة تركيا من مـــشاريع الـــسداد التي ســـتُقام في أراضيهـــا على النهرين زراعيـــاً واقتـــصادياً وتحـــسين الوضـــع الاقتصـــادي للولايات الشرقيـــة في تركيـــا، كمـــا أوضـــح ذلـــك وزيري الخارجية والأشغال. وقد صوت عليها بالإجمـــاع وصُـــدِّقَتْ وســـط عاصفة من التصفيق والإستحسان.[١٢]

وبالإمكان اعتبار مرحلة الخمسينيات البدايـــة المـــؤثرة للـــسياسة المائية التركية على الأمن المائي العراقي، ففي ٧ تـــشرين الأول، ١٩٥٧، وجهت السفارة التركية في بغداد مذكرة الى الحكومـــة العراقيـــة تـــضمنت إشعاراً برغبة تركيا إنشاء سد "كيبان" على الفرات وبيّنت المواصفات الفنية للمشروع وأن سعته تبلغ (٤ر٩) مليار م^{3} وينتج ما مقـــداره (٥) ملايـــين كيلوواط/ ساعة/سنة من الطاقة الكهربائية.

وتطبيقاً للمادة الخامسة من البروتوكول رقم (١) الملحق بمعاهـــدة الصداقة وحُسن الجوار الموقعة في ٢٩ آذار ١٩٤٦، فقد اقتـــرح العـــراق تأليف لجنة علمية إستشارية لدراسة المشروع المقترح ومدى تأثيره علـــى الوارد المائي العراقي، وذلك في عام ١٩٦٤، إلا ان الجانب التركي رفـــض الاقتراح العراقي خشية إلزامه في المستقبل بالمسؤولية عن الأضرار التـــي ستترتب جراء مشاريعه الإروائية تجاه العراق، مصرّاً على تـــأليف لجنـــة

---

(١٢) المصدر نفسه ، العدد ٣٠١٩ ، ١٤ أيلول ، ١٩٤٧.

مشتركة لتبادل المعلومات موضحاً أهمية إنشاء سد كيبان لأجل حل مشكلة تركيــا.[١٣]

وعند بدء العمل بالسد عام ١٩٦٥ ، عُقد اجتماع فني في بغداد في أيلول ١٩٦٥، بين تركيا وسوريا والعراق حول الموضوع، إلا ان الأتــراك رفضوا بحث موضوع إملاء الخزانات الذي طرحه العراق بصفة أن له حق مكتسب في مشاريع التخزين سابقة على مشروع كيبان، وهــي الثرثــار، الحبانية، دوكان، ولم يوافقوا أيضاً على تغيير خططهم في إملاء سد كيبان وفقاً لمقترح عراقي آخر كان يحاول التخفيف من الأضرار التــي تــصيب العراق جراء إملاء كيبان، لكن الأتراك كعادتهم لتمييع القضية أصروا على بحث موضوع حوضي دجلة والفرات كحوض واحد. وهــذا مــا يرفــضه العراق.[١٤]

وبعد ذلك عُقد بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني مع تركيا فــي أنقرة للفترة من ١٥ ــ ١٩ كانون الثاني ١٩٧١، وقــد تــضمنت المــادة الثالثة منه:

---

[١٣] د. الخيرو ، الفرات في ظل القانون الدولي ، ص ٥٧٩ ، ٥٨٠.

[١٤] د. نادر جرجيس ، المياه الدولية المشتركة وقوانينها ، دراسة حالة حوضي دجلة والفرات، الجامعــة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٤، ص ١٥.

أ. تجري تركيا أثناء وضع برنامج إملاء خزان كيبان جميع المشاورات المفيدة مع العراق بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه، بما في ذلك ملء خزاني الحبانية، كيبان.

ب. يشرع الطرفان بأسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة إبتداءاً بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.(١٥)

وقد كان لهذا البروتوكول أهمية ، إذ بموجبه اعترفت تركيا بضرورة تخصيص المياه الضرورية لحاجة العراق، وكذلك اعترفت في الفقرة (ب) منه بأن نهر الفرات ـ نهر دولي مشترك ـ وضرورة قيام مباحثات بشأنه إبتداءً. إلا انها تنصلت فيما بعد من ذلك.

لقد كان منسوب نهر الفرات قبل تدشين المرحلة الأولى من سد كيبان عام ١٩٧٤، على الحدود التركية ـ السورية، قد تجاوز (٤٠) مليار م^{3} سنوياً ولم تكن تدرك سوريا ولا العراق خطورة الخطوة التركية بإنشاء سد كيبان، عادة ان ذلك سيساهم مستقبلاً في الحد من أخطار الفيضان، علماً ان منسوب نهر الفرات فترة السبعينات كان قد امتاز بالاستقرار.(١٦)

ومع ان تركيا قد تعهدت عند تدشين المرحلة الأولى عام ١٩٤٧، باطلاق منسوب (٣٥٠)م^{3}/ثا. لكنها أطلقت منسوب (١٠٠)م^{3}/ثا ورفضت

---

(١٥) Tomas. Naff and Ruth. O. Natson: Water in the Middle East, Conflist or

(١٦) محمد وردة، ملف المياه في الشرق الأوسط، نهر الفرات، الحياة اللندنية، ٣٠ تموز، ١٩٩٦.

زيادة ذلك المنسوب وربطته بموضوع آخر هو مشروع أنابيب النفط الخام العراقي عبر أراضيها وتزويدها بالنفط الخام بأسعار مخفضة.(١٧)

وقد إتضح ان الهدف الحقيقي من إنشاء سد كيبان هو التحكم بمياه نهر الفرات، حيث لم يزد ما تسلمه العراق عام ١٩٧٥ من وارد عن (١٩٨ر٨) مليار م٣. وهذه النسبة هي أقل من الحصة المقررة بموجب دراسة البنك الدولي وبتكليف من الحكومة التركية نفسها أثناء عزمها على إنشاء سد كيبان عام ١٩٦٥، إذ قدرت احتياجات تركيا السنوية من مياه الفرات للزراعة والاستهلاكات الأخرى بـ(٥ر١) مليار م٣/السنة لإرواء مساحة الأراضي الزراعية المقدرة (١٥٣) ألف هكتار، في حين كانت الدراسة قد قدرت احتياجات العراق السنوية بـ(٨٦ر١٢) مليار م٣ لإرواء المساحة الصافية المزروعة البالغة (٨ر٢٣١ر١) هكتار.

وقد سعى العراق بشكل دائم لإيجاد صيغة عمل مشتركة وتعاون صادق مع تركيا بشأن قضية المياه، ففي شهر كانون الأول عام ١٩٨٠، عقد معها بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني الثاني في أنقرة وتضمن الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية:

---

(١٧) فاروق توفيق ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجالات النفط والمياه (٧٣ ــ ١٩٨٣)، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، بالرونيو، ١٩٨٦، ص ١٧٨.

أ. اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.

ب. وافق الطرفان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية، خاصة حوض دجلة والفرات خلال مدة سنتين قابلة للتمديد سنة ثالثة، ثم اجتماع وزاري يعقب ذلك لأجل تقييم النتائج ولتحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة.[١٨]

وفي عام ١٩٨٢ ، تم توقيع البروتوكول الثالث الذي أقر ضرورة التوصل الى كمية المياه العادلة والمعقولة التي يحتاج إليها كل من البلدان الثلاثة: تركيا، سوريا، العراق. وعقب ذلك انضمت سوريا الى اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة عام ١٩٨٣.

ثانياً : تأثير المشاريع المائية التركية في متطلبات الأمن المائي العراقي ــ مرحلة الثمانينيات ــ التسعينيات "مشروع جنوب شرق الأناضول" الكاب C.A.P:

على وفق المصادر التركية يعد المشروع ــ أكبر مشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل يهدف لتطوير المنطقة وتحديث

---

(١٨) د. علي احسان باغيش ، مشروع جنوب شرق الأناضول ، الكاب ، ترجمة وتلخيص وزارة الري، التخطيط والمتابعة، بغداد، ١٩٩٦، خاص، غير منشور، ص ١٢.

الزراعة، بوشر العمل به مطلع الثمانينيات، ١٩٨١، وقدرت تكاليفه بـ(٣١) مليار دولار، ومن المقرر إنجازه مطلع القرن القادم (٢٠٠٥). وهو المشروع الأضخم والأول فيها، لأنه سيحقق التوازن المفقود بين جنوب شرقي تركيا ومناطق تركيا الأكثر تقدماً وتطوراً، وانه سيرفع من مستوى الرفاهية في المنطقة. وهذا ما تسعى تركيا دوماً لإيضاحه لجيرانها.[19]

ويتكون المشروع من (٤٧) سداً ضمن (٢٢) مشروعاً ومن عدد من المشاريع الصغيرة المتممة لها، والمشاريع التي ستُقام على نهر الفرات عددها (٧) مشاريع كذلك على نهر دجلة.[20] (أنظر الملحق رقم ـ١ـ)، خلاصة لمشاريع الكاب وفق المصادر التركية.

وقد أقيمت في منطقة المشروع جنوب شرق الأناضول التي تشكِّل غالبية سكانها من الأكراد مشاريع متعددة لإنعاشها اقتصادياً بهدف إضعاف النوايا الإنفصالية للأكراد ولكسب أصواتهم عبر البرامج الانتخابية للأحزاب. لكن الذي حصل انه تم إجلاء حوالي (١٧٠) ألف مواطن من

---

(١٩) د. علي احسان باغيش، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية، الورقة الأولى، من بحوث ومناقشات ندوة ـ العلاقات العربية ـ التركية ـ حوار مستقبلي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ١٦٦. وسيُشار لاحقاً اختصاراً لبهذا المصدر بـ(أعمال الندوة ـ حوار مستقبلي).

(٢٠) Yasel, Inan. Legal Dimenation of international water course in water as in element of coperation and development in the Middle East. Ankara. ١٩٩٤. p. ١٩٨.

سكان المنطقة من الأكراد بسبب انغمار مناطقهم بمياه خزانات المشروع وتم توطينهم في قرى جديدة بعيدة عن مناطقهم القديمة بغية تشتيتهم وبالأخص التجمعات السكانية التي تؤيد وتأوي جماعات حزب العمال التركي المحظور.(٢١)

ويعتقد البعض ان هذا المشروع أقيم كمرحلة تكتيكية لإعطاء مجال للسلطة لتثبيت سلطتها في منطقة جنوب شرق الأناضول وخنق الحركة الكردية في الوقت الذي عملت السلطة على عقد اجتماعات في مدينة اورفا من مناطق المشروع لمجموعة من البرلمانيين وأساتذة الجامعات ضمن حملاتها الانتخابية وأكدت في تلك الندوات على أهمية المشروع للأكراد ولإعمار المنطقة.(٢٢)

في حين أكد الرئيس التركي تورکت أوزال بأن المشروع له جانبان: جانب إيجابي، هو الدعم الكبير للاقتصاد التركي، وجانب سلبي، انه سيؤدي الى إنشاء السدود التي تغمر الأراضي والقرى التركية بالمياه وتشرد سكانها على حساب توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية في غرب الأناضول وليس لإعمار جنوب شرق الأناضول.(٢٣)

---

(٢١) د. مذلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٨٤،

Natt and Ruth. Op. Cit. P. ٩٦.

(٢٢) د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

(٢٣) وصال نجيب عارف ، القضية الكردية في تركيا ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٤، غير منشورة، ص ١٠٩.

ويـــرى البعض الآخـر ان الهـدف المباشر من هذا المشروع ولما سيتركه من آثار سلبية على الوارد المائي لسوريا والعراق، هو ان الدول الأوربيـة التي شجعت ومولت تركيا فيه كان يهمها أن تنخرط تركيا في صراعات مع العرب حول المياه. وهذا ما تحقق بالفعل حتى لا تتفرغ للصراعات مع اليونان حول جزر بحر إيجه أو في قبرص.[٢٤]

ومع ان الجانب التركي أكد ان هدف المشروع لا يحمل أية جوانب سلبية لجيرانه العرب وانه يستهدف أساساً تنمية المنطقة ورفع مستواها بتخليصها من الفقر وإيصالها الى مستوى مناطق تركيا الأخرى. إلا أن الحقيقة غير ذلك تماماً، فالمشاريع التركية هذه أثرت على الأمن المائي العراقي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال استعراض الحقائق الآتية:

١. هذه المشاريع سوف تتيح لتركيا أكثر من (١٠٠) مليار م^{3} من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفر كميات كبيرة في النهرين وبحدود (٤٠ ـ ٥٠%) من الإيراد المائي السنوي لنهر دجلة، وبحدود (١٧٫٥ ـ ٣٤%) من الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات[٢٥]. كما انه سيتضاعف المستهلَك من مياه الفرات عندما تستكمل كافة مشاريعها

---

(٢٤) أحمد النجار ، ما الدوافع الاستراتيجية وراء مشروع الكاب ، صحيفة الاتحاد الإماراتية ، العدد ٨٤٣١، ٢٠ شباط، ١٩٩٦.

(٢٥) Naff and Ruth Op. Cit. P. ٩١.

وعندها سيتم التحكم بنسبة ٨٠% من مياه الفرات.[٢٦]

٢. ان كمية المياه التي ستطلقها تركيا عبر النهرين بداية القرن القادم لا تزيد عن (٢٧) مليار م^{٣} سنوياً وسينعكس هذا على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسوريا والعراق ويلحق ضرراً فادحاً في مجالات الري، الزراعة، الصناعة.[٢٧]

٣. الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية ، خاصة وان سوريا والعراق تضعان خططهما بإقامة السدود لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين.[٢٨]

٤. ان الوطأة ستكون أشد على العراق ، لأنه يستأثر بالحصة المائية الأخيرة ـ دولة المصب ـ كما وأن سابقة سنوات ١٩٧٥/٧٤، لا زالت ماثلة عندما تزامن إملاء سدي كيبان

---

(٢٦) د. باغيش ، (أعمال الندوة ـ حوار مستقبلي) ، ص ١٧٠.

(٢٧) عامر عباس حسن ، مقاسمة المياه الإقليمية الدولية في الشرق الأوسط ، جامعة البكر ، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٦/٨٥، دبلوم عال، علوم عسكرية، خاص، محدود، غير منشور، ص ١١١.

(٢٨) عوني عبدالرحمن السبعاوي ، أبعاد ومؤثرات مشروع الكاب في الأمن القومي العربي، من بحوث ندوة المياه، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨/١/١٠، ص ١٠٩.

والطبقة، حيث لم يزد مجموع ما تسلمه العراق من المياه عام ١٩٧٤، عن (٩ر٣٤) مليار م٣، وحوالي (٨ر٢) مليار م٣ عام ١٩٧٥، وان هذه الحصة لم تكن تكفي للزراعة والثروة الحيوانية والاستخدامات الأخرى المنزلية، الصناعية، حيث سببت في حصول كارثة للمواطنين سكنة حوض الفرات بالذات البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة وهجرتهم من الحوض المذكور الى المناطق الأخرى الأكثر استقراراً في حوض دجلة.

ومن الحقائق أيضاً ، ان الاستخدامات التركية للمياه أثرت على نوعية المياه وخصائصها، حيث ترتب على ذلك:

زيادة نسبة الملوحة في المجاري السفلى (العراق) بسبب راجعات المياه (Return-Flow) والبالغة نسبتها ٣٠% في تركيا و(٢٠ ـ ٣٠%) في سوريا، واشارت الدراسات الى أن نسبة الملوحة قد تصل الى (٥ر٥%) أو أكثر في مياه الفرات بعد دخوله سوريا.[٢٩]، مع العلم ان نسبة الملوحة

---

[٢٩] د. محمود نورالدين الرفاعي ، مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق ، الموسم الثقافي، وزارة الثقافة و الارشاد القومي السورية، دمشق، ١٩٧٢، ج ٩، ص ٤٢٧.

المقبولة في المياه الإروائية يجب أن تكون بحدود لا تزيد على (٥ر١) لأغراض الري الجيد.[٣٠] وستكون لهذه التقديرات المتلاحقة آثار سلبية على الأراضي والانتاج الزراعي مع ظهور بوادر لأراضي الصبخة والبور.

ب. قلة كميات الغرين ــ الطين الأحمر ــ التي ينقلها دجلة والفرات، خاصة في موسم الفيضان، نتيجة استئثار تركيا بكميات كبيرة من مياه النهرين، الأمر الذي سيؤدي الى تقليل خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر.

ج. التلوث بسبب مياه المرتجعات. لأن الفضلات ستعود الى النهرين بدون معالجة مباشرة من مجالات الري في الأراضي التركية ولعدم تدويرها وإعادة خلطها مع مياه الأنهر، الأمر الذي سيؤدي الى زيادة المشكلات الصحية، فقد أشار تقرير البنك الدولي لعام ١٩٧٧، الى انتشار عدد من الأمراض الجلدية والباطنية، مثل الكوليرا في حوض نهري البليخ والخابور روافد نهر الفرات في سوريا جراء وقوع العديد من المنشآت الصناعية قرب مجاري النهرين قبل دخولها الى

---

(٣٠) د. عماد الجواهري ، صلاح سليم ، سد أتاتورك ومستقبل العلاقات العراقية ــ التركية، من بحوث ندوة المياه، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٠/١/١٩٨٨، ص ١١.

سوريا والعراق.

٦. فضلاً عن استحواذها على معظم وارد النهرين سعت مؤخراً لمقترح نقل مياه الفرات الى المناطق الصحراوية وسط الأناضول، خاصة منطقة "كونيا"، إذ صرح رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل لجريدة (أنباء اليوم) التركية (T.D.N.) الصادرة باللغة الإنكليزية في ٢ مايس، ١٩٨٦، بالقول: "انها مسافة (٧٠٠) كم من أورفا الى كونيا ومن الممكن تطوير المشروع لنقل المياه عبر هذه المسافة البعيدة ويمكن أن يحدث ذلك في تركيا كما حدث في الولايات المتحدة.[٣١]

٧. من الآثار التي سيتركها مشروع الكاب على الأمن القومي العربي والأمن المائي العربي، هو ان منطقة المشروع هذه توجد فيها ثلاث نقاط سيطرة لقواعد الحلف الأطلسي المنتشرة في تركيا البالغة (١٤) نقطة سيطرة. وهذه الثلاثة

---

(٣١) علي غالب عبدالخالق ، الموارد الطبيعية في تركيا والتصميم لبناء المشاريع الرئيسية من أجل تركيا مزدهرة، مقال مترجم عن جريدة (أنباء اليوم) التركية، وزارة الري، التخطيط النوعي، ص ٤، علي حسين صادق الطائي، أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي ـ العراقي حول مياه الفرات، القبس الكويتية، ٢٥، كانون الأول، ١٩٩٠.

في مناطق ديار بكر، ماردين، أرضروم، مع وجود القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة انجرليك وباطمان.[٣٢] هذه الحقيقة سيكون لها تأثير كبير، لأن تركيا ستكون غير قادرة على التفاوض مع جيرانها العرب في مسألة المياه المشتركة دون الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الأمريكية والغربية في منطقة المشروع.. وعليه، فإن موقفها بسبب ذلك وغيره سيكتنفه الغموض ويستمر هكذا من المماطلة والتسويف والتعنت والتجاوز الصارخ في أحيان كثيرة بحجة تعقب فلول حزب العمال التركي، وذلك كله بهدف تفويت الفرصة على جارتيها سوريا والعراق لتحديد الحصص المائية.[٣٣]

كما ان قرب هذه القواعد العسكرية من حدود العراق وسوريا سيهدد الأمن القومي العربي والأمن المائي العربي.[٣٤]

---

(٣٢) د. نصيف جاسم المطلبي ، التسليح التركي في منطقة الشرق الأوسط وأثره على الأمن القومي العربي، من بحوث ندوة التسلح، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، للفترة من ٢٢ ــ ٢٣ أيار، ١٩٨٨، ص ٣٨.

(٣٣) نصيف جاسم المطلبي ، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦، بالرونيو، غير منشورة، ص ٣٦٤ ــ ٣٦٥.

(٣٤) د. صباح محمود محمد ، الصراع الجيوليتيكي في الخليج العربي ، مطبعة السعدون ، بغداد ، ١٩٧٦، ص ٧.

٨. ان مجموع الأراضي التي سيرويها المشروع من الفرات وبضمنها المساحة المروية حالياً ستبلغ حوالي (٦٢٨ر١) مليون هكتار، وان المياه اللازمة لها تُقدَّر بحوالي (٤ر١٣) مليار م^{3} سنوياً، وإذا قدرنا ان المياه الراجعة الى حوض نهر الفرات هي بحدود (٢٠%) فإن المياه المستهلكة من النهر ستكون بمقدار (٧٠ر١٠) مليار م^{3}، يضاف (٢) مليار م^{3} الكمية التي ستتبخر من الخزانات الحالية والمستقبلية كتقدير لذلك، فان الاستهلاك المائي التركي من مياه نهر الفرات سيكون بحدود (٧٢ر١٢) مليار م^{3} سنوياً.(٣٥)

أما بالنسبة لنهر دجلة ، فان تركيا تخطط لإرواء مساحة قدرها (٥٨٣) ألف هكتار وكمية المياه اللازمة لها (٣٤ر٥) مليار م^{3} سنوياً. وهذا سيكون على حساب حصة العراق وحقوقه التاريخية المكتسبة في نهر دجلة، إذ سيؤدي الى تناقص وارداته مع تردي نوعية مياهه(٣٦). ومن المعروف أن نقص مليار م^{3} من المياه يؤدي الى خروج (٢٦٠) ألف دونم من الأراضي الزراعية من إمكانيات الإرواء، وستتأثر محطات توليد الطاقة نتيجة انخفاض التصاريف الواصلة،

---

(٣٥) د. جرجيس ، المصدر السابق ، ص ٨.

(٣٦) المصدر السابق ، ص ٢٤.

وان نوعية المياه المتردية ستؤدي الى تأثيرات على المنشآت الصناعية وعلى مشاريع التصفية للأغراض المنزلية خاصة إزدياد الكبريتات والعسرة الكلية، ذلك لأن بعض مياه الصرف الزراعي في المشروع في حوض الفرات يتم تصريفها الى نهر الفرات، إما مباشرة وإما عبر روافده والوديان التي تصب فيه، ويسبب ذلك تدهور خطير في نوعية المياه السطحية والجوفية ضمن حوض النهر بسبب الأسمدة الكيماوية والمبيدات المستخدمة، الأمر الذي سيؤدي الى تعقيد عمليات استصلاح الأراضي بسبب التراكيز الملحية العالية لتلك المرتجعات.[٣٧] لأن زيادة نسبة الملوحة من (٣٠٠) جزء بالمليون الى (٨٠٠) جزء بالمليون يعني زيادة (٥ر٧) طن من الأملاح على مساحة هكتار واحد من الأراضي الزراعية.[٣٨] وفضلاً عن ذلك ستزداد الأجسام الصلبة في مياه المرتجعات من المشروع بنسبة ٦٧% طبقاً لمقاييس (T.D.S.)، حيث كانت

---

[٣٧] مزهر محمد حسن ، مستقبل المياه وأثرها على الزراعة في العراق ، جامعة البكر ، كلية الدفاع الوطني، الدورة الحادية عشر، ٩٥، ١٩٩٦، دبلوم عال، العلوم العسكرية، محدود، خاص، غير منشور، ص ١١٤.

[٣٨] د. جرجيس ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

[٣٩] مركز الدراسات العربية ، لندن ، الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات المنعقدة في لندن، تموز، ١٩٩٠.

(٥٧٥) وحدة في المليون ارتفعت الى (٩٦٠) وحدة في المليون خلال مدة التدفق المنخفض.[٣٩]

٩. ان الوارد المائي الذي ستطلقه تركيا مطلع القرن القادم بعد اكمال مشاريعها (٢٠٠٥) سيكون بحدود (٢٧) مليار م٣ سنوياً لكلا النهرين... وان هذا لا يفي بمتطلبات سوريا والعراق المائية التي ستصبح نهاية هذا القرن قرابة (٨٠) مليار م٣ سنوياً... منها (١٥) مليار م٣ سنوياً لسوريا و(٦٤) مليار م٣ للعراق.

إن هذا يدل بشكل واضح ان ما يصيب العراق جراء ذلك سيحدث لا محالة ضرراً كبيراً ما لم يتم التوصل العاجل لتسوية معقولة ومنصفة لتحديد حصص كل طرف.[٤٠]

الجدول الآتي رقم (٤) يوضح الإمكانيات المائية للأقطار الثلاثة (تركيا، سوريا، العراق) مطلع التسعينيات حتى نهاية القرن الحالي:

---

[٤٠] سالم الياس سليمان ، الموارد المائية في حوض نهري دجلة والفرات في تركيا، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٨، غير منشورة، ص ١٣٩.

جدول رقم (٤) الإمكانيات المائية للدول الثلاث

م.م^3 = مليار م^3

الدولة	الإيراد المائي	الاحتياج الحالي	الاحتياج المستقبلي	الخزين
تركيا	٨ر٥٦م م^3	٧ر٥م م^3	٥ر٢٥م م^3	٣ر١٢٨م م^3
سوريا	٨ر١٤م م^3	٥ر١١م م^3	١٥م م^3	٧ر١١م م^3
العراق	٧٩م م^3	٥٠م م^3	٦٤م م^3	٦ر١٢٧م م^3(٤١)

إن الإنعكاسات السلبية للمشاريع التركية على الاحتياج المائي العراقي ستظهر بوضوح نهاية هذا القرن بعد إستكمالها المشاريع التي ستتيح لها خزن أكثر من (١٠٠) مليار م^3 من نهري دجلة والفرات.(٤٢) ولقد ظهرت أول بوادر تلك الآثار مطلع التسعينيات عند امتلاء سد أتاتورك لمدة شهر من ١٣ كانون الثاني لغاية ١٣ شباط ١٩٩٠، إذ انخفض تدفق الفرات من ٥٠٠م^3 ثا وفق اتفاق ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا الى ١٢٠م^3/ثا وبرغم احتجاج ومعارضة سوريا والعراق وتدخل الجامعة العربية وبلدان غربية، فان تركيا استمرت متجاهلة ذلك.(٤٣)

١٠. ان الدراسات الحديثة أثبتت انه لأجل المحافظة على عذوبة

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٤٢) J.C. Dewdney: Agricaltral Problem and Regional Development in Turkey-Aspcts of Node Turkey. London. ١٩٧٥. p. ٩٥.

(٤٣) د. مظلوم وآخرون، المصدر السابق، ص ١٠٩،
Rahmi Gundus "Iraq, Syria, Turkey: Water Polirics and Kurds" Turkish Daily News; (TDN) ٨\٥\١٩٩٠ section B. P. ٣.

وصحة مياه النهر الطبيعية ينبغي أن يحول الى البحر ما لا يقل عن (١٥) مليار م٣ من المياه سنوياً، لأن التبخر في مياه الأنهار الذي تزيد نسبته عندنا في العراق على نسب التبخر في سائر الدول المشاركة في هذه الأنهار على وفق المناخ السائد وطبيعة الأرض، فان ذلك يؤدي الى زيادة نسبة الملوحة في المياه، الأمر الذي يتطلب تدويرها وخلطها بمياه عذبة أخرى لأجل تقليل نسبة الملوحة، لذلك من الضروري بغية معالجة هذه الناحية التي تحصل جراء المشاريع التركية أن يستمر جريان النهر بتصاريف مناسبة ونسبة معقولة للتصريف المظهري الشكملي للنهر للحفاظ على طبيعة الجريان وبحدود (١٥) مليار م٣ أيضاً. لذلك فإذا ما قامت تركيا باستغلال ما بين (٥ر٣ـ٧) مليار م٣ من مياه نهر دجلة، بحسب ما تقدم في الفقرة (٨) آنفاً واستغلت سوريا المتشاطئة عليه حوالي نصف مليار م٣ ومع ضرورة أن تبقى لأجل التصريف المظهري حوالي (١٥) مليار م٣ وبعد حساب معدلات التبخر وما يُعاد من مرتجعات ما بين (٣ ـ ٤) مليار م٣ عند ذلك وفي سبيل المثال، على نهر (دجلة) وليس (الفرات موضوع الإشكالية والمقامة عليه معظم مشاريع الكاب) في تركيا، وفضلاً عن المشاريع السورية، فان "العراق" سيكون مضطراً الى تخفيض كمية المياه التي تستغل من نهر

---

(٤٤) د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١١٠.

دجلــة من (٣٢) مليار م^3 الى نحو (٣٠) مليار م^3 وربما أقــل، فإذا كانت هناك ضرورة لتحويل قسم من مياه نهر دجلــة الــى حوض نهر الفرات الآخذ بالجفاف وعند موســم الــشحة، فــان الانخفاض سيزداد.[٤٤]

أما بالنسبة لنهر للفرات ـ فانه إذا ما قامت تركيا بتخصيص (١٥) مليار م^{3}وفقاً لاتفاق عام ١٩٨٧ (٥٠٠م^3/ثا) واستخدمت سوريا منها (٦) مليار م^3 فان الباقي للعراق (٩) مليار م^3 وليس (١٧) مليار م^3، كما كــان في عقد الخمسينيات ولا حتى (١٣) مليار م^3 في الماضي القريب.[٤٥] وبما ان هذه الكمية لا تكفي إلا لإرواء حــوالي (٥ ـ ٦) مليــون دونــم مــن الأراضي في حوض الفرات وتأثير ذلك أيضاً على محطات توليــد الطاقــة، وإذا صادف أن ساد المنطقة جفاف عام، فان الأمر سيكون خطيــراً... وإذا استمر الجفاف أعواماً كما حصل في أفريقيا فان الأمر سيزداد خطورة.[٤٦] وفي الدراسة نفسها أوضحت الى وضعية متشائمة وحقيقية بــأن سد أتاتورك كلف سوريا خسارة (٤٠%) من مياه الفرات والعراق ما بــين (٧٥ ـ ٩٠%) من حصته من النهر المذكور.[٤٧] وبــذلك ســيتحول نهــر

---

[٤٥] د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١١٥.

[٤٦] بروس ، أ ، هوروتنير ، أزمة المياه في الشرق الأوسط ، ترجمة غسان مــلاوي ، مجلــة شــؤون الشرق الأوسط، لندن، ٥ كانون الثاني، ١٩٩٢.

Middle-East, Focus, Autumn, ١٩٩١.

[٤٧] News-Weeks, ١٢, February, ١٩٩٠.

الفرات إذا ما استمرت الحالة هكذا من تجالوز الى جدول مـــالح غيـــر ذي أهمية.(٤٨)

١١. ان تركيا بتنفيذها مشروع "الكاب" عمدت الى تفـــضيل مـــصلحة نسبة من سكانها بحدود ١٥% يسكنون حـــوض النهـــرين فـــي منطقة شرق الأناضول يتوزعون على مساحة قدرها ٧٣ ألـــف كم٢، في المقابل حرمت ١٠٠% من سكان العراق و٢٠% مـــن سكان سوريا يسكنون هذا الحوض منذ القدم متـــوزعين علـــى مساحة قدرها نصف مليون كم٢، وانه كان لها منذ فجر التـــاريخ إرث حضاري على النهرين كرسته الأعراف والقواعـــد الدوليـــة باسم الحقوق المكتسبة الذي لا يمكن تجاهله أمام إصرار وتعنت تركيا باستعمال واستغلال مياههما ولكن خارج حوضيهما.(٤٩)

فقد أشارت بعض التقارير انه كان في حال تنفيذ تركيا لمشروع بيع مياهها في مشروع أنابيب السلام الى دول الخليج العربي الذي فشل رغم ما أعد له، فانها كانت تدعي انه سيتم إيصال المياه مـــن نهـــري "ســـيحون" و"جيحون"، وليس من نهري دجلة والفرات، ولكن الواقع ان معظـــم ميـــاه نهري سيحون وجيحون تم تحويلها الى الإسكندرونة، ولذلك في حال إكمال

(٤٨) صحيفة الاتحاد الإماراتية ، ١١ نيسان ، ١٩٩٢.
(٤٩) ابراهيم حميدي ، ثلاثة احتمالات تفسر مماطلة أنقرة في التفاوض على مياه دجلة والفرات ، الحيـــاة اللندنية، ٢٤ كانون الأول، ١٩٩٢.

مشروع أنابيب السلام، فانه كان سيتم سحب المياه من نهري دجلة والفرات ولمنطقة خارج حوضي النهرين ومن داخل أراضيها.(٥٠)

ثالثاً : تحليل المفاوضات التركية ــ العراقي بشأن المياه ــ ملاحظات ميدانية:

١ ــ الجانب التركي المفاوض كان في كافة مراحل المفاوضات تقريباً منذ بدايتها فترة الستينيات بشأن إنشاء سد كيبان، ١٩٦٥، حتى عام ١٩٩٨، بنفس التشكيلة من الأعضاء الفنيين مع احتمال نادر جداً أن يتغير فقط رئيس الوفد، بوصفه منصباً سياسياً يتغير طبقاً لتغير الأحزاب التي تؤلف الحكومة في تركيا. ولذلك فان الأعضاء الفنيين باقون وتبقى الصورة واضحة وحية ومتفاعلة عندهم باستمرار ملمين بكل صغيرة وكبيرة من محاضر جلسات المفاوضات.

أما الجانب العراقي ، فالعادة انه جرى إرسال الأعضاء بالتناوب، ولذلك تنقطع الصورة المطلوبة من قضية المياه أمامهم لعدم استمرار مواكبتهم لكل حدث ورأي وفكرة تُطرَح، فضلاً عن التغيير المستمر والدائمي لرئيس الوفد.(٥١)

٢ ــ كان الجانب التركي عند حضوره المفاوضات يحمل فكرة مسبقة هدفها قطع كل الطرق التي تؤدي الى إمكانية التوصل الى أي اتفاق

---

(٥٠) الحياة اللندنية ، ٢٤ كانون الأول ، ١٩٩٢.

MEED. ٢٦, March, ١٩٩٣. p. ٣٤.

(٥١) عفيف الراوي ، المقابلة الثالثة ، ١٩٩٦/١١/٢٦.

حول مبدأ قسمة المياه لرفضه المبدأ، ولـذلك تحـصل حالـة مـن المماطلة المعتادة.. وإذا أخفق في التحاور في نقاط معينة فانه يطلب العودة الى حكومته للتشاور، كما تظهر غالباً عدة حالات من العنـاد والإصرار الدائم بعد أن كان يناور ثم يُظْهِر عناد أقل وهكذا![٥٢] كان يحضر بوفد كبير مقسّماً الأدوار فيما بينهم ويحاول استثمار أي خطأ لفظي لصالحه ليجد له متنفساً وليطيل أمد المفاوضات الذي كان هذا هدفه النهائي لكي تصبح مشاريعه الإروائية التي يجرى تنفيذها أمر واقع خاصة إذا كانت غير مكتملة بعد. ثم يـصر بعـد ذلـك علـى موافقه، بحيث يبدو انه غير مستعد في العديد من الجلسات لمناقشة أي موضوع أو مقترح عراقي.[٥٣]

هذا فضلاً عما تقدم كان يحاول الإستفراد بكل وفد على حـدة، كمـا حصل مع سوريا باتفاق (٥٠٠م^{٣}/ثا) في ١٩٨٧ بغية تعميق الخلاف السوري ــ العراقي، لأن العراق كان رافضاً لـذلك.[٥٤] فـي حـين أشارت مصادر أخرى الى ان خلفيات هذا الاتفاق انه في نهاية عـام

---

(٥٢) سمير ابراهيم عبدالرزاق ، فن المفاوضات ، تطبيق عملي على مفاوضات المياه ، جامعة البكر، كلية الدفاع الوطني، الدورة العاشرة، ١٩٩٤، دبلوم عال، العلوم العسكرية، خاص، ص ٧٤.

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٧٥ ، الراوي ، المقابلة الثالثة.

(٥٤) Orhan K:lercioglu. "Is PKK Under Syria's shadon?Turkish Daily News, ٢٨\٨\١٩٨٩. p. ٧.

(٥٥) Natalie, Water-Green. "Euphates Water Dispute Threatens to Boil over." Tkurish Daily News, ٣١-١٠-١-١١-١٩٨٧. p. ٥.

١٩٨٦ توترت العلاقات التركية ـ السورية إثر اعلان تركيا اكتشاف مخطط لتدمير موقع سد أتاتورك من قبل مجموعة مؤلفة من (١٢) عنصراً من أعضاء حزب العمال التركي بدعم من سوريا، إلا ان ذلك سوي إثر زيارة رئيس الوزراء التركي "أوزال" الى سوريا في تموز ١٩٨٧، الذي أبرم الاتفاق المذكور واتفاقية أمنية تعهدت فيها سوريا بفرض قيود صارمة على أنشطة حزب العمال ومنعه من شن عملياته عبر أراضيها ضد تركيا.(٥٥)

أما الجانب العراقي فكان يحضر بوفد فني وبموقف واضح معزز ومدعوم بالأرقام والحجج والبراهين ساعياً بكل جهد للتوصل لإقرار مبدأ القسمة العادلة للمياه وبما يضمن حقوقه التاريخية وحقوق سوريا منطلقاً من توجهات قومية. وكان يركز دائماً على الجوانب الفنية ولا يرى من ضرورة للتعامل مع الحدث سياسياً خشية الإطالة، إلا ان الجانب التركي كان يحاول باستمرار سحبه الى ذلك لإطالة أمد المفاوضات ـ وفي سبيل المثال ـ إدعت تركيا في الفترة من ٢٨ كانون الثاني ـ ٣ شباط ١٩٩١، انها لأسباب فنية خفضت تدفق مياه نهر الفرات الى حوالي (١٧٠) م³/ثا، وذلك لمعاقبة العراق كجزء من قرار توسيع نطاق الحضر الاقتصادي، إلا ان الصحف والأحزاب المعارضة عندها أبدت إستنكاراً ومعارضة شديدة لمحاولة استخدام المياه سلاحاً ضد العراق.(٥٦)

---

(٥٦) Turkish-Daily-News: ١٠-٢-١٩٩١ and ١٢-٢-١٩٩١, p.p. ١ and ١١.

ولقد كان الوفد العراقي مزوداً بكل التفاصيل ويمتلك القرار الصحيح ونادراً ما يلجأ الى مركز القرار في بغداد، لأن أي فترة مهما كانت صغيرة تؤثر بالتالي على مصالحه في الوقت الذي تعطي تركيا فرصة للاستمرار في تنفيذ مشاريعها، ولذلك يمكن القول ان الوفد العراقي لم يكن يماطل ويراوغ أثناء المفاوضات، لأن ذلك ليس في صالحه، لقد كان يحضر ولديه وضوح فني وسياسي مقابل وفد تركي يتظاهر بعدم وجود مرونة لديه لكي يعود الى حكومته للتشاور. ولعل الهدف الأبعد من ذلك، كما يبدو، هو "إطالة المفاوضات".(٥٧)

وفي بداية تشرين الثاني ١٩٩١ ، كانت تجرى استعدادات لعقد قمة لمناقشة حالة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط في اسطنبول، إلا أن تركيا قررت بمفردها في ٨ من الشهر المذكور تأجيل القمة الى آذار، نيسان ١٩٩٢، للمضي بإكمال مشاريعها وزيادة تحكمها بمياه النهرين في حالة غياب حد أدنى من التنسيق العربي ولتحصل من ذلك وسيلة ضغط على سوريا والعراق لدفعهما لقبول مبدأ التعاون معها على وفق شروطها بدل الدخول في مواجهة معها.(٥٨)

٣ ـ ان إستناد الوفد العراقي الى الجوانب الفنية والقانونية حالة مفروضة عليه بسبب ظروف الحصار الجائر وضعف الموقف

---

(٥٧) الراوي ، المقابلة الرابعة ، ١٩٩٦/١٢/٢٥.

(٥٨) د. جلال عبدالله معوض ، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، ص ١٠٩

السياسي مع عدم وجود ورقة ضغط سياسية لديه، فضلاً عن تدمير قدراته العسكرية، لكن الجانب الاقتصادي يبقى هو المؤثر في العلاقة مع تركيا ويبقى النفط والتبادل التجاري الأساس في تدعيم مواقفه التي يُحسب لها كل الحساب من الجانب التركي المتعنت.

ولكن للأسف كان الجانب السوري يحضر المفاوضات بهدف الكسب القطري مستنداً الى المواقف التي تحقق له مكسباً في الوقت الذي كان يمتلك العديد من أوراق الضغط على الجانب التركي.[٥٩]

٤ ـ ومن الأساليب التي اتبعها الجانب التركي الاستراتيجية التنافسية من خلال تشدده في المواقف لتحقيق أعلى المكاسب على حساب مصلحة الأطراف الأخرى، فهو يكتم المعلومات والبيانات والمشاعر والأحاسيس ويتصف بعد الانفتاح والثقة الشديدة بالنفس تقابلها ثقة ضعيفة بالطرف المقابل، بوصفه دولة المنبع ـ المصدر ـ وبموجب هذه الاستراتيجية التنافسية يدرك حاجاته بدقة، لكنه لا يعبّر عنها تماماً بوضوح للطرف الآخر.[٦٠] في المقابل كانت الاستراتيجية العراقية تقوم على "الوئام" والتعاون بقصد خلق جو للاتفاق وعلاقات حُسن الجوار بغية سحب الجانب التركي للوصول الى اتفاق لحسم

---

(٥٩) د. نادر جرجيس ، المقابلة الأولى ، ١٩٩٦/١١/٦.

(٦٠) عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ص ٧٥.

الموضوع وبغية كشف مواقف الطرف الآخر، وللأسف كان موقف الجانب السوري يقترب من نفس الخطة العراقية ولكنه لأجل الضغط على الجانب التركي والتقارب لتحقيق مصالحه، لكنه عندما يحاول الاقتراب للاستراتيجية التنافسية، فانه لا يمكنه الاستمرار معها، لأنه فاقد لجزء مهم من نقاط القوة التي يمكن أن يرتكز عليها لو انه كان بجانب طروحات الوفد العراقي منذ البداية.

هذه الاستراتيجية التركية قد تقترب من مفهوم المساومة وهي عمليات تفاعل يحاول فيها كل طرف تعظيم مكاسبه وتقليص الخسائر للطرف المقابل بإسلوب التشدد[٦١]، لأن العلاقة الودية بين الأطراف قد تغريهم بالمرونة، إلا انه في حالة انعدام الثقة والصداقة والتعاون يحصل التشدد. فقد صرح وزير الدولة التركي المشرف على مشروع الكاب "كمران أنينان": "لماذا نقبل بمفاوضات من هذا النوع؟ ان هذين النهرين ليسا نهرين دوليين بل تركيين مئة بالمئة وانهما ينبعان من أراضينا."[٦٢]

---

(٦١) Yusuf Kanli "Messages from Ozal's visit to the Southeast" Turkish Daily News, ٤\٩\١٩٨٩. Section, B.P. ٣.

(٦٢) زياد عزيز حميد ، الأبعاد السياسية لمسألة المياه في الشرق الأوسط ، تركيا، دراسة حالة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، ١٩٩٣، ص ٢٥٠.

كما صرح رئيس الجمهورية التركية الأسبق "توركت أوزال": "بأن العراق إن لم يصدر النفط عبر الأراضي التركية فانه لن يكون هناك ماء للعراق".(٦٣)

٥ ــ غالباً ما كانت طروحات الجانب التركي الفنية مغلوطة بهدف عدم إنهاء المشكلة المائية لإطالة أمد المفاوضات مع استمراره بتنفيذ مشاريعه. ففي الوقت الذي تطالب سوريا والعراق بإجراء القسمة العادلة المنصفة للمياه مستندين الى حقائق وأرقام تمثل الواردات المائية والمساحات لكل بلد، فان الجانب التركي يطرح مسألة دمج الحوضين ــ دجلة والفرات ــ في حوض واحد. مع ربط الاحتياج بصنف التربة لكافة الأراضي على طول مجرى النهرين وغيرها من الأمور التي تحتاج مدة طويلة لدراستها لغرض التوصل الى المعلومات الفنية الدقيقة. لأن تصنيف التربة وحده يحتاج الى لجان وخبراء ومعدات ومختبرات فحص تربة تأخذ من (١٠ ــ ١٥) سنة لغرض تصنيف وحساب الجدوى الاقتصادية. كما ان هناك تصنيفات دولية للتربة منها ــ الأمريكي والألماني والروسي.. الخ(٦٤). وانه على وفق الاقتراح التركي يجب توحيد التصانيف والمقاييس. وهذا

---

(٦٣) نشرة إنصات، وكالة الأنباء العراقية، عن إذاعة لندن، ٦ مايس، ١٩٩١.

(٦٤) محمود وهيب السيد، أزمة مياه دجلة والفرات، أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة، المستقبل العربي، العدد ٢٣١، ايار، ١٩٩٨، ص ٧٨.

يتطلب وقتاً طويلاً جداً.

ودائماً يركز الجانب التركي على مفهوم ــ الاستخدام الأمثل ــ بدل مفهوم قسمة المياه بصفة أن له الحق المطلق في التصرف بالمياه، لأنها ملك تركيا حتى الحدود.[٦٥] إذ يصرح المسؤولون الأتراك ان تركيا مصممة على عدم الدخول في أي نوع من المساومة مع العراق وسوريا بشأن حقوقها السيادية.[٦٦]

في حين ان الجوانب الفنية التي يطرحها الجانب العراقي كانت ولا زالت مستندة الى حجج قوية ليس فيها مجال للنقاش أو الخطأ، إلا انها تصطدم بالإصرار والتعنت التركي على مواقف فنية غير قانونية وغير قابلة للتطبيق إلا بعد سنوات طويلة. وعليه فان الجوانب الفنية السليمة والمهمة الحاسمة غير متفق عليها، لأن كل جانب قد درسها من وجهة نظره وبما يحقق غاياته.[٦٧]

٦ ــ كان الجانب التركي أثناء سير مفاوضات المياه غالباً ما يبدو سلوكه الشخصي متوتراً، فالآلية التي يطرحها لغرض الدخول في المفاوضات متهيئة مسبقاً عبر المراحل التاريخية المختلفة ومنذ

---

(٦٥) د. محمد عبدالله الدوري ، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٩ ــ ٣٢، تشرين الأول، ١٩٩٤، ص ٣٦.

(٦٦) نبيل محمد سليم ، الأبعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، ١٩٩٣، ص ٢٢٤.

(٦٧) عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ص ٨٠.

مطلع الستينيات ولحد الآن وكأنه دخل غرفة عمليات عسكرية وليس مفاوضات وكان يحاول أن يعطي عمقاً تفصيلياً لكل نقطة بهدف الإطالة، إذ كانت الوفود التركية أثناء سير جميع المفاوضات تركز على نقطة مهمة من وجهة نظرها لكنها غير مستساغة من الطرف المقابل ــ العراقي ــ وكان هذا يحدث أيضاً خارج جلسات المفاوضات لأجل خلق التوتر الدائم للتأثير النفسي وكان لا يسمح لأي مؤثر أن يجبره على تغير مواقفه.[٦٨] فقد كانت الوفود التركية تحضر الجلسات ولديها تصور مسبق عن سيكولوجية الطرف المقابل ــ العراقي ــ ومواقفه وآرائه، فكانت باستمرار تحاول استفزازه، إلا ان الوفود العراقية كانت دائماً تتحلى بالصبر ثم تقوم بجمع رصيد من المعلومات بغية تحليل نوايا وتكتيكات الجانب التركي مع دراسة كافة الإجابات عند عودتها الى مقرها لملاحظة مدى اختلافها بين جلسة وأخرى لتحديد نمط التفاوض المقبل، لأن المفاوض القدير الكفوء هو الذي يستطيع أن يشخّص ذلك بنفسه مما يتطلب بالضرورة عدم تغيير تشكيلة الوفد العراقي الفنية المفاوضة قدر الإمكان.[٦٩]

٧ ــ انه على وفق المبادئ العامة في المفاوضات يكون هناك إخلال بالإلتزام بشروط التفاوض عند تحقق إحدى الحالات الآتية:

---

(٦٨) عبدالرزاق ، المصدر نفسه ، ص ٨٠ ، الراوي ، المقابلة الثانية في ٣٠/١٠/١٩٩٦، د. جرجيس، المقابلة الثالثة في ١٥/٣/١٩٩٧.

(٦٩) المصدر السابق.

أ ــ إذا ما لجأ طرف الى قطع المفاوضات دون مبرر وجيه.

ب ــ إذا ما لجأ الى التسويف أو المماطلة.

ج ــ إذا لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى، أو أخلّ بمبدأ حُسن النية.[٧٠]

وعلى ضوء هذه القواعد التفاوضية يكون الجانب التركي مخلاً في كافة مراحل المفاوضات قرابة الثلاثين سنة من منتصف الستينيات، إلا انه كان يتظاهر انه يرغب بجدية للتوصل الى اتفاق وليس غرضه التسويف، وبغية اتهام العراق بعرقلة سير المفاوضات، فانه كان كثيراً ما يعمد كتكتيك أثناء سير الجلسات بإظهار الحماسة والجد والإنغماس بالتفاصيل بحسبان ان انفراده لوحده بالجدية وان عدم مجاراة الجانب العراقي له يعني تحول الى معرقل لسير المفاوضات. وكثيراً ما كان يصدر الإتهامات والمغالطات ضد العراق.[٧١]

ولقد مارس الجانب التركي الخرق القانوني لكل المعاهدات والاتفاقيات من خلال الآتي:

أ ــ كانت المادة الخامسة من البروتوكول رقم (١) من اتفاقية الصداقة وحُسن الجوار الموقعة بين تركيا والعراق في ٢٩ آذار، ١٩٤٦، قد نصّت: على موافقة تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريع

---

[٧٠] د. بدر الكسم ، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات ، وزارة الخارجية السورية ، بلا تاريخ، خاص، ص ٧٨، ملف خاص، وزارة الري، بغداد.

[٧١] عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ص ٨١ ، عفيف ، المقابلة الثانية.

خاصة بأعمال الوقاية تقرر إنشاءها على أي من النهرين وروافدهما، إلا ان الذي حصل انها نفذت مشاريعها دون إطلاع العراق.[٧٢]

ب ـ كما نصت المادة (٣) من بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع في أنقرة في ١٧ كانون الثاني، ١٩٧١، على أن يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمناقشات حول المياه المشتركة إبتداءً بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف. لكنهم أجّلوا المفاوضات لعدة مرات وعندما عُقدت طرح مسألة دمج الحوضين في حوض واحد لأجل التعقيد والمماطلة في حين ان الفقرة المذكورة صريحة البدء بالفرات أولاً.[٧٣]

رابعاً : التنسيق الصهيوني ـ التركي على المياه العربية وتأثيره في الأمن المائي العراقي:

تعود بدايات اهتمام الصهاينة للسيطرة على المياه العربية الى مطلع هذا القرن وبالتحديد عام ١٩١٩، في مؤتمر باريس، حيث طالب وايزمن ـ رئيس المنظمة الصهيونية بضرورة توسيع الحدود الشمالية لفلسطين حتى

---

(٧٢) عبدالخالق ، مشاكل تقسيم المياه في الشرق الأوسط ، وزارة الزراعة والري، قسم الدراسات، بلا تاريخ، خاص، غير منشور، ص ٨، د. الخيرو، الفرات في ظل القانون الدولي، ص ٥٥٧.

(٧٣) عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

تشمل كل موارد المياه، وأن لا يكون الترسيم للحدود على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية فحسب، بل والمياه أيضاً.[٧٤]

وإذا كانت تركيا قد تنبهت الى استخدام المياه كورقة ضغط على جيرانها العرب في الأعوام القليلة الماضية ونقلت أزمة المياه السرية من طور الخفاء الى حيز جديد من الدبلوماسية العلنية جزءاً من دور جديد للسياسة الخارجية التركية بعد هدوء متاعبها الداخلية الى حدٍ ما.[٧٥] فإن الصهاينة يعترفون الآن بأن لهم مصلحة كبيرة بما يجري في حوضي دجلة والفرات ويعللون ذلك بأن كلاًّ مكن سوريا والعراق المشتركين في الحوض هما من دول المواجهة مع الكيان الصهيوني وأن تركيا تعد أكبر دول المنطقة سكاماناً وربما أقواها ولها علاقات بالكيان الصهيوني منذ آذار ١٩٤٩، إذ اعترفت به، وان مكانتها في المنطقة وعلاقاتها مع كل من سوريا والعراق لهما آثار مباشرة وغير مباشرة على ما يسمى (أمن الكيان الصهيوني)، لذلك فان أي نزاع سياسي أو عسكري بين هذه الدول بشأن استغلال مياه الفرات سوف يؤثر على علاقات الكيان الصهيوني معهما، فسوريا واقعة بين جبهتين، الجنوبية مع ذلك الكيان والشمالية مع تركيا، لذلك فسوريا لن تدخل مع تركيا في مواجهة قبل أن تدعم قوتها من الجنوب

---

[٧٤] جريدة الدستور الأردنية ، الملف السياسي ، حرب المياه في الشرق الأوسط، لهب القرن الواحد والعشرين والتقارب التركي ــ الإسرائيلي عينه على المياه العربية، الأحد، ٤ آب، ١٩٩٦، ص ١٨.

[٧٥] د. حسن بكر ، حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات الى النيل ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١١١، كانون الثاني، ١٩٩٣، ص ٨١.

لتأمين نفسها ضد الكيان الصهيوني. لذلك يرى الصهاينة ان سوريا ستضطر للوصول الى تسوية سياسية معهم تساعدها على نقل قواتها من دمشق ومرتفعات الجولان الى الحدود التركية، ومن الجائز لسوريا أن تستجيب للتسوية، لأنه من المتوقع في حال عدم تحققها أن تتعرض لمواجهة سياسية أو عسكرية مع تركيا بسبب المشاكل المائية.(٧٦) لهذا يتوقع الصهاينة أن تترك سوريا ساحة المواجهة معهم وتخوض معركة جانبية مع تركيا وانهم لذلك يوحون للأتراك بأن هذه المعركة ستقوم وعليهم الإستعداد لها، إلا أن الرابح الوحيد فيها حال تحققها هو الكيان الصهيوني.(٧٧)

أما في حال اختيار سوريا المواجهة مع الكيان الصهيوني وتفضيلها عدم التعرض لمواجهة تركيا بسبب المياه، فانها ستفقد جزءاً من مياه الفرات، وان عليها تحمّل النقص في الكهرباء والمواد الغذائية، لذا يتوقع الصهاينة أن تحسّن سوريا من مواقفها تجاههم، معنى ذلك ان سوريا إذا

---

(٧٦) أرنون سوفير ، أنهار من نار ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، الجامعة العربية ، دار نشر عام عوفير، تل أبيب، ١٩٩٢، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، الجيزة، ص ١١٥.

(٧٧) سعود محمد حبيب السامرائي ، التهديدات الإسرائيلية للأمن المائي العربي، دراسة جيوبوليتيكية، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، غير منشورة، بالرونيو، ١٩٩٧.

ما قررت عدم مواجهة تركيا، فان عليها أن تتحمل تبعات نقص مياه الفرات التي ستقودها الى التسوية ــ كما يزعم الصهاينة.[٧٨]

من جانب آخر يرى الصهاينة ان نظرة العراق المعادية لهم لم تتأثر بما تؤول إليه الأمور في حوضي دجلة والفرات، فبالرغم من الحرب الطويلة ضد إيران، فالكيان الصهيوني في نظر العراق عدو لدود لا بد من القضاء عليه، أو على الأقل الإستمرار في معاداته، لذلك فهم يرون ضرورة لتشجيع تركيا ومساعدتها على تحقيق مشروعاتها المائية، لأنه كلما اشتدت الأزمة المائية والغذائية فان سوريا والعراق سيضعف اقتصادهما وتزداد حاجتهما لاستيراد المواد الغذائية من الخارج. وهذا ما يلزمهما بتعديل مواقفهما المتشددة.[٧٩] ويمكن القول ان زعم الصهاينةى هذا هو مجرد وهم، بل ان الأمور هذه قد تزيدهم تشدداً وصلابة كما حدث قبل وبعد العدوان الثلاثيني.

لهذا فالكيان الصهيوني يحرّض تركيا على المضي في مشاريعها وأن لا تعبأ لردود أفعال العرب، وفي ذلك قال "أوري ولويزاني" سفير الكيان الصهيوني السابق في إيران وأثيوبيا: "لتتعلم تركيا من الدرس الإسرائيلي، فلقد حولت إسرائيل نهر الأردن وانتفعت بمياهه ونفذت المشروعات الكبرى على الرغم من ان منابعه تقع في عمق الأراضي الأردنية والسورية، وقد حاول العرب أن يعرقلوا تنفيذ المشروع.. فماذا كانت النتيجة..؟ لقد فشلوا

---

(٧٨) سوفير ، المصدر السابق ، ص ١١٥ ــ ١١٦.

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ١١٦.

ولم يستثمروا مياه الأردن ولم يعملوا على منع إسرائيل سياسياً أو عسكرياً.[٨٠]

لقد حاول الصهاينة من خلال ما يوحونه لتركيا من حلول إيجاد ثغرة للتسلل الى منابع نهري دجلة والفرات في تركيا وتهديد الأمن المائي، حيث نصحوها بأن تقسّم مياه الفرات بين تركيا وسوريا، وأن تؤجل تطوير حوض دجلة وتتفرغ لتطوير حوض الفرات وتكتفي باستغلال مياه دجلة لأغراض انتاج الطاقة. أما العراق فيتنازل عن مياه الفرات ويُعَوَّض عن ذلك باستخدام معظم مياه دجلة، عند ذلك يستطيع أن ينقل المياه من دجلة الى الفرات كلما دعت الضرورة، وان هذا التقسيم سيلزم العراق باستخدام مياهه بصورة اقتصادية، أما سوريا فتقوم باستغلال مياه الفرات التي ستخصصها تركيا لها.[٨١] فضلاً عن الروافد السورية لنهر الفرات (البليخ، الخابور). وكذلك سحب جزء من مياه دجلة، عندها لن تواجه سوريا نقصاً في المياه ما دامت لا تضطر لتخصيص جزء من مياه الفرات للعراق.[٨٢]

ويتضح من الخطة الصهيونية ان الأطراف العربية ستكون الخاسر الوحيد ــ خاصة العراق ــ في حين ستحقق تركيا وفر في مياه الفرات يسعى الكيان الصهيوني للحصول عليه عن طريق مشاريع نقل المياه التركية له، حيث تعاقد على شراء المياه بصهاريج بلاستيكية من قناة

---

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) Selin Cagalaya, "Arabs Need Water – Turkey Offers Poace Pipeline" Turkish Daily News. ٢٩\٩\١٩٨٨. p. ٥.

(٨٢) سوفير ، المصدر السابق ، ص ١١٤ ، ١١٥.

"مانفجات" في خليج الأناضول وبدء العمل بالمشروع في شهر آب، ١٩٩٢، لبيع (٤٠٠) مليون م^{3} من المياه سنوياً ولمدة عشرين سنة[٨٣]، ولاقت هذه الفكرة تأييد الدول الغربية في المؤتمر الدولي للمياه والبيئة الذي كان قد عُقد في دبلن في شباط ١٩٩٢، ونادى بأن المياه هي سلعة اقتصادية شأنها شأن النفط.[٨٤] في حين ان النفط مادة ناضبة لا تتجدد كالمياه.

وأثناء زيارة وزير الخارجية التركي الأسبق "حكمت تشتين" الى الكيان الصهيوني في تشرين الثاني، ١٩٩٢، أشار الى أن تركيا "تمتلك ثروة مائية على جانب كبير من الأهمية وان من حقها بيع هذه الثروة لمَنْ تريد وحجبها عن الدول التي تتعرض لمصالح تركيا بالخطر، وان من حق تركيا المتاجرة بالمياه مثلما يتاجر الآخرون بالنفط ويحتكرون عائداته.. وان تركيا على إستعداد لتزويد الكيان الصهيوني بأية كمية يحتاج إليها دون أن تعبأ بمعارضة الدول المجاورة المستفيدة من مصادر المياه التركية، وان مصادر المياه المهمة في الشرق الأوسط تنبع من الأراضي التركية، لذلك يجوز لها التصرف بهذه المصادر على وفق مصالحها"[٨٥].

---

(٨٣) Turkish Daily News; ١٥\٦\١٩٩٠. p. ١١.

(٨٤) اليشع كالي ، المياه والسلام ، وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بلا تاريخ، المقدمة بلا ترقيم.

(٨٥) نشرة دراسات ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ، العدد ٩٤ ، أيلول، ١٩٩٦، ص ٤٨ ــ ٤٩.

لقد وجد الصهاينة في مشروع "الكاب" فرصة ثمينة لتهديد الأمن المائي العربي، فسعوا وبدعم من جهات أمريكية رسمية وغير رسمية بالتسلل الى هذا المشروع عن طريق الخبرات العلمية والتكنولوجيا المتطورة والموارد المالية الأمريكية، كما فعلوا مع النيل في أثيوبيا للتأثير على مصر. فقد سبق أن صرح مصدر صهيوني لصحيفة "حريت" التركية الموالية للغرب والصهيونية في ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٨٨، ان "الكيان الصهيوني ينظر باهتمام كبير الى مشروع الكاب وهو على إستعداد للمساهمة وتقديم الخبرات في مجال تطوير الزراعة بحكم خبرته الواسعة في بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها". وان هذه الرغبات قد وجدت مجالاً للتطبيق عام ١٩٨٩، حيث قام وفد زراعي تركي من منطقة "ادنه" غالبيتهم من اليهود الأتراك بزيارة الكيان الصهيوني للإطلاع على الخبرات. وقد صرح هذا الوفد بأن الكيان الصهيوني يعد من أفضل البلدان في مجال استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وانه بإمكان تركيا الإستفادة من هذه الخبرات الى أبعد مدى في مشروع "الكاب". كما قام عدد من الخبراء الصهاينة بزيارة للمشروع وعمل برنامج عمل مشترك لتدريب المزارعين الأتراك على استخدام التقنيات الحديثة. وقد أكد هذا التعاون لقاء اوغلو ـ بيريز عام ١٩٩١، بضرورة المساهمة لاستثمار مياه منابع دجلة والفرات.(٨٦)

---

(٨٦) المصدر نفسه ، ص ٦٣.

وقد إتضح ان التحكم التركي بمياه دجلة والفرات يدخل ضمن جيوستراتيجية يجري تنفيذها منذ سنوات، الأمر الذي تراه تركيا انه تدعيماً لأمنها القومي، بينما يراه العرب ـ خاصة سوريا والعراق ـ بأنه عنصراً من عناصر تهديد الأمن القومي العربي وهنا مكمن الخطورة عندما تتصادم عناصر ومفاهيم حدود الأمن القومي عبر الحدود، خاصة عندما تحركها قوى خارجية معادية وراء الستار أخطرها وأشرها الكيان الصهيوني ويهود الدونمة داخل تركيا.(٨٧)

وبصدد التنسيق الصهيوني ـ التركي ، فقد عبّر الكاتب الصهيوني "سيفي تشهان"، في بحثه الموسوم "السياسات التركية المعاصرة في الشرق الأوسط": "ان سوريا والعراق على حد سواء يعتمدان على مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا، ومن الواضح انه عندما تنجز تركيا مشاريعها ستصبح المورد الوحيد للمواد الغذائية لعموم المنطقة".(٨٨)

لقد أثار اتفاق التدريب العسكري المشترك بين تركيا والكيان الصهيوني مطلع نيسان ١٩٩٦، مفاجأة كاملة للعالم العربي الذي اتضح تقصيره الواضح ـ خاصة مراكز البحث والمتابعة ـ لعدم رصدها ما يجري

---

(٨٧) علي خليفة حمد ، الصراع على المياه العربية وأثره على العراق ، جامعة البكر ، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٢، دبلوم عال، العلوم العسكرية، محدود، خاص، ص ١٣٧.

(٨٨) Tashan, Seyfi, Contemporary Turkish Politics, Middle East, Review, Academic Association for peace in The Middle East. Vol. VII. No. ٣, ١٩٨٥, p. ٥٢.

في دول الجوار، خاصة تركيا وإيران، من مفاجئات تؤثر على المستقبل العربي.(٨٩) والاتفاق يهدف لسرقة النفط والمصادر المائية.

لا سيما ان هذا الاتفاق يعد خروجاً على النمط التقليدي القائم للسياسة التركية منذ منتصف الستينيات في إبداء قدر ملحوظ نسبياً من التعاطف والمساندة للعرب في قضاياهم المتعلقة بالصراع مع العدو الإسرائيلي، لكن هذا الأثر قد يتبدد في إطار منستمر لاطور العلاقة التركية العربية، لأن الوطن العربي ليس من صالحه خلق تعقيدات إضافية في علاقاته مع تركيا في وقت لم يحل بعد صراعه مع الكيان الصهيوني ولم يستقر بعد نمط لعلاقاته بدول الجوار الأخرى كإيران.(٩٠) في حين يرى بعض الباحثين: ان مستقبل تركيا يرتبط إرتباطاً وثيقاً بجغرافيتها، فكلما كان إلتصاقها بالشرق وثيقاً كان ذلك لصالح تقوية علاقاتها بجاراتها العربية المسلمة، وكلما ابتعدت عن الشرق واتجهت غرباً أدى ذلك الى توتر تلك العلاقات والى إضعاف مركز تركيا الإقليمي.(٩١)

---

(٨٩) د. معوض ، العلاقات التركية ــ الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات ، مجلة شؤون عربية ، الجامعة العربية، العدد (٨٨)، كانون الأول، ١٩٩٦، ص ٥٣.

(٩٠) Eric. Rouleau, The Challenge to Turkey Foreign-Affaims. Nov.-Dec. ١٩٩٣.

ان الاتفاق العسكري أتاح للطيران الصهيوني ممارسة طيرانه في الأناضول كإستعداد محتمل لمهمات ضد سوريا والعراق وإيران

(٩١) د. ابراهيم الداقوقي ، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية، من بحوث الندوة، حوار مستقبلي، المصدر السابق، ص ٥٤٤.

ويبقى التنسيق الصهيوني ــ التركي هو محاولة للضغط على العرب ويأتي ضمن محاولة لإيجاد نظام شرق أوسطي جديد تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بلورة ملامحه ووضع ركائزه الاقتصادية والأمنية، وإن كان هذا لا يقدم الكثير في ظل وجود أدوات الردع والحماية والمراقبة الأطلسية في كامل المنطقة، إلا انه سيُلحق ضرراً كبيراً في علاقات تركيا بالوطن العربي والإسلامي.[٩٢] وسيهدد أمن المنطقة.

وفي هذا الإطار نفسه ، فقد أعلنت أوساط صهيونية عن خطط وتصورات، ويبدو انها حقيقية معدة منذ سنوات بشأن أشكال وأنماط العلاقات الاقتصادية الإقليمية في "الشرق الأوسط"، حيث تفرد هذه الخطط والتصورات مكانة خاصة لتركيا في إطار النظام "الشرق أوسطي" الجديد بحكم وفرة مواردها المائية والإسهام في حل مشكلة نقص المياه التي تعانيها إسرائيل ودول في المنطقة، لا سيما في الخليج العربي. وفضلاً عن دعوة بيريز في أيلول، ١٩٩٠: الى إقامة "سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية ــ السعودية والعمالة المصرية".[٩٣]

---

(٩٢) محمد نورالدين ، اتفاق تركيا وإسرائيل في إطار استراتيجية أنقرة لجهة سوريا واليونان وإيران، الحياة اللندنية، ٢٥ نيسان، ١٩٩٦.

(٩٣) شيمون بيريز ، ماذا بعد عاصفة الخليج : رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، (٦) الأهرام، في ١٩٩٢/١/٩، ص ٥.

وأشار بيريز أيضاً : ان المنطقة تعاني نقصاً في المياه أكثر مما تعاني نقصاً في الأرض، وإذا كنا لا نريد أن تندلع الحرب بسبب نقص في المياه فعلينا المبادرة الى إنتاج وتوفير المياه بواسطة تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه وحفر البحيرات وانزال الأمطار وتوزيع أنجع للمياه الموجودة وشراء المياه واستعمال طرق ري حديثة. وان كل طريقة من هذه الطرق تفرض تنسيقاً إقليمياً. وستكون هذه تجربة كبرى تجمع الشرق الأوسط حول المياه.(٩٤)

(٩٤) المصدر نفسه.

المبحث الثاني
السياسة المائية الإيرانية وتأثيرها
على الأمن المائي العراقي

أولاً ـ خلفية تأريخية :

تخترق الحدود الشرقية للعراق مع إيران أنهار صغيرة ومجاري مياه عديدة تجري معظمها من الأراضي الإيرانية وقد تسير مع خط الحدود أو تقطعها لتصب في النهاية داخل العراق، كذلك تقطع الحدود وديان متعددة تجري فيها مياه الأمطار والسيول.[٩٥]

وإن قسماً من تلك الأنهار والوديان لم تحدث حولها مشاكل في السابق، وهذه يقع أغلبها في المنطقة الشمالية. وهي ذات انحدار شديد كونها تنبع من منطقة جبلية منحدرة مع سفوحها وتمتاز بسرعة جريانها لقرب منابعها، كما ان السلطات الإيرانية تواجه صعوبة في التحكم بها.

---

(٩٥) جميل محمود خاور ، الموارد المائية والسدود في إيران والمياه الحدودية المشتركة مع العراق، وزارة الزراعة والري، قسم الموازنة المائية، نيسان، ١٩٩٢، سري، محدود التداول، غير منشور، ص ١٥.

أما في الأجزاء الجنوبية ، فتظهر الطبيعة السهلية ، حيث تبتعد سلسلة جبال زاكروس الى داخل الأراضي الإيرانية، مما جعل الأنهار فيها طويلة وتجري في سهول الأحواز قبل أن يقودها انحدار السطح نحو الغرب الى مصباتها، حيث تصبح جزءاً من حوض تغذية نهر دجلة – وكما هو واضح في نهري الكرخة والكارون.[96] هذه الأنهار هي التي أصبحت موضوع الإشكالية المائية مع إيران، إذ تصرفت بها بحسب أهوائها ومصالحها، برغم مخالفة تصرفاتها مبادئ القانون الدولي العام وأحكام الاتفاقيات التي نصّت على حصص الأراضي العراقية فيها وخالفت علاقات حُسن الجوار، مدعية ان هذه الاتفاقات عُقدت وأُقرت في وقت كانت إيران فيه في موقف ضعيف. ولهذا فانه لها الحق في نقضها والتنصل منها.[97]

ويمكن ذكر أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت تلك العلاقة، وهي:

أ – معاهدة أرضروم ، الأولى ، في ١٨٢٣/٧/٢٨، حيث تضمنت وصفاً دقيقاً للحدود فقط بين الدولتين العثمانية والفارسية.

---

(٩٦) د. ابراهيم خلف العبيدي ، موارد العراق المائية ودول الجوار ، القسم الثالث ، باليد ، بلا تاريخ، محدود، غير منشور، مقدم لجهات خاصة، ص ٢٢.

(٩٧) عبدالودود يوسف ، حقوق العراق المكتسبة في الأنهر المشتركة وأهميتها للأمن الغذائي العراقي، جامعة البكر، كلية الدفاع الوطني، الدورة الثامنة، ١٩٩٢/٩١، دبلوم عال، العلوم العسكرية، محدود، غير منشور، ص ٥٠.

ب ـ معاهدة أرضروم الثانية ، في ١٨٤٧/٥/٣١ ، بين الدولتين العثمانية والفارسية أيضاً، وعُقدت بوساطة روسيا القيصرية وانكلترا وحصلت فيها الدولة الفارسية على أول توسع إقليمي على حساب الحقوق العربية. إذ أصبحت الحدود تسير مع الضفة الشرقية اليسرى لشط العرب، لكن شط العرب ظل بكامله تحت السيادة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها. إلا ان حوادث الحدود استمرت بين الدولتين حتى مطلع القرن العشرين. إذ توصل الطرفان الى عقد بروتوكول في ١٩١١/١٢/٢١، أقر في مادته الثالثة شرعية معاهدة أرضروم الثانية (١٨٤٧)، معتبراً إياها الأساس المعول عليه في تخطيط الحدود، وعلى أثره شكلت لجنة إلا انها لم تتوصل الى اتفاق على خطة عمل.[٩٨]

جـ ـ ونتيجة لوساطة روسيا وبريطانيا أيضاً، عُقد بروتوكول الاستانة في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣، بين الدولتين العثمانية والفارسية وقعته معهما الدولتان الوسيطتان. وتم بموجبه تنازل الدولة العثمانية عن جزء من الأراضي العربية في شط العرب أمام ميناء المحمرة، وأصبح خط الحدود يسير في منتصف شط العرب ولمسافة أربعة أميال أمام الميناء المذكور، ان توسط روسيا وبريطانيا كان لأجل تأمين وتحقيق مصالحهما في إيران والمنطقة، حيث أطلقت يد روسيا في شمال إيران مقابل اطلاق يد

(٩٨) خارو ، الموارد المائية والسدود في إيران ، ص ٢٢ ، د. بدر غيلان ، تأريخ الأطماع الفارسية في شط العرب، وزارة الإعلام، ط ١، ١٩٨٠، ص ١٤.

بريطانيا في جنوب إيران ـ عبادان ـ وآبار النفط فيها والخليج العربي والعراق.

د ـ أما أول الاتفاقيات التي تناولت مياه الأنهار الحدودية المشتركة، فهي محاضر جلسات قومسيري الحدود لعام ١٩١٤، وتضمنت محاضر الجلسة رقم (٢٨):... ان مياه نهر كنكير تصب في مندلي. وكانت تقسّم مناصفة في السابق، إلا ان النصف لم يكن واضحاً بالشكل الذي يمكن أن يفي بالغرض المطلوب. إذ لم توضح طبيعة المشكلة المائية ولم تذكر المقدار الذي تنفرد به كل دولة سوى مناصفة مياه النهر، ولكن كيف يتم قياس هذا النصف في الماء الجاري..؟ الأمر الذي كانت إيران فيه تتصرف بمياه هذا النهر حسبما ترغب بإنشاء السدود عليه وحرمان العراق من حصته.[٩٩] وقد تم التوقيع على هذا المحضر في ١٢ نيسان، ١٩١٤، بحضور القوميسير الروسي (فيفي منيورسكي)، البريطاني (أ. تي. ويلسن)، والعثماني (عزيز سامح)، والإيراني (عطا الملوك).[١٠٠] وتناولت محاضر الجلسات المرقمة (٧، ٨، ١٢) موضوع اشتراك العراق في مياه نهر دويريج. أما محاضر الجلسة المرقمة (١٤)، فكانت لموضوع نهر الطيب، والجلسة رقم (٢٦)، فقد حددت حق سكان زرباطية في العراق من نهر (كنجان جم). واعتبرت منتصف

---

[٩٩] رشاد قزانسجهي ، الحدود العراقية الإيرانية ومياه الأنهر المشتركة ، تقرير ، مديرية الري العامة، ٧ كانون الثاني، ١٩٦٩، خاص، محدود، غير منشور، بالرونيو، ص ١٦.

Naff and Euth. Op. Cit. P.p. ٤٤،٤٦.

[١٠٠] د. ك. و ، الملف ٣١١/٢٥٨٢ ، البلاط الملكي ، مسودة معاهدة السلام ، و/٢، ص ١٢٩.

النهر خط الحدود الفاصل بين العراق وإيران خلال المسافة التي يجري فيها، ويكون لكلا الطرفين الحق في مياهه، ولكن دون وضع قواعد ثابتة لتوزيع المياه، وكأنه أريد هكذا حتى تستمر المنازعات بشأن المياه. وقد أجاز الاتفاق لهما حفر القنوات التي يحتاجونها لري أراضيهم ودون أن يتطرق الى إقامة السدود.[١٠١] إلا ان هذه المحاضر، وعلى الرغم من انها لم تنص صراحة على حصة العراق من جميع الأنهار المشتركة مع إيران، فانها لم تعالج موضوع أنهار مشتركة أخرى، مثل: بروواة سوتا (بناوة سونا)، قرمتو، الوند، الكرخة، الكارون. لكنها اعتمدت العرف القديم الذي جرى التعامل به منذ القدم وبقاء القديم على قدمه، حيث كانت العادة المتبعة في مياه نهر بتاوة سوتا مثلاً، هي المناصفة، ثلاث سواق لكل جانب، كذلك نهر قرمتو خمسة أيام لكل جانب.[١٠٢] أما نهر الوند، فالعادة انه للعراق ٩٠% من مياهه الجارية لوجود العديد من البساتين المعمرة والأراضي الزراعية التي كانت تُزرَع في السابق وعدد السكان. وعلى الرغم من أن القانون والعرف الدولي يحترم كل تعامل قديم موروث ومستقر عليه، لا سيما بين دولتين متجاورتين، فضلاً عن تحقيق حالة من الإستقرار والأمن والنظام في تلك المناطق، إلا أن إيران شككت بكل الاتفاقيات والأعراف وتنصلت منها بحجج واهية غير مدعمة بأسانيد قانونية،

---

(١٠١) قزانجهي ، المصدر السابق ، ص ١٦ ــ ١٧.

(١٠٢) د. العبيدي ، موارد العراق المائية ودول الجوار ، ص ٢٤.

فكانت كلما يحتج العراق وما يقوله بهذا الشأن تعترض عليه وتنكر وجوده أو تماطل في إيضاحه أو إعطاء الأجوبة اللازمة بشأنه.(١٠٣)

هـ ــ وبموجب بروتوكول ومحاضر جلسات عام ١٩١٤ ، ثم في ١١ آب، ١٩٢٩، تعيين مراكز القومسيري الحدودية بين العراق وإيران في المناطق الآتية:

- الجانب العراقي ــ البصرة ، علي الغربي ، قلعة صالح، بدرة، خانقين، حلبجة، راوندوز.
- الجانب الإيراني ــ المحمرة ، الفكة ، منصور آباد ، نوسود، قصر شيرين، باني، حسين آباد، اشتوية.(١٠٤)

إلا ان التجاوزات الإيرانية استمرت للإستحواذ على مياه الأنهار المشتركة، وعلى سبيل المثال، فقد سبق وأن أكدت وزارة الاقتصاد والمواصلات في ١٧ تموز، ١٩٣٣، بكتاب الى مجلس الوزراء بشأن مياه مندلي:

إنه رغم الجهود المبذولة لم نحصل على نتيجة وقد سبب قطع المياه من الجانب الإيراني عن المدينة نتائج أليمة بالبساتين والسكان،

---

(١٠٣) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ربع قرن في خدمة القضية العربية والعراق ، إصدار دار الكاتب العربي للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٦٩، ص ٢١٩.

(١٠٤) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ٦ ، ج ٥ ، ص ٢١.

وكانوا في حالة من اليأس والقهر، واتضح ٧/٨ ان من مياه نهر كنكيـر مستغلة من الجانب الإيراني.[١٠٥]

أما بشأن المماطلة والتسويف الإيراني ، فقـد أعطـت المفوضـية العراقية في طهران في ٦ آب، ١٩٣٢، وصفاً موضوعياً لذلك عندما ذكرت مستغيثة بوزارة الخارجية العراقية بقولها:

"لم نترك طريقاً إلا وسلكناه لمعالجة قضية مياه مندلي تلك القـضية التي أصبحت معقدة".[١٠٦]

إلا ان الجانب الإيراني كان يدعي خلاف ذلك ، فقد جاء في تبريـر لوزارة الخارجية الإيرانية، وحسبما بمذكرتها في ٢٧ أيلـول، ١٩٣٢: ان قلّة مياه نهر (كنكير) هي بسبب عدم سقوط المطر. وقد تضرر أيضاً أهالي منطقة سومار في إيران، وترتأي تشكيل لجنة من فنيي البلدين في الحـال لكي تتخذ الترتيبات الصحيحة لتقسيم مياه نهر كنيكر.[١٠٧]

كما ان إيران كانت قد علقت موافقتها على التصويت فـي عـصبة الأمم لصالح انضمام العراق وقبوله في المجتمع الدولي على وجوب إعادة النظر باتفاقية شط العرب واستمرت هكذا حتى عام ١٩٣٤، حيـث طلـب

---

(١٠٥) د. ك. و ، الملف ، ٣١١/٢٠٠٧ ، البلاط الملكي ، قصة مياه مندلي، و/٢٠، ص ٢٤؛ كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات، العدد ٢٥١، في ١٧ تموز، ١٩٣٢.

(١٠٦) د. ك. و ، الملف ٣١١/٢٠٠٧ ، البلاط الملكي ، قصة مياه مندلي ، و/٦، ص ٦، كتاب المفوضية الرقم، ١٠٧٨، في ٦ آب، ١٩٣٢.

(١٠٧) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الإيرانية ، شعبة الدول الشرقية ، المـرقم/ ١٨٣٠١/أ/ص، في ١٧ ايلول ١٩٣٢.

العراق من مجلس العصبة في ٢٦ تشرين الثاني، ١٩٣٤، النظر بـالخلاف على وفق ميثاق العصبة. وعلى اثر ذلك سافر الى طهران وفـد عراقـي، حيث إتضح له ان الحل الـذي تريـده مـن وراء كـل هـذه المماطلات والتسويفات هو الاشتراك بملكية وإدارة شط العرب.[١٠٨] ولقد كانت إيـران تردد باستمرار ان الدستور الإيراني لا يجوز تغير أو تصحيح حدود الدولـة من غير موافقة مجلس الأمة الإيراني، وبما ان بروتوكول الاستانة ١٩١٣، الذي حدد لإيران مساحة أربعة أميال أمام ميناء المحمرة في شط العـرب. وكذلك محاضر جلسات عام ١٩١٤، التي حددت حـصص ميـاه الأنهـار الحدودية المشتركة لم ينالا موافقة المجلس المذكور، لذلك ينقصهما شـرط جوهري لجعلها مشروعة، وانه لو عمل بهما فرضاً، فأنهما قد تـضمنتا ــ في سبيل المثال: استفادة سكان زرباطية العراقية من مياه نهر "كنجان جم"، إلا أن ذلك يتم بعد تمتع السكان الإيرانيون المقيمون علـى سـاحل النهـر بالمياه المذكورة وبعدها يجب إسالة المتبقي ما زاد منها نحو زرباطية، أي تكون (الفضلة) من حصة العراق. هكذا كانت طروحاته.[١٠٩]

وكان مقرراً أن يسافر وزير الخارجية نوري السعيد الى جنيف لأجل توضيح شكوى العراق ووجهة نظره أمام ندوة عصبة الأمم بـشأن قـضية الحدود بين البلدين.[١١٠] لكنه قصد تركيا لأجل تأييد وجهة النظر العراقيـة

---

[١٠٨] الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢١.

[١٠٩] جريدة الفرات ، ٢٨ كانون الأول ، ١٩٣٤.

[١١٠] جريدة البلاد ، العدد ٤٦٣ ، ٢٥ كانون الثاني ، ١٩٣٥.

وبسبب كون إيطاليا بعد تعاقدها مع إيران لبيعها باخرتين، أخذت تتظاهر بالعطف على وجهة النظر الإيرانية في محافل عصبة الأمم. وأراد السعيد أن يحجِّم دورها ذلك، فأعلن في أنقرة وأشاع ان العراق سيعقد معاهدة صداقة مع إيطاليا، عندما كانت تركيا غير ميالة لذلك فتعهدت أمام عدول العراق عن عقد معاهدة مع إيطاليا بتأييد وجهة النظر العراقية في محافل العصبة فربح العراق تأييد تركيا وتحجيم دور إيطاليا في العصبة.[111]

بعدها سافر نوري السعيد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥ ، صحبة وزير الخارجية الإيراني من أنقرة الى روما للمذاكرة مع مقرر اللجنة الدولية للعصبة البارون (الوبزي)، والذي عُهد إليه دراسة الخلاف بين البلدين.

ويذكر أن نوري السعيد قد فنّد أثناء تمثيله العراق أمام العصبة نهاية كانون الثاني ١٩٣٥، المزاعم الإيرانية بقوله:

"إن البروتوكول لعام ١٩١٣ (الاستانة) ، لم يغير الحدود المنصوص عليها في معاهدة صحيحة راهنة هي معاهدة أرضروم الثانية التي جعلت ملكية شط العرب بالكامل للدولة العثمانية "العراق".. وعلى فرض ان البروتوكول يغير الحدود، فان أول ما أقوله: ام المجلس الإيراني (مجلس الأمة) كان منفضاً في كانون الأول ١٩١١، حتى كانون الأول ١٩١٤، مدة عقد بروتوكول الاستانة في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣. فكأنَّ الحكومة الإيرانية تريد في إدعائها ان إيران لم تستطع أن تعقد اتفاقاً صحيحاً يتعلق

---

(١١١) الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ط ٦ ، ج ٤ ، ص ٤٧.

بحدودها خلال هذه المدة، ولا أعتقد ان هذا القول صحيحاً، وفضلاً عن هذه النقطة.. أقول واثقاً ان مراعاة الأحكام الدستورية فيما يتعلق بموافقة مجلس الأمة أو إبرامه لا تؤثر بمقتضى القانون الدولي في صحة معاهدة أو بروتوكول تم عقدها أو عقده بصورة قانونية، إذ لا تشير نصوص تلك المعاهدة أو ذلك البروتوكول الى الإبرام.[١١٢]

وبعد أحداث انقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، وتأليف وزارة حكمت سليمان جرت مفاوضات مكثفة مع إيران، حيث وافقت الحكومة على تخصيص مرسى تجاه عبادان بطول أربعة كيلومترات لقاء اعتراف إيران ببروتوكول عام ١٩١٣، لتحديد الحدود وحصص المياه الحدودية المشتركة، وقد أجابت إيران بالموافقة على ذلك بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦، وعدَّ هذا أساساً لتسوية قضية الحدود ومياه الأنهار المشتركة، بعدها تم الاتفاق على مسودة اتفاقية وُقِّعَ عليها بالأحرف الأولى نهاية عام ١٩٣٦، ووُقِّعَ عليها في طهران في ٤ تموز ١٩٣٧، باسم معاهدة الحدود والصداقة وحل الخلافات بالطرق السلمية وتضمنت التعريف بخط الثالوك كخط للحدود بين الدولتين.[١١٣] وعلى أن يبقى شط العرب

---

[١١٢] الحسني . المصدر السابق ، د. ك. و ، الملف ٣١١/٨٢١ ، البلاط الملكي ، الحدود العراقية ـ الإيرانية، و/٢٤، بلا تاريخ.

[١١٣] الثالوك : كلمة ألمانية من لفظتين (Thal) بمعنى الوادي، و(Weg) بمعنى الطريق فيكون معناها "طريق الوادي"، أصبح مصطلحاً دولياً لخط مجرى المياه الوسطى أو التيار الذي يتوسط مجرى النهر. الحسني تاريخ الوزارات الراقية، ط ٦، ج ٥، ص ٢٢، حسين وحيد عزيز الكعبي، الموارد المائية في

مفتوحاً بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان، وكذلك للسفن الحربية لمرورها والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للطرفين، وتضمنت هذه الاتفاقية أيضاً، في ديباجتها بنداً ينص على عدم الإخلال بالتعهدات التي قطعها العراق بموجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠، لبريطانيا حول إنزال القوات البريطانية والتسهيلات الأخرى.(١١٤) وبذلك فان مصلحة بريطانيا تبقى قائمة ماثلة في كل إتفاقية أو معاهدة يعقده العراق. ومن المعروف ان رئيس الوزراء وقتها حكمت سليمان كان من المحبذين لعقد هذه الاتفاقية مع إيران التي أثارت سخط الشعب العراقي ومعارضته أثناء عرضها فيما بعد على مجلس الأمة لإقرارها. وفيما ذكرها بصددها بقوله: ان شط العرب لم يستفد منه غير عدو الطرفين (يقصد بريطانيا) فلماذا نختصم عليه؟ ومما قاله النواب: رستم حيدر، وطه الهاشمي، ومحمد مهدي كبة في الجلسة النيابية السابعة عشر المنعقدة في ٦ آذار ١٩٣٨، أثناء وزارة جميل المدفعي بعد مقتل بكر صدقي، حيث عبّروا عن إستنكارهم وسخطهم ونقدهم لطريقة عقدها والمواد التي تضمنتها وتفريطها بحقوق العراق.

فقد قال رستم حيد : "ان الأصيل ناجي (يقصد ناجي الأصيل وقتها وزير الخارجية الذي رتّب أمر عقدها) قد وقع عليها في طهران في ٤

إيران، الإمكانيات والمحددات، رسالة ماجستير، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، بالرونيو، غير منشور، ص ٢٠٨.

(١١٤) الحسني ، المصدر السابق ، ط ٦ ، ج ٤ ، ص ٣٢٤.

تمــوز ١٩٣٧، دون موافقــة الوزارة في العــراق وان الموافقة وُقِعَـت فيما بعد.. فلماذا قام الوزير بهذا العمل لوحده..؟ هل كان للتشريفات وأنغام الطبول والزمور تأثيراً؟.. كما انتقد المعاهدة لضربها مصالح العراق عرض الحائط.(١١٥)

أما الهاشمي : فقد انتقد اشتراك إيران في الملاحة في شط العــرب، ذلك لأن الاتفاقات السابقة خولتها حق المرور لبواخرها بكل حرية، وكما ان هذا معطىً لسفن جميع الدول، لذلك لم يكن لإيران أي حق أن تطلب شـيئاً أكثر مما هو موجود في الاتفاقيات السابقة.

ومما قاله كبة : انها منحت إيران حقوقاً وامتيازات أخرى لم تكـن لها من قبل، الأمر الذي لا يتفق وحقوق السيادة والتملك التي وُرِثَـت مـن الإمبراطورية العثمانية والتي ضمنتها لنا المعاهدات والبروتوكولات والتـي جرى التعامل عليها منذ بعيد.(١١٦)

وبرغم هذا وغيره من مظاهرات الإسـتنكار والتنديـد فـي بغـداد والبصرة وفي غير وقـت حكـم الـوزارة التـي عقـدتها، فقـد صُـدِّقَت المعاهدة.(١١٧) وبذلك ضمنت إيران امتيازات جديدة في شط العــرب "خــط الثالوك"، وتحقق لها ما كانت تطالب به في كل المناسبات. عنـدها إلتفتـت

---

(١١٥) المصدر نفسه ، ج ٤ ، هامش ٣٢٣ ، د. ك. و. ، الملف ٣١١/٩٠٤، البلاط الملكـي، المعاهـدة العراقية ــ الإيرانية، و/١١.

(١١٦) د. ك. و. ، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٧.

(١١٧) الحسني . المصدر السابق ، ط ٦ ، ج ٥ ، ص ١٧٥ ، ١٨٠.

ثانية صوب مياه الأنهار الحدودية المشتركة لسحب معظم المياه منها أو لقطع المياه نهائياً عن بعضها أو لإحياء أنهار مندرسة، ولكن على حساب حصة العراق من مياه تلك الأنهار، وهو ما ألحق أثراً سلبياً على الوارد المائي وبالتالي الأمن المائي العراقي.

ثانياً : المشاكل حول الأنهار الحدودية المشتركة مع إيران وتأثيرها في الأمن المائي العراقي:

الأنهار الحدودية التي تنبع من إيران وتنساب الى الأراضي العراقية وحصلت فيها إشكالية، هي:

١. نهر براوه سوتا ، أو بناوة سوتا: كانت لرعايا الدولتين حقوق مشتركة فيه، حيث لكل منهم ثلاث سواقي تم حفرها منذ القدم وحسب تعامل قديم تم بموجبه توزيع المياه بالتساوي عام ١٩٥٤. إلا ان الجانب الإيراني استمر بالتجاوز على مياهه بسد إحدى السواقي التي تغذي الأراضي العراقية بحجة انها مفتوحة حديثاً، واتضح فيما بعد انها وُجِدَتْ منذ القدم وتمتد لمئات الأمتار داخل العراق، إلا أن الجانب الإيراني استمر بتعنته ولم يقتنع وحفر ساقية أخرى في أراضيه أدت الى إحداث أضرار بمزارع العراقيين البالغة (٢٥٠) دونم.[١١٨]

---

[١١٨] خاور ، المصدر السابق ، ص ١٥ ـ ١٦ ، قزانـجـي ، المصدر السابق ، ص ١١.

٢. نهر قرەتو : لا توجد قاعدة أساسية في تقسيم مياهه غير طريقة المناوبة المتبعة منذ القدم خمسة أيام للعراق ومثلها لإيران، إلا أن الرعايا الإيرانيين يخالفون هذه الطريقة ـ خاصة في السنوات الشحيحة. إذ يقومون بسد النهر بواسطة سدود مؤقتة لرفع مناسيب المياه عندهم وتحويلها الى أراضيهم الزراعية أثناء نوبة المياه الى الزراع، الأمر الذي يعرّض مزروعاتهم للتلف.(١١٩)

٣. نهر الوند : يغذي مدينة خانقين ، وقد باشرت إيران بتجاوزها على مياهه منذ عام ١٩٥٣، حيث نفذت مشروعاً عليه وشق جدول منه قرب مدينة قصر شيرين الى مدينة خسروى الواقعة على الحدود مقابل مدينة خانقين بغية تحويل المياه الى ذلك الجدول وقطعها عن العراق. وقد حاول العراق عن طريق الاتصالات الدبلوماسية لإيقاف ذلك وتم له ذلك. إلا أ، الجانب الإيراني عاود العمل بالمشروع دون إكتراث، وهو ما اضطر العراق الى أن يسترعي أنظار إيران الى الأمور الآتية:(١٢٠)

أ ـ ان مياه نهر "الوند" قد استخدمها العراق منذ زمن بعيد في

---

(١١٩) فلاح شاكر أسود ، الحدود العراقية ـ الإيرانية ، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص ٨٠، وزارة الزراعة والري، دائرة التخطيط والمتابعة، المشاريع الحالية في دول أعالي النهر وتأثيرها على الوارد المائي الى العراق، غير منشور، ١٩٨٩، ص ٩.

(١٢٠) د. خالد العزي ، مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران ، دراسة في الجغرافية السياسية والقانون الدولي، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٠.

إحياء منطقة خانقين بكل ما فيها من بساتين ومزارع ومدن وقرى.

ب ـ إن هذا التصرف القديم في المياه يعطي تلك المنطقة حقاً مكتسباً من مياه نهر الوند لا سبيل للشك فيه.

جـ ـ لا يحق لدولة أن تقوم بتحويل مياه نهر دولي مشترك أو استعمال تلك المياه بصورة مضرة بمصالح الدول الأخرى، دون اتفاق شرعي ودون موافقة الدول الأخرى المشتركة في المياه، وهي العراق.

د ـ إن الحد الأدنى من المياه الداخلة للأراضي العراقية تقدر بحوالي ٨٥م³/ثا. وقد تهبط النسبة الى ٢م³/ثا، إذا تم فتح الجدول المذكور. ومعنى هذا هلاك البساتين والمزارع العراقية.(١٢١)

وبعد جهود من اتصالات مستمرة أوقفت إيران العمل بالمشروع، لكنها استأنفته بعد ذلك. ومما جاء بكتاب السفارة العراقية في طهران بشأن هذا الموضوع، المؤرخ ٢٤ كانون الأول ١٩٥٣، الى وزارة الخارجية العراقية: ان السفير قابل وزير

---

(١٢١) محسن عبدالصاحب مظفر ، الثروة المائية في إيران والإمكانات والمشكلات من وجهة نظر جغرافية، معهد دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، دبلوم، غير منشور، ١٩٨٧، ص ٣٢ـ٣٣.

(١٢٢) وزارة الخارجية العراقية ، نصوص المخابرات الرسمية بشأن الأنهار الحدودية المشتركة ما إيران، ملحق ١، (د)، محدود، خاص، غير منشور، (١٩٥٠ ـ ١٩٥٨)، كتاب السفارة، العدد/س/ ٧٧٠، في ٢٤ كانون الأول ١٩٥٣، د. ك. و. الملف ٣١١/٤٩٥٢، البلاط الملكي، تقارير السفارة في طهران.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) أسود ، الحدود العراقية الإيرانية ، ص ٦.

الخارجية الإيراني صباح يوم ٢٣ كانون الأول ١٩٥٣، مذكِّراً بالأخطار التي ستلحق ببلدة خانقين جراء تحويل المياه عنها ووعد بدراسة القضية وأوصى بالصبر.[١٢٢]

إلا أن الجانب الإيراني ، برغم كل وعوده، فقد استمر بالعمل بالمشروع عام ١٩٥٨، بعد ثورة ١٤ تموز، ١٩٥٨، عندما بادرت وزارة الخارجية العراقية بتقديم مذكرة احتجاج شديدة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٨، طالبت بوقف العمل بالمشروع "فوراً" ريثما يتم الاتفاق على طريقة لتقسيم المياه، عملاً بمبدأ إيقاف الوضع الراهن (إبقاء الوضع الراهن) الذي اتفقت عليه الحكومتان حتى تتألف لجنة الحدود المشتركة التي كان مقرراً لها أن تعمل على حل الخلافات الحدودية[١٢٣]. إلا أن إيران لم تكترث لذلك وأجابت ان تصرفها بمياه الحدود لا يشمله مبدأ إبقاء الوضع الراهن، لأنه عمل داخلي من حق الحكومة الإيرانية البت فيه، عندها اضطرت السلطان العراقية الى العمل على تعويض النقص من مياه نهر ديالى بإنشاء مشروع نهر "بلاجو" بعد توسيعه وتنظيمه خلال مدة وجيزة لأجل إحياء المزارع التي كانت تروى من نهر الوند في موسم الصيف وبمعدل تصريف ٦م^3/ثا، إلا أنه أصبح بعد إكمال المشروع الإيراني بمعدل ٣م^3/ثا، كما عملت على حفر الآبار الإرتوازية في مدينة خانقين، لكن هذا لم يعالج الأمر بصورة نهائية مما تطلّب شراء مضخات لرفع المياه لاختلاف إنحدار الأرض[١٢٤].

٤. نهر كنكير : يصب في هور الشويجة قرب مدينة واسط.[١٢٥] ، وهو من أهم الأنهار التي حصلت بشأنها الإشكالية المائية مع إيران.

لقد كان يجري في الأراضي العراقية وينتهي الى مدينة مندلي التي لها حق إستيفاء أجور السقي بمقدار ٦/١ المحصول منذ قديم الزمان، لكن في منتصف القرن الثامن عشر أخذت العشائر الإيرانية تنافس أهالي مندلي في إستيفاء الضرائب وأجور المياه من مزارعي منطقة سومار العراقية بسبب ضعف الإدارة العثمانية في مندلي، وفي سنة ١٨٢٢، هاجمت القوات الإيرانية مندلي وأتلفت ما لدى سكانها من سندات إثبات لملكية أراضي سومار لأهالي مندلي، كما استولت على مدينة سومار، عندها ظهرت مشكلة توزيع مياه نهر كنكير، حيث قاموا بإنشاء سداد وقتية، بالإضافة الى سد ثابت في أراضيهم مع مزاولة الزراعة الدائمية لكي يبرروا استغلالهم غير القانوني للمياه كأمر واقع مما دلل على رغبة مسبقة لإيذاء الجانب العراقي.[١٢٦]

بعد ذلك بدأت المشكلة تتبلور بشكل مؤثر عام ١٩٣٥، ثم استفحلت عامي ٣٩، ١٩٤٧، وتهددت حياة سكان مدينة مندلي، عندها

---

[١٢٥] المجلس الزراعي الأعلى ــ الموازنة المائية في العراق ، دراسة رقم (١ ــ ١) ، مطبعة الإرشاد، بغداد، ص ٢٠.

[١٢٦] خالدة رشيد السعدون ــ تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران، رسالة ماجستير، في الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠، غير منشورة، ص ٨٤.

اضطرت العشائر العراقية القاطنة تلك المنطقة الى مهاجمة القرى الإيرانية لفتح المياه عنوة عند انقطاعها ولعشرات المرات، بعد ذلك كفت العشائر العراقية عن ذلك جراء ضغوط السلطات العراقية بغية تهدئة الحالة واجراء مفاوضات مع إيران. ولقد أدى التصرف الإيراني بقطع المياه عن هلاك ٧٠% من البساتين المعمرة بالحمضيات والفواكه ونقص محصول التمور بنسبة ٤٠%، كما انعدمت الزراعة الصيفية (الخضراوات) وهاجر معظم السكان.[١٢٧]

ومن الجدير بالذكر ان محضر الجلسة رقم (٢٨) لسنة ١٩١٤، حدد حصة قضاء مندلي من مياه نهر كنكير الى النصف لتأمين المياه لسكانها وحتى للجماعات التي كانت تأتي لزراعة منطقة سومار العراقية من إيران لأجل الحيلولة دون وقوع نزاع بين الطرفين. ومعنى ذلك ان الطرف الإيراني بذلك كان يحصل على النصف المقرر ثم يأتي لمشاركة العراقيين حصتهم من النصف الثاني أيضاً. ويُذكر انه كان يتم تحديد هذا النصف تحت إشراف لجنة المراقبة التي كانت كلما تحضر وتعلم بها إيران تفتح المياه، بحيث تظهر الصورة لأعضاء اللجنة ان سكان المنطقة العراقية لا يعانون مشكلة مياه، مما أساء فهم وإدراك حقيقة المشكلة من لدن اللجان، لا سيما

---

[١٢٧] خالص حسني الأشعب، مشكلة مياه مندلي، مجلة الجمعية العراقية، حزيران، ١٩٦٩، ص ٢٦٠ ــ ٢٦٥.

الحيادية، لأنها لم تكن تحضر المنطقة إلا في أوقات متباعدة معلومة من الجانب الإيراني.[١٢٨]

٥. نهر كنجان جم : يشكل خط الحدود لمسافة ١٣ كم لمنطقة بدرة وجصان (محافظة واسط). وقد جاء المحضر الرقم (٢٦) لعام ١٩١٤، خالياً من تحديد أي حصة ومقدار لقسمة مياهه، ولكن التعامل القديم كان يقضي انه للعراق ٢/٣ من مياهه ولايران ١/٣ إلا أن العشائر الإيرانية الساكنة المنطقة إدعت ان حصة العراق هي ٢/٥ ولإيران ٣/٥. ولهذا باشرت إيران بتجاوزها على مياهه ومنذ عام ١٩٣٠، لكن المشكلة حلت بوقتها بين صغار الموظفين، وفي عام ١٩٣١، قام الحاكم العسكري الإيراني في منطقة منصور آباد بتوطين العشائر الإيرانية الرحل وتوسيع نطاق الزراعة وحفر قناة جديدة ثم قام بإنشاء سد على عرض النهر لتحويل المياه الى الأراضي الإيرانية.[١٢٩]

وفي عام ١٩٣٥ ، تقرر تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق محلياً في الموضوع، لكن إيران لم توافق واستمرت بالتجاوز.[١٣٠]

---

[١٢٨] العبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ ، السعدون ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

[١٢٩] محمد جعفر جواد السامرائي ، الأنهار الحدودية في محافظة واسط ، رسالة ماجستير ، في الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة، ١٩٨٥، ص ٤٨. د. خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٥ ــ ٦٠، جريدة البلاد، العدد ٤٦٢/ ٢٤ كانون الثاني، ١٩٣٥.

[١٣٠] خاور ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

الملاحظ على التجاوزات الإيرانية انها كانت تفتعل شتى العراقيل لحرمان الجانب العراقي من مياه تلك الأنهار الحدودية، فعلى سبيل المثال كان محضر الجلسة رقم (٢٥) قد قرر حصة لسكان زرباطية من مياه كنجان جم، لكنها بادرت الى تجهيز مدينة مهران الإيرانية المستحدثة حديثاً بالمياه من سد أُقيم على أحد روافد النهر الذي تنساب منه المياه الى زرباطية، في حين ان زرباطية أقدم إستفادة من مياه كنجان جم منذ مئات السنين بخلاف مدية كمهران مستحدثة حديثاً ولم تمضِ عليها ثلاثون سنة، لذلك فان الحق الطبيعي المكتسب هو لصالح العراق.[١٣١]

وقد تسبب نقص المياه عن منطقة بدرة وجصان تحول معظم البساتين المعمرة بالفاكهة والحمضيات الى بساتين نخيل بسبب مقاومة النخيل لشحة المياه، كما تحولت الزراعة فيها الى زراعة ديمية تعتمد على الأمطار المتذبذبة حيث اضطر السكان للهجرة.[١٣٢]

---

[١٣١] د. ك. و. ، الملف ١٩٨٨ ، ٣١١ ، البلاط الملكي ، مياه كنجان جم ، و ، ٢ ، ص ٣١، وزارة الخارجية العراقية، كتاب السفارة العراقية في طهران، العدد ٣/١٢/١٣٤٠، في ٢٣ تشرين الثاني، ١٩٥٣. (ت ــ ٢)، محدود.

[١٣٢] عباس التميمي ، تقسيم مياه كنجان جم ، مجلة الجامعة ، الموصل ، دار الكتب، العدد ٢، السنة الحادية عشر، ص ٦٧.

٦. نهر الطيب : حيث أجرى الجانب الإيراني المسوحات في منطقة دهلران لأجل إنشاء سد قاطع على نهر الطيب وقطعت مياهه عام ١٩٦٧ عن المناطق العراقية، الأمر الذي أضطر المزارعين في العراق الى رفع المياه بواسطة المضخات لنقص الوارد لسقي أراضيهم وتأثير ذلك على مياه هور الحويزة الذي كان يصب فيه، حيث كانت المياه سابقاً عذبة لكنها أصبحت بعد ذلك ملوثة بمياه مبازل جنوب شرق إيران، بحيث أصبحت مجمعات المبازل تصب في نهر الطيب خاصة بعد التوسع الزراعي في المنطقة.[١٣٣]

٧. نهر دويريج : بسبب التجاوزات الإيرانية ، فقد تقلصت المياه عن الأراضي الزراعية التي تُروى منه من (٧٠) ألف دونم الى (٣٠) ألف دونم، بالإضافة الى احتياج ريها الى نصب (١٤) مضخة في الموسم الشتوي بغية توفير المياه. أما بالنسبة لكمية المياه الشحيحة التي تصل وقت الصيف، فكانت مشبعة بالأملاح بسبب مرتجعات المشاريع الإروائية والمبازل الإيرانية، وهو ما جعلها غير صالحة للشرب.[١٣٤]

٨. نهر الكرخة : تلاعبت إيران بمياهه. ويعد الرافد الثاني بعد الكارون

---

[١٣٣] العبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٠، د. العزي ، المصدر السابق ، ص ٤٠.

[١٣٤] قزانجي ، المصدر السابق ، ص ١٩ ، السعدون ، المصدر السابق ،ص ٨٨.

لشط العرب، فأقامت سداً في منطقة سن العباس عام ١٩٥٩، وتقلصت المياه فيه. إذ كان يصل منها العراق تصريف قدره ٥ مليار م^{3} سنوياً عام ١٩٥٤، قبل إنشاء السد. وبذلك استولت على ٣٥% من مياهه موسم الصيف إبتداءً من شهر حزيران حتى شهر تشرين الأول من كل سنة. أما في موسم الشتاء، فإنهم لا يحتاجون المياه بكثرة لتوفرها خاصة موسم الفيضانات، لأن معدل سقوط المطر عندهم كافٍ للزراعة الشتوية، لكنهم برغم ذلك عمدوا الى الإستحواذ على معظم مياه النهر شتاءً.[١٣٥] ويذكر ان معظم فروع نهر الكرخة المتفرعة منه داخل الأراضي العراقية (نعمة، نيسان، السابلة، الكسرة، الخرابة، عمود السيدية) قد جفت أثناء موسم الصيف لاستيلاء إيران على معظم مياه نهر الكرخة، وكانت هذه تصب جميعها في هور الحويزة مما تسبب في تغيير بيئة المنطقة.[١٣٦] ومن المعروف انه أصبح معدل تصريف نهر الكرخة بعد إنشاء السدود بحدود ٧٨م^{3}/ثا عام ١٩٥٩، لذلك فان نهري دجلة والفرات سيعجزان في المستقبل عن تجهيز شط العرب، بصفة ان نهر الكرخة يعد المغذي الرئيس لشط العرب بالمياه العذبة.

٩. آخر نهر تجاوزت إيران على مياهه هو نهر الكارون، حيث بدأت عام ١٩٦١، بإقامة مجموعة من السدود والخزانات عليه وعلى روافده

---

(١٣٥) أسود ، المصدر السابق ، ص ٨١.

(١٣٦) قزانجي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ ــ ٢١.

وأنجزت (١٢) سداً، منها (٦) عليه وأخرى على روافده، حيث بلغت السعة التخزينية لتسعة سدود منها نحو (٩ر١٨) مليار م٣[١٣٧]. وقد كان تصريفه السنوي قبل ذلك نحو (٢٤) مليار م٣، لكن بعد إنشاء هذه السدود والخزانات أثر على كمية المياه الواصلة الى شط العرب وقلّة عذوبتها وزيادة تركيز الأملاح فيها وتأثر بساتين شط العرب منها.[١٣٨]

ولقد كان تصريف نهر الكارون موسم الفيضان يبلغ (٦٥٠م٣/ثا)، لكن إنشاء سد شاه عباس الكبير الذي أُكمِلَ عام ١٩٧٠ عليه قلل من المنسوب الى ١٠٠م٣/ثا. لذلك فان الأمر سيزداد سوءاً في شط العرب، وكانت مديرية الري العامة قد تنبهت لهذا الخطر بكتابها في ٥ آب، ١٩٦٨، موضحة: (ان النهر يعتبر مشتركاً مع إيران لا يجوز استغلال مياهه دون الموافقة المسبقة من العراق).[١٣٩]

وكانت إيران قد إدعت عام ١٩٦٤ ، بأن سبب الملوحة وزيادتها في شط العرب هو بسبب المشاريع العراقية، في حين ان قطع مياه

---

[١٣٧] خاور ، المصدر السابق ، ص ٢٩.

[١٣٨] قزانجي ، المصدر السابق ، ملحق (ج / بلا ترقيم).

[١٣٩] مديرية الري العامة ، الكتاب العدد ع/١/٨ ، قسم/٢٢/٢٤٢٢٥، في ٥ آب ١٩٦٨، ملفات وزارة الزراعة والري، محدود، خاص، (٦٠ ــ ١٩٧٠).

نهري الكرخة والكارون من قبل إيران وهما المغذيان الرئيسيان لشط العرب بالمياه العذبة موسم الصيف هما السبب في زيادة الملوحة. وعليه ترتب على العراق لأجل تعديل عذوبة مياه شط العرب لزوم اطلاق كميات كبيرة موسم الصيف من نهر دجلة ومن خزاني دوكان ودربندخان.

إلا ان من أخطر المشاريع التي نفذتها إيران بسرية تامة وتكتم مستغلة حالة اللااتفاق بعد إنهاء والغاء معاهدة ١٩٧٥ ــ الجزائر ــ إذ أكملت عمليات كري وتعميق مجرى نهر مندرس قديم يدعى (بهمنشير) وبناء جسرين غاطسين لأجل رفع منسوب مياه نهر الكارون قبالة المحمرة. إذ كان يصب قبل ذلك الكارون في شط العرب، باعتباره مغذي رئيسي بعد الكرخة بالمياه العذبة لشط العرب. وبذلك سينتهي رفد نهر الكارون لشط العرب وسيتحول الى إحياء هذا النهر المندرس الذي يصلح لأغراض الملاحة، فضلاً عن الإرواء، ثم يصب بعد ذلك في الخليج العربي، عندها يعطل دور شط العرب تدريجياً مما يؤثر على سير ناقلات النفط العملاقة فيه كذلك السفن التجارية وهلاك البساتين المعمرة على طول الساحل العراقي قبالة شط العرب

حتى منطقة رأس البيشة.(١٤٠))

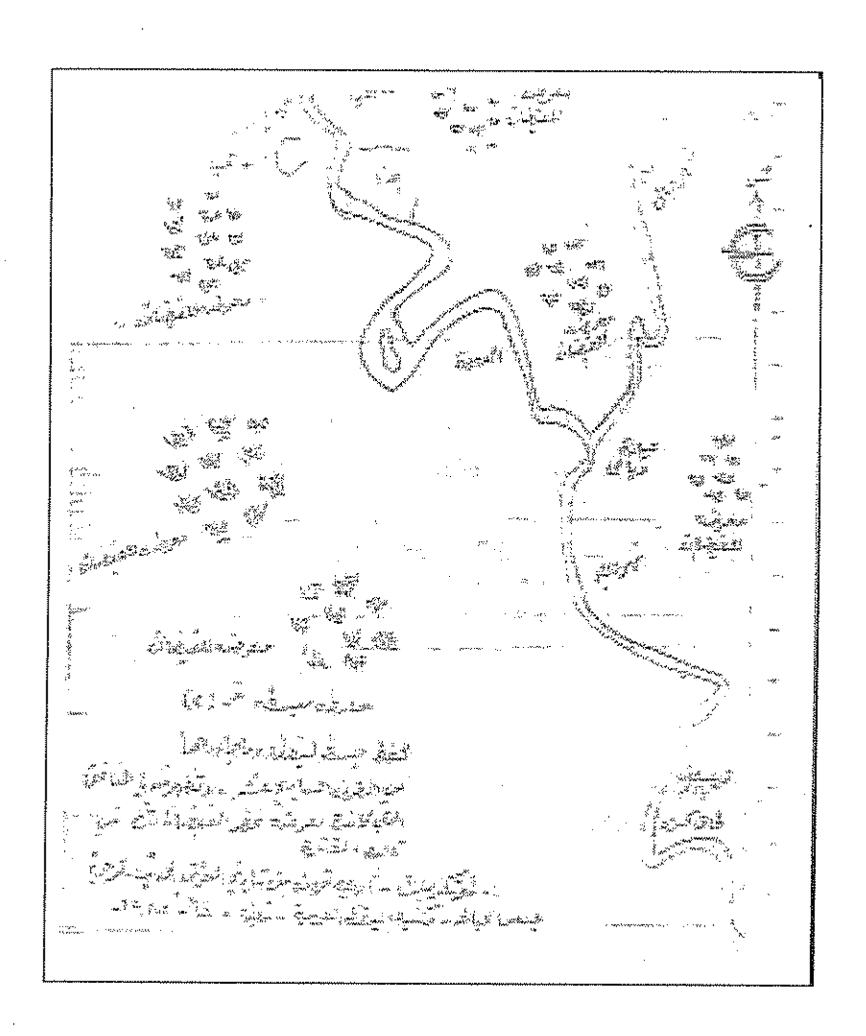
وفي الخارطة المبسطة رسم تخطيطي لهذا النهر المندرس الذي أعيد إحياؤه بسرية تامة "نهر بهمنشير الإيراني". أنظر الصفحة اللاحقة خارطة رقم (٦).

إن هذا المشروع الإيراني يعد مخالفاً لمنطوق المادة التاسعة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران المبرم وفق بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار، ١٩٧٥، الذي نصّها: "انه يعترف الطرفان المتعاقدان بأن شط العرب هو بصورة رئيسة طريق للملاحة الدولية. ولذلك فإنهما يلتزمان بالإمتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعوق الملاحة في شط العرب والبحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في البحر الإقليمي والمؤدية الى مصب شط العرب".(١٤١)

---

(١٤٠) مقابلة شخصية مع الدكتور نادر جرجيس ، مدير قسم الدراسات ، وزارة الري ، بتاريخ ١٩٩٨/١/١٣.

(١٤١) الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، دائرة الشؤون القانونية والمعاهدات ، معاهدة الحدود وحُسن الجوار بين العراق وإيران لسنة ١٩٧٥، آب، ١٩٧٦.



المصدر : نقلاً وبتصرف عن مخطط من قبل لجنة مؤلفة من رئاسة الجمهورية لدراسة موضوع إحياء نهر بمهنشير وقطع مياه نهر الكارون عن شط العرب ــ وزارة الري ــ قسم الدراسات، سري، خاص.

وقد عملت إيران على التعاقد مع دولة قطر عام ١٩٩١ لإيصال المياه من نهر الكارون بواسطة الأنابيب عبر الخليج العربي كفكرة منافسة لمشروع أنابيب السلام التركي الذي فشل، لأنه كان سيغذي الكيان الصهيوني بالمياه، فضلاً عن دول الخليج العربي التي خشيت أن تكون تحت رحمة تركيا لتوريد عصب الحياة "المياه". طول الأنابيب (٨٠٠) كم من نهر الكارون بمحاذاة الساحل الإيراني حتى قطر وبكلفة ١٣ مليار دولار تتحمل قطر الجزء الأكبر من تكاليفه. وأن تأثيره السلبي في العراق يتمثل في تقليل منسوب المياه الداخلة الى شط العرب من نهر الكارون، ويبدو ان الهدف الإيراني هو لإفشال أية محاولة عراقية قومية مشابهة لنقل المياه الى دول الخليج العربي لأجل عزله وللحصول على دور إقليمي ضاغط في المنطقة وتفضيل التعاون الإسلامي بدل التعاون العربي.[١٤٢]

إلا أن الجانب الإيراني ، وكما جاء بتصريحات وزير الخارجية ولايتي لصحيفة الرأي القطرية، فأنه يدّعي بأن هذا المشروع له آثار سياسية إيجابية ليس على البلدين فقط، وإنما على المنطقة بأكملها...[١٤٣]

---

[١٤٢] صبرية أحمد لافي الغريري ، الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني، رسالة دكتوراه، الجغرافيا السياسية، كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة، ١٩٩٦، ص ٢١٨.

[١٤٣] الرأي القطرية ، ٢ كانون الثاني ، ١٩٩٥.

ثالثاً : تحليل المفاوضات الإيرانية ـ العراقية بشأن الأنهار الحدودية المشتركة وشط العرب:

لقد كانت من أول مهمات المفوضية العراقية في طهران عند تأسيسها في آذار ١٩٣١، هو تقريب وجهات النظر بشأن الخلافات الحدودية وقضايا مياه الأنهار المشتركة، إذ كان الجانب الإيراني يتمادى في إجراءاته ويماطل دون مراعاة لما يلحق العراق جراء تلك السياسة، ويورد توفيق السويدي، بوصفه أول وزير مفوض للعراق في طهران، والذي تولى مسؤولية تشكيل المفوضية في مذكراته: (بأنه كان من المقرر تقريباً بيننا وبين الإيرانيين ان كل ما نقوله تعترض عليه وزارة الخارجية الإيرانية بشأن التجاوزات على مياه أنهار الحدودية المشتركة، وتنكر وجوده أو تماطل في إيضاحه أو إعطاء الجواب اللازم بشأنه، وهكذا نفعل نحن بدورنا ونقابله بالمثل).[١٤٤]

وعندما تفاقمت المشاكل بسبب التعنت والتجاوز الإيراني طلبت وزارة الدفاع من وزارتي الخارجية والداخلية تشكيل وفد للمداولة والتفاوض مع إيران على أن يضم في عضويته فنيين من وزارة الزراعة والمواصلات لبحث الأمور الآتية:

- قضايا الحدود المشتركة ، شط العرب ، المياه المشتركة ، اختيار حَكَم دولي محايد لحسم أي خلاف في وجهات النظر على أن يكون قراره

---

[١٤٤] السويدي ، المصدر السابق ، ص ٢١٩.

نهائياً. وقد وافقت إيران على حضور الوفد لكنها طلبت بحث بنود جديدة غير التي حصل الاتفاق عليها وحضر الوفد العراقي من أجلها لأجل التسويف والمماطلة ورفض الجانب العراقي لذلك، واتضح ان إيران تريد بحث قضية شط العرب فقط وتطبيق معاهدة ٤ تموز ١٩٣٧، التي ليست في صالح العراق وتماطل وتعرقل البحث في تنفيذ اتفاقيات عامي ١٣، ١٩١٤ التي بيّنت قسمة المياه في الأنهار الحدودية المشتركة.(١٤٥)

وعند انعقاد مؤتمر جنيف بشأن المياه الإقليمية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٧، تمسك العراق بمطالبيه على وفق الاتفاقيات المعقودة مع إيران وقدّم عرض بضرورة تسوية القضايا المعلقة بشأن مياه الأنهار الحدودية المشتركة مع إيران وتضمنت توصيات المؤتمر تأكيد هذا الاتجاه.(١٤٦)

واستمر الحال هكذا فترة الخمسينيات ، إذ كان السفير العراقي عندما يقابل وزير الخارجية الإيراني ليبسط شكوى بلاده بشأن تلك التجاوزات على المياه يتلقى جواب معروف مسبقاً هو أيضاً "الصبر" فيما تطالب به لحين أن يتضح وينجلي الموقف.. وقد حدث بوقتها أن كان السفير العراقي (بهاء الدين نوري)، فأجاب الوزير الإيراني: ان الصبر نعم

---

(١٤٥) د. ك. و. ، الملف ، ١٩٨٨ ، ٣١١ ، البلاط الملكي ، كتاب وزارة الدفاع ، د/٢٠٢/٤٣/٧٢٥، (١٩٥٧).

(١٤٦) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ٦ ، ج ١ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

شيء جميل.. ولكن ذلك يتعلق بتجاوزات وتعديات على حقوق الرعايا العراقيين وان بقاء الحالة حتى تتم المذاكرة فيه إضرار وإجحاف بحقوق بلدي وعليه يجب الوصول الى حل نهائي.(١٤٧)

من جانب آخر كانت الخارجية الإيرانية حريصة جداً على الإلمام بكل التفاصيل وطلب الدراسة المتعلقة بالأنهار الحدودية من سفيرها في بغداد والمذاكرة معه محلياً في طهران مع وضع الاقتراحات، وذلك أثناء رجوعه الى طهران وتواجده فيها. وقد كان بوقتها السفير قدسي نخعي في عقد الخمسينيات الذي كانت الخارجية الإيرانية تحرص على إطلاعها أول بأول وتتبادل وجهات النظر بشأن موضوع المياه معه.(١٤٨)

وقد كانت وجهة النظر الإيرانية انها ترفض التعامل القديم للأنهار الحدودية المشتركة وترى ان تدابيرها لا تتعارض مع القواعد والأصول المتبعة، في حين كان العراق كبادرة حُسن نية قد أعلم الجانب الإيراني لمرات عديدة بمناسيب المياه في نهري دجلة والفرات يومياً خلال موسم الفيضان ودعا الى بناء محطات مجهزة بالمقاييس الحديثة لقياس التصاريف ولتفادي أضرار الفيضان، كبادرة على التعاون الجاد.

لكن الموقف الإيراني بقي يردد الرأي التقليدي : عدم الاعتراف بالاتفاقات التي قررت تلك الحصص، الأمر الذي ترتب عليه تفاقم المشاكل،

---

(١٤٧) وزارة الخارجية العراقية ، الدائرة القانونية ، القسم الشرقي ، الملحق (د ــ ١) ، سري ، خاص، كتاب السفارة العراقية في طهران، المرقم س/٧٧٠، ٢٤ تشرين الثاني، ١٩٥٣.

(١٤٨) المصدر نفسه ، (د ــ ٢).

لا سيما بعدما ظهـرت بوادر الشحة المائيــة. ويبدو أن هذه الاتفاقيات قد عجـزت بالفعل عن إداء الوظيفــة التي كان مرجواً لها أن تؤديها بـسبب عموميتهـــا وعدم شموليتها، فضلاً عن قدمها، بحيث ان ما هــو موجــود فيها على قلّته أصبح لا يمثل واقع الاحتياجات المائية المتعاظمة.[149]

وقد إتضح ان هذه المعاهدات والاتفاقيات التي تمسّك العــراق بهــا لتقديرها الحصص المائية كانت خالية مــن التفـصيلات الـضرورية عنــد وضعها موضع التنفيذ المفيد. فعلى الرغم من انها نصّت علــى التقـسيم، لكنها لم تبيّن المقصود بعملية التقسيم هذه ولم توضح على أي الأُسس يتم ذلك؟ وكأن ذلك مقصوداً لأجل تأصيل وتأجيل المشاكل بين الطــرفين، فــي الوقت الذي كان الطرف العثماني الذي أبرم هذه المعاهدات والاتفاقيات مع الدولة الفارسية، كان قد وقّع اتفاقيات مماثلة مع دول الجوار أقــرت كــل التفصيلات. لذلك وبما أن المقياس الكمي مطلق غاية الإطلاق، فكــان مــن السهل على الجانب الإيراني (المنبع للمياه)، عدم التقييد ببنود تلك الاتفاقات لأجل تحقيق مصلحته، وكما يلاحظ على تلك الاتفاقــات افتقارهــا لــصفة الشمولية، لأنها اقتصرت على بعض الأنهار دون الأخرى وللعــراق فيهــا جميعها مصالح، فكان المفروض فيها أن لا يقتصر تفـسيرها علــى فتــرة انعقادها، بل تنظر الى المستقبل.[150] ومن الغريب ان هذه الاتفاقــات قــد

---

(149) وزارة الزراعة والري ، تقرير عن أعمال مديرية الري العامة ، س/٣٨٧ ، في ٢٤ تشرين الأول، ١٩٦٨، سري، محدود، غير منشور، بلا ترقيم.

(150) العبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٩.

أكدت على أهمية التعاون، لكنها لم تدخل في صميم الموضوع مباشرة، بينما كان الأمر يتطلب تحديد الموضوع الرئيس (تقسيم المياه). بالإضافة الى ذلك، فإنها قد عُقدت في وقت لم تكن هناك مشاريع إروائية ضخمة على هذه الأنهار، لذلك بات من الضروري إعادة النظر فيها وتعديلها على ضوء الحاجة الراهنة للطرفين وفقاً للتوسع الزراعي مع تجنب ما قد يحدث من مشاكل في محاولة لتلافي ظهور مشاكل مماثلة في أحواض الأنهار الحدودية المشتركة بدلاً من انتظار ظهورها ومن ثم العمل على حلها.[١٥١]

---

(١٥١) المصدر نفسه.

المبحث الثالث

السياسة المائية السورية وتأثيرها في الأمن المائي العراقي

أولاً : خلفية تاريخية :

تعد معاهدة سان ريمو ، ١٩٢٠ ، بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وتركيا)، أول اتفاقية نظمت قضايا المياه بين سوريا والعراق، وقد عقدتها فرنسا المنتدبة على سوريا وبريطانيا المنتدبة على العراق. ونصّت المادة الثالثة منها على: "وجوب تشكيل لجنة مشتركة تقوم بدراسة أي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسية في سوريا لمياه نهري دجلة والفرات، واعترفت بحق العراق بالإطلاع على أي مشروع تنفذه سوريا خوفاً من حدوث نقص في مياه النهرين".

وبما ان المعاهدة عُقدت بين الدولتين المنتدبتين ، فإن آثارها تلزم سوريا والعراق اللتين ورثتا هذه الاتفاقية بحسب قواعد التوارث الدولي.(١٥٢)

(١٥٢) د. عبدالحسين القطيفي ، التوارث الدولي فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية ، مسودة كتاب لم يُنشر، كلية القانون، بغداد، ١٩٧٣، ص ٨٧، د. محمد عبدالله الدوري، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٤.

بعد ذلك تطرقت معاهدة لوزان ، تموز ، ١٩٢٣ ، في المادة (١٠٩)، والتي عُقدت بين بريطانيا وفرنسا وتركيا، الى العلاقة هذه والحقوق المكتسبة التي يجب المحافظة عليها من أجل اتفاق يُعقد بين الدول المعنية عند اعتماد النظام المائي في دولةٍ ما، كفتح قنوات، أعمال فيضانات، الري... الخ. وعلى منشآت مائية منجزة.. أو عند استعمال المياه التي تقع مصادرها في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة، فإنه يُعقد اتفاق للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم.(١٥٣)

ثم تناولت أيضاً اتفاقية حلب في ٣ آذار/ ١٩٣٠ ، هذه العلاقة وعلى ضوء معاهدة لوزان بشأن ترسيم الحدود عند مجرى دجلة بين تركيا وسوريا والعراق، حيث نصَّ الاتفاق على وضع قواعد لاستغلال مياه النهرين. وجاء فيه ضمناً اعتراف تركيا بأن نهر دجلة يعد نهراً دولياً حدودياً فاصلاً لمسافة ٤٤ كم بينها وبين سوريا، ومنذ ذلك الوقت أخذت سوريا تطالب بحقها في نهر دجلة.(١٥٤)

وحسبما تذكر مصادر وزارة الاقتصاد والمواصلات العراقية، انه في ٢٤ شباط ١٩٣١: علمت من معتمد موثوق ان سوريا منحت امتياز الى شركة فرنسية للقيام بأعمال إسكان حول ضفتي نهر الفرات واجراء الفحص على حالة النهر تمهيداً لتنفيذ المشاريع وان الأراضي القريبة من

---

(١٥٣) Roger. R. Trask The United States Respons to Turimish Nation lism and Reforn ١٩١٩. ١٤٣٤. P.P. ١٨-٢١.

(١٥٤) عفيف الراوي ، حوض الفرات من منبعه الى مصبه ، ص ٧٨.

النهر ليست من السعة، بحيث تبرر بناء سدة كبيرة لإروائها، ولهذا فانها تميل الى الاعتقاد ان ما ترمي سوريا من وراءه هو بناء سدة عالية لإرواء الأراضي الواسعة المنخفضة في الجزيرة والشامية، ومما لا شك فيه ان كمية المياه التي تحتاجها لذلك ستكون كبيرة وقد تصل الى (٥٠٠)م^3/ثانية، وترى الوزارة انه ينبغي على سوريا أن تتشاور مع الدول المتشاطئة الأخرى (العراق) من خلال لجنة مشتركة لفحص ودرس الموضوع حتى لا تؤثر في أراضي العراق وكميات مياهها.[155]

وفي نهاية الأربعينيات أنشأت خزان على نهر الفرات عند مضيق يوسف باشا هو (سد قطينة)، وذلك في عام ١٩٣٤، بين مدينتي الرقة وطرابلس لإرواء مساحة ٤٥ ألف هكتار بواسطة الجداول، وان هذا الخزان يستوعب من المياه (١٤٠٠) مليون م^3 ويساعد على توليد طاقة بقوة (٥٠) ألف حصان.[156]

ثانياً : المشاريع الإروائية والتخزينية وتأثيرها على الأمن المائي العراقي:

يعد نهر الفرات العمود الفقري لسوريا ، فضلاً عن محاولة سوريا الإستفادة من مياه نهر دجلة ولشدة انحدار النهر والكوارث التي يسببها

---

(١٥٥) د. ، ك. ، و. ، الملف ١٩٩٥ ، ٣١١ ، البلاط الملكي وثائق وزارة الاقتصاد والمواصلات، و/٢٤، ص ٣٥.

(١٥٦) جريدة الزمان ، العدد ٣٦٥٤ ، ٢٢ تشرين الأول ، ١٩٤٩.

جراء ذلك أثناء الفيضان الربيعي، فقد أُطلق عليه بالعامية السورية تسمية (النهر المجنون).[١٥٧]

وفي عام ١٩٧٥ ، أقامت سد الطبقة لأغراض الري وتوليد الطاقة ولتخزين المياه بسعة (٥ر١١) مليار م^{٣} سنوياً. وكان الهدف منه لري مساحات كبيرة في منطقة الجزيرة واستصلاح أراضٍ تصل الى (٦٤٠) ألف هكتار مع توليد طاقة قدرها (٨٠٠) ألف كيلوواط/ ساعة. إلا أن المشروع، بحسب الدراسات السورية، فشل في تحقيق أهدافه الزراعية، إلا انه حقق بعض النجاح في مجال الطاقة. وذلك بعد مرور عقدين على إنشائه، حيث لم يروِ حتى نهاية الثمانينيات سوى (٤٨) ألف هكتار فقط. في الوقت الذي غمرت مياهه عند إكماله ما يقرب من (٢٨) ألف هكتار من الأراضي الزراعية الصالحة، وهذا يعني انه لم يروِ حتى الآن سوى (٢٠) ألف هكتار. والسبب يعود الى أن الموقع الذي أُختير لبناء السد لم يكن مناسباً من حيث طبوغرافية الأرض، إذ أدى الى تكوين بحيرة كبيرة مترامية الأطراف كان من شأنها زيادة نسبة التبخر لاتساع سطحها.[١٥٨] وفضلاً عن ذلك، فقد تم بناء القنوات على منسوب مائي قليل وكان ينبغي بناؤها في أعماق السد. إذ لم يأخذ المصمم في الحسبان تأثير المشاريع المائية التركية على المنسوب المائي لنهر الفرات في سوريا، الأمر الذي تسبب في انخفاض الطاقة المولَّدة بسبب

---

[١٥٧] د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٦٠ ــ ٦١.

[١٥٨] نبيل السمان ، مشكلة المياه في سوريا (مصور بالأوفسيت) ، بلا مكان وتاريخ طبع ، ص ١٧٧.

توقف بعض التوربينات، كما ان استمرار المشاريع التركية سيؤثر في كفاءة هذا المشروع.

ويرى الخبراء السوريون ان الاهتمام بري الأراضي الصالحة للزراعة أفضل من الاهتمام باستصلاح الأراضي الهامشية، لأن مردودها الاقتصادي لن يتحقق إلا بعد سنوات عدّة. ويرون ان تزايد الطمى المترسب على مدى السنين في قاع البحيرة الاصطناعية سيقلص الطاقة التخزينية من ١١٫٥ مليار م٣ الى ٦٫٥ مليار م٣ بعد مائة عام.(١٥٩)

وأمام ندرة المياه وتزايد السكان وبغية تأمين الغذاء ، فقد تم التركيز خلال العشر سنوات الأخيرة على بناء العديد من السدود الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها (١١٣) سداً بحجم تخزيني قدره (١٫١٣٧) مليار م٣، بهدف تأمين مياه الشرب وأغلب هذه السدود ترابي أو إسمنتي، إلا انها لجأت أخيراً أيضاً لبناء السدود الكبيرة ذات الإمكانيات الضخمة لمواجهة احتياجات مشروعاتها الزراعية المستقبلية.(١٦٠) في حين أشارت دراسة حديثة أخرى، ١٩٩٦، الى انها نفذت بناء (١٣٦) سداً عام ١٩٩٤، لأجل زيادة مساحة الأراضي الزراعية رياً، وصولاً لتحقيق الأمن الغذائي وان طاقة هذه السدود التخزينية هي (١٥٫٧) مليار م٣.(١٦١)

---

(١٥٩) د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٧١.

(١٦٠) السمّان ، المياه في حوضي دجلة والفرات ، القسم الثاني ، بالرونيو ، بلا مكان وتاريخ طبع، ص ١٧٩.

(١٦١) الرأي القطرية ، العدد ١٨٤٣١ ، ٢٠ شباط ، ١٩٩٦.

ومن السدود المهمة الذي أنشأ هو سد البعث ، لأجل تنظيم جريان مياه نهر الفرات من محطة سد الطبقة (الثورة) وتقليل تذبذب منسوب المياه الى ٢/١م عند التصاريف العادية مع الإستفادة من المياه المخزونة لتوليد الطاقة بحدود (٣٧٥) مليون كيلوواط/ساعة/سنة، مع قيام السد بتنظيم يومي لمياه الري على طول مجرى نهر الفرات.[١٦٢]

وإحتياءاً لسد يوسف باشا ، نهاية الأربعينيات ، فقد تم إنشاء سد "تشرين" في نهاية خزان الطبقة باتجاه الحدود التركية "منطقة يوسف باشا" لتصريف احتمالات ذروات الفيضان التي تصل حتى نسبة واحد في الألف، كذلك لتوليد الطاقة وقدرها (٦٣٠) ميغاوات بواسطة (٦) توربينات، ويذكر ان طاقة تصريف المشروع هي (١١٢٩)م^{3}/ثا.[١٦٣]

كما نفذت سوريا مشاريع إروائية على روافد نهر الفرات (حوض البليخ) وأخرى في وادي الفرات الأوسط بهدف استصلاح الأراضي التي تعد من أخصب الأراضي المستصلحة.[١٦٤] ويتهم السوريون الأتراك ، انه بسبب مرتجعات مشاريعهم الإروائية والتي عملت على صرف المياه المالحة الحاوية على نسبة عالية من المواد السامة وان هذه التصاريف هي السبب في الضرر الكبير الذي لحق

---

(١٦٢) د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٧٤.

(١٦٣) السمّان ، المصدر السابق ، ص ١٨٠.

(١٦٤) وزارة الري ، قسم الدراسات ، ملحق رقم (٣) ، تطوير مشاريع الري والخزن في سوريا، سد الفرات، دراسة خاصة، غير منشورة، بلا تاريخ، ص ١ ــ ٢.

بالأراضي المحيطة بروافد الفرات عندهم (البليخ والساجور)، فضلاً عن تلوث مياه نهر الفرات.[١٦٥]

أما بخصوص تأثيرات تلك المشاريع الإروائية والتخزينية على الوارد المائي العراقي وبالتالي على الأمن المائي العراقي، فيمكن تتبع ذلك من خلال هذه الحقائق:

١ ـ بحسب المعلومات المقدمة من الوفد الفني السوري عام ١٩٨٣، فان المساحة المروية في حوض نهر الفرات قُدّرت بـ(٢٥٨) ألف هكتار في ضوء المقنن المقدّر في سوريا بـ(١٥) ألف م^3/ هكتار/سنة، وعليه تكون الكمية المطلوبة لتلك المساحة هي (٣ر٨٧) مليار م^3.[١٦٦]

وفي دراسة لاحقة قدّمها مدير الري العام السوري الى ندوة الأمن المائي التي عُقدت في دمشق، تشرين الثاني ١٩٨٩، ذكر فيها ان استعمالات سوريا من مياه الفرات، هي:

للري ـ ٢ر٥١١٩ مليار م^3
للشرب ـ ٠ر٤٥٤٤ مليار م^3

---

(١٦٥) موفق العلاف ، سوريا وتركيا ، (توتر سياسي ومائي) ، الاتحاد الإماراتية ، ٢٢ حزيران، ١٩٩٦، د. ابراهيم بكري، المعالجات الكيماوية في استصلاح الترب المتأثرة بالأملاح وزيادة انتاجيتها، من بحوث ندوة مركز اكساد، في بغداد، الأربعاء، ٢٦ شباط، ١٩٩٧، محاضرة. وسيُشار إليها اختصاراً، ندوة مركز اكساد في بغداد.

(١٦٦) د. جرجيس ، المصدر السابق ، ص ١١.

للصناعة ـــ ٣٠٠٠٠ر٠ مليار م٣

المجموع ـــ ٣٤ر٢٫٨٥٧ مليار م٣.

لكن دراسة حديثة قدّرت ان نصف سكان سوريا يعتمدون على نهر الفرات على مستوى الري والشرب، حيث أدت مشاريع (الطبقة، البعث، تشرين)، الى إرواء مساحة قدرها (٢٥٠) ألف هكتار يخطط لرفعها الى (٧٢٠) ألف هكتار.

إن الموارد المائية السورية عدا نهري الفرات ودجلة تقدر بـ(١٠) مليار م٣ من العاصي، اليرموك... الخ والمياه الجوفية، بينما بلغ الاستهلاك الآن نحو (٥ر١٢) مليار م٣ وسيرتفع الى (١٦) مليار م٣ عام (٢٠٠٠). وبهذا تظهر أهمية نهر الفرات لسوريا.[١٦٧] لكن دراسة سابقة في هذا الإطار قدّرت ان الأراضي الزراعية التي تعتمد على الفرات ستصل الى نحو (مليون هكتار)، خاصة بعد استصلاح الأراضي المحلية والجبسية وانها تتطلب قرابة (١٣) مليار م٣ سنوياً.[١٦٨]

وبرغم ضيق المساحة الصغيرة جداً المطلة لسوريا على دجلة (٤٤) كم، لكنها تعتزم إرواء حوالي مليون ونصف المليون دونم، ولذلك فانها في حال إذا أقدمت بالفعل على هذا العمل، فانه سرعان ما ستنفجر بؤرة النزاع

---

(١٦٧) محمد حاصبانی ، مدير المياه الدولية بوزارة الري السوري ، عضو اللجنة الفنية المشتركة في الوفد السوري المفاوض، حديث لصحيفة الاتحاد الإماراتية، في ٢٢ حزيران، ١٩٩٦.

(١٦٨) د. رامز ناصر ، د. منير الاشلق ، الري ومشاريع الري في سوريا ، مجلة عالم المياه العربي، العدد ٦٣، ايار/حزيران، ١٩٨٧، بيروت، ص ١٧.

حول نهر دجلة، فضلاً عن إشكالية المياه لنهر الفرات المتأصلة، وانه من المشكوك فيه أن يوافق العراق على هذا المشروع دونما مشاورة وتباحث، علماً بأن تخطيط هذه المشاريع على دجلة لا زال تحت الدراسة ـ كما ذكر الوفد الفني السوري لاجتماعات اللجنة المشتركة للمياه عام ١٩٨٣، إلا انه اقترح مؤخراً إرواء مساحة قدرها (٢٢٧) ألف هكتار من مياه نهر دجلة، بالنظر لانخفاض قعر النهر ـ (سرير النهر) في تلك المنطقة لذا يتوقع إنشاء محطات الضخ والسدود والأنفاق لتحقيق هذا الهدف الصعب، نظراً لطبيعة المنطقة جغرافياً.[١٦٩] ومن المعتقد انها فكرت بإجراء مناقلة مائية من نهر دجلة الى الفرات بهدف التأثير على الوارد المائي لنهر دجلة المنساب الى العراق ولإرواء أراضي زراعية خارج حوض نهر دجلة في منطقة الجزيرة ضمن حوض الفرات.

وأثناء اجتماعات لجنة الموارد المائية في الجامعة العربية، كانون الأول، ١٩٩٢، ركَّز الوفد السوري على أن طموحاته استهلاك (٥) مليار م^{3} سنوياً من مياه نهر دجلة لإرواء مساحة قدرها (٣٧٠) ألف هكتار.[١٧٠]

٢ ـ تقدّر الطاقة التخزينية للمشروعات السورية حوالي (١٤) مليار م^{3}، تتركز حوالي (١٢) مليار م^{3} في بحيرة سد الطبقة (بحيرة الأسد) من نهر الفرات. وهذه القدرة ستزداد، لأنها خططت لإقامة سدود على نهر اليرموك، والعاصي، والخابور، ومشروعات

(١٦٩) د. مظاوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

(١٧٠) د. جرجيس ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

لإنشاء بحيرات منطقة عكار على ساحل البحر الأبيض، وسد لتحويل المياه في حوض الفرات. وكذلك تعلية سداد الطبقة بضعة أمتار ليصل حجم الخزن الى (١٥ر١٤١) مليار م^3، وتقدر كميات المياه المستهلكة سنوياً من نهر الفرات بحدود (٣) مليار م^3 للري والاحتياجات المنزلية، لكن مصدر آخر قدرها انها قد استغلت في عقد السبعينيات (٣١ر٢) مليار م^3، وفي الثمانينيات (٤٩ر٤) مليار م^3 لإرواء مساحة (٥٦ر١) مليون دونم، وكذلك للحاجات المنزلية والصناعية، وعليه سيكون هناك (٥٢٢ر٣) م^3/دونم واحد مياه ري.[١٧١] وبذلك ستحتاج لري مشاريعها المخطط لها (٦) مليون دونم الى (٢١) مليار م^3 سنوياً، هذا الرقم، رغم كونه مبالَغ فيه إلا أنه يبيّن مدى الإقبال المتوقع على المياه في سوريا، لكن هذا سيكون على حساب الوارد المائي العراقي.[١٧٢]

وفي دراسة حديثة بيّنت ان سوريا ستحتاج عام (٢٠١٠) من مياه الفرات الى (٦٨١ر٩) مليار م^3 لسد احتياجات الزراعة، السكان، الصناعة، وأياً كانت تلك التقديرات وعلى فرض أخذ التقدير الأقل وهو ري حوالي (٦) مليون دونم، وعلى افتراض ان (١٠٠٠م^3) لري دونم باستثناء مياه الاستخدامات الأخرى المنزلية والصناعية،

(١٧١) Middle-East. International. ١٦-٢-١٩٩٠. P. ١٢.

(١٧٢) د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٠٦.

فإن الإجمالي سيكون بحدود (٨) مليار م٣ من المياه العائدة من حقول تركيا.(١٧٣)

بناءً على ما تقدم إذا أوفت تركيا بتعهدها وخصصت لسوريا والعراق (١٥) مليار م٣ في السنة بموجب اتفاق (١٩٨٧) (٥٠٠م٣/ثا)، فان سوريا ستستخدم كامل الكمية المقدرة لها وهي (٧) مليار م٣ مع ان هذه الكمية لن يكون بمقدور العراق الموافقة عليها، وربما قبل العراق ذلك، وهو في ظروف الحصار الجائر وعلى مضض أفعال تركيا هذه، لكن العقل لا يتصور قبول العراق لأفعال سوريا.(١٧٤)

٣ ـ وبحسب تقديرات الموازنة المائية السورية، فان الموارد المتاحة ١٩٩٥، هي (١٦ر٢٩٤) مليار م٣ سنوياً، بينما بلغ الاستهلاك الحالي (١٣ر٥٠٥) مليار م٣، حيث يشكل الاستهلاك الإروائي حوالي (٨٠%) من الموارد المتاحة يرتفع تدريجياً، بحيث يتوقع أن يزيد على (٩٠%) بداية القرن القادم، وإذا تركت نسبة (١٠%) من الموارد المتاحة لتقلب العوامل الجوية واختلاف كميات الأمطار من سنة الى أخرى ونقصها في سنوات الجفاف، فانه يمكن أن يعد عام (٢٠٠٠) نقطة التوازن المائي السوري بين

---

(١٧٣) فوزي التكريتي ، مشكلة المياه ، ص ٣٩.

(١٧٤) علي جمالو ، ثرثرة فوق الفرات ، النزاع على المياه في الشرق الأوسط ، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط ١، حزيران، ١٩٩٦، بالإشارة الى مذكرة الخارجية السورية، ٢ كانون الأول، ١٩٩٥، الى سفارة الجمهورية العراقية.

الموارد والاستعمالات.[175] ومن المعروف ان كميات مياه نهر الفرات عند دخولها سوريا ثم العراق ستقل بسبب التبخر والاستهلاك الذي سيزداد على جانبي النهر بسبب النمو السكاني المتعاظم ولكثرة الضائعات، فان النقص موجود والعجز المائي سيزداد حتى لو لم تنفذ تركيا مشروعاتها المائية بأكملها. وسيترك احتياج سوريا لمياه الفرات لتوليد الطاقة باضطراد أثره على الوارد المائي العراقي بسبب احتياجها للطاقة لكي تدخر وارداتها من مصادر الطاقة الأخرى القليلة كالنفط للاستخدامات الضرورية، وبحسب التوقعات فان استهلاك الطاقة سيتضاعف في سوريا عام ٢٠٠٠، بالإضافة الى زيادة التوسع باستخدام المحطات الحرارية من النفط بسبب توقعات نقص المياه مستقبلاً وبسبب خيبة الأمل من السدود التي لم تلب كل طموحاتها المخطط لها. كذلك بسبب اكتشاف حقول نفط جديدة شرق سوريا.[176]

أما بشأن تأثيرات الاستخدام المنزلي والصناعي في الوارد المائي العراقي، فان التقديرات أشارت الى أنه في منتصف السبعينيات كانت حوالي ٤٠ر٠ مليار م^3 ومن المفترض أن تصل نهاية القرن الحالي (٥ر١) مليار م^3 ، كما ان هناك إفراط في سحب مياه آبار حوض الفرات أثناء سنوات الجفاف، لذلك ستكون هناك حاجة مستقبلية الى استغلال مياه

---

(١٧٥) د. مظلوم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٠٦.

(١٧٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٧.

الفرات للاستخدام المنزلي بسبب النقص الذي كان يُسَد عن طريق مياه الآبار.[177]

وكثيراً ما ارتبطت العلاقة المائية بين سوريا وتركيا دولة المنبع وقضية لواء الاسكندرونة الذي تصر سوريا على إعادته وفي تعليق لناطق رسمي تركي رداً على تصريحات وزير الإعلام السوري أكد على عروبة اللواء بقوله: على سوريا أن لا تنسى ان لها حدوداً مشتركة معنا بطول (٩٠٠) كم وان منبع المياه بأيدينا، وانهم لا يستطيعون القتال على كل الجبهات.[178]

---

(١٧٧) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ ، الاتحاد الإماراتية ، العدد ١٩٠٩١ ، ٢٩ شباط ، ١٩٩٥.

(١٧٨) ضاري رشيد السامرائي ، الأبعاد السياسية والقانونية والدولية لمشكلة المياه في المنطقة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٣، بحث غير منشور، ص ٢٠.

ثالثاً : تحليل المفاوضات السورية ـ العراقية بشأن المياه ـ ملاحظات ميدانية لقسم من أعضاء الوفدين:

منذ بداية الستينيات على إثر الإعداد لإنشاء سد كيبان في تركيا ظهرت وجهات نظر عراقية وأخرى سورية، وعُقدت عدّة لقاءات لبحث اقتسام مياه نهر الفرات، وعُقد أول اجتماع في دمشق عام ١٩٦٢ في المدة من ٢٤ أيلول ـ تشرين الأول وقدمت اقتراحات وكان الجانب العراقي مدركاً المخاطر والآثار التي ستصيب العراق جراء المشاريع التركية، إلا أنه لم يتخذ الاحتياط المطلوب وقتها بإنشاء السدود والخزانات الكبيرة لتحقيق الأمن المائي، لكنه اقترح تأليف لجنة فنية مشتركة بين الأطراف الثلاثة. وبهذا يعد العراق أول مَنْ اقترح تأليف تلك اللجنة في إطار التعاون المشترك.(١٧٩)

وقد أبدى العراق رغبته في تحديد وتعريف الحق المكتسب وطرح مقدار حاجته السنوية من المياه بالقياس الى مساحة الأرض المزروعة (٥ر٥) مليون دونم، وطالَبَ تخصيص حصة (١٨) مليار م٣ من نهر الفرات.(١٨٠)

---

(١٧٩) د. الخيرو ، الفرات والقانون الدولي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٢٤٢.

(١٨٠) د. باقر كاشف الغطاء ، خلاصة المفاوضات الرسمية العراقية ـ السورية حول استثمار مياه الفرات بين الأعوام (٦٢ ـ ١٩٦٧)، وزارة الزراعة والري، مديرية الري العامة، تقرير مطبوع، محدود، خاص.

ثم تبع ذلك اجتماع ثانٍ في دمشق عام ١٩٦٣ ، واقترح العراق تخصيص النسبة نفسها، على وفق طرق الري المستخدمة وقتها، لكن سوريا تحفظت على ذلك وتوقفت المحادثات.[١٨١]

تجددت المحادثات للمرة الثالثة في دمشق للفترة من (٨ مايس ـ ٢ حزيران، ١٩٦٦)، ثم للمرة الرابعة في بغداد في المدة من (١٦ كانون الثاني ـ ٩ شباط ١٩٦٧)، ثم للمرة الخامسة في دمشق من (١٢ نيسان ـ ٨ مايس ١٩٦٧). وفي هذه المحادثات الثلاث الأخيرة تبلورت آراء ومقترحات حول تحديد أُسس توزيع المياه واحترام الحقوق المكتسبة لكل جانب، كما عرض العراق إستعداده للاشتراك في تمويل مشروع "سد الطبقة".. لكن كل تلك الجهود باءت بالفشل.[١٨٢]

بعد ذلك عُقد اجتماع سادس في بغداد في المدة من (١٢ تشرين الثاني ـ ٢٥ منه عام ١٩٦٧) للإسراع بالتوصل الى أُسس ثابتة لتنظيم قسمة المياه مع تجنب التشعب في المحادثات بحسب اقتراح العراق.[١٨٣] وقد طرح كل جانب احتياجاته على ضوء المعلومات الآتية:

---

[١٨١] السمّان ، المياه في حوض دجلة والفرات ، ص ١٩٢.

[١٨٢] طعمة البندر ، الأبعاد السياسية لحبس مياه الفرات ، ندوة نقابة المهندسين الزراعيين حول شحة مياه الفرات، منشورات النقابة، ١٩ نيسان، ١٩٧٥، بغداد، ص ١٣.

[١٨٣] وزارة الزراعة والري ، اضبارة مفاوضات الفرات ، محضر اجتماع الجلسة السادسة، تشرين الثاني، ١٩٦٧، بين الوفدين، بغداد، ١٩٦٧، خاص، غير منشور.

الجانب العراقي :

- متوسط وارد النهر السنوي في الأقطار الثلاثة على الفرات هي: (٣٣) مليار م٣.
- ان كمية الوارد السنوي للنهر بعد حسم حصة تركيا هي: (٥ر٣١) مليار م٣.
- ان كمية احتياجات المشاريع العراقية القائمة: (١٨) مليار م٣.
- ان كمية احتياجات التكثيف الزراعي ــ (٧) مليار م٣.[١٨٤]

الجانب السوري :

- ان وارد النهر السنوي عند الحدود التركية ــ السورية ــ (٢٦) مليار م٣.
- ان متوسط وارد النهر السنوي ــ وارد الروافد السورية ــ (١ر٢٨) مليار م٣.
- ان احتياجات المشاريع السورية القائمة ــ (٧٩ر٤) مليار م٣.
- ان احتياجات المشاريع السورية قيد التنفيذ ــ (٢٣ر١٠) مليار م٣.[١٨٥]

---

(١٨٤) وزارة الزراعة والري ، مديرية التخطيط والمتابعة ، خلاصة المفاوضات ، السورية ــ العراقية، نيسان، ١٩٧٥، بغداد، خاص، محدود، غير منشور.

(١٨٥) نصيف جاسم المطلبي ، العلاقات العراقية ــ السورية ــ التركية ، في ضوء المياه المشتركة، مجلة مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد ٣، ١٩٨٩، ص ٤٨.

ولأجل تقريب وجهات النظر وحسم الموضوع تنازل العراق عن موضوع قسمة فائض النهر مناصفة بين البلدين الى نسبة ٧٠% لسوريا و ٣٠% له لكن كل ذلك لم يساهم في الأمر ولم يمنع دون فشل المحادثات.(١٨٦) ولم يكن الجانب السوري يأخذ بعين الاعتبار الاحتياج المائي للمشاريع المزمع تنفيذها في العراق، كما كان من جانبه لا يدخل ضمن حسابات وارد النهر الكلي عنده ما تساهم فيه روافد نهر الفرات، مثل: الخابور، الساجور، البليخ، وتعتبر مياهها من حصة سوريا فقط.

وبعد توقف المفاوضات لمدة سنة وعقب ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز، ١٩٦٨، أُستؤنفت في تموز ١٩٦٩، لكن اصطدمت بالتعنت التركي الذي كان يهدف الإطالة لتنفيذ مشاريعه مستغلاً حالة الخلاف بين الأشقاء، ثم عاود الطرفان الاجتماع ثانية خلال المدة من (١٥ نيسان ــ ٢٢ منه، ١٩٧١) في دمشق، إلا ان سوريا كالعادة تمسكت بطروحاتها السابقة من أن احتياجات العراق المائية من نهر الفرات هي (١٢) مليار م٣ وليس (١٨) مليار م٣، على أساس ان وارد النهر الكلي عند الحدود التركية هو (٢٣٫٧٥) مليار م٣. بعد ذلك طلب العراق توضيح وجهات نظره الى الخبراء السوفيت الذين كانوا يشرفون على تنفيذ سد الطبقة وفي حالة عدم الموافقة يُحال الموضوع الى محكمة العدل الدولية، لأن موضوع النزاع

---

(١٨٦) على حسين صادق ، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٦، غير منشورة، ص ١٠١.

المائي كان ذو طابع قانوني بداية السبعينيات ولم تكن تأثيرات مشروعي كيبان والطبقة قد ظهرت تأثيراتهما في الوارد المائي العراقي بعد. وبذلك لم يكن الخلاف قد تبلور بعد الى شأن سياسي، ولذلك كان ينبغي على مجلس الأمن عملاً بالمادة (٣٦) من ميثاق الأمم المتحدة عرض خلاف كهذا يوصي به المتنازعين على محكمة العدل الدولية.[١٨٧]

وكان الأجدر إحالة الموضوع بين الأشقاء العرب على الجامعة العربية. ولأجل حسم الخلافات نهائياً سافر وفد عال المستوى في ١١ آذار، ١٩٧٢، الى دمشق لبحث قضايا المياه.[١٨٨] ويستذكر عضو الوفد عفيف الراوي ــ وقتها كان وكيلاً لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ــ ان الوفدين توصلا الى اتفاق نهائي، حيث كان الجانب السوري قد طرح ان وارد نهر الفرات (١٧) مليار م^3 عند الحدود التركية ــ السورية، وانهم يحتاجون منها للزراعة (٤) مليار م^3، طلبوا ضمانها حتى في حال نقصان الوارد عن (١٧) مليار م^3، أما الباقي وقدره (١٣) مليار م^3 للعراق. وهذه تشكل نسبة ٥٥% من مياه الفرات.[١٨٩] غير ان الجانب العراقي رفض ذلك

---

(١٨٧) الراوي ، المقابلة الثالثة ، ١٩٩٦/١١/٢٦ ، أجبسه يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، الرقم (٥)، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٨.

(١٨٨) البندر ، الأبعاد السياسية لحبس مياه الفرات ، ص ١٩ ، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٢ حزيران، ١٩٩٦.

(١٨٩) الراوي ، المقابلة الأولى ، ٢٥ تشرين الأول ، ١٩٩٦ ، وزارة الزراعة والري ، اضبارة مفاوضات الفرات، للمدة من (١١ ــ ٢٦، آذار، ١٩٧٢).

مؤكداً على اعتماد الأُسس العادلة بما يضمن حقوقه المكتسبة وتقسيم المياه حسب نسبة مساحة الأراضي المزروعة المقدرة (١١٩ر١) مليون هكتار، وفي سوريا المقدرة بحدود (٣٠٠) ألف هكتار.[١٩٠] ثم حصل الاتفاق على أن تكون حصة العراق (١٣) مليار م٣ ولسوريا (٤) مليار م٣ وتقسيم النقص حسبما يطرحه كل طرف من مساحة زراعية مع تقسيم الفائض بنسبة معكوسة ٤٢% للعراق، ٥٨% لسوريا. إلا أن الجانب السوري تراجع في اللحظة الأخيرة عند التوقيع على الاتفاقية، حيث ظهر ان عدل الفقرة الثانية من الاتفاقية بشكل منفرد جاعلاً إياها بالشكل الآتي: تُحسب الاحتياجات المائية بشكل متساوٍ للمزروعات المتشابهة. فاعترض العراق بسبب كثرة فواقده المائية ولأنه يحتاج لكميات كبيرة من المياه حتى بالنسبة لنفس المحصول الزراعي.[١٩١]

وفي العام نفسه، ١٩٧٢، استؤنفت ثانية المحادثات في دمشق على مستوى وزراء الخارجية واقترحت سوريا عرض القضايا المختلَف عليها على الخبراء السوفييت لحسمها، وقد توصل الخبراء بعد الدراسة الميدانية لحوض نهر الفرات الى أن تركيا ماضية بمشاريعها وان النتائج ستكون وخيمة على البلدين، ووضعوا تقريراً مفصلاً بين احتياجات الطرفين إستناداً الى مساحة الأرض المزروعة

---

(١٩٠) فاروق توفيق ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(١٩١) الراوي، المقابلة الأولى.

وألحقوا به جدولين: الأول للمدد الزمنية للتوسع الزراعي في البلدان الثلاثة، الثاني للمدد الزمنية لإملاء الخزانات المائية في الأقطار الثلاثة أيضاً.(١٩٢)

بعد المداولة وافقوا على الآتي :

- قبول ما جاء بتقرير الخبراء السوفيت من نتائج.
- اعتماد مقترح مساحة الأرض المزروعة فعلياً أو التي ستُزرع مستقبلاً كقاعدة أساسية لتقسيم الوارد السنوي.
- تقدير حصة العراق (١٣) مليار م٣، (٤) مليار م٣ لسوريا.
- تقسيم الفائض بنسبة معكوسة (٧٠% لسوريا)، (٣٠% للعراق)، أما النقص فيُوزع (٣٠% لسوريا و٧٠% للعراق). ورغم كل هذا إلا ان سوريا أصرت على فكرة تقسيم وارد النهر بنسبة (٥٥% للعراق، ٤٥% لسوريا). رفض العراق ذلك مصراً على اعتماد ما جاء بتقرير الخبراء السوفيت الذين درسوا الموضوع بناءاً على الطلب السوري. وانتهت المحادثات.(١٩٣)

بعد ذلك عُقد اجتماع في دمشق في شباط ١٩٧٣م ، إلا ان الموقف السوري استمر بطروحاته السابقة نفسها، وعلى اثر وصول المباحثات الى طريق مسدود بادر نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام بطرح اقتراح

---

(١٩٢) وزارة الزراعة والري ، خلاصة المفاوضات السورية ـ العراقية ، ١٩٧٥.

(١٩٣) حسين عليوي عيشون ، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، غير منشورة، ص ١١٩.

توفير (١٣) مليار م³ للعراق لمدة عشر سنوات، إلا ان الجانب العراقي رفض ذلك مصراً على اعتماد تقرير الخبراء السوفيت.(١٩٤)

وعلى اثر حصول التعاطف الإسلامي العربي مع تركيا بعد تدخلها في أحداث قبرص في ٥ تموز ١٩٧٤، حصلت مباحثات: تركية، سورية عراقية في دمشق حضرها رئيس الوزراء التركي. "بولند اجويد"، وعن الجانب السوري محمد حيدر نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعن العراق "عزت الدوري" عضو مجلس قيادة الثورة وزير الزراعة والاصلاح الزراعي، وقد طرح الجانب التركي آراؤه وخلاصتها: "ان المياه هم يعطوها لسوريا أولاً ومن ثم للعراق، وان مشكلة العراق هي مع سوريا وليس مع تركيا...." عقب بعد ذلك وزير سد الفرات السوري المهندس أنور ونوس عضو الوفد السوري قائلاً: "ان سوريا لا تعطي المياه للعر اق". وعلى أثر ذلك وكما يستذكر عفيف الراوي، عضو الوفد العراقي وقتها، فقد تدخّل رئيس الوفد السوري حيدر مخاطباً وموجهاً الكلام للوزير ونوس: "كيف لا نعطي المياه لإخواننا العراقيين...؟ وكيف ننسى مواقف الجيش العراقي الباسل عند تصديه للغزو الصهيوني الذي وصل مشارف دمشق أثناء حرب تشرين ١٩٧٣، وأوقف الزحف الصهيوني تجاه الجولان، كيف يا أخي

(١٩٤) احسان توفيق جعفر ، استثمار الأنهار الدولية لغير شؤون الملاحة ، دراسة تطبيقية حول نهر الفرات، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية سابقاً، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير، ١٩٨٨، غير منشورة، ص ١٠١.

ننسى هذه المواقف المشرفة...؟"[195] عندها انتهت المفاوضات نهاية موفقة وحصل الاتفاق على إقرار الحصة الطبيعية المقررة (١٣ مليار م^3 سنوياً).

وأثناء استعداد سوريا لإملاء سد الطبقة حصلت في دمشق مباحثات من (١٩ مايس لغاية ٥ حزيران، ١٩٧٤م)، أوضح العراق فيها ظروفه الصعبة التي تعانيها الزراعة بسبب شحة مياه الفرات وكانت تلك السنة (سنة جفاف) تزامنت مع إملاء سد "كيبان" في تركيا، وطالب العراق انطلاقاً من الروابط الإخوية أن تؤجل سوريا إملاء خزان "الطبقة" لحين إنتهاء موسم "البذار الشتوي". وعدت سوريا أن تستجيب وعاد الوفد العراقي مطمئناً.. لكنها تنصلت عن إلتزاماتها. ومن الجدير انه طبقاً لتقديرات الخبراء السوفيت الذين أشرفوا على بناء سد الطبقة وكذلك البنك الدولي: فان الإملاء يجب أن يتم تدريجياً وخلال مدة (٥ ـ ٦) سنوات[196]، بحيث تسبب أضرار للعراق. لكنها أقدمت على الإملاء خلال فترة وجيزة وألحقت الضرر بثلاثة ملايين فلاح عراقي على حوض نهر الفرات، وحصل على اثر ذلك توتر في العلاقات، .حيث قدَّم العراق شكوى عام ١٩٧٥، الى الجامعة العربية بسبب

---

(١٩٥) الراوي ، المقابلة الأولى ، ٢٥ تشرين الأول ، ١٩٩٦.

(١٩٦) توماس ناف ، روث ماتسون ، المياه في الشرق الأوسط ، صراع أم تعاون؟ ، ترجمة وزارة الدفاع، التطوير القتالي، سلسلة بحوث عسكرية، (٧٢)، ط ١، ١٩٨٧، محدود، ص ٣٨.

حبس مياه الفرات من قبل سوريا، وعلى اثر وساطة سعودية أطلق تصريف (٤٥٠م٣/ثا).(١٩٧)

وبناءاً على دعوة عاجلة من رئاسة الجمهورية السورية عام ١٩٧٦م، سافر وفد عالي المستوى الى دمشق لدراسة حقوق الجانبين المائية، حيث كانت الظروف تتطلب هذا التقارب بين الأشقاء خلال فترة الإعداد لعملية التسوية مع الكيان الصهيوني والتقارب المصري خلال عهد السادات مع الصهاينة ولا سيما ان العراق من دول المواجهة. وقد افتتح المباحثات عبدالحليم خدام ـ نائب الرئيس السوري. وكان موضوع الجلسة الأولى متعلقاً بشأن الأراضي الزراعية وتقدير احتياجها المائي وعلى ضوء المزروع الفعلي منها، وقد عرض الجانب العراقي مساحة (٦) مليون دونم كمشاريع قائمة فعلاً وقد وافق عليها الجانب السوري.(١٩٨)

أثناء حضور الوفد العراقي لمقابلة الرئيس السوري حافظ الأسد بمناسبة تواجده في دمشق يوم الجمعة الساعة العاشرة صباحاً، كما يستذكر عفيف الراوي عضو الوفد.. فقد بادرهم الأسد بقوله: ان الذي قرأ صحف اليوم خرج بانطباع مفاده ان المفاوضات بشأن المياه قاسية معكم للأسف... أنا إذ كنت مفاوضاً معكم.. (قطرة واحدة من الماء لا أعطيها

(١٩٧) السمان ، القسم الثاني ، المياه في حوضي دجلة والفرات ، ص ٣٨ ، مزهر محمد حسن، مستقبل المياه وأثرها على الزراعة في العراق، ص ١٠٩.

(١٩٨) الراوي ، المقابلة الثانية ، ٣٠ تشرين الأول ، ١٩٩٦.

للعراق..) لقد سيرتم النفط الى دولة معادية أجنبية (تركيا)... وحرمتم جارتكم العربية سوريا منه... الخ.[199] أجابه عضو الوفد الراوي قائلاً: "سيادة الرئيس هذا كلام فوجئنا به ولم نكن نتوقعه أن يصدر كلام كهذا من رئيس عربي لأشقائه الذين تصدوا للغزو الصهيوني الذي وصل مشارف دمشق أثناء حرب تشرين ١٩٧٣م، وكما تصدى للزحف الصهيوني باتجاه الجولان..". وهذا كله بشهادة محمد حيدر (نائب رئيس مجلس الوزراء السوري) رئيس الوفد السوري الذي كان حاضراً المقابلة والذي بادر من جانبه بتأييد ما ذكره الراوي.. وأضاف الراوي: ... سيادة الرئيس أما بالنسبة لموضوع النفط.. فان خط التابلاين عندما أفتتح عام ١٩٤٩م، من قبل الشركات الأجنبية صاحبة الامتياز وعبر أراضيكم "ترانسيت" حتى البحر الأبيض المتوسط من العراق وقد كانت لكم مع الشركات الأجنبية هذه تحفظات وخلافات بشأن عوائد المرور، ومع هذا فانكم لم تثيروا المشاكل ضدها وقتها... أما الآن وبعد أن أمم العراق نفطه العربي وطرد الشركات الأجنبية هذه التي استنزفت خيرات بلادنا قرابة النصف قرن.. تثيرون المشاكل معنا وليس معها... وتطالبونا بحصة اضافية أخرى من العوائد النفطية.. والترانسيت بالإضافة الى نسبة من النفط الخام...؟".

---

(١٩٩) الراوي ، المصدر السابق.

أجاب الأسد : "نعم أنا آسف وأنا والشعب السوري نقدّر مواقفكم البطولية في التصدي للغزو الصهيوني أيام حرب تشرين... انني أصرح أمامكم انني فعلاً لا أستطيع قطع المياه عن العراق الشقيق... نعم لا أستطيع.".

بعد ذلك انتهت المقابلة وحسمت بعدها المفاوضات لصالح إقرار الحقوق الطبيعية نفسها للعراق من مياه نهر الفرات (١٧) مليار م٣ سنوياً.(٢٠٠)

ثم بعد ذلك توقفت المفاوضات عقب زيارة السادات للقدس حتى أُستونفت عام ١٩٨٠، حيث تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الفنية المشتركة، لكن التوتر عاد ثانية بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، إذ أغلقت سوريا حدودها مع العراق اثر انحيازها لجانب إيران وأوقفت ضخ النفط عبر أراضيها.(٢٠١)

ولكن اثر تواتر أخبار عن نية دول مجلس التعاون الخليجي تمويل مشروع الكاب – سد اتاتورك، وبالنظر لتأثير ذلك على كل من سوريا والعراق بادرت الخارجية السورية ببعث مذكرات مناشدة الى دول المجلس بعدم المساهمة في تمويل هذا المشروع.(٢٠٢)

---

(٢٠٠) المصدر نفسه.

(٢٠١) د. جلال عبدالله معوض ، تركيا والأمن القومي العربي ، مجلة المستقبل العربي.

(٢٠٢) مجلة كل العرب ، العدد ٩٠ ، ايار ، ١٩٨٤ ، مايس ، ص ٢٠.

ثم انفردت سوريا بعقد اتفاق عام ١٩٨٧ مع تركيا الذي حدد تصريف (٥٠٠م^3/ثا) عند الحدود التركية السورية.[٢٠٣] هذا التصرف السوري أسهم في تعزيز المفهوم التركي الذي يعد نهر الفرات نهراً عابراً للحدود وليس دولياً، لأن هذا الاتفاق معناه موافقة تركيا صاحبة السيادة المائية المطلقة على مياه النهر على منح هذه النسبة وقد قدّرتها على ضوء الظروف السياسية والأمنية وليس على أساس الحقوق التاريخية المكتسبة، عند ذلك انتقلت القضية من حقوق مكتسبة الى منحة تقررها دولة المنبع.[٢٠٤]

كما ان مطالبة العراق برفع الحصة من (٥٠٠)م^3/ثا الى (٧٠٠)م^3/ثا ورفضه الاتفاق معناه انه قد ساند المفهوم التركي الداعي للسيادة المطلقة على مياه الأنهار العابرة للحدود وليس الأنهار الدولية.

وعقب إنتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية في ٨ آب ١٩٨٨، أستؤنفت المفاوضات في أعوام ٨٨، ٨٩، ١٩٩٠، لكن عقب اشتراك سوريا مع قوات التحالف في العدوان الثلاثيني مطلع عام ١٩٩١، عادت العلاقات الى سابق عهدها وعادت الشكوك المتبادَلة بين الطرفين.[٢٠٥]

---

(٢٠٣) طالب منصور نجم ، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق وتأثيرها على مستقبل العلاقات وتطورها، جامعة البكر، كلية الدفاع الوطني، الدورة التاسعة، ٩٢/١٩٩٧، دبلوم عال، علوم عسكرية، محدود، غير منشور، ص ٦٥.

(٢٠٤) د. أحمد الرشيدي ، الأنهار الدولية في الوطن العربي ، أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني، مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية، القاهرة، العدد ٨٦، حزيران، ١٩٩٦.

(٢٠٥) السمّان ، القسم الثاني ، المياه في حوضي دجلة والفرات ، ص ١٩٤.

وعندما تناقلت وكالات الأنباء العالمية أنباء اتفاق تركيا مع شركات عالمية لتنفيذ وتمويل مشروع سد (بيرمجك) على الفرات واعلان المديرية العامة لشؤون مياه الدولة التركية في ١٠ كانون الأول ١٩٩٥، عن مناقصة لإنشاء سد جديد آخر على نهر الفرات، هو سد (قرمقامش)، الذي يمثل الجزء الثاني من مشروع الفرات الحدودي والذي لا يبعد سوى أربعة كيلومترات عن الحدود السورية.[٢٠٦] كانت قد اعترضت سوريا والعراق في ٢ كانون الأول ١٩٩٥، على ذلك عبر مذكرات دبلوماسية (الملاحق: ٢، ٣، ٤، ٥)، ولأول مرة حصل تطور مهم في مجال التنسيق السوري العراقي، إذ كسر الإعلام السوري تقليده في تجاهل الاتصالات السورية غير الرسمية مع العراق ليعلن في شباط ١٩٩٦، عن هذه الاتصالات متحدثاً عن وجهات النظر المتطابقة في موضوع المياه، وكأنه أراد أن يرسل رسالى الى تركيا وكل ذلك بسبب توتر العلاقات إثر إتهام تركيا لسوريا بإيواء عناصر حزب العمال التركي.[٢٠٧] وفي الوقت نفسه جاءت تصريحات الجانب العراقي مؤيدة لوجهات النظر السورية، كما عبّر عنها وكيل وزارة الري، أثناء اجتماعات اللجنة السورية العراقية، شباط ١٩٩٦.[٢٠٨] (الملاحق: ٢، ٣، ٤، ٥)، التصريحات السورية والعراقية.

---

[٢٠٦] السمّان ، مشكلة المياه في سوريا ، ص ٨٦.

[٢٠٧] جمالو ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

[٢٠٨] السمّان ، مشكلة المياه ، ص ٨٦.

وفي ١٤ آذار ١٩٩٦ ، عُقد اجتماع الجامعة العربية ، الدورة (١٠٥) في القاهرة كان جدول أعماله قد تضمن ملف النزاع العراقي، السوري، التركي، بشأن المياه وملف إنشاء مركز مائي عربي قانوني مع تبني قرار لإدانة تركيا ومطالبتها بالاعتراف الكامل بحقوق سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات. وقد تبنى المجلس بالإجماع قرار دعم حقوق سوريا والعراق المائية.[٢٠٩] كما تبنى المجلس مشروع قرار نهر الفرات ودجلة بدعم حقوق البلدين ودعوة تركيا الى الدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقت للتوصل الى اتفاق نهائي لقسمة عادلة وفقاً لأحكام القانون الدولي، ومناشدة المؤسسات المالية لربط تقديم المساعدات أو القروض المالية بضرورة التوصل الى اتفاق مسبق مع الدول المتشاطئة. مع دعوة الحكومة التركية لوقف الإجراءات المتعلقة بإقامة السدود مع وقف تحويل المياه الملوثة الى سوريا، على أن تبقى هذه المسألة قيد المتابعة وتُعرَض على المجلس في الدورة القادمة مع تكليف الأمين العام بمتابعة ذلك مع حكومات البلدان الثلاثة.[٢١٠]

وعند انعقاد الندوة البرلمانية الخاصة بالمياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي برعاية الجامعة العربية في دمشق في المدة من (١٧ شباط ـ ١٨ منه، ١٩٩٧) الذي افتتحه رئيس مجلس الشعب السوري

---

[٢٠٩] جمالو ، المصدر السابق ، ص ١٠١.

[٢١٠] المصدر نفسه ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ، صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٥ ، آب ، ١٩٩٦.

بالقول: "ان الموقف من المياه ينقصه مزيد من الجدية والمسؤولية بدليل اننا نتعامل مع قضية المياه بشيء من الاستخفاف والعفوية وعدم الشعور بالخطر، وان معالجة موضوع المياه يحتاج لموقف ستراتيجي شامل". وقد تضمن جدول أعماله: الموارد المائية المتاحة، واقع استثمارها، الميزان المائي، العجز المائي، فضلاً عن المواضيع المشتركة والقانون الدولي واقتصاد السوق وتسعير المياه والعمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية.(٢١١)

---

(٢١١) نشرة انصات ، وكالة الأنباء العراقية ، (١٨ ، ١٧١) ، شباط ١٩٩٧.

الفصل الثالث
الآفاق المستقبلية للأمن المائي العراقي

أولاً : خلفية تاريخية :

كان تعداد سكان الوطن العربي عام ١٩٥٠ ، نحو (٦ر٧٦) مليون نسمة، وبلغ عام ١٩٨٥، الى (٢٠٥) مليون نسمة. ومن المقرر أن يصل الى نحو (٣١٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٠م، والى نحو (٦٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٣٥م[1]. هذا النمو السريع سيتسبب بعجز بالموارد المائية قد يصل الى (١٢٧) مليار $م^3$ عام ٢٠٠٠م، والى (١٦٧) مليار $م^3$ عام ٢٠٣٥، لكن دراسة حديثة قدّرت العجز بحدود (١٧٠) مليار $م^3$ في عام ٢٠١٠.[2]

وتقدر إمكانيات العراق المائية في نهري دجلة والفرات بحدود (٧٩) مليار $م^3$ سنوياً، منها (٥٠) مليار $م^3$ في نهر دجلة، و(٢٩) مليار $م^3$ في نهر الفرات، كما أوضحتها دراسة الموازنة المائية للأعوام (٨١ —

---

(١) المختار مطيع ، إرتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، الرباط، العدد ٧٦، السنة السابعة، كانون الثاني، ١٩٩١. ص ٤ — ١٢.

(٢) د. عبدالنبي فردوس ، أثر استخدام المياه المالحة على شبكات الري الحديثة . ندوة اكساد في بغداد، محاضرة.

٢٠٠٠)، اعتمادا على مشاريع الري التركية والسورية، لكن الوارد المستلم فعلاً والمتأثر بتلك المشاريع عند الحدود العراقية عام ١٩٩٠، كان بحدود في (٥٠) مليار م^3 سنويا، منها (١٥) مليار م^3 في نهر الفرات و(٣٥) مليار م^3 في نهر دجلة بضمنها الموارد المائية من روافد دجلة في العراق.[٣]

تقدّر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العراق بحدود (٤٨) مليون دونم، (١٦) مليون دون منها في المناطق المطرية، (٣٢) مليون دونم في المناطق الإروائية. وان نسبة الأمطار المقدَرة (٤٥٠ ملم) بالنسبة للمناطق المطرية، وتقدر الأراضي المتروكة لشحة المياه عنها بحدود (١٠ر١٦) مليون دونم. أما الأراضي المزروعة فعلا والمخطط لزراعتها منذ بداية الثمانينات كانت بحدود (٧٤٧ر٨) مليون دونم، منها (٦٠٥ر٤) مليون دونم في حوض دجلة، (١٤٢ر٤) مليون دونم في حوض الفرات. وبلغت احتياجاتها المائية بحدود (٣٤) مليار م^3، وعلى أساس استغلالها بكثافة زراعية تتراوح بين ١٠٠% ـ ١٢٠% وبتكثيف ١٠٠% معناه زراعة ٦٨% محصول شتوي، ٢٤% صيفي، ٨% دائمي ويعادل (٩١٦ر١٢)م^3/هكتار/سنة.[٤]

---

[٣] وزارة الري ، المؤسسة العامة لصيانة وتشغيل مشاريع الري ، سجلات تصاريف النهرين، (٦٥. ١٩٨٥)، محدود.

[٤] د. خطّاب صكار العاني ، د. نوري خليل البرازي ، جغرافية العراق ، وزارة التعليم العالي، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

أما تكثيف ١٢٠% فمعناه ٨٤% محصول شتوي ، ٢٨% صيفي، ٨% دائمي، ويعادل (١٥٠٧٠)م³/هكتار/سنة من المياه. في حين ان المقنن المائي للهكتار الواحد في تركيا هو نحو (٨٠٠٠)م³/هكتار/سنة.[٥]

وقد تطلبت المعدلات المتصاعدة للزيادة السكانية التي تسببت في حصول العجز الغذائي الذي ترافق مع ارتفاع معدلات الاستهلاك اللجوء الى نظام الزراعة الكثيف ــ وهو الزراعة المستمرة للأرض لأكثر من موسم واحد في السنة وبموجب دورة زراعية عكس ما كان يحصل في السابق ــ الزراعة التقليدية (نير ونير)، حيث كانت تُزرع الأرض سنة وتُحرث وتُترَك سنة أخرى، وبرغم قصور تلك الطريقة، إلا انها كانت تلبي الاحتياجات الغذائية لقلة عدد السكان.[٦]

إن مفهوم الأمن المائي هو المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بشكل أفضل وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة، مع السعي للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها.

لذلك فان الأمن المائي لا يقل أهمية عن سواه الأمن الغذائي، بل قد تفوق أهميته كل ما سواه، نظراً لإمكانية تحقيق المزيد من الغذاء بطرائق زراعية وصناعية مختلفة، بينما تبقى إمكانيات زيادة المصادر المائية العذبة محدودة.[٧]

---

[٥] د. جرجيس ، المصدر السابق ، ص ٧.

[٦] الياس سليمان ، الموارد المائية في حوضي نهري دجلة والفرات في تركيا ، ص ١٣٩.

[٧] حسان الشوبكي ، الأمن المائي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد ٧٦ ، ص ٢٥.

وإذا كان العلم الحديث قد وفّر للإنسانية بدائل عديدة للطاقة، فإن عظمة الخالق جلَ وعلا، جعلت سر المياه أكبر من أن يقدر العلم الحديث أن يوفر له بدائل، لذا أصبح من الضروري أمام السياسة الجائرة لدول الجوار المؤثرة في الأمن المائي العراقي أن يُصار الى إجراء مراجعة عاجلة للسياسة المائية العراقية، خاصة بعد تزايد الوعي الوطني والدولي بالعلاقة الإرتباطية بين كفاءة إدارة الموارد المائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة التركيز على زيادة الإمدادات المائية.(٨)

لقد أكد مؤتمر دولي للعمل الإسكاني الأمريكي عُقد في ٨ تشرين الثاني، ١٩٩٣: ان من بين (٢ر٨ ــ٣ر٣) مليار إنسان، أي ثلث عدد السكان في العالم والمتوقع سيعانون من نقص المياه في العام (٢٠٢٥م)، وفي نحو خمسين بلداً معظمها في الشرق الأوسط وأفريقيا، وان البلدان المعنية بهذه المشكلة هي تلك التي لديها أقل من (١٧٠٠)م^{٣}/فرد/سنة وقدّر عددها بـــ(٢٨) بلداً يقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وان الدول المعرّضة لذلك أكثر من غيرها هي سوريا، العراق، مصر، السودان، لأن أكثرمن ثلثي مواردها المائية من الخارج.(٩)

---

(٨) الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية والزراعة ، (الفاو) ، الهيئة الإقليمية لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى، الدورة الثانية عشرة، نظرة عامة على تدابير اصلاح السياسات المائية الوطنية في أقاليم الشرق الأدنى، للفترة من (١١ ـــ ١٤ كانون الأول ـــ ١٩٩٦)، بيروت، محدود، سري، ص ٦.

(٩) محمد وردة ، أزمة المياه في العالم ، جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٦ شباط، ١٩٩٤.

إن الدولة التي تفقد القدرة على تأمين ثروتها المائية من مخاطر التبذير وسوء التصرف ومخاطر السيطرة الأجنبية تفقد قدرتها بالتالي على تأمين الغذاء للمجتمع بسبب فقدها للحد الأدنى من السيطرة على ثرواتها، عندها تضطر بغية التعويض عن هذا العجز الغذائي بالاستيراد من الخارج والخضوع لضغوط وقيود المؤسسات المالية الدولية مع ربط سياستها الاقتصادية والاجتماعية باستراتيجية تلك المؤسسات.[١٠] وعليه ان أخطار بهذا الحجم وهذا الشمول لا تُجابه إلا باستراتيجية كبرى يكون مدار عملها ضبط التصرف المائي وترشيده مع إحداث وسائل متطورة لتنميته وحمايته من التبذير والهدر لتحقيق الأمن المائي.

---

[١٠] محمد جواد علي المبارك ، أثر المياه في العلاقات بين الدول ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، ١٩٩٤، غير منشورة، بالرونيو، ص ٢٢٨.

المبحث الأول

تنمية السياسة المائية المنفذة لصيانة الأمن المائي العراقي

لم تحظ السياسة المائية باهتمام كبير مثلما عرفته بعد العام ١٩٦٨، وذلك بالسعي لإقامة المشاريع المتكاملة التي تربط بين الموارد المائية المتاحة وحاجات القطر على ضوء تنامي حاجات دول الجوار، فتم إنجاز العديد من المشاريع العملاقة: السدود، الخزن والري، البزل، البزل والاستصلاح والإستفادة منها على أحسن وجه تحقيقاً للأمن المائي. لذلك تم العمل على تلافي النقص الذي حصل عند قطع مياه نهر الفرات ــ (٧٤ ــ ١٩٧٥)، جراء إملاء خزاني كيبان والطبقة باجراء مناقلة مائية لأول مرة بالقطر من نهر دجلة الى الفرات بواسطة جدول من الثرثار، حيث دخلت المياه نهر الفرات عام ١٩٧٦[١١]، كما تم إنشاء جدول آخر لنقل المياه وإعادتها من جدول الثرثار ــ الفرات الى دجلة جنوب منطقة التاجي، إذ أصبح بالإمكان إعادة (١١٠٠م^{3}/ثا) الى النهرين مع المباشرة بتحلية البحيرة تدريجياً.

---

[١١] عبدالخالق ، المصدر السابق ، الموارد المائية في العراق وأثرها على الاقتصاد العراقي، ص ٣.

وشملت مشاريع الخطة الخمسية التي اعتمدها المجلس الزراعي الأعلى. الذي أشرف على السياسة المائية (٧٦ ــ ١٩٨٠)، كما تمت المباشرة بانشاء (٢٠) مشروعا على حوض نهر دجلة و(١٣) مشروعاً على حوض الفرات، وبما ان هذه المشاريع إتضح انها ساهمت في زيادة الملوحة في مياه النهرين وتلوثها نتيجة المرتجعات. لهذا إتجهت النية لربط مبازل هذه المشاريع الإروائية بمبزل رئيسي واحد هو المصب العام، أفتتِحَ في ٧ كانون الأول ١٩٩٢. والممتد من شمال بغداد (الاسحاقي) الى الخليج العربي ولمسافة (٥٦٥) كم. حيث ساعد في الوقت نفسه على تطهير البيئة وتصريف المياه المتجمعة من مشاريع الري وتوفير المياه العذبة لمساحات زراعية واسعة.[١٢]

كما دشن مشروع آسكي كلك على الزاب الأعلى عام ١٩٧٨، ولأجل الحد من تدفق مياه نهر دجلة على الجانبين أثناء الفيضان وتكوينها الأهوار، فقد أقيمت نواظم للسيطرة على إنسيابية تلك المياه عامي ٧٨ ــ ١٩٧٩، على فروع دجلة: الغراف، الدجيلة وجداول ري العمارة.[١٣] كذلك لأجل السيطرة على فيضان نهر ديالى وروافده تم إنشاء سد حمرين على نهر ديالى عام ١٩٨١، وحقق بالتعاون مع سد دربندخان تجهيزاً أكثر ثباتاً لنهر ديالى.[١٤]

---

[١٢] ماجد السيد ولي ، المصب العام ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، بالرونيو ، ص ٥١ ــ ٥٨.

[١٣] جريدة الجمهورية ، بغداد ، ٧ كانون الأول ، ١٩٩٢.

[١٤] الحمداني ، لمحات عن تطور الري في العراق ، ص ٣١٦ ــ ٣١٨.

وبغية الانتفاع من مياه نهر الفرات وبصورة أفضل ولتلافي النقص جراء مشاريع الجوار، فقد أنشيء سد القادسية قرب حديثة عـام ١٩٨٦، وصار بالإمكان التحكم بواسطته أكثر بمياه الفرات وتـصريفها ومعالجـة الميزان المائي بأفضل الأساليب، رغم ضياع قسم كبير من مياهه المخزونة بالتبخر والرشح لسعته.[١٥]

وفي السنة نفسـها (١٩٨٦) ، أنجـز سد الفلوجة علـى الفـرات لرفع منسـوب المياه وتوزيعها على القنوات الإروائيـة المتفرعـة: أبـي غريب، اليوسـفية، الاسكندرية، اللطيفية والممتـدة بـين نهـري دجلـة والفـرات، وان هذه السدود لا تخزن المياه لصغرها لكنهـا تعمـل علـى حجزها ورفع مستواها لتجري في جـداول تنقـل الميـاه الـى الأراضـي الزراعية.[١٦]

وفي العام ١٩٨٦ ، ولأجل زيادة السيطرة على ميـاه نهـر دجلـة والإسـتفادة منها في الري أنجـز سـد الموصل في الموصل، كما أنجـز في العـام ١٩٨٨، مشـروع ري الجـزيـرة الذي يتغـذى من ميـاه سد الموصـل. ومن المعروف ان مشـروع سـد الموصـل كـان قـد اقترح من عام ١٩٥٢، (دراسـات مجلس الإعمار)، لكن الخبراء حـذروا في وقتهـا من ان المشـروع قد ينطوي علـى خطـر كبيـر لمدينـة الموصل في حالة حـدوث تصـدع أو تخـريب أو تلف في بنـاء الـسد،

---

[١٥] الدليمي ، الستراتيجية الوطنية للمياه في العراق ، ص ٣٣.

[١٦] عبدالخالق ، المصدر السابق ، ص ٦.

وكما ان موقع السد غير ملائم من الناحية الإستراتيجية لقربه للمنطقة الحدودية. مع ذلك فقد نفذ وأنجز المشروع ليؤدي دوره بكفاءة عالية.[١٧] وهذا تأكيد آخر بيّناه من قُصر نظر الخبراء والمستشارين البريطانيين الذين كانت لهم صلاحية الإشراف وتقديم الخبرة في ذات الوقت على السياسة المائية العراقية قبل ثورة ١٤ تموز، ١٩٥٨. وكما تم إنجاز سد دهوك عام ١٩٨٨، لخزن المياه واستخدامها في المجالات المختلفة وبوشر العمل في المشروع العملاق سد بخمة على الزاب الأعلى.[١٨]

هذه الخطوات التي نُفذت ساهمت في الحد من وتقليل آثار الخطر الخارجي المتمثل بمشاريع دول الجوار على النهرين، غير ان الخطر الخارجي لم يكن وحيداً، بل كان هناك خطراً داخلياً لا يقل تأثيره في المحصلة الأخيرة عن الخطر الأول، وقد يفوقه، وهو قصور السياسة المائية الوطنية السابقة في إدارتها واستغلالها والحفاظ على الموارد المائية من التبديد، إذ إتضح مما تقدم عرضه في الفصول المتقدمة انها كانت سلبية تنذر بعواقب وخيمة، لأن سوء استثمارها في المجال الزراعي والصناعي والمنزلي، فضلاً عن قصور تنميتها للموارد هو السمة البارزة، حيث لم يجر تنفيذ طرق الخزن الحديثة، وكان هناك سوء توزيع وتفاوت واضح بين المناطق جغرافياً، سندعو هذه الدراسة الى تصحيحه قدر

---

[١٧] سولتر ، إعمار العراق ، خطة العمل ، مجلس الإعمار ، بغداد ، ١٩٥٦.

[١٨] ان معظم آليات المشروع نُهبت وبيعت (كخردة) الى إيران أثناء وبعد فترة العدوان الثلاثيني.

الامكان. حيث ان القسم الشرقي غني بالثروة المائية في حين يكاد يخلو القسم الغربي منها سوى بعض الآبار والعيون في البادية. وهو ما أدى الى تبذير واضح في القسم الأعظم من احتياطي المياه الجوفية في أنشطة غير منتجة[١٩]، وعليه فإن الثروة المائية في العراق باتت مهددة وعليه ولضمان حمايتها من الهدر وسوء الاستعمال يتطلب الأمر الإجراءات والمعالجات التي تكفل حُسن إدارة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية في القطر وما أصابها من تطور نتيجة السياسة المائية التي كانت معتمدة بداية تأسيس الحكم الوطني في العراق حتى ظهور بوادر الثورة الإصلاحية المائية.

إن الأساليب التي كانت متبعة في إدارة واستخدام المياه على المستوى الزراعي سابقا ورثها العراق عن حقبة زمنية لم تكن تعطي ندرة المياه الاعتبار اللازم، كما ان الممارسات التقليدية للري الحقلي كانت وما زالت سائدة في الزراعة المروية.[٢٠] فالري السطحي التقليدي كان يشكّل نسبة ٧٥% من المساحة المروية. أما الري بالرش والتنقيط فيكاد يكون محصورا ولأغراض تجريبية في مناطق محدودة، (ري الجزيرة منطقة ربيعة، زمار، شمال غرب الموصل). كما ان الاستخدام المائي الحال للهكتار الواحد المروي قدّر بحدود (١٤ ـ ١٥) ألف م^3/هكتار/ سنة. إذ تلعب

[١٩] المبارك . المصدر السابق . ص ٢٢٤.

[٢٠] جامعة الدول العربية . المنظمة العربية للتنمية الزراعية . ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية. مسودة وثيقة مشروع قومي مقترح للتنفيذ. الخرطوم ١٩٩٥. خاص. محدود. ج ١، ص ٢.

ظروف المناخ الجاف والحار ومواصفات التربة الرملية وملوحة مياه الري والتركيب المحصولي للدورة الزراعية دورا كبيرا في تفاوت مخصصات الهكتار الواحد من المياه، رغم استخدام تقنيات حديثة في الري، كذلك فان النظم والإنشاءات الإروائية لم تشهد ذلك التطور المنشود وإعادة لتأهيل الملاكات وبما يتناسب والتطورات والتحديات التي فرضتها ندرة المياه.(٢١)

فقد حصلت تغيرات في الأُطر والهياكل المؤسساتية القائمة على إدارة واستخدام المياه والعلاقة مع نظيرتها المسؤولة عن تنظيم الزراعة. فقد كانت في البداية دائرة الري العامة، ثم وزارة الري. ثم وزارة الزراعة والري بعد ذلك وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي. ثم المجلس الزراعي الأعلى الذي كان مشرفا على قطاعي الزراعة والري. ثم وزارة للزراعة وأخرى للري، ثم دُمجتْ بوزارة واحدة وأخيرا فصلتا الى وزارتين عام (١٩٩٣)، واحدة للزراعة وأخرى للري. هذه الإشكالية تسببت في حصول نوع من التداخل في الواجبات والنظرة النقابية أثرت سلبيا على الأداء المطلوب لهذا القطاع الحيوي. هذا فضلا عن إعطاء أهمية كبيرة لإدارة الموارد المائية وبدرجة أقل للإدارة المحسنة للطلب على المياه للاستخدامات الزراعية، الأمر الذي تسبب في

(٢١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية . ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية. ص ٨٨. منظمة الاغذية والزراعة. الفاو (F.A.O)، روما، نظرة على تدابير. ص ٢.

حصول هدر وتبذير في مجال الري الإروائي أثر سلباً في الناتج الزراعي وظهور بوادر العجز الغذائي منتصف الثمانينيات.[٢٢] فضلاً الى جانب قصور البحث العلمي وعملية تطويع ونقل التكنولوجيا المتقدمة والإرشاد المائي مع نقص واضح في تقييم إداء المنظومات الإروائية، بحيث برزت المشكلة المائية لاختلال التوازن بين الموارد المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها.

ومن الإجراءات والمعالجات المطلوبة لضمان تحقيق الأمن المائي العراقي وصيانته، هي:

أولاً : ترشيد استخدام المياه في الزراعة :

إن المفهوم المطلوب للترشيد المائي يتحدد باستخدام كميات أقل من المياه في الري الزراعي، إلا انه وفي الحقبة الأخيرة تطلّبَ الأمر مفهوماً أعم وأشمل، إذ أصبح الترشيد يُقصَد به جملة من الإجراءات المترابطة والمتكاملة فيما بينها: أدارية، وفنية، واقتصادية، واجتماعية، تشريعية لتحقيق أكبر عائد اقتصادي من وحدة المياه المستغلّة في إنتاج محصولٍ ما أو لتركيب محصولي لدورة زراعية مناسبة للظروف المناخية السائدة في الموقع المحدَّد، بما يحقق ديمومة المورد

[٢٢] نجيب خروفة وآخرون ، الري والبزل في العراق والوطن العربي ، مطابع المنشأة العامة للمساحة، بغداد، ١٩٨٤، ص ٦٦، إتحاد المهندسين الزراعيين العرب، التكامل العربي في مجال ترشيد وتطوير استخدامات المياه في الزراعة، ١٩٨٨، بالرونيو، ص ١٠.

المائي وحماية الموارد الطبيعية الأخرى من التصحر والاستنزاف والتلوث.[٢٣]

إن الدورة الزراعية هي نظام تعاقب المحاصيل الزراعية في بقعة من الحقل الزراعي يحقق الهدف من النظام الزراعي المخطط له، فمثلاً هناك دورة تأخذ الحبوب الدور الرئيس فيها، وأخرى تأخذ الخضر الدور الأول فيها، وأخرى لتربية الحيوان وفيها تكون المحاصيل العلفية هي المتغلبة، وأخرى للبساتين... الخ.[٢٤]

إن الزراعة في القطر تستهلك أكثر من ٩٠% من إجمالي المياه المستخدمة، وان ما يقارب من ٧٥% من إجمالي المساحة المروية تُسقى بالري السطحي بكفاءة لا تزيد عن ٤٠%. من هذا يتضح لنا أهمية ترشيد استخدامات المياه في الزراعة باستخدام التقنيات المتقدمة. وهذا ما تدعو له الدراسة، تلك التقنيات التي ستزيد حتماً في الكفاءة الهندسية لاستخدام المياه من ٤٠% ـ ٨٠%، ٩٠% لذلك فان الاستراتيجية المطلوبة ينبغي أن تقوم على مبدأ: ديمومة الموارد المائية لتحقيق استدامة الانتاج الزراعي باتباع سياسة تعتمد الآتي:

١ ـ ترشيد استخدام الموارد المائية في الزراعة (الإدارة المحسّنة والتكنولوجيا المتطورة).

---

[٢٣] المنظمة العربية ، ترشيد استخدام المياه ، ص ٤.

[٢٤] حميد نشأت اسماعيل ، لمحات ميدانية من الزراعة الإروائية في العراق ، وزارة الزراعة والري، التخطيط والمتابعة، الموازنة المائية، مطابع الهيأة العامة للمساحة، بغداد، ١٩٩٠، ج١، ص ٣١.

٢ ــ حماية الموارد المائية من التلوث والحفاظ على البيئة.

٣ ــ الاستمرار في تنفيذ برامج تنمية الموارد المائية.[٢٥]

إن نصيب الفلاح العراقي السنوي من المياه المستخدمة للأغراض الزراعية يصل الى (٢٤٠٠) م٣/فرد/سنة، بحسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في حين ان نصيب الفلاح السوري والمصري والسوداني، الإماراتي، سلطنة عُمان، الليبي يتراوح بين (٥٠٠ ــ ١٠٠٠) م٣/فرد/سنة. أما في السعودية، لبنان، البحرين، الكويت، قطر، اليمن، الصومال، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، الأردن تقل عن (٥٠٠)م٣/فرد/سنة[٢٦]. وعليه فان الزراعة في القطر هي تعد المستهلك الأكبر للمياه، ومع إزدياد الطلب على الاستخدامات الأخرى خاصة المنزلية، فان نصيب القطاع الزراعي المروي سينخفض مع مرور الزمن، مما سينعكس سلباً على تلبية احتياجات السكان الغذائية، أخذاً في الاعتبار الأول تناقص الوارد بسبب المشاريع التركية والسورية والإيرانية. فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة الى أن المحصول الإجمالي للحبوب في القطر لعام ١٩٩٠، قد بلغ (١٢٥٠) ألف طن، أي ثلث المحصول القياسي المقدَر

[٢٥] المنظمة العربية . ترشيد استخدام المياه . ص ٤ . منظمة الأغذية والزراعة . الفاو . ص ٣.

[٢٦] المنظمة العربية . المصدر السابق . ص ٦ و ١٠.

وتقارب في مستواه حصاد عام ١٩٨٤، الذي يعد أسوأ محصول شهده القطر خلال الثمانينيات.[٢٧]

ويذكر ان بوادر العجز الغذائي قد ظهر منذ عام ١٩٥١ ، حيث تم استيراد ما يقارب (٣٠٠) طن، ثم عام ١٩٦١، استيراد (٩ر٤١٣) ألف طن والى (٩ر٩٥٤) ألف طن عام ١٩٧١، في حين وصلت الفجوة بين سنتي (٧٠ ــ ١٩٧٢) للحبوب حوالي (٤٧٣) ألف طن، ثم في أعوام (٧٩ ــ ١٩٨١) الى (١٥١١) ألف طن، واستمر بالتزايد بسبب انخفاض كمية المنتج مع زيادة الاستهلاك بزيادة السكان.[٢٨]

وقد وصلت استيرادات الغذاء للفترة (٩١ ــ ١٩٩٢) ، خاصة الحنطة، الى (٢٦١٦) ألف طن، كما وردت في تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمير صدرالدين اغا خان.[٢٩]

إن المطلوب الآن تخطيط شامل لتعبئة الموارد الطبيعية كافة وترشيد استخدامها مع إزالة جميع المعوقات التي يعاني منها الانتاج الزراعي عن طريق زيادة إنتاجية الدونم الواحد ــ التكثيف المحصولي ــ من ١٠٠%

[٢٧] منظمة الفاو . النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وتوقعات الأغذية. العدد الثاني. ١٩٩١، روما، ص ٤٢. خاص. غير منشور.

[٢٨] سناء عبدالله العمري . انتاج واستهلاك الحنطة في العراق . (١٩٥٠ ــ ١٩٨٠). دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٨٠، ص ١٥.

[٢٩] تقرير . ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الى العراق المرسل من قبل الأمين العام الى مجلس الأمن الدولي في ١٥ تموز. ١٩٩١. خاص. غير منشور. ص ٤٩. (ملفات وزارة الخارجية).

الى ٢٠٠%، مع تحسين كفاءة الري والتوسع باستخدام المياه المالحة. ومما هو مخطط في هذا المجال هو اقتراح أربعة عشر مشروعا في المدة من (٩١ ــ ٢٠٠٠) موزعة الى أربع مجاميع، هي: (أ ــ ب) لانتاج الحبوب ــ الحنطة خاصة ــ وخصص لها (٨ر٧٦%) من إجمالي الإنفاق، أما مجموعة (جـ)، فقد تضمنت برنامج لانتاج السكر لثمانية مشاريع خُصص لها (١ر١١%) من إجمالي الإنفاق، ثم مجموعة (د) وتضمنت برنامج الانتاج الحيواني (الدواجن) لأربعة مشاريع خُصص لهـا (٣ر٧%) من إجمالي الإنفاق. ثم مجموعة البذور وخُصص لها (٨ر٤%) من إجمالي الإنفاق، قُدّرت في حينه الاستثمارات الإجمالية لهذه المشاريع بنحو (٧٣٣٥) مليون دولار ومثّلت نسبة (٦ر٢٧%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري لبرنامج الأمن الغذائي.[٣٠]

ثانياً : المعوقات التي واجهت برامج الترشيد المائي :

عُدّ تطبيق التكنولوجيا الملائمة لقطاع الري شيئاً معقداً، نظراً لتداخل عدد كبير من الاعتبارات والعوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية والمؤسساتية التي تحكم هذا القطاع، لأن نُظُم الري الحديثة تحتاج خبرة فنية عالية في التصميم والتركيب والتشغيل والصيانة مقارنة بنظام الري

[٣٠] وزارة الزراعة ، تقرير خاص حول برنامج الأمن الغذائي ، بغداد ، ١٩٨٧، خاص، غير منشور.

السطحي التقليدي. فضلا عن تكاليف استثمارية عالية قد لا تكون متوفرة حاليا في ظروف الحصار الجائر.[٣١]

ومن جملة التقنيات الحديثة استخدام التسوية بواسطة أشعة الليزر للأراضي الزراعية. إلا انه تبقى ان هذه المميزات الفنية وجدواها تتحدد بالإدارة الفاعلة المشرفة وسهولة توزيع المياه مع التقليل من الفواقد، وإمكانية استخدام الأسمدة والمبيدات مع التوفير للأيدي الزراعية العاملة باستخدام الآلات والمكائن المتطورة. لكن هناك معوقات تحد من التوسع في استخدامها تتعلق بالطاقة والعمالة التقنية المدربة مع زيادة الاستثمارات لصيانة هذه الأنظمة.

إن هذه الأنظمة الحديثة تختلف في درجة ملائمتها للأنواع المختلفة من الترب والمناخ والمزروعات وتعاقبها المحصولي، كما تتغير كفاءة الري تبعا لمكونات المشروع ونظام التشغيل. فالمعايير المعتمدة دوليا: ان كفاءة مشاريع الري الكبيرة المجهزة بالقنوات والجداول الأنبوبية. (الإسمنتية) والتي تعمل بنظام التشغيل المستمر والري الموضعي تكون بحدود (٧٣ — ٧٥%) وبحدود (٤٩ — ٦٥%) للري بالرش تبعا للظروف المناخية، أما الري السطحي فتكون بحدود (٤٥ — ٥٧%).[٣٢] لكن إذا كانت أقنية النقل والتوزيع ترابية، كما هو الحال الآن. فتكون الكفاءة الإجمالية للمشروع بحدود (٥٥%) للري الموضعي. و(٣٥%) للري السطحي. إذن ينبغي

[٣١] المنظمة العربية . المصدر السابق . ص ١٧.

[٣٢] المنظمة العربية . المصدر السابق . ص ١٨.

العمل على تحقيق كفاءة الأقنية الحديثة للنقل والتوزيع الانبوبية لأجل أن تصل الكفاءة بين (٨٠ ـ ٩٠%) في الوقت الذي ستبقى الكفاءة تتدنى، كما هو الحال عندما تبقى الأقنية الترابية للنقل والتوزيع.[٣٣]

والقول ان ظروف الحصار الجائر قد يصعب فيها تحقيق مشروع الأقنية الإسمنتية ـ الانبوبية للنقل والتوزيع لمياه الإرواء الزراعي. فان ذلك القول مبالغ جدا فيه، لأن معظم المواد الأولية متوفرة محليا: الإسمنت بأنواعه، الرمل، الحصى، القوالب... اليد العاملة.. الخ.

ولقد أظهرت نتائج البحوث ان المشاريع المنفذة في بعض الأقطار العربية أظهرت تحسن كبير في كفاءة الاستخدام المائي الأنبوبي ـ نسبة تتراوح بين (١٤٠ ـ ٦١١%) عند ري الخضر المختلفة تحت ظروف الري السطحي المحسن، وان الكفاءة ترتفع الى (٣١٨ ـ ٦٢٦%) في حالة الري بالتنقيط.[٣٤] ولدى مقارنة الري بالرش بالري السطحي في محصول الحبوب والدرنات والأعلاف في ظروف التربة الرملية مع استعمالات مياه مالحة (٤٠٠٠ جزء بالمليون) تبين ان الري بالرش يؤدي الى توفير في مياه الري بنسبة ٧١% مع زيادة في الكفاءة النسبية من

[٣٣] د. السمان، المياه وسلام الشرق الأوسط، د. م، د. ت، ص ٧.

[٣٤] المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٢٣ ــ ٢٤٠%)، بالإضافة الى زيادة الانتاجية التي قد تصل الى (٣٠٠%) مقارنة بالري السطحي التقليدي.[٣٥]

ومن المعروف ان الوفرة بالمياه نتيجة الري المتطور تؤدي الى وفرة في العمالة، إذ أكدت الدراسات ان متطلبات رية واحدة للهكتار الواحد من الري السطحي تتراوح بين (١ر٠ ــ ٠ر١) رجل/ ساعة، بينما تكون بحدود (٠٥ر٠ ــ ٥ر٠) رجل/ ساعة للري بالرش، إلا أن هذه المعايير تختلف تبعا لكفاءة العمالة ودرجة تأهيلها، لأن طرق الري الحديثة على عكس الري السطحي تتطلب درجة عالية من التأهيل لوجود تجهيزات معقدة نسبيا، سواء ميكانيكية أو كهربائية. كذلك تزداد كمية الطاقة المستخدمة عند استعمال الطرق الحديثة لأجل تأمين الرفع (المونومتري) (وحدة قياس ضغط الماء اللازم لنقل المياه عبر الأنابيب)، لأجل تشغيل المنقطات أو المرشحات ومعدل الفاقد بالإحتكاك، وعليه ستكون الطاقة اللازمة لتشغيل نظام الري بالتنقيط أقل منها للتشغيل بنظام الرش، في حين ان طريقة الري السطحي أقل احتياجا للطاقة، بينما تكون أكبر ما يمكن من الاحتياج للري بالرذاذ.[٣٦]

ثالثاً : ضرورة النهوض بالإرشاد الزراعي والتوعية المائية :

[٣٥] المنظمة العربية . ترشيد ، ص ٢٠ . المنظمة العربية . النشرة الأخبارية الشهرية. الخرطوم. العدد الخامس، ١٩٩٦. محدود. خاص. ص ٥٠.

[٣٦] الفاو . نظرة عامة ، ص ٨.

يرتبط نجاح تطبيق برنامج الترشيد بالدرجة الكبيرة بمستوى الكوادر الإرشادية العاملة ودرجة تأهيلها وخبرتها المكتسبة ومقدرتها على الإقناع بجدوى الفائدة التي تنعكس على المزارع بتنقية المياه واستعمال الطرق المتقدمة في الري، مع بيان الخسائر الناجمة عن الإفراط والهدر المائي المؤثر على الأمن المائي العراقي، والى جانب ذلك الاختيار المناسب لوسائل وآليات الإرشاد.[٣٧]

وللأسف كانت التوعية المائية في القطر وعلى العموم دون المستوى المطلوب. وان وجود جهاز التوجيه المائي لمساعدة موزعي ومستخدمي مياه الري مع إمدادهم بالمعلومات والإيضاحات اللازمة يساعد على تدعيم العلاقات بين مستخدمي مياه الري وبين التنظيمات والأجهزة التي لها علاقة بالانتاج الزراعي في الحقل، المزرعة، القرية، صعودا وعن طريق الفرق الإرشادية وتعاون الجمعيات الفلاحية والتعاونية والإدارة المختصة بالري لاختيار قادة لأعمال الري من بين المزارعين أنفسهم وتدريبهم على إعداد جداول توزيع المياه مع توجيه المزارعين لعمل التسوية اللازمة للأرض للتغلب على التعرجات السطحية التي تسبب تراكم المياه وبالتالي فقدها بالتبخر.[٣٨]

---

[٣٧] المنظمة العربية ، ترشيد ، ص ٢٣.

[٣٨] ابراهيم أحمد المكي ، الموارد المائية العربية وضرورة ترشيد استخدامها ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، الخرطوم، العدد الثاني عشر، نيسان ــ ايار ــ حزيران، ١٩٩٣، ص ٧.

وينبغي على لجان التوعية المائية توجيه الفلاحين بأهمية تقنية المياه مع القيام بدور الوسيط الفعال بين مراكز البحث العلمي المتخصصة والمزارعين لنقل نتائج البحوث بصورة مبسطة وسهلة الى جانب تدريبهم على الممارسة مع التكنولوجيا المتطورة وتشغيلها قدر الإمكان وإيضاح خطورة تبديد المياه وندرتها على المدى القريب والبعيد، وعليه فان الإرشاد والتوجيه والتوعية المائية تتطلب تنظيما متطورا يسمح بنقل التقنيات الحديثة التي أصبحت من الضروريات التي لا بد منها في هذا المجال خاصة مع تفاقم وندرة وشحة المياه الواصلة للقطر.(٣٩)

والملاحظ على السياسة المائية السابقة انها ركّزت فقط على زيادة عرض المياه وتوفيرها عن طريق مشروعات استثمارية واسعة النطاق مع التوسع في بناء السدود والخزانات وشبكات الري، ولكن دون إدراك كافٍ للآثار المترتبة على إنتهاج سياسة مائية ترتكز على جانب العرض ومع ان هذه السياسة نعم قد أسهمت في زيادة المساحة المزروعة وزادت الانتاج الزراعي في أول الأمر، لكنها وبسبب عدم الاهتمام الكافي بمراقبة الصرف أدت الى انتشار التغدق والملوحة، لذلك لم يعد هناك مبرر للاستمرار بهذه السياسة وتوفير مياه تستخدم بقيمة متدنية وكفاءة أقل، بالإضافة الى تدهور نوعية المياه في الوقت الذي ترسّخ اعتقاد خاطئ ان "الماء منفعة

(٣٩) الفاو، نظرة عامة، ص ٨.

عامة"، ومنشأ هذا الاعتقاد تصوّرات تقليدية، اجتماعية، ثقافية، دينية، بحيث أحجمت الدولة عن التصدي لهذه المشكلة ومعالجتها.[٤٠]

رابعاً : استخدام تسعيرة المياه كآلية للترشيد المائي :

عند زيادة الطلب على المياه وتفاقم ندرتها إتجهت بعض الأقطار العربية نحو استخدام بعض الوسائل الاقتصادية كأداة للترشيد، لأن تضمين تكاليف مشروعات الري لعنصر يعبّر عن تكلفة إتاحة المياه أو جزء من هذه التكلفة (دعم الحكومة) من شأنه أن يشكل حافزا لترشيد استخدام المياه في الزراعة. فعملت بعض الأقطار على اقتراح تسعيرة تتم على أساس التكلفة الحدية، وتحصيل أجور مياه الري على أساس التناسب السعري مع حجم المزرعة أو مساحتها، أو على أساس تناسبي مع قيمة المزرعة. لكن تحديد السعر على وفق قيمة المزرعة يمثل أوفق وأعدل التحديدات السعرية، لأنه يأخذ في الاعتبار مساحة المزرعة من جهة ومواصفاتها وخصائصها الجيدة من جهة أخرى. والبعض الآخر يرى انه من الأفضل تسعير عند حد ــ تكلفة الفرصة الحدية البديلة مع وجوب استخدام الخصم للمكونات المستقبلية لأجل أن تتحقق الكفاءة والجدوى الاقتصادية.[٤١]

[٤٠] مهدي جواد كاظم . الأمن الغذائي في العراق ومستلزمات تحقيقه . جامعة البكر . كلية الدفاع الوطني. الدورة التاسعة، ٩٢. ١٩٩٣. غير منشور. محدود. خاص. دبلوم عال بالعلوم العسكرية. ص ١٠٥.

[٤١] المنظمة . ترشيد . ص ٣٣.

الا انه ينبغي ملاحظة هذه الاعتبارات الآتية عند إجراء التسعير المائي في الزراعة:

١ ـ أن يكون التسعير في البداية متفقا وأوضاع ونظم وشبكات الري القائمة.

٢ ـ عدم الخلط بين سعر المياه في المصدر وتكاليف النقل والصيانة والإدارة وما يتعلق بالمنشآت. أي يكون التسعير الإرواني على أساس التكاليف الاستثمارية وللصيانة وللتشغيل: وفي البداية. يمكن أن يكون على أساس تكاليف الصيانة والتشغيل فقط.

٣ ـ أن لا ينفصل التسعير المائي عن مشاركة المزارعين عن طريق الإرشاد والتوعية.

٤ ـ اعفاء الملكيات الصغيرة المساحة والمفتتة من تحمل تكاليف الصيانة والتشغيل. على أن يكون ذلك موقتا لحين بحث إمكانية تجميعها.[٤٢]

٥ ـ أن يرتبط التسعير بحوافز سعرية للمنتجات الزراعية المراد الاكثار منها. كما يرتبط بتحسين أوضاع المجاري المائية وأي شح مائي،

[٤٢] الفاو . نظرة عامة . ص ٩.

وأن يكون هناك إلتزام من دائرة الري بتعويض الفلاحين حالة وقوع ضرر بالمحاصيل القائمة.

٦ ـ أن تكون هناك رسوم إروائية يتحملها ملاك الأراضي الزراعية أيضا ، فضلا عن المزارعين.

٧ ـ ضرورة الربط بين سياسة تسعير المياه وكمية المياه المستهلكة، وأن لا ترتبط التسعيرة فقط بالمساحة المروية وتهمل الكمية المستخدمة.

٨ ـ ضرورة أن يشمل التسعير كافة المياه باختلاف مصادرها التقليدية سطحية، جوفية.(٤٣)

٩ ـ الرسوم تتغير بتغير الإستسقاء الشهري، السنوي ، وعند انظمام الجداول الرنيسية أو الثانوية ـ الفرعية والحقلية ـ لتشجيع دخول الفلاحين تدريجيا الى الاستثمار الإروائي، خاصة في مجال المشاريع الصغيرة (السدود المبنية على حصاد مياه الأمطار)، لأجل أن يحصلوا على عوائد وحوافز لاستثماراتهم ومشاركتهم بغية استقطابهم في

(٤٣) المنظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٤.

المستقبل.

١٠ ـ أن تترك للفلاحين حرية اختيار النمط المحصولي على أن يتم التوجيه عن طريق سياسة زراعية سعرية سليمة.

١١ ـ ان يتم التسعير تدريجيا وجزئيا.[٤٤]

ومن التجارب العربية الجديرة بالذكر نذكر التجربة التونسية التي اعتمدت تسعيرة وبنسبة تعادل تكلفة استخدام وصيانة التجهيزات، إلا انها وعلى المدى الطويل ستأخذ كل التكاليف في الاعتبار.[٤٥]

أما التجربة الأردنية، فقد كانت منذ الستينيات لندرة المياه عندهم واستحواذ الكيان الصهيوني على معظم مياه نهر الأردن وتحويلها للأرض المحتلة، لذلك فقد اعتمدت تسعيرة لتحصيل ثمن يقدّر على أساس (فلس واحد م^{3})، يضاف الى فلسين إذا زادت الكمية المستخدمة عن (١٨٠٠)م^{3} للدونم الواحد. هذا وفي فترة السبعينيات زيدت الى ثلاثة فلوس (م^{3}) واحد ثم رُفعت عام ١٩٨٩ الى ستة فلوس (م^{3}) الواحد.

---

(٤٤) المنظمة العربية، ترشيد، ص ٣٤.

(٤٥) د. الجميلي الشطي، تطوير التشريعات المائية وتطبيقاتها في مجال المياه في الوطن العربي، إدارة العلوم، الجامعة العربية، تونس، ١٩٩٤، ص ١٧.

التقديرات تشير ان تكلفة (م³) من مياه الري تقدر بنحو (١٣) فلسا.[٤٦] ومعنى هذا ان سعر المياه، برغم ندرتها في الأردن مدعوم. لكن هذه التكلفة ستصل الى (٢٠) فلسا (م³) الواحد في حالة احتساب الفائدة على الاستثمارات المنفقة على هذه التجهيزات.

وكانت للمغرب أيضا تجربة رائدة . فقد حددت سعر (١٥٠٠) درهم للهكتار المجهز وهذه تغطي فقط ٣٠% من تكاليف التجهيزات المتطورة (بالرش ، التنقيط، بواسطة القنوات الأنبوبية والمبطنة. لكي يُعفى المستفيدون الذين يملكون (٢٠) هكتار من الدفع عن الخمسة هكتارات الأولى، ولذلك فان المساهمة تتراوح بين (١٢% ــ ١٤%) درهم للمتر المكعب الواحد.

أما في الأماكن التي تستدعي ضخا لنمياه بالري بالرش فتضاف لها قيمة إضافية لتغطية تكاليف الطاقة المستعملة وتتراوح هذه الإضافة بين (٦% ــ ٢٤%) درهم (م³). ومع هذا فان هذه الرسوم في المغرب لا تغطي التكلفة، لأنها تمثل حال تحققها ٥٩% للري السطحي، ونحو ٥١% للري بالرش.[٤٧]

وبخصوص التجربة العراقية ، فهي حديثة جدا كتقنين فيه غرامات وإجراءات جزائية عند تكرار المخالفة وعدم الدفع. وقد كانت في السابق عبارة عن تعليمات لم يجرِ التقيد بها بحذافيرها. وقد صدر قانون صيانة

---

[٤٦] المنظمة العربية ، ترشيد استخدام ، ص ٣٥.

[٤٧] المصدر نفسه ، ص ٣٦.

شبكات الري والبزل الرقم ١٢ لسنة ١٩٩٥، (أنظر الملحق رقم (٦) وتضمنت المادة السابعة منه:

أولا يستوفى خلال الربع الأول من كل سنة أجر سنوي مقطوع عن سقي الدونم الواحد من مساحة الأرض وفق النسب والشروط التي يقررها مجلس الوزراء ولكل حالة من الحالات.

وعند تطبيق القانون لم تتمكن مديريات الري في معظم المحافظات التي كلفت بتحصيل الأجور من تحصيل ثلث الأجور المتحققة، لأن القانون توجب جبايتها خلال الربع الأول من كل سنة هذه المدة غير كافية للتسديد من الناحية المنطقية لوقوعها قبل الحصاد والتسويق، لذا عُدلت المادة السابعة أعلاه بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٧، في ٢٦/١٠/١٩٩٧، وأصبحت مدة الجباية خلال النصف الأول من كل سنة، لأن المادة السابعة كانت تثير إلتباساً في التطبيق حسبما جاء بالأسباب الموجبة للتعديل رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٧. (أنظر الملحق رقم (٦).

وقد اعتمد القانون العراقي وضع أجور السقي على الأُسس الآتية وبحسب ما جاء بالأسباب الموجبة للقانون: حيث ان إيصال مياه الري الى الأراضي الزراعية وتشغيل شبكات الري والبزل الخاصة بها وصيانتها يكلف الدولة مبالغ وأعباء جسيمة ولغرض مساهمة المزارعين المستفيدين من هذه المشاريع وصيانتها ومحاسبة المقصرين من المزارعين

المستفيدين منها أو الموظفين المسؤولين عن إدارتها بما يؤدي الى رفع مستوى الانتاج الزراعي، كما ونوعا ويحافظ على خصوبة الأرض وحيويتها شرع هذا القانون. أنظر الملحق رقم (٦٩).

وقد صدرت عدة اجتهادات بشأن أحقية فرض تسعيرة المياه، وبهذا الشأن كانت مقررات قمة الأرض ـ الجزء (١٨) من القسم (٢٠) التي عُقدت في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٠، قد ركزت على ضرورة عد الماء سلعة اقتصادية. إلا أن الوفد المصري رفض ذلك بشكل قاطع معللا ذلك بالأسباب الآتية والتي ذكرها رئيس وفدها للمؤتمر، بوصفها وجهة نظر رسمية لجمهورية مصر العربية.[٤٨]

١ ـ الماء منحة ربانية مجانية لا يبذل أي مخلوق أي مجهود للحصول عليه في الصورة التي يسقط بها من السماء على سطح الأرض.

٢ ـ ان معالجة المياه بالتقنية وإنشاء شبكات لنقلها وتوزيعها مثلها مثل صيد الأسماك من البحار والأنهار فليس هناك ما يمنع من إستعادة هذه التكاليف من المستفيدين.

[٤٨] د. ضياء الدين القوصي . إنشاء بنوك للمياه وتأجيج الحروب عليها . وجهة نظر رسمية، من بحوث مؤتمر وزراء الزراعة والمياه العرب الذي رعته جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٩ نيسان، ١٩٩٧، (من ملفات وزارة الري). بغداد، وثيقة خاصة، محدودة، غير منشورة.

٣ ـ ان نقل مياه الري وتوزيعها يستلزم أيضا إنشاء العديد من منشآت التحكم وصيانتها وبالتالي فانه يمكن إستعادة هذه التكاليف أيضا.

٤ ـ ان المبالغ التي يدفعها الزراع في مصر على شكل ضرائب زراعية تشمل هذه التكاليف أو جزء منها.

٥ ـ ان نظام الري في مصر لا يسمح بالري ، لا سيما إلا في مواقع لا تزيد مساحتها عن ٢٠% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، أما المساحة المتبقية ٨٠% فيكون الري فيها بالرفع (مضخات) وتعد تكاليف الرفع التي يتكبدها المزارع جزءا من قيمة المياه، أي انها لا تعد مياها مجانية في هذه الحالة.

٦ ـ ان أسعار العديد من المنتجات الزراعية في مصر تقل عن الأسعار العالمية خصوصا بالنسبة للخضراوات والفواكه. ومن ثم فان مطالبته بدفع تكاليف الميله يكون ضربا من ضروب عدم الإنصاف والعدالة.

٧ ـ ان قياس كمية مياه الري عمليا غير ممكن ، حيث يستدعي تركيب ملايين العدادات عند رأس كل مزرعة، ثم توظيف جيش من قارئي العدادات لتسجيل الاستهلاك دوريا بخلاف صيانة

العدادات.

٨ ــ كما ان القياس عند مأخذ المسقى أو الترعة معناه تفضيل للزراع الذين تقع أراضيهم في البداية (الصدور)، حيث الحصول على المياه أيسر من الآخرين الذين في النهاية والذين لا يحصلون عليها إلا بعد إكتفاء زراع القسم الأول منها.

٩ ــ ان فرض سعر بحسب المحصول سيؤدي الى الإسراف، باعتباره قد دفع مقابل ما حصل عليه من المياه والإكثار دون تخطيط من هذا المحصول.[٤٩]

ومع تسليمنا بكل هذه الاعتراضات ، إلا اننا وأمام الندرة والشحة القادمة للمياه واستمرار دول الجوار في التعسف والمماطلة بعدم إقرار الحصص المقررة للأنهار الحدودية المشتركة الدولية المشتركة واستمرار حالة الهدر والتبذير العشوائي، فان الدراسة تحرص للحد من ذلك اقتراح تسعيرة المياه.

---

[٤٩] د. القوصي . المصدر السابق ، وثيقة خاصة ، بلا ترقيم.

المبحث الثاني

المشروعات المقترحة لتنمية الموارد المائية في القطر

إن سياسة استعمال المياه ترتبط بسياسة الأمن الغذائي وتتركز على تنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية لأجل التوسع ما أمكن بالمساحات المروية وإقامة المشاريع المائية الكبرى لتأمين مستلزمات الأمن المائي ولتأمين الكمية اللازمة لمياه الزراعة. وبغية مواجهة العجز المائي الحاصل الآن الذي سيتفاقم مستقبلاً أصبح ضرورياً التفكير بمشروعات مكملة لتنمية الموارد المائية، ومن المشروعات التي تقترحها الدراسة:

١ ـ مشروع الإستفادة من مياه الصرف الزراعي في الري (المرتجعات).

٢ ـ مشروع إحياء الطريقة القديمة لحصاد ونشر مياه الأمطار.

٣ ـ مشروع تحسين استخدام مياه الري السطحي.

٤ ـ مشروع استخدام مياه الري التكميلي لتحسين انتاجية الحبوب في الزراعة المطرية.

٥ ـ مشروع الإستفادة من مياه الصرف الصحي في الزراعة.[٥٠]

وبالإمكان إعطاء تفصيل مبسّط لتلك المشروعات تباعا :

أولاً : مشروع الإستفادة من مياه الصرف الزراعي في الري "المرتجعات":

كانت كميات المياه الراجعة نتيجة الطريقة التقليدية القديمة كبيرة جداً، لأن المياه تعتمد على اسلوب الري المتبع، فبعض الأساليب الحديثة لا تبقي من المياه شيء يمكن صرفه، مثل طريقة الري بالتنقيط بالمقابل، فان عمليات الري بالدفق السطحي القديم ينتج عنها هدر ما يقارب من ٣٥% ويزيد من كمية المياه الأصلية المستعملة عن طريق الصرف السطحي أو الصناعي أو الطبيعي. هذه الطريقة من الأساليب السريعة من حيث التنفيذ وأقلّها من حيث التكاليف، فمثلاً في مصر تم إعادة ما يقارب من ٤ر٣ مليار م^3/ عام ١٩٩٢، دون حدوث مشاكل، حيث لم تزد درجة ملوحة تلك المرتجعات من الصرف الزراعي على ١٢٠٠ جزء في المليون وعند خلطها وتدويرها بمياه النيل وفروعه الجارية تقل ملوحتها الى ٦٠٠ ـ ٨٠٠ جزء في المليون.[٥١]

---

[٥٠] المنظمة العربية ، ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية ، ج ٢ ، "وثيقة المشروع القومي لترشيد استخدام المياه في الزراعة"، الخرطوم، ١٩٩٥، ص ٤١.

[٥١] د. جيلاني عبدالجواد ، خبرة المركز العربي في استعمالات المياه المالحة وشبه المالحة في الدول العربية، من بحوث ندوة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ندوة اكساد في بغداد (محاضرة).

ولا بد من التنويه ان المزارعين يلجأون الآن الى استخدام كميات هائلة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات للحشائش والحشرات لأجل تحقيق إنتاجية أفضل، إلا أن هذه تحتوي على عناصر ثقيلة وضارة تتسرب الى مياه الصرف الزراعي، ومع استمرارية استخدام هذه المياه في الزراعة قد يحدث أن تتراكم هذه المخلفات الضارة نتيجة القدرة الإمتصاصية للتربة وبالتالي الى النباتات وخاصة الخضراوات، الأمر الذي يتطلب معالجتها أولاً.

والملاحظ أيضاً للأسف ان كافة مرتجعات مشروعات الري تعود الى الأنهار والجداول وهذه ناحية خطيرة تدعو الدراسة الى الإبتعاد عنها نهائياً ومنعها بإجراء تشريع حاسم، خاصة بعد تنمية مشروعات الري الحديثة في المنطقة الوسطى والجنوبية من القطر، فان كميات مياه الصرف الزراعي ستزداد عما هي عليه الآن وانه إذا استخدمت الأنهار كمستقبل لهذه الكميات الهائلة، فان نوعية المياه ستزداد تدهوراً.[٥٢]

واقترح الخبراء حلاً لهذه المشكلة ولتحسين نوعية المياه في الأنهار إتباع المعايير الآتية:

١ ـ جمع وتحويل تدفقات مياه الصرف الزراعي بعيداً وراء الأراضي المروية.

---

[٥٢] المنظمة العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ١٩٩٥، الخرطوم، خاص، محدود، ص ١٦٣.

٢ ـ تقليل ، أو إذا أمكن ، منع صرف مياه الصرف الزراعي في الأنهار.[٥٣]

وقد جرت دراسات في القطر لاستخدام المياه المالحة (المرتجعات من الصرف الزراعي) في الزراعة، وذلك لغسل التربة الزراعية أولاً، ثم غسلها بعد ذلك بمياه الأنهار، وهو أفضل الأساليب التي يجب استخدامها حيث أمكن التعويض عن مياه النهر بمياه البزل بمقدار (١٤ ـ ٣٣%) من كمية المياه اللازمة.[٥٤]

لهذا عملت الجهات المختصة على إقامة شبكة من المصارف الرئيسية للتخلص من مياه الصرف الزراعي، حيث أنجز مشروع المصب العام في ٧ كانون الأول، ١٩٩٢، من الإسحاقي الى الخليج العربي الذي أُطلق عليه اسم (النهر الثالث)، لبزل مياه أرض مساحتها (٦) مليون دونم ويستقبل مياه الصرف الزراعي من معظم المشروعات الزراعية لنهري دجلة والفرات، كما أُقيمت مصارف شرق الفرات وديالى حتى مصارف شط العرب.

الدراسات الحقلية والمعملية أظهرت ان معظم مياه الصرف الزراعي في القطر غير ملحية، ويمكنها أن تستوعب كميات إضافية من الأملاح

---

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) محمود خاور ، دراسة خاصة حول الستراتيجية المائية الوطنية المطلوبة، ١٩٩٣، خاص بالرونيو، غير منشور، ص ٢٥.

تستخلصها من التربة الملحية وغير الملحية القلوية إذا استخدمت في استصلاحها، وبذلك يتم التخلص من بعض الأملاح الزائدة في التربة ووفّرت مياه الري التقليدية بطريقة غير مباشرة.(٥٥)

ومما هو معروف ان مشكلة الملوحة لم تكن واسعة بالشكل الذي نراه الآن كما كانت في الزمان القديم في العراق، للأسباب الآتية:

١ ــ ان النظام الزراعي المتبع في ذلك الوقت والمسمى (نير ونير)، زراعة جزء من الأرض وترك أغلبها بوراً ثم الانتقال في السنة التالية الى موقع آخر وترك الأول بوراً لعدة سنوات وهكذا تتم عملية غسل الأملاح من تلك الأراضي عن طريق الأمطار سنة بعد أخرى، ولكن أمام التزايد السكاني وتعاظم الحاجة للغذاء، فقد أهملت هذه الطريقة وتم استغلال كامل الأراضي الزراعية وعدم ترك جزء منها بوراً.(٥٦)

٢ ــ قيام المزارعين بعد ذلك بإعطاء رية ثقيلة قبل الزراعة لغسل الأملاح بعيداً عن منطقة الجذور ثم الاستمرار بالري الغزير لكبح عملية الصعود الشعري للماء ومعه الأملاح.(٥٧)

---

(٥٥) د. علي عبد فهد ، التغايرات الموقعية لملوحة أراضي السهل الرسوبي ومياه النهر الثالث وعلاقتها بالاستغلال الزراعي، (ندوة اكساد في بغداد)، محاضرة.

(٥٦) نشأت اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٤ ــ ١٥.

(٥٧) نشأت اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٥ ، د. اوغسطين يوحنا ، استعمال المياه المالحة في غسل الأراضي المتأثرة بالملوحة، "ندوة اكساد في بغداد"، محاضرة

٣ ـ ان الفيضانات الكثيرة كانت تُغْرِق كثيراً من الأراضي الزراعية وتذيب الأملاح وتدفعها الى الأسفل، حيث يصبح الجزء العلوي من التربة خالياً من الأملاح ويصلح لنمو النباتات.

٤ ـ ان الزروع المعمرة أو الدائمة كانت تُزرع على ضفاف الأنهار وهي تُرب جيدة الصرف تتخذ من النهر أو القناة الكبيرة ـ الجداول ـ ميزلاً طبيعياً لها وان الأشجار فيها كانت تُزرَع على جوانب السواقي بعيداً عن تراكم الأملاح في التربة.(٥٨)

ومما هو جدير ان المحاصيل الزراعية تختلف بدرجات من حيث تحملها للسقي بمياه ملحية، إذ ان هناك داخل الصنف الواحد سلالات لها ميزة تحمّل مياه ذات ملوحة عالية، وذلك باستخدام تكنولوجيا الهندسة الوراثية. إلا ان تأثير الصنف العادي من المحصولات مع حساب المردود الاقتصادي والذي يبشّر بنتيجة جيدة هو الذي يهمنا في هذه الدراسة. وقد أظهرت النتائج انه يوجد في مياه الصرف الزراعي بعض المواد من غير الأملاح الذائبة المعتادة لها تأثير ضار على النباتات والإنسان مثل ذرات المعادن الثقيلة بقايا المبيدات الحشرية والعشبية والفطرية التي يستخدمها المزارعون بدون وعي ومعرفة وتتسرب الى مياه الصرف الزراعي، علاوة على ما يُلقى في المصارف المفتوحة أثناء مرورها بالقرى والمدن من مخلفات صرف صحي، صناعي وحتى جثث حيوانات.(٥٩)

---

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) فردوس ، أثر استخدام المياه المالحة ، المصدر السابق ، محاضرة.

ثانياً: مشروع حصاد ونشر مياه الأمطار – إحياء الطريقة القديمة:

المقترح هو الإستفادة من الواردات المطرية التي تضيع هدراً باللجوء الى تقنيات مناسبة (سدود، نواظم لجمعها واستخدامها عند الحاجة)، كذلك ان السيول الناتجة عن الأمطار قد تؤثر بشكل سلبي على انجراف التربة وتدهور الغطاء النباتي ما لم تتخذ الإجراءات لتخزينها في سدود أو حفائر أو خزانات، أو إنشاء سدات مناسبة لنشر مياه الأمطار والتخفيف من سرعة الجريان لضبط انجراف التربة.

هذه الطريقة كانت في الماضي من الأُسس الاقتصادية التي قامت عليها الحضارات التي كانت تتم تسوية التلال لتحسين الجريان السطحي من مياه الأمطار وتوجيهها نحو الحقول الزراعية في الأماكن المنخفضة لتوفير مياه الري وإقامة المدرجات على السفوح الجبلية.(٦٠)

حالياً تحت ظروف الحاجة الملحة للمزيد من المياه ينبغي توجيه الاهتمام للإستفادة من الطرق القديمة وإحيائها ومنها هذه الطريقة وتطويرها، ويمكن الإستفادة من هذه الطريقة، فضلاً عن الإستعمالات البشرية والحيوانية في استخدامات الزراعة التكميلية للأشجار والمحاصيل المثمرة ونباتات المراعي في المناطق التي تشهد ندرة في مياه الأنهار

---

(٦٠) وثيقة المشروع القومي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ ، د. عبدالله نجم ، استخدام الماء الأرضي للإيفاء باحتياجات النبات، (ندوة اكساد في بغداد)، محاضرة.

والجداول، خاصة القسم الغربي من القطر (البادية، الصحراء الغربية)، حيث أثبتت التجارب جدواها، كما ساعدت على وقف التدهور وزحف الصحراء في المراعي الطبيعية نتيجة عوامل الإنجراف التي تتعرض لها التربة تحت تأثير السيول، إذ تعد هذه المراعي المصدر الرئيس للانتاج الحيواني وبأقل كلفة.

إن طريقة تجميع وحصاد ونشر مياه الأمطار في المراعي الطبيعية تختلف تبعاً لطريقة بناءها والمواد المستخدمة في إنشائها، إما سدات النشر الترابية، أو من الحجارة، أو من الإسمنت والحجارة.[٦١]

ومن المتوقع في حال تنفيذ هذا المشروع الحيوي أن يُصار الى فتح مراعي جديدة وتطوير وتحسين الحمولة الرعوية في مواقع نشر مياه جريان الأمطار ومواقع حصادها لتنظيم عملية الرعي الجائر، فضلاً عن تخزينها للسنوات الجافة، كما انها ستساهم بلا شك في تقليل السحب الجائر للمياه الجوفية المتاحة بغية الإستفادة منها لأغراض الشرب والخدمات المنزلية عند الحاجة الماسة. كما ان هذا المشروع سيساهم في عملية الإستقرار السكاني الحضري في البادية والجزيرة الغربية. وهذا ما تسعى جاهدة له السلطات.[٦٢]

---

[٦١] وثيقة المشروع القومي ، المصدر نفسه ، ص ٦٠.

[٦٢] وزارة الري ، دائرة التخطيط والمتابعة ، الموارد المائية غير التقليدية ، بحث سري، غير منشور، بالرونيو، ١٩٩٣، ص ٧٧.

ثالثاً : مشروع تحسين استخدام مياه الري السطحية:

بازدياد الطلب على المياه لأغراض الزراعة ، تطلّب الأمر التفكير بتطوير طرق وتقنيات ونُظُم وأساليب الري الحالية في القطر ذات الكفاءة المنخفضة بهدف استخدام المياه بالمقادير اللازمة ضمن الحد الأدنى لتحقيق أعلى قدر من الإنتاجية. وأثبتت التجارب جدوى استخدام التقنيات الحديثة (النقل وتوزيع المياه، استعمال القنوات المبطنة ونُظُم التحكم الذاتي والمركزي مع استخدام قنوات حقلية مرفوعة، أو أنابيب للتوزيع كتقليل الفواقد، وقد تمثلت هذه في زيادة كفاءة التقل بالسواقي من ٦٠% ـــ ٩٦%، النقل الأنبوبي والى ٩١%، القنوات الخرسانية، كما حصل في المغرب ومصر). وبذلك حققت وفر في المياه يفوق نسبة ٣٠% مع تخفيض تكاليف السقاية (الرية) الواحدة بحدود ٥٠% وساعات العمل للرية الواحدة بحدود ٤٥%، ثم تخفيض تكاليف صيانة السواقي والجداول بحدود ٨٢%. فمن الملاحظ للأسف الشديد ان مناقصات وزارة الري لكري الأنهر والجداول والسواقي قد تفوق تكاليفها بكثير تكاليف مد السواقي والأنابيب الإسمنتية وحتى المرفوعة، علماً بأن عمليات الكري والتعلية وتسوية السداد تكاد تجرف بين فترات غير متباعدة في القطر مما يكلف الدولة أموال تُهدَر دون جدوى. وعليه من الضروري جداً التحول من الري السطحي التقليدي الى الري السطحي المتطور لضمان تحقيق وفر في المياه، وكما حصل

في مصر مطلع التسعينيات، حيث تم توفير ما يقارب ٢١ مليار م^{3}/السنة.[٦٣]

فضلاً عن تخفيض في نسبة السماد والمبيدات المستعملة. وبالإمكان تشجيع المزارعين على القيام بذلك تدريجياً بواسطة القروض المتوسطة أو الطويلة مع توعية إرشادية مبسّطة من الحقول التجريبية الناجحة والرائدة في هذا المجال.[٦٤]

رابعاً : مشروع استخدام مياه الري التكميلي لتحسين انتاجية الحبوب في الزراعة المطرية:

الري التكميلي : هو استكمال النقص الحاصل بين الاستهلاك المائي للمحصول ومعدل الهطول المطري مع تحديد المدة الحرجة (مرحلة النمو) التي تستدعي إضافة الريات التكميلية للحصول على كفاءة حسنة لاستخدام المياه، وعلاقة الانتاجية بكمية وموعد المياه المضافة بهدف تحسين انتاجية المحاصيل الشتوية واستقرارها، مع تخفيض الهدر في المياه السطحية ذات الجريان الموسمي وتخفيض الضغط على المياه الجوفية.[٦٥]

---

(٦٣) وثيقة المشروع القومي ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(٦٤) كامل مجيد ، استخدام المياه المالحة تحت نظام الري بالتنقيط في الواحات الصحراوية. (ندوة اكساد في بغداد)، محاضرة.

(٦٥) المنظمة العربية ، ترشيد استخدام ، ج ١ ، ص ٣١.

وبما ان الحبوب تشكل نصف المستوردات الزراعية لهذا، فمن الواجب تطوير انتاجيتها في الزراعة المطرية بالإعتماد على الري التكميلي لأجل زيادة استقرار انتاجيتها في القطر.(٦٦)

ولقد أظهرت النتائج بالنسبة للري التكميلي في المغرب عام ١٩٨٧، ان كميات قليلة منه وبحدود ٥٠ ــ ١٥٠ ملم في السنة يمكن أن تؤدي الى زيادة كبيرة في حدود ٥٠٠% في إنتاجية محاصيل الحبوب خاصة القمح.

ويتوقع من النتائج تحسين إنتاجية الحبوب الى أكثر من ١٠٠% على المدى الطويل، وذلك بالإستناد الى النتائج المشجعة التي ظهرت في المغرب، مع العلم ان الهكتار الواحد من الحبوب يستهلك حوالي (١٠٠٠٠/م٣/سنة) في نظام الري المستديم.(٦٧)

وبالنظر لأن إنتاج الحبوب ، خاصة القمح ، في المنطقة الشمالية يعتمد على مياه الأمطار، لذلك يمكن الإستفادة من هذا المشروع لتعويض النقص في السنوات الشحيحة.

---

(٦٦) وثيقة المشروع القومي ، المصدر السابق ، ص ٨٥.

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٩٣.

خامساً : مشروع الإستفادة من مياه الصرف الصحي في الزراعة:

بالنظر لندرة المياه ، فقد إزداد الاهتمام باستخدام حتى مياه الصرف الصحي خلال العقدين الأخيرين في بعض الأقطار العربية للأسباب التالية:

١. زيادة كميات مياه الصرف الصحي بسبب زيادة عدد السكان.
٢. زيادة الوعي باستخدام شبكات المجاري وعمل محطات للرفع والدفع للتخلص من مخلفات الصرف الصحي.
٣. الاهتمام بإنشاء محطات المعالجة مما جعلها متاحة للاستخدام الزراعي.

ويذكر ان مياه الصرف الصحي تشكل حوالي ٦٠ ـ ٧٠% من المياه المستهلكة للأغراض المنزلية. وفي الأردن بدء بتنفيذ برامج طموحة في مجال استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة، حيث شكلت نسبتها بحدود ٥٫٨%، أي حوالي ٢٥ مليون م^{٣}/السنة من مجموع المياه التي استخدمت في الري عام ١٩٩١.[٦٨] ومن المنتظر أن تصل الكمية الى ٧٠ مليون م^{٣}/السنة عام ٢٠٠٠، وكما يتوقع أن يتم ري (٣٠) ألف هكتار باستخدام هذه المياه على أن يحظر استخدامها لري الخضروات

---

[٦٨] وزارة الري ، الموارد المائية غير التقليدية ، ص ٧٨ ، د. جواد كاظم ، امتصاص الماء والعناصر الغذائية ومكونات الحاصل في الترب المتأثرة بالأملاح، (ندوة اكساد في بغداد)، محاضرة.

الورقية.[٦٩] وقد طبقت هذه التجربة في دولة الإمارات العربية، السعودية، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، البحرين، سوريا، مصر، تونس، ليبيا، المغرب.[٧٠] ولأجل معالجة هذه المياه يُصار الى استخدام أحواض التنقية الطبيعية لرخص تكاليفها، لأن طرق المعالجة بواسطة المحطات واستخدام اسلوب الأوحال المنشطة المعدلة بالتهوية بالنسبة للمعالجة الثنائية وباستخدام المرشحات في المعالجة الثلاثية، وإبادة الكائنات الضارة بالأوزون والكلور، حيث يتم الحصول على مياه نقية وصالحة للاستعمال في الري تبدو مكلفة الى حدٍ ما.

ولأجل تحقيق خفض في استخدامات المياه الجوفية ، خاصة في دول الندرة المائية، يُصار الى استخدام تلك المياه في ري المتنزهات العامة والنباتات لأغراض الزينة وتشجير الشوارع، كما ان هناك توسع في ري بعض المحاصيل لتغذية الخزانات الجوفية.[٧١]

إلا ان انتشار طرق التنقية الآلية الحديثة لمياه الصرف الصحي ترتب عنها ارتفاع التكاليف ومشاكل قطع الغيار وتوفر المهارة الفنية العالمية، لذا تم اللجوء والعودة الى استخدام أحواض التنقية الطبيعية غير المكلفة.

---

[٦٩] وثيقة المشروع القومي ، المصدر السابق ، ص ١١٩.

[٧٠] المصدر نفسه.

[٧١] الحمداني ، لمحات ، ص ٤٢.

وبغية معالجة آثار تلك المياه على المحاصيل الزراعية والتربة استخدمت الطرق الآتية:

١. الري المستديم السطحي لدورة زراعة.
٢. الري بالتبادل مع مياه عذبة.
٣. الري بالخلط مع مياه عذبة.

إن من النتائج المتوقعة لمثل هذا المشروع هو توفير مصدر متجدد للري الزراعي، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة وتفادي صرف مياه الصرف الصحي غير المعالجة الى الأنهار والجداول أو البزول أو استعمالها مباشرة في الري.[٧٢] بالإضافة الى الإستفادة من المواد الغذائية الموجودة فيها كمواد للتسميد، خاصة لمحاصيل: الخس ـ اللهانة ـ القرنابيط، مع التوسع في إضافة مساحات زراعية إروائية جديدة وحماية البيئة من التلوث والتوفير لعمليات التحلية للمياه المالحة المكلفة.[٧٣]

---

[٧٢] د. جيلاني ، خبرة المركز العربي ، المصدر السابق ، محاضرة.

[٧٣] د. جيلاني ، المصدر السابق ، محاضرة.

المبحث الثالث

الاهتمام بتطوير مشاريع الخزن والسدود وحمايتها

أولاً : مظاهر اهتمام العراق بقضايا المياه :

إن معدلات الأمطار متفاوتة في القطر من سنة الى أخرى، وعند نقصها تولّد عجز مائي يؤثر بشكل خاص على الزراعة المطرية – الديمية – خاصة في المنطقة الشمالية. وهذه المعدلات قد تزداد بصورة غير اعتيادية مرة كل (٤ – ٥) سنوات مسببة فيضانات مدمرة، فقد حدثت تسعة فيضانات خلال المدة من: ١٩١٧ – ١٩٦٢، وجاءت متعاقبة: ١٩١٩، ١٩٢٣، ١٩٢٦، ١٩٣٧، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٦، ١٩٥٠، ١٩٥٤[٧٤].

ولقد قامت دوائر الري سابقاً بإنشاء السدود في الخمسينيات، لأجل درء أخطار الفيضان فقط وليس لخزن المياه الفائضة والإستفادة منها عند شحتها ولتوليد الطاقة، إلا انه بعد التوسع الكبير الذي شهده القطر في السبعينيات، بدء الاهتمام الجدي بضرورة التوسع في مجال الخزن

---

[٧٤] د. سوسة ، فيضانات بغداد ، ص ٥٩٩.

والإستفادة من تلك المشاريع لشتى الأغراض، فأنشأ سد القادسية على الفرات وسد الموصل على دجلة، وسد الفتحة، وبوشر ببناء سد بخمة على الزاب الكبير، بالإضافة الى السدود الصغيرة في منطقة الصحراء الغربية لتجميع مياه السيول وخزنها لاستفادة التجمعات السكانية في تجمعات حضرية تستقطب سكان المراعي الطبيعية الجوالة الرحل.[٧٥]

كما ان هناك كميات كبيرة من الأمطار تسقط ضمن حدود القطر ولكن بعيداً عن سيطرة المشاريع التركية، لذا توجب العمل على تجميعها والإفادة منها، مع العمل الجاد على توسيع القدرة الإستيعابية لكافة الخزانات لأجل التمكن من استقبال التصاريف الإستثنائية التي قد تحدث بفعل طبيعي أو بسبب عمل عدواني.[٧٦]

ولا بد من الإشارة الى أن هذه الخزانات المقامة في القطر والمقترحة ستسهم بالفعل في تحقيق الأمن الغذائي، إلا انها لفترة محدودة يعدها ستهدد القطر بنقص أكيد بسبب استمرار ومضي تركيا وسوريا في مشاريعهما ودون التوصل لاتفاق حاسم ومبرم. ان هذه المشاريع في دول الجوار ستعمل على إستيعاب معظم الموجات الفيضانية القادمة للقطر وحرمانه منها والتي يعتمد عليها في إملاء الخزانات، لأجل الإستفادة منها لوقت الشحة وتوليد الطاقة.

---

(٧٥) هاشم الدليمي ، المصدر السابق ، ص ١١١.

(٧٦) وزارة الزراعة والري ، الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري ، السداد والنواظم، الرئيسية، بغداد، ١٩٩٢، محدود، بالرونيو، غير منشور، ص ٦٨.

أهمية مشاريع الخزن والسدود لحجز المياه الفائضة والمناورة بها فترة لاحقة عندما تكون استهلاكات المياه أكثر من الموارد المائية المتاحة في الأنهر، لأن مصادر تغذيتها يتفاوت سقوط المطر فيها بين سنة وأخرى، إلا انها تؤدي المهمات الآتية:

١. معالجة الفيضان والإستفادة من المياه بخزنها ووقاية المدن والمزارع من أخطارها.
٢. السيطرة على الموارد المائية والتحكم بها بما يؤمن الإستفادة القصوى منها، باعتبارها ثروة قومية لا يمكن التفريط بها في ظل تزايد الإستهلاك والندرة بسبب مشاريع دول الجوار.
٣. تأمين المنسوب الملائم من المياه في الأنهر للأغراض الملاحية.[٧٧]

وبالنظر للأهمية القصوى التي تشكلها المشاريع التخزينية والإروائية في تحقيق الأمن المائي، فقد حظيت باهتمام ورعاية الجهات العليا. وقد تمثّل هذا بتوجيهاتها عند اجتماعات مجلس الوزراء، ومنها في ١٢/٦/١٩٩٣، الآتي:[٧٨]

١. "ضرورة أن تكون هناك طاقة تخزينية تستوعب أكبر كمية ممكنة من المياه، ولكي لا تشكل هذه الطاقة الخزنية خطراً على الأمن القومي يجب أن تكون هناك طاقة تصريفية عالية وخلال زمن قصير نسبياً،

---

(٧٧) الحمداني ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

(٧٨) وزارة الري ، ملف المياه ، جريدة الثورة ، العدد ٨٢٢٩ ، في ١٣ حزيران، ١٩٩٣.

ومن خلال عدة بدائل وأن تكون في وعاء أمين نطمئن منه. وان هذا الموضوع إذا ما نُظر إليه بالحسابات التقليدية فهو غير اقتصادي، ولكن لا توجد خسارة مهما صرف على الماء، لأنه مع الزمن تزيد قيمة الغذاء.

٢. عندما ندرس المشاريع الإروائية من الضروري أن نفتش عن البدائل التي تحقق لنا أكثر من غرض في آنٍ واحد، وفي سبيل المثال فان القناة الإروائية عندما تمر بأراضي صالحة للزراعة هي أفضل من أن تمر في أراضي غير صالحة للزراعة.

٣. ضرورة مراعاة واختيار الأماكن الأفضل للسدود والخزانات من الناحية الأمنية، إضافة الى العوامل الأخرى.

يجب اعتماد هذه الأُسس عند اقتراح أو تنفيذ المشاريع الخزينية والإروائية[٧٩]. ولذلك ينبغي أن تكون هذه التوجيهات دليل عمل لدوائر الري والدوائر التي تخطط لتلك المشاريع في عموم القطر.

وإثر التصريحات والمغالطات التي أدلى بها وزير الدولة التركي صالح يلدرم، المسؤول عن مشروع "الكاب" بتاريخ ١٩٧٧/٨/١٨، الى قناة الجزيرة الفضائية القطرية بشأن بورصة المياه وقوله: "إذا رضيَ العرب بفتح بترولهم لنا دون مقابل ، فنحن أيضاً سنرسل لهم كل مياهنا الموجودة لدينا في بحيرات... وأنا أتقدم باقتراح هو تبادل النفط بالمياه "بورصة

---

[٧٩] المصدر السابق.

المياه" التي تفكر بها وسوف تفاتح وزارة الخارجية التركية الدول المجاورة بهذا الخصوص".

فقد أبدت الجهات العليا اهتماماً بالغاً بهذه التصريحات وأمرت في ١٩٩٧/٩/٦، بمناقشة الموضوع في أقرب اجتماع لمجلس الوزراء وإعداد الرد المناسب على تلك المغالطات والطلب من تركيا الكلام الدقيق للتصريحات المؤرخة في ١٩٩٧/٨/١٨، أثناء عرض قناة الجزيرة الفضائية القطرية اللقاء مع الوزير التركي ومما جاء بتوجيهاتها.[٨٠]

١. الطلب من الحكومة التركية تقديم تفسير لتصريحات وزير الدولة التركي صالح يلدرم لمراسل قناة الجزيرة الفضائية القطرية في ١٩٩٧/٨/١٨، وإذا ما أجابت الحكومة التركية بأن هذا الكلام غير دقيق فيُطلب منهم الكلام الدقيق، وعند ذاك يتم إعداد مذكرة قانونية صرفة حول مياه الأنهار المشتركة وما يتعارض مع ذلك وفقاً للقانون والمعاهدات الدولية آخذين بنظر الاعتبار ان الاتفاقيات الدولية بشأن توزيع المياه بين الدول المتشاطئة أو الأنهر المشتركة قد نظَّمها الأقوياء فيما بينهم وصارت اتفاقية للجميع ويمكن الإستفادة منها وتثبيت الحقائق والوثائق باتجاه ضمان حقوق العراق من المياه حتى تكون الفرصة سانحة عندما يصرِّح الأتراك خلافاً لما

---

(٨٠) المصدر نفسه ، إذاعة مونت كارلو ، النشرة الأخبارية المسائية ليوم ١٩٩٧/٨/١٨، نقلاً عن وكالة فرانس بريس الفرنسية، جريدة القادسية، العدد ٥٣٢٣، في ١٩٩٧/٩/١.

تنظِّمه المواثيق والأعراف الدولية بهذا الخصوص، ونتحرك مع السوريين في هذا المجال ونحرّك العرب والجامعة العربية قبل الذهاب الى المحافل الدولية، ويعد هذا الموضوع من القضايا المهمة، (دون أن نجعلها تتقدم على موضوع الحصار). مع العرض ان الدولة الحابسة للمياه في الأعالي لا يحق لها التصرف بها من طرف واحد.

٢. يتم تذكير السوريين بما قاموا به خلال المرحلة السابقة وكيف أدى ذلك الى ما وصلنا إليه ويقال لهم ان هذه النتيجة التي أوصلتمونا إليها جاءت كونكم شجعتم الأتراك على خرق العرف والمواثيق الدولية المعتمدة في توزيع المياه.[٨١]

وعلى إثر ذلك ، فقد أكدت وزارة الخارجية التركية باعتذار بثته عبر وسائل الإعلام المختلفة، بأن كلام وزير الدولة – صالح يلدرم – غير دقيق وانه حرِّفَ من قبل مراسل قناة الجزيرة الفضائية القطرية. وكعادتها كان القصد يبدو من هذه التصريحات لوزير الدولة هو إرسال إشارة لجاراتها سوريا والعراق. وقد حصل ذلك، على الرغم من تقليلها من أهمية التصريح.

وتكررت مغالطات المسؤولين الأتراك عبر تصريحاتهم حول قضايا المياه، ومن ذلك مغالطات الرئيس التركي سليمان ديميريل – في مقابلته

---

[٨١] جريدة الثورة ، المصدر السابق.

الصحفية للأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦، التي أثارت جدلاً كبيراً في المنطقة والعالم. وقد ردت عليه وزارة الخارجية بمذكرة مفصلة في ١٩٩٧/١٠/٦، معنونة الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية معطاة صورة منها إليها. أنظر الملحق رقم (٧). وعلى إثر تصريحات ومغالطات الرئيس التركي هذه، فقد تم التوجيه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٦، وعطفاً على مذكرة وزارة الخارجية المشار إليها في آنفاً ما يأتي[٨٢]

١. لدينا وسط عربي يتوجب استخدامه للضغط وفضح الأدوار وعلينا الرد فوراً على أية مغالطة تصدر عن تركيا حسب الحال. فالمغالطة السياسية، يصدر الرد عليها من الخارجية بالتنسيق مع الإعلام، أما المغالطة في الجانب الفني والاقتصادي، فيصدر الرد عليها من الوزارات المعنية، لذا علينا تصحيح مغالطة رئيس الجمهورية التركية وفق القوانين والمعاهدات الدولية ونذهب في ذلك الى الجامعة العربية.

٢. يكون الرد على مغالطات الرئيس التركي بشكل ودي ومن خلال إعداد كُتيب تحت عنوان: (قسمة المياه على وفق القانون الدولي)، بصيغة سرد الحقائق وفق القانون الدولي، ومما يوحي بطريقة ذكية وهادئة في الرد على المغالطات التركية في هذا الجانب وتوضيح الموضوع للاختصاص ولغير الاختصاص ويُرسل هذا الكُتيب الى

---

[٨٢] وزارة الري ، ملف المياه.

الجامعة العربية والسفراء العراقيين في الخارج.

٣. أعتقد ان مشكلة المياه مع تركيا لن تُحَل لوجود تأجيج وإسناد لإلحاق الأذى لدولتين عربيتين، هما العراق وسوريا، وقد استجابت الأنانية التركية لذلك، إضافة الى المداخلات الأجنبية ذات الغرض وبالذات من قبل الولايات المتحدة والصهيونية، ولن يتحقق موقف سليم من تركيا إلا بالضغط لكي توازن مصالحها المختلفة، ولا أعتقد انه من الصحيح أن لا تأتي تركيا الى حل إلا بعد تثبيت حاجتها من المياه والأساس الذي يدعم موقف العراق هو التشبث بالقانون الدولي والتمسك به، لذلك يستوجب عدم طرح بدائل، بل تشبث بالموقف على وفق القانون الدولي، وفي حالة قيام الطرف المقابل بطرح حلول رضائية، فإن ذلك يُناقش في حينه.

٤. يتوجب المشاركة في المؤتمرات كافة ذات العلاقة بالمياه وقسمتها دولياً لطرح تمسك العراق بأحكام القانون الدولي.

٥. يتوجب النظر الى مستقبل الملوحة في مياه نهر الفرات من خلال جهات بحثية لتحديد أي الإستثمارات أفضل وما هي المحاصيل التي تناسب هذه المياه إبتداءاً من نقطة الدخول الى أبعد نقطة وكيفية استخدام المياه في المصادر الأخرى، كالمياه الجوفية ومياه الأمطار، ويشكل لهذا الغرض فريق بحثي من وزارة الري والزراعة والتعليم العالي والبحث العلمي ومنظمة الطاقة الذرية، بإشراف وزير الزراعة لإنجاز ما يتعلق بهذا الموضوع على وفق نظرة ستراتيجية تأخذ

بنظر الاعتبار مناطق التركيز السكاني[٨٣].

ثانياً : مشروع تجميع مياه الأمطار والسيول في الصحراء الغربية:

تُقَدَّر مساحة الصحراء الغربية بـ (١٧٥) ألف كم٢ ، أو ما يساوي (٤٠%) من مجموع مساحة القطر، وان سقوط المطر فيها قليل جداً ويتراوح بين (٤٠ ـ ١٠٠) ملم/السنة. ويُستفاد منها في المراعي الطبيعية، لذا كان من الضروري إنشاء عدد من السدود الصغيرة في قواطع ملائمة على الوديان لأجل تجميع مياه الأمطار للمساهمة في التطوير الزراعي وبالتالي السكاني في المنطقة.[٨٤]

وهذه السدود قُدِّرَ لها تجميع نحو (٦٢) مليون م٣ من مياه السيول. هذه الكمية ستعمل على إقامة مراكز سكانية وزراعية، فضلاً عن بعض المشاريع الصناعية، والمهم هو اختزال العجز الأمني الذي تعاني منه المنطقة، لأنها بقيت غير فاعلة لا تسهم في اقتصاد القطر.[٨٥]

ومن السدود التي تحت الدراسة والتي بدء في تنفيذ قسم منها في منطقة الصحراء الغربية:

---

[٨٣] وزارة الري ، المصدر السابق.

[٨٤] وزارة الزراعة والري ، الخطة الاستراتيجية لتنمية الصحراء الغربية ، مركز الفرات للدراسات وتصاميم الري، بيانات سرية، خاصة غير منشورة، ١٩٨٨، ص ٨.

[٨٥] المصدر نفسه ، د. نادر جرجيس ، المقابلة الثانية ، ١٩٩٧/١/١٠.

١. سدة الروضة ـ على وادي الروضة ـ مقترح.
٢. سدة عسيلة ـ على وادي عسيلة ـ مقترح.
٣. سدة الحصان ـ على وادي الحصان ـ مقترح.
٤. سدة منيامة ـ على وادي منيامة ـ مقترح.
٥. سدة الامرة ـ على وادي الامرة ـ مقترح.
٦. سدة عاسك على وادي عاسك ـ مقترح[٨٦].

أما بالنسبة للسدود التي تم إنجازها موضحة في الجدول المرفق لاحقاً (رقم ٥). هذه السدود المتعددة في القطر، برغم انها مصدر خير وثروة قومية، فإنها في الوقت نفسه مصدر خطر داهم قد تسبب في حصول كارثة مدمرة إذا افترضنا انهيار أحد السدود وانطلاق موجة مياه فيضان كبيرة تغمر الأراضي والمزارع والبساتين مع تخريب المنشآت الاقتصادية، إضافة الى هلاك السكان القاطنين حوض النهر مؤخر موقع السد. كما انها تكون أهدافاً عسكرية للعدو. لذلك اعتمدت الدول بشكل خاص بسلامة هذه السدود والخزانات، وذلك باستمرار المراقبة والتفتيش وتقييم سلامتها سنوياً ودورياً.[٨٧]

ومن الجدير بالذكر ان عدد السدود التي انهارت فعلاً في الولايات المتحدة حوالي (٧٤) سداً، فضلاً عن (١١٤) حالة تصدع وتلف من

---

[٨٦] الدليمي ـ الستراتيجية الوطنية ، ص ٤٢.

[٨٧] كنعان منصور خليل، السدود التخزينية ووسائل حمايتها، جامعة البكر، كلية الدفاع الوطني، الدورة الثامنة، ١٩٩٠، دبلوم عال، العلوم العسكرية، غير منشور، خاص، ص ١٠٦.

مجموع (٤٩١٨) سداً لغاية عام ١٩٧٣. وتعد الحوادث الناجمة عن انهيارات السدود حوادث من الدرجة الأولى، لذلك يلجأ الى عدم إنشاء المنشآت ذات الطابع الاستراتيجي في منطقة الحوض الفيضاني الذي يتم تحديده خلال انهيارات السدود مع اتخاذ اجراءات لتكسير الموجات

جدول رقم (٥)

جدول بالسدود المنجزة في الصحراء الغربية

اسم السد/ نوعه	الموقع	حجم الخزان الكلي مليون م³	مساحة بحيرة السد/ الحوض	الطول	الارتفاع	الغرض من إنشاء السد
حوران – الرطبة – الكبير – إملائي ذو لب طيني	على وادي حوران (٣٠) كم جنوب غرب الرطبة/ محافظة الأنبار	٣٢	٥٣٢٠	٨٨٤	١٩	خزن مياه السهول لاستخدامها في تأمين مياه الشرب للسكان ومواشيهم
الحسينية – ترابي ذو لب طيني	(٣٠) كم شمال شرق الرطبة على وادي الحسينية	٦	٦٠٠	٥١٢	١٣	كذا
الابيلة (ترابي)	(١١) كم شمال الرطبة على وادي حوران	٤	٥٨٠	٥٠٠	١٠ر٥	كذا
شيجة –	(١١٠) كم	١٣ر٤	١٦٩٣	٧٢٠	١٠ر٥	كذا

ترابي	جنوب شـرق الرطبـة علـى وادي الخريمي					
سـراي ــ ترابي	(سري)	٣٠٠ر٠	ــ	٥٨٠	٥	كذا
الاغـرى ــ ترابي	(٥٥) كم شمال غرب الطبعـة علــى وادي الاغرى	٧	٥٧٠	٥٢٥	٥ر١١	كذا
أم الطرفان إملائــي ترابي	علــى وادي الابــيض (٤٠)كم شمال غـرب ناحيـة النخيب	٧	ــ	٩٩٠	٦ر١١	كذا
الرحالية ــ ترابــي ذو لب طيني	علــى وادي فصفص (١٥) كم شمال ناحية الرحالية	٤	ــ	٣٠٠	١٣	كذا

الفيضانية بتحويل المياه الى المناطق المنخفضة غير المهمة مـع اجـراء دراسات لفيضانات افتراضية[٨٨].

مع العلم ان هناك فرق سلامة للسدود ، وذلك باعتماد طريقة تخمين المخاطـر والتهديـدات المحتملة. وعلى الرغم انها قد تكون غير كافيـة إلا انهم يعملون بالممكن المتوفر بدون تأجيل حتى يمكن توفير مـا يمكـن

[٨٨] خاور ، المصدر السابق ، ص ١٧.

لمواجهة المخاطر في المراحل اللاحقة.[٨٩] مع التخفيف قدر الإمكان مما قد تسببه هذه الحوادث.

أما الإجراءات المتخذة في القطر بهذا الشأن ، فانه يؤخذ بنظر الإعتبار عند إنشاء السدود وتحسباً للمخاطر المتوقعة يتم إنشاء سد الصد الثانوي في مكان مجاور للسد الحقيقي لأجل تلقي الصدمة وتبديدها وتلافي خطر حدوثها، كما يتم تنسيب مخارج سرية لكل سد عند الإنشاء لأجل تصريف المياه المخزونة عند حصول مخاطر، على أن تكون تلك المخارج مؤمنة الى مواقع منتخبة وتجرى تجارب عملية لأجل التثبت من جدواها لتلافي السلبيات.

يرى بعض المختصين في شؤون الري ان سدود الصد ليست ذات جدوى، لأن الغاية منها هي لامتصاص صدمة الفيضان العاتية والمفروض أن تبقى فارغة لتحقيق هذا الغرض عكس الذي يحصل الآن من إملائها، كما ان الموجة القوية التي تكتسح السد الكبير هي بالضرورة قادرة على اكتساح السد الصغير (سد الصد)، الذي يكون أقل حجماً من السد الكبير، كما ان هذا يتطلب سلسلة من سدود الصد حتى مصبات الأنهار في الخليج العربي. وهذا غير ممكن منطقياً

---

(٨٩) المصدر نفسه.

وعملياً ومكلف في الوقت نفسه، ونحن نؤيد وجهة النظر المنطقية هذه.[٩٠]

ومن المعروف ان الدراسات الخاصة بسدود الصد تبقى سرية غير معلنة (بند سري) عند اعلان مناقصة إنشاء السدود والخزانات.

ثالثاً : التهديدات المحتملة للخزانات والسدود :

التهديدات المؤثرة في هيكل السدود والخزانات، إما أن تكون بفعل عوامل طبيعية، وإما بفعل عدوان خارجي. ومن التهديدات الطبيعية:

١. ظهور الطفح فوق جسم السد بسبب ضعف وقلة سعة المسيل واهمال تشغيل البوابات ثم التآكل والتلف في عتبة المسيل مع هبوط مقدمة السد تحت منسوب عتبة السد، الأمر الذي يقلل الفضاء المستوعب، فيحصل الطفح. وقد يسبب انهيار الكتف المجاور لجسم السد. وقد يحصل تشقق وتصدع في جسم السد الكونكريتي بفعل موجة مائية قوية.[٩١]

٢. حصول النحر والتجويف تحت التكسية ، إلا انه لا تحدث انهيارات خاصة في السدود الإملائية.

---

(٩٠) د. جرجيس ، المقابلة الخامسة ، ١٩٩٨/١/١٣.

(٩١) كنعان خلين ، السدود التخزينية ، ص ١٠٩.

٣. النحر والانجراف بتأثير المياه بسبب تسرب المياه في الأُسس أو أكتاف السد فينهار السد، وذلك بسبب ضعف الإشراف عند تنفيذ المشاريع، خاصة الإملائية.

٤. الرشح وتسرب المياه ـ وذلك بسبب تجويف حول فتحات أو أنفاق الماء داخل جسم السد.

٥. تسرب الماء بالنحر ، خاصة في سدود التحشية (حجر، رمل، تراب، حصى)، وضعف وقلة آبار تخفيف الضغط ومجاري تصريف مياه الرشح.[٩٢]

٦. الإنزلاق ـ وذلك بسبب عدم استقرارية الأُسس وانزلاق جزء من جسم السد أو أكتافه، خاصة في السدود الكونكريتية وعند الإملاء الأول، وغالباً ما يحدث بسبب التصاميم المخطوئة لمسيل جسم السد أو أثناء تفريغ مياه الخزان بصورة سريعة أو بسبب عواصف رعدية مطرية إستثنائية، وبسبب كون الأُسس ذات تراكيب طينية.

٧. بتأثير الزلازل ـ وإن كانت لا تؤدي الى إنهيار السد ، لكنها تؤدي الى انطلاق المياه المخزونة.

٨. وبسبب فقد المياه المخزونة يتعذر تشغيل البوابات (المسيل أو حصول تخريب في المنشأ في مؤخرة السد).[٩٣]

أما التهديدات بفعل عمل خارجي عدواني :

---

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) وزارة الري ، مركز الفرات للدراسات وتصاميم مشاريع الري ، بلا تاريخ وترقيم، خاص.

١. تهديدات برية : عمليات هجومية واسعة على السدود والخزانات أثناء حصول المواجهة في الصراع المسلح. إذ تكون من ضمن الأهداف الاستراتيجية المنتخبة للعدو، خاصة القريبة من الحدود (دربندخان، دوكان، سد الموصل، القادسية، بخمة). إذ استهدفت إيران السدين الأولين أثناء الحرب ٨٠ ــ ١٩٨٨.[٩٤] حيث يؤدي تدميرها الى إطلاق موجات فيضانية عارمة تسبب في إغراق المدن وتخريب المنشآت الاقتصادية. وتلف المزروعات، فضلاً عن تأثيرها الجانبي كنقص في الطاقة المولدة منها مع حالة الإرباك والفوضى مع تلوث المياه.[٩٥]

٢ــ التهديدات الجوية : قيام الطائرات بشن غارة على السدود، كما حصل أثناء العدوان الثلاثيني في ١٧ كانون الثاني، ١٩٩١، حيث تم تدمير أو إلحاق الأضرار الفادحة بالسدود الآتية: القادسية، ناظم المشخاب، سدة الرمادي، ناظم الكوفة، سد الموصل، سد الكوت، سد بخمة، سد دوكان. كما ان هذه المشاريع عرضة للهجوم مهما كان حجم الحماية المؤمنة لها، وكما حصل باطلاق صواريخ من عرض البحر الأحمر.[٩٦] لذلك فان الدول التي تمتلك مثل هذه الإنشاءات

---

[٩٤] كنعان خليل ، المصدر السابق ، ص ١١٢.

[٩٥] وزارة الزراعة والري ، الهيئة العامة للسدود ، مشاريع السدود المستقبلية ، غير منشور، بالآلة الكاتبة، ١٩٩٢، خاص، ص ٣٧.

[٩٦] Androw and Leslie Cockbarn. Dangerous Liaison . The Inside-Story of the U.S.A. Israeli Covert Relation-Eurper. Collins publishers, Washington, ١٩٩٢, p. ٣٣٣.

الكبيرة الإروائية عليها أن تكون حذرة أكثر من غيرها في سلوكها الدولي، لأن وقوع أي صراع عسكري سيكلفها غالياً، كما ان عدم شرعية الهجوم على هذه الإنشاءات أحياناً ونادراً قد قلل من احتمالية حصول الهجوم عليها. وفي سبيل المثال: بالرغم من ان الكيان الصهيوني إدّعى انه يمكن أن يهاجم سد أسوان عسكرياً، إلا انه خاف من الإدانة الدولية، كما إذا هوجمت هذه الإنشاءات، فان رد فعل الطرف الذي يقع عليه الهجوم سوف يكون شديداً ومبرراً.[٩٧]

٣. التهديدات المائية :

تعد من أخطر التهديدات بواسطة الألغام الطافية التي تسير مع التيار المائي أو بواسطة تفجير طرفي تلامسي من مسافة قريبة بمؤقت زمني أو بواسطة الطوربيدات المحمولة على السمتيات وتلقى من مسافة أربعة كيلومترات وموجهة بالسلك أو موجهة ذاتياً أو تلقى من الطائرات الثابتة الجناح، أو بواسطة الزوارق المسيطر عليها ومركبات وعربات الضفادع البشرية الحاملة للحشوات المتفجرة.[٩٨]

٤. التهديدات بالأسلحة النووية وتأثيراتها :

بسبب حصول الضغط المسلط على السدود نتيجة التفجيرات النووية، الأمر الذي يتسبب في حصول التصدع نتيجة التأثير في المياه أو

---

[٩٧] توماس ناف ، روث ماتسون ، المياه في الشرق الأوسط ، صراع أم تعاون ، ترجمة وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص ٩٢ ــ ٩٣.

[٩٨] كنعان خليل ، المصدر السابق ، ص ١١٥ ــ ١١٦.

الذي يحصل تحت المياه بسبب القصف والموجات المائية المرتطمة بالسدود، فضلاً عن تلوث المياه وهلاك الكائنات الحية لسنوات ليست قليلة، وكما حصل عند انفجار مفاعل (تشيرنوبل) في الاتحاد السوفيتي السابق، إذ نشرت الوكالة الدولية للطاقة النووية العالمية تقريراً حول التلوث الإشعاعي في (٣٣) دولة مجاورة بسبب انفجار المفاعل، كما برزت عند تلك الحادثة الأهمية الكبيرة للمياه الجوفية، نظراً لاعتماد السكان عليها في المنطقة الملوثة لعدم تلوثها لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية.[٩٩]

رابعاً : وسائل الحماية من التهديدات :

تتلخص وسائل الحماية من التهديدات البرية بالسيطرة التامة الدقيقة على المداخل ومراقبتها باستخدام النواظير الليلية وفي المناطق المشرفة والمطلة عليها ويوضع قطعات لحماية السدود.

أما وسائل الحماية من التهديدات الجوية ، فتكون بإيجاد منظومة دفاع جوي مع استخدام وسائل الإنذار المبكر ورادارات كشف للإرتفاعات العالية والواطئة ومراصد بصرية أرضية حدودية مع منظومة مواصلات سلكية ولا سلكية.

أما بشأن الحماية من التهديدات المائية ، فتتم بوضع زوارق دوريات مجهزة بالأسلحة لاعتراض الزوارق المعادية مع تأمين عناصر

---

(٩٩) محمد عبدالسلام ، مستقبل الاحتكار النووي الإسرائيلي ، ورقة عمل ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٢٠٨، حزيران، ١٩٩٦، بيروت، ص ٥٠.

الضفادع البشرية عند الطوارئ لأعمال المراقبة والتفتيش تحت الماء مع التعاون مع منظومة الفحص بالكاميرات التلفزيونية المغلقة مع رادارات سطحية وسونارات للكشف تحت الماء.[١٠٠]

خامساً: الوسائل المطلوبة للتقليل من آثار كوارث السدود في القطر:

١. تثبيت أجهزة تحسس للمراقبة والتفتيش في كافة السدود.
٢. نصب شبكة صد لكل من سدي دوكان ودربندخان لكثرة احتمالات النيل منها، وكما حصل أثناء الحرب العراقية – الإيرانية والعدوان الثلاثيني.
٣. إنشاء طبقة فالقة صخرية لحماية قمة السد لكل من سد الموصل وسد القادسية وسد حمرين ودهوك ودبس.
٤. طلاء الأجزاء الظاهرة من السدود لغرض التمويه قدر الإمكان.
٥. وضع الأجزاء المهمة من جسم السد (كمنظومة السيطرة الإلكترونية والمحطة الكهربائية) في أنفاق محمية لمنع اصابتها.
٦. إنشاء سدود الصد لأجل صد موجات الفيضان الطارئة مع خزن المياه المنطلقة وتنظيم انطلاقها ثانية في السدود الآتية[١٠١]:

أ. سد بادوش على نهر دجلة جنوب سد الموصل، منطقة بادوش، لأجل

---

[١٠٠] كنعان خليل ، المصدر السابق ، ص ١٣١.

[١٠١] وزارة الزراعة ، مشاريع السدود المستقبلية ، ص ٣٨.

صد موجة الفيضان الطارئة من سد الموصل وخزن المياه المنطلقة وتنظيم اطلاقها ثانية ولأجل توليد الطاقة.

ب. سد الفتحة : في منطقة مرور نهر دجلة بين جبل مكحول وجبل حمرين قرب قصبة الفتحة شمال بيجي ونوع السد إملائي بهدف صد موجات الفيضان الطارئة من سد (بخمة) والسيطرة على فيضانات نهر دجلة وتنظيم تصاريف النهر للأغراض الزراعية. ويُذكر ان حجم الخزن الأقصى في سد بخمة هو (١٦ر٠٣) مليار م٣[١٠٢]. ويمكن توسيع ذلك الى نسبة أعلى كونه يتوسط الجبلين (مكحول وحمرين ولمسافة ٧٠ كم تقريباً). وقد تم المباشرة به، إلا ان جميع آليات ومعدات المشروع قد نُهِبَتْ أثناء العدوان الثلاثيني واستغلال ظروف المنطقة الشمالية تلك، في ذلك الوقت وهربت الى إيران، حيث بيعت كخردة حديد.

ج. سد البغدادي على نهر الفرات جنوب سد القادسية ويبعد عنه بحدود (٤٦ ـ ٤٨) كم، وهو سد إملائي ركامي مع حاجز من الإسفلت على غرار تصميم سد القادسية حالياً تحت الإنشاء يهدف الى صد موجات الفيضان الطارئة من سد القادسية وتنظيم التصاريف المطلقة من سد القادسية لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية، وحجم الخزن يعادل

---

[١٠٢] وزارة الزراعة والري ، مشاريع السدود المستقبلية ، ص ٣٨.

(١٣,٢) مليار م٣.[١٠٣]

د. سد طق طق : على نهر الزاب الصغير جنوب سد دوكان، تحت الدراسة حالياً، لصد موجات فيضان سد دوكان الطارئة.

هـ. سد على نهر ديالى بين سدي دربندخان وحمرين ، تحت الدراسة.

و. سد جنوب سد بخمة على نهر الزاب الكبير ، تحت الدراسة.[١٠٤]

---

[١٠٣] وزارة الزراعة والري ، مركز الفرات للدراسات وتصاميم الري ، بالآلة الكاتبة ، خاص، غير منشور، بلا ترقيم، وزارة الزراعة والري، الموازنة المائية، مشروع سد البغدادي، ١٩٨٩، غير منشور، ص ٦.

[١٠٤] وزارة الزراعة والري ، الموازنة المائية ، مشروع السدود المقترحة مستقبلاً ، غير منشور، ١٩٨٩، بلا ترقيم، تقرير.

المبحث الرابع

مستقبل الأمن المائي العراقي ـ التوصيات ـ

من خلال الدراسة برزت شواهد دللت على وجود خلل في السياسة المائية العراقية المطبقة، إذ انها لم تحقق مستلزمات الأمن المائي، الأمر الذي توجب علينا عبر هذه الدراسة وفي هذه المرحلة الحرجة مع تنامي نسب العجز المائي جراء استمرار مشاريع دول الجوار وتجاوزاتها المائية، فضلاً عن تزايد الاحتياجات المائية في مجال الزراعة التي تزامنت مع الزيادة السكانية وتصاعد الاستخدامات المائية الأخرى: المنزلية، الصناعية، لأن العجز المائي سيتفاقم في المستقبل القريب، ولأجل أن تكون المياه إسلوباً للتعاون الفعال المثمر مع دول المنبع والمعبر المتصدرة والمستحوذة على الوارد المائي قبل دخوله القطر وبغية التوصل لإقرار التسوية المائية العادلة، المنصفة، القانونية وحل الإشكالية المائية ولضمان مستقبل آمن للأمن المائي العراقي ينبغي أن تكون المعالجة على النحو الآتي:

أولاً : أن يُصار الى اسلوب التعاون بدل المواجهة ، خاصة في هذه الظروف، وأن يكون الماء عنصراً محايداً وأساسياً للتعاون والصداقة

وحُسن الجوار بدل أن يكون عنصر لعلاقات تنازع وخلاف، كما تريده الآن الجارة تركيا للأسف وحتى الآن.

إن الماء عنصر قائم بذاته لا يمكن وحده أن يؤدي الى حروب واسعة النطاق، لأن دوره رغم أهميته في حياة الشعوب والأمم كافة يبقى عاملاً الى مشكلات وعناصر أخرى تكمن وراء التوتر الحاصل في المنطقة وأهمية النفط والصراع العربي ـ الصهيوني.

إن إسلوب التعاون تفرضه طبيعة ظروف المنطقة حالياً ثم مدى استعداد الأطراف الأخرى على مجابهة هذه الظروف أو التأثر بها، إذ يفترض أن دول الحوض السفلى المتضررة من تصرفات تركيا ـ سوريا والعراق ـ هي التي ينبغي أن تلجأ الى المواجهة كرد على استمرار الاستغلال التركي الجائر.

تجارب الماضي القريب أثبتت عدم وجود تعاون إيجابي مثمر بين دول الجوار في مجال المياه نتيجة مبنية على شكوك وتجارب مريرة تمتد من مدة طويلة من عهد الاحتلال والإستعمار. ومع هذا فان صراعات وتناقضات الماضي ليست بالضرورة مستمرة في المستقبل، إذ لا توجد حتمية لذلك، إلا بالقدر الذي تستمد فيه أسبابها ودواعيها والسياسات التي أدت إليها، فليس من مصلحة تطوير هذه العلاقة أن تظل تركيا تعيش في ماضي هذه العلاقات على مدى أربعة قرون (من الخلافة ـ الدولة العثمانية). "اننا لن نستطيع تغيير ما حدث في الماضي مهما صرفنا من

وقت وجهد في دراسته. المهم الآن هو التركيز على الحاضر والمستقبل".[105]

إن من دواعي السلوكيات التركية بشأن المياه ، انهم عندما يحاولون إحصاء مصادر قوتهم في عالم يلاقي فيه فائضهم من اليد العاملة صداً من قبل أوربا وتقلص في أهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوربا الشرقية، وتهدد وحدة أراضيهم فيه مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول عند ذلك تتجه أفكارهم نحو المياه.[106]

إن الوضع الراهن لضمان الأمن المائي يتطلب سياسة احتواء عراقية أو استراتيجية توفيقية تتمثل بوجوب خلق تعاون تنموي نفطي اقتصادي بأسعار يتفق عليها مقابل توقف تركيا وعدولها عن المضي في بناء السدود والخزانات لحجز المياه عن العراق والسماح بتدفقها بالكامل لحين التوصل لإقرار القسمة العادلة المنصفة مع ضرورة إجراء المناورة لتسويق النفط عبر منافذ أخرى: سوريا، الأردن، السعودية – الخليج العربي، إلا أن ذلك لا يعني إقرارنا لمبدأ ومفهوم مقايضة ومبادلة المياه بالنفط، كما تحبذه تركيا، كل هذا يتطلب تدعيم لمواقف الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ثم الأمم المتحدة.

---

(١٠٥) د. خيرالدين حسيب ، افتتاحية ندوة ، العلاقات العربية – التركية ، حوار مستقبلي، ص ١٤.

(١٠٦) Hugh. Popo "Water in a Bag" Middle East International. (٨ June ١٩٩٠. p. ١٤).

العراق وعبر ما يزيد على ثلاثين سنة من التباحث والمفاوضات لم ينل حقوقه التاريخية المكتسبة، لذلك فان هذه الاستراتيجية المقترحة لا تخضع بالضرورة لقانون ثابت يقيد مقدماتها ونتائجها لكنها لا تسقط التنافس المرن من منطلق التعاون المتحفظ مع اللجوء الى القانون الدولي، لأن التصعيد ربما يدفع بالأطراف الى مواقف لا يمكن الوثوق من عواقبها، وكما حصل في الماضي القريب جداً.. إذن في الظرف الراهن في بيئة صراعية مكتظة بأنماط الأسلحة التدميرية وفي منطقة ألفت استخدام القوة في حل صراعها.. يكون التعاون هو المطلوب.. على أن لا يدفع ذلك الى تقديم تنازلات لأجل نيل الحقوق المائية.

أو الانتظار لحين يصبح لتركيا حقوقاً مفروضة بالأمر الواقع عند إكمال مشاريعها بشكل تام، لأنها وكلما أنجزت مشروعاً مع عدم تمكن العراق بسبب تجاوزاتها من انجاز أي مشروع بسبب نقص الوارد المائي.. فان حقوقنا ستكون أوهن مما يتطلب عند إقرار القسمة لاحقاً. وكل ذلك، فان العلاقات الدولية مهما إتسمت بالصراعات والحروب لا يمكنها أن تهمل القانون الدولي في تعاملها، لأن مفهوم الإنسانية في ظل حركة التقدم التقني الإتصالاتية أخذ ينتشر ويتوسع، برغم اختلاف الحضارات والأديان والثقافات.. إذن أخذت الأمم تفضّل اللجوء الى الشرعية الدولية "المنصفة والعادلة والابتعاد عن الصراعات.

إن الأمن التقليدي الذي كان يترافق مع صيغة الأمن العسكري في الخمسينيات ـ الستينيات انفتح الى جوانب كثيرة ليكون أمناً: إجتماعياً،

غذائياً، مائياً، إنسانياً.. وهذا أمر لا يمكن أن يتأسس من غير قاعدة قانونية، لأن القانون هو الجانب الشرعي السليم لحل القضايا، بوصفه يمتاز بقدر من الموضوعية والحيادية والوفاء والالتزام إذا كان صائباً متفقاً عليه. وبما ان السوابق القضائية، خاصة في مجال المياه المشتركة كثيرة لا يمكن تجاهلها ولا يخسر كل طرف حقوقه فيها، وكما ان قضية المياه في الدول الثلاثة: تركيا، سوريا، العراق لا يستبعد أن تكون المواقف والأحكام القضائية عندهم متقاربة، فالخلفية القانونية الإسلامية ثم القانون العثماني بعد ذلك القوانين الفرنسية والإنكليزية كانت مطبقة فيها.

العراق بلد المصب المائي حقيقة تمنحها له الاعتبارات الجغرافية القانونية قد لا ينالها في الحوار الفني وسياسة الأمر الواقع التركية، كما ان أي اتفاقية يصعب أن تستشف المستقبل بصورة تامة، الأمر إذن، يتطلب قدراً من القابلية لإعادة النظر فيها في ظل واقع جديد فرض مفاهيمه. ان الأمن المائي ليس قضية حدود ولا هو مصلحة محددة... أو أولوية وقتية انه قضية سيادة مثل الأرض... حياة أو موت بدونها.

"وجهة النظر التركية تتلخص انها حرة في التصرف بالمياه التي تنبع من أراضيها وخاصة الفرات وان عدم استغلال تركيا لتلك المياه خلال الآلاف السنين الماضية واستغلالها من قبل العراق بصورة رئيسية في الماضي لا يعني عدم أحقية تركيا باستغلال تلك المياه في المستقبل"(١٠٧)،

---

(١٠٧) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، الدائرة الزراعية ، مذكرة ، الرقم ٣٢/ز ، في ١٩٦٩/٢/٢٣، سرية خاصة، غير منشورة، ص ١٥.

وعليه فانها بادعائها هذا تضمن لنفسها حق السيادة على ملكية المياه الدولية داخل أراضيها وتعطي أفضلية لمشاريعها المنجزة والمقدرة لها حصص مائية كأمر واقع جديد في حين انها تنكر حقوقاً ترتبت لآلاف السنين، وبحسب إدعائها للعراق في مياه النهرين.

وان ما ذُكر أعلاه ينطبق على تصرف إيران بشأن تقدير حصص العراق في مياه الأنهار الحدودية المشتركة وتجاوزاتها وتعسفها بالاستحواذ على معظم مياهها، إلا انه ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار كون العلاقة معها تنطوي على مخاطر كبيرة، كونها تعد أكثر احتمالاً لإثارة النزاع من الجانب التركي لحدوث سوابق بهذا الخصوص، فمشكلة شط العرب كانت أحد أسباب حرب ٨٠ ــ ١٩٨٨.

لذلك ينبغي العمل على تشكيل لجنة فنية مشتركة مع إيران لوقف هذه التجاوزات وإقرار وتثبيت الحصص العادلة المعقولة وفق العرف القديم الاستخدامي لتلك الأنهار وخلال سنة مائية لضمان الجريان الطبيعي فيها وتبادل المعلومات بشأن السدود والخزانات لأجل تصريف ذروات الفيضان وإعادة ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية الجزائر، ١٩٧٥ وعُطِّلَ بسبب الإلغاء.

أما بشأن الموقف من سوريا ، فقد كانت وجهة النظر السورية لا تختلف في جوهرها عن وجهة النظر التركية، ما عدا كونها أكدت بعدم الإضرار بحقوق العراق المكتسبة من نهر الفرات شريطة ورودها فعلاً من

تركيا، ولكن بحسب ما تقره هي من حقوق مكتسبة وليس كما يطالب به العراق وهو (١٨) مليار م٣، بينما ترى ان حقوق العراق المكتسبَة هي (٨) مليار م٣ سنوياً.[١٠٨] إلا ان الموقف السوري قد شهد في الآونة الأخيرة تقارباً ملحوظاً مع الموقف العراقي، وإن كان يبقى دون المستوَى المطلوب الذي يحقق المصلحة القومية تجاه الموقف التركي، لأن الحالَ الذي وصلنا إليه بخصوص قضية المياه هي بسبب تشجيعهم في السابق الأتراك على خرق العرف والمواثيق الدولية المعتمدة في توزيع المياه.[١٠٩]

---

(١٠٨) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، المصدر السابق.

(١٠٩) جريدة الثورة ، المصدر السابق.

ثانياً : ضرورة القيام بمراجعة سريعة وعاجلة للسياسة المائية المطبقة في القطر:

تزايد الوعي بأهمية العلاقة الإرتباطية بين كفاءة إدارة الموارد المائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعكس خطط التنمية اهتماماً واضحاً بقضية "ندرة المياه". وعلى الرغم من تناقص التركيز على جانب العرض فما تزال تدابير زيادة الإمدادات المائية لحد الآن تشكل بُعداً عاماً من أبعاد السياسة المائية. لذا توجب الآن إقرار لوائح قانونية مشددة لأجل إحكام السيطرة على الموارد المائية المتاحة لمنع الهدر والتبذير فيها، خاصة وان المستقبل القريب جداً سيشهد حالة نقص حاد وعجز مائي عند إكمال تركيا مشروع ـ الكاب ـ عام ٢٠٠٥م.

الماء لا يزال عندنا للأسف سلعة مدعومة ، مما أدى الى كثير من حالات الهدر، فالرسوم إما معدومة أو هامشية، بحيث لا تغطي حتى تكاليف التمويل وحدها بالنسبة لقطع غيار المنشآت الإروائية عند السقي والتوزيع، كذلك تنقيتها للاستخدامات المنزلية والصناعية وفي ظل ظروف الحصار الجائر.

كما جرت العادة ، فضلاً عما تقدم ، على تخفيض الرسوم المتحققة عن استهلاكات مياه الزراعة تعويضاً عند انخفاض المدخول الزراعي في مواسم معينة كانت فيها أسباب القصور تعود الى تقصير المزارعين وليس لظروف المناخ أو الجفاف.

أما بشأن أجور الماء الصافي لأغراض الاستخدامات المنزلية، فما زالت بحدود هامشية عقد السبعينيات حتى الثمانينيات وأوائل التسعينيات (١٠) فلوس للوحدة الواحدة (اللتر). ثم تصاعدت الى (٥٢، ٣٠، ١٠٠ فلساً)، بسبب زيادة الأسعار وظروف الحصار. إذ رُفعت الى (٢٥٠، ٣٠٠، ٨٠٠) فلساً عام ١٩٩٦. وحسبما أوضحه مدير القسم المالي في المنشأة العامة للماء والمجاري – وزارة الداخلية:(١١٠)، فان كلفة (م٣) من مياه الشرب تكلف الدولة مبلغ (١٤٧٥) فلساً (أسعار عام ١٩٩٥)، ثم زيدت التكلفة الى نحو (٢٢٦٥) فلساً عام ١٩٩٦، في حين ان معدل سعر البيع الحالي (١٥٦) فلس كما موضح في جدول أسعار الماء في ١٩٩٦/١/١ (المرفق طياً رقم ٦). كما ان حصة الفرد العراقي في مراكز المحافظات هو (٤٥٠) لتر/فرد/يوم، وفي مراكز الأقضية والنواحي (٣٦٠) لتر/فرد/يوم، وفي الريف (٢٢٥) لتر/فرد/يوم.(١١١)

ويُذكر ان معظم مشاريع تصفية المياه في عموم القطر منذ عام ١٩٧٥، حيث تم تنفيذ أغلبها، فان الطاقة الانتاجية المصممة لها لسد الحاجة هي بحدود (٢٥) سنة من تاريخ المباشرة لتنفيذها أعلاه، عليه فانها ستنفذ طاقتها التصميمية نهاية القرن الحالي، وهو ما يتطلب إجراء

---

(١١٠) مقابلة شخصية مع السيد قصي محمد يحيى ، مدير القسم المالي ، المنشأة العامة للماء والمجاري، وزارة الداخلية، بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٢.

(١١١) مدير القسم المالي ، المنشأة العامة للماء والمجاري ، المقابلة الثانية في ١٩٩٧/١/٤.

مراجعة لها. هذا بالنسبة للمشاريع التي نُفذت منذ عام ١٩٦٨، فما بال الوضع بالنسبة للمشاريع القديمة التي تراوح معدل الضائعات فيها بين (١٤ ـ ٢٦%) من الاستهلاك وربما أكثر، حيث تحرص بعض الدوائر عدم إعطاء الرقم الصحيح خشية المسائلة من الجهات العليا. وهذه الضائعات هي بسبب قِدَم شبكات التوزيع والتجاوزات على خطوط الأنابيب الناقلة من قبل المواطنين وحالة اللامبالاة المستشرية وعلى كافة الأصعدة تجاه حالات كسر ونضح وتلف الأنابيب وانسياب المياه في الشوارع العامة والفرعية والأزقة والحدائق والمتنزهات. وهذا في مركز المحافظات والأقضية والنواحي، أما في الأرياف فغالباً ما تكون عرضة للكسر نتيجة الفعاليات الزراعية المختلفة، سواء عن عمد أو غير ذلك.

كما ان طبيعة الفرد العراقي ونزعته التبذيرية عند استخدام المياه المنزلية لغير أغراضها، كسقي المزروعات والحدائق وغسل السيارات ورش الأرصفة والشوارع، الأمر الذي يجعل التفكير في التوسع بإنشاء مشاريع جديدة في هذا الاتجاه ليس له جدوى اقتصادية ما لم يُصار الى تشريع خاص يفرض تسعيرة تصاعدية تدريجية لأجل ترشيد الاستهلاك العشوائي مع تركيب عدادات لكافة الاستعمالات: (الري، الخدمات المنزلية، الصناعية) ووضع حوافز للملتزمين بالترشيد ومضاعفة التسعيرة عند حصول المخالفات المتعمدة، فضلاً عن إعداد مسبق إعلامي توجيهي عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بشكل

مبسط وهادف وإشراك المنظمات الجماهيرية للمساهمة في التوعية المائية هذه.

جدول رقم (٦) أسعار وحدات الماء الصافي

جدول أسعار الماء من ١٩٩٦/١/١

	الاستهلاك الشهري م^{٣}	السعر فلس/م^{٣}
	١ ـ ٣٠م^{٣}	١٦٦
الاستهلاك	٣١ ـ ٩٠م^{٣}	٣٣٣
المنزلي	٩١ ـ ١٢٠م^{٣}	٢٥٠٠
	١٢١ ـ فأكثر	٤٠٠٠
	القطاع الاشتراكي	٢٠٠٠
	القطاع الخاص	١٠٠٠٠[١١٢]

ثالثاً ـ يتطلب الأمر لصيانة الموارد المائية الحالية ولتأمين مستقبل آمن للأمن المائي العراقي، وبالنظر الى أن الزراعة تستهلك نحو ٩٠% من الوارد المائي المتاح، إذن ينبغي إعادة النظر في سياسة تخصيص المياه، وذلك بتغير الأنماط المحصولية من المحاصيل المنخفضة العائد لذات

---

(١١٢) وزارة الداخلية ، المنشأة العامة للماء والمجاري ، مقابلة مع مدير القسم المالي السيد قصي محمد يحيى، بتاريخ ١٩٩٧/١/٨. مقابلة مع المهندس فارس عبدالرزاق الأعسم، مدير عام إسالة ماء بغداد، بتاريخ ١٩٩٨/٥/٣٠.

الاستهلاك الكثيف للمياه الى المحاصيل ذات العائد المرتفع من بين خيارات توجيه المياه الى الاستخدامات الأكثر كفاءة.

رابعاً – ينبغي إجراء مسح شامل ودقيق للمناطق الثلجية المغذية للأنهار ونسب ذبذبة الأمطار ومعرفة الفاقد الأرضي منها بغية التعرف على كمية الثلوج السنوية المتساقطة لأجل أن تؤخذ الاحتياطات اللازمة للموجات العالية والإيراد المائي لتدارك إفراغ أو إملاء الخزانات وصيانة السدود وتقدير مساحة الرقعة الزراعية لتلك السنة على ضوء المتوقع المائي.

وبالنظر لعدم وجود معلومات دقيقة عن حالة ذبذبة الأمطار وسرعة هطولها، حيث يعتمد ولحد الآن في التقدير على معلومات أولية، فضلاً عن ان محطات رصد الأمطار متباعدة وغير مثبتة بشكل مبرمج ودقيق وأغلبها من النوع اليدوي يُقرأ لمرة واحدة يومياً، ولا يخفى ما في ذلك من محاذير.

كما لا توجد حتى الآن دراسات عن نسبة المياه التي تغور داخل الأرض أو التي تتبخر والتي تجري على السطح، ولا توجد مقاييس كافية عند مداخل المياه الى القطر عند الحدود لمعرفة المتأتي منها ولا بالنسبة للمياه المتسربة الى البحر، إذ لم تقم الجهات المعنية بعمل موازنة مائية دقيقة على نطاق القطر، وهذا نقص يؤثر بشكل جدي على متطلبات الأمن المائي تدعو الدراسة الى تداركه. كما لم يجر حتى الآن تخطيط للموارد المائية وأغلبها تأتي من خارج القطر.(١١٣) وبما ان العراق دولة الحوض

---

(١١٣) سعيد الجزائري ، مشاريع الري والبزل في العراق وعلاقتها بتخطيط الموارد المائية، وزارة الري، بغداد، محدود، غير منشور، ١٩٧٠، ص ٢٨.

السفلي، لذلك لا يمكن لأي تخطيط صحيح أن يستكمل إلا عن طريق تخطيط عام لمياه أحواض النهرين وتثبيت الحقوق المكتسبة للعراق، لأن تسييس المشكلة المائية سيؤدي بالتالي الى حراجة الوضع المائي على ضوء المعادلات السياسية التي تتعارض مع مصلحة القطر، لأنه عندما خرقت تركيا اتفاقيات التفاهم وحُسن الجوار ونفذت مشاريعها متجاهلة حاجة الآخرين وتسببت في تقليص منسوب نهر الفرات من ٢٨ مليار م٣ سنوياً الى ١٣ مليار م٣ في السنة من منتصف السبعينيات وحتى الآن فقد العراق نسبة ٨٠ ـ ٩٠% من مياه الفرات.

خامساً ـ ومن أجل صيانة الأمن المائي المستقبلي يتوجب إنشاء محطات تجريبية في مواقع مختارة وموزعة على المناطق الزراعية لاجراء تجارب حقلية للتثبت وتحديد الاستهلاكات المائية الشهرية مع تحديد أعماق وأبعاد المبازل الحقلية وكمية مياه الغسيل اللازمة للتربة المالحة للوصول الى التوازن الضروري لنمو النباتات، وإدخال نظام الدورة الزراعية لبناء تربة خصبة مع تحديد فترة الإستزراع والأوقات الملائمة للبذار بغية وضع مقاييس لمقاومة النباتات للأملاح وتحديد العمق المناسب للمياه تحت الأرض وتحديد النقطة الحرجة لمنع صعود المياه الى الأعلى، وضرورة إجراء تجارب حقلية لملاحظة مدى تأثير المخصبات والأغطية المحمية البلاستيكية ومصدات الريح لتأمين مستلزمات الأمن الغذائي.(١١٤)

---

(١١٤) وزارة الزراعة والري ، التخطيط الشامل لموارد المياه وتطوير الأراضي في العراق ، الموازنة المائية، المرحلة الثالثة، ملحق رقم (٧)، ١٩٩٠، خاص، غير منشور، ص ١٣.

لقد طبق المصريون القدماء نظام الدورة الزراعية وكانوا يعتقدون بحق ان زراعة محصول واحد يؤدي الى تسمم التربة لتجميع العناصر الفاسدة فيها وانهاك قوى التربة والقضاء على المواد العضوية فيها. وقد برهنت الدورة الزراعية على زيادة انتاج الحبوب الى الضعف ولبقية المحاصيل، لأنها تعمل على تحسن المقننات المائية والعضوية والهوائية للنبات.

إلا ان نظام الدورات الزراعية يحتاج الى تخصص علمي وإلمام كافٍ ينبغي مراعاة ذلك بدقة. ان نظام زراعة المحصول الواحد قد تسبب في عدم تعويض الأرض لقواها الانتاجية وانخفاض متواصل في انتاجية الدونم الواحد، الأمر الذي أدى الى هجرة المزارعين للزراعة، وترك الأرض بور.

سادساً ـ ولضمان مستقبل الأمن المائي لعموم مناطق القطر ينبغي عمل (مناقلة مائية)، إذ ان الحال ان معظم الثروة المائية جغرافياً تتركز في القسم الشرقي من القطر أكثر بكثير من القسم الغربي، حيث ان منطقة الجزيرة الغربية والوسطى والجنوبية والبادية تكاد تخلو من أي نهر أو رافد سوى الاعتماد على مياه الأمطار والآبار الإرتوازية والعيون لكفاية الري والرعي والخدمات المنزلية. وعليه يتطلب عمل جاد لاجراء مناقلة مائية من أماكن وفرتها نهر دجلة الى مناطق حوض الفرات لاعطاء مرونة عالية لحركة المياه وفتح قنوات وجداول إروائية لإحياء تلك المناطق غرب

نهر الفرات ولتوطين المواطنين الرحل على شكل تجمعات سكانية حضرية.[115]

وقد تم إجراء مناقلة مائية من بحيرة الثرثار الى نهر الفرات عام ١٩٩٠، بطاقة (٥٠٠م^3/ثانية) لتحويل (٥ر٤ ــ ٦) مليار م^3 سنوياً من دجلة الى الفرات معتمدة على توفر واردات كافية لنهر دجلة ولتوفير خزين في سدي الموصل ودوكان مع سد احتياجات حوض نهر دجلة. إلا أن هذه الكمية المحولة (٥ر٤ ــ ٦) مليار م^3 سوف لا تلبي متطلبات العجز المائي للفرات، فضلاً عما هو موجود في خزان القادسية (٧ر٦) مليار م^3، لأن هذه الكمية توزع حالياً على خمس سنوات بمعدل استهلاك (١ مليار م^3) سنوي لتعويض جزء من العجز ضمن الاحتياج المائي العام. أما الخزين المتبقي، فانه سيُفقد تدريجيا بالتبخر الذي تتناقص معدلاته مع تناقص المساحة السطحية للخزان والعكس صحيح، لذا ينبغي اعتماد سياسة تخزين لأكبر كمية من المياه لنهر الفرات من الكميات القادمة عبر قناة التحويل من دجلة ــ الثرثار مع إطلاق الحدود الدنيا الكافية لتشغيل جزءاً من المحطة الكهرومائية لسد القادسية وتأمين متطلبات الزراعة والصناعة، كما ان هذه السياسة التخزينية ستقلل الاحتياج المائي من خزاني سد الموصل وسد دوكان على نهر دجلة في الصيف وتعوض الفرق من المخزون الشتوي هذا من سد القادسية الذي سيتناقص وارده حتماً في السنوات القادمة بسبب

---

[115] وزارة الزراعة والري، مركز الفرات، مشروع تحويل مياه دجلة الى الفرات، خاص، غير منشور، ١٩٨٩، ص ٥ ــ ٢٦.

مشاريع دول الجوار.[116] إذن المتوقع أن يكون الوارد المخزون عام ٢٠٠٠ بحدود (٨٤ر١٠) مليار م٣، وعام (٢٠١٠ بحدود ٧ر٨ مليار م٣، وعام ٢٠٢٠ بحدود ٩ر٦ مليار م٣.[117]

وبالإمكان الإستفادة من سد البغدادي لتلافي النقص الحاصل في نهر الفرات الذي سيستوعب حال إكماله بحدود (٥٢٠٠)م٣/ثانية ولمدة ٢٨ يوماً على الفرات وبطاقة خزنية (١ر١٣) مليار م٣ على أن تلحق له قناة تحويل مع الثرثار لإعادة تجميع المياه مقدم الخزان الى الثرثار لاستغلالها ولتقليل حجم التصريف في نهر الفرات عند حدوث الذروات الفيضانية.[118]

ويُذكر ان الدراسات الإستشارية مطلع الستينيات عند التخطيط لإنشاء سد على نهر الفرات منطقة حديثة قد قُدِّرت بمقدار (٣ ــ ٤) مليار م٣ لأغراض الفيضان عند إنشاء الخزان. ومن المعروف ان عمر الخزان يعتمد على حجم الخزن الميت من المياه الذي يستغرق آلاف السنين قبل أن يمتليء بالطمى كخزان الثرثار والحبانية، باعتبارهما منخفضات طبيعية، هذا الخزن الميت والتسمية (لأنه لا يمكن التصرف به ويبقى مستقراً في قاع الخزان)، والذي يعتبر خزين ستراتيجي للخزان. أما الخزن الحي،

---

(١١٦) عبدالأمير عباس الحيالي ، نهر الفرات والأمن المائي العربي ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، في الجغرافيا السياسية، حزيران، ١٩٩٥، غير منشورة، ص ٢٠٠.

(١١٧) وزارة الزراعة والري ، مؤشرات الموازنة المائية ، ١٩٩٢ ، خاص ، غير منشور ، ص ٨.

(١١٨) وزارة الزراعة والري ، شعبة الموازنة المائية ، مشروع سد البغدادي ، ١٩٨٩، خاص، غير منشور، ص ٦.

فهو ما زاد من مياه فوق حدود الخزن الميت، وهذا يمكن التصرف به في تنظيم الإرواء.

إن وجود السدود على النهر الطبيعي تعطيها ميزة وخاصية إمتصاص الذروات الفيضانية اليومية العالية.(١١٩)

سابعاً ـ ضرورة التوسع في إنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة واختيار مناطق متفرقة بدل تركيزها بأحجام كبيرة في مناطق محدودة مكشوفة واختيار مناطق مفضلة أمنياً مع تخصيص أراضي زراعية لها لتكون أمراً واقعاً وحقاً مكتسباً عند احتمال التوصل الى قسمة المياه العادلة والمنصفة مع الجوار. مع ضرورة إجراء المراجعة الدورية لمهمات الاحتياج المائي لتلك المساحات خشية عدم تمكن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إرواء المساحات المقدرة لها بسبب الفواقد والري العشوائي.

لقد كانت الاستثمارات في السابق متحيزة للمشروعات الواسعة لأجل التعجيل والإسراع في تنمية الموارد الاقتصادية في القطر، لكن أشارت القرائن الحديثة ان هذه المشروعات الصغيرة قد تُحقّق عائد أفضل، خاصة في المجتمعات الصغيرة مثل مشروعات تجميع المياه في الصحراء الغربية والمشروع الشامل لإحياء (حوض الحماد) المشترك بين سوريا، العراق، الأردن، السعودية، كذلك في المنطقة الشمالية بغية تقليل تعرية وجرف التربة وتقليل كمية المواد المترسبة في الخزانات والأنهار والجداول.

---

(١١٩) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، الدائرة الزراعية ، المصدر السابق ، ص ١٨.

إن هــذه المشـــروعات الصغيرة لا تحتاج أيضـــاً لتكـــاليف كبيـــرة ولا ضرورة لشبكات ري وبزل، لأن طبيعة الأرض تتناسب مع طريقة الري بالرش المتنقل وشبه المتنقل وتكون طبيعة المنحـــدرات الطبيعيـــة بمثابـــة مبازل طبيعية.

ثامناً ــ ضرورة الاهتمام بتنمية المياه الجوفية. كخزين استراتيجي غير ملوث ونقي ــ لقد كان القطر في السابق غنياً في موارده المائية فلـــم يكن قد جرى اهتمام ملحوظ بالمياه الجوفية، لكن مع ظهور عملية تنميـــة وتحديث وظاهرة الاستقرار الحضري في مناطق البادية والصحراء الغربية والوسطى والجنوبيـــة ولأجل تطوير وتوســـيع الريف العراقـــي وتـــوطين البـــدو الرحل وســـكان المراعي الطبيعية ظهرت الحاجة والمبرر للبحـــث عن كل مصادر المياه الصالحة للاستعمال لتلبية متطلبـــات تلـــك المـــوارد وتنميتها ومنع تلوثها واستغلالها الجائر، إلا انه لوحظ ان كميـــات الميـــاه الجوفية تكاد تكون محدودة، إلا ان الشواهد دللت على استخدام غير رشيد وغير عقلاني فيها.

تاســـعاً ــ العمـــل الجاد على إبطـــال حجج تركيا وإيران بالحرص على توفير الميـــاه لدول الخليـــج العربي ومن حصة العـــراق فـــي ميـــاه النهرين ومياه شط العرب وعبر المشاريع التي كانت مقترحة، مثل أنابيـــب السلام ــ التركي الذي عطل ومشروع إيصال المياه مـــن نهـــر الكـــارون المغذي الرئيس لشط العرب بالمياه العذبة كمشروع إيصال المياه من إيران الى قطر.

إن المفروض أن تطلق هذه الدول التصاريف الفائضة لديها الى العراق ومن خلاله يمكن إيصال المياه الى دول الخليج العربي ولمسافات أقرب من نهري سيحون وجيحون، كما تدّعي تركيا وبدلاً من نهر الكارون وعبر الخليج العربي بواسطة أنابيب الى دولة قطر من إيران ويكون ذلك بكلفة اقتصادية أقل بعد أن يُصار الى إبرام اتفاقية إقليمية بضمانة دولية لتنظيم حصص كل دولة لتجنب حالات الضغط والإبتزاز والإستغلال خشية قطع المياه أو التوقف ولإزالة حالة التوجس والريبة.

عاشراً ــ وبغية المحافظة على البيئة وخشية تلوث المياه السطحية في القطر ينبغي العمل على زيادة رسوم استهلاك المياه العشوائي التي تسبب حالات التغدق والملوحة، كذلك فرض غرامة على المتسببين في التلوث الذي تفاقم بسبب كثرة رمي القاذورات ومياه المجاري والصرف الصحي وفضلات المصانع المختلفة: (الدباغة، الغذائية، المشروبات الكحولية، الأصباغ، السكر، الزيوت النباتية، مشروعات التصفية البتروكيماوية، الأدوية، فضلاً عن المرتجعات المحمّلة بالأسمدة والمبيدات التي تحملها من السيول والأمطار والمبازل والحقول والمزارع لأجل حصر التلوث، مع التوصية بضرورة حصر إقامة تلك المشروعات الصناعية مستقبلاً في الأماكن القريبة من مصبات الأنهر للإستفادة من المسافة الكبيرة واستغلالها بدون مياه ملوثة، مع ضرورة تثبيت

محطات للإنذار المبكر لقياس ومعرفة نوعية المياه الزراعية الملوثة مع إعداد خرائط بنوعية المياه.

وفي دراسة حديثة جداً انه فُرضت غرامة قدرها (قرش مصري واحد) على كل م^{3} ملوث في المدينة الصناعية التي استحدثت بداية السبعينيات، باسم (٦ اكتوبر) في أطراف القاهرة نتيجة مخلفات تلك المصانع.[١٢٠]

حادي عشر ـ ضرورة إنشاء بنك معلومات مائي ـ تدون فيه كافة التصاريف اليومية والشهرية والسنوية. وذروات الفيضان، ونسب التبخر في كل الخزانات المقامة، والفاقد بسبب القنوات والجداول التقليدية غير المبطنة والأنبوبية، والتكثيف الزراعي لكافة المحاصيل، ونسب التلوث، والملوحة، ومقدار المرتجعات الزراعية، ونسب الإرواء بواسطة الطرق الحديثة: كالرش، التنقيط، الرذاذ، للرجوع إليه عند الحاجة ليكون بمثابة سيطرة قائمة للإجابة على كل التساؤلات المتعلقة بقضايا المياه ـ وبمثابة (كمبيوتر مائي للإدارة المائية) ودائرة حاسبة إلكترونية للسيطرة على كافة الموارد المائية المتاحة في القطر ـ منها السطحية، الجوفية، والتنسيق قدر الإمكان مع النُظُم المشابهة لدى دول الجوار كطريقة للتعاون البنّاء بغية التوصل لقسمة المياه.

ثاني عشر ـ ان التوصية التي تمت عند انعقاد مجلس الجامعة العربية في دورته (١٠٥) بتاريخ ١٣ آذار، ١٩٩٦، في القاهرة والمتعلقة بإنشاء

---

(١٢٠) إذاعة صوت أمريكا ، برنامج أخبار منوعة ، ١٢ آذار ١٩٩٨ ، الساعة العاشرة والنصف مساءً، لقاء مع المسؤول عن المجمع الصناعي، يوسف لويس.

المركز العربي للمياه في دمشق إثر تفاقم قضية المياه مع تركيا ينبغي أن تتجسد بشكل جاد وعبر الاعلان عن وضع ميثاق (شرف مائي عربي) للتنسيق العربي في مجال المياه تجاه دول الجوار المتعسفة: إيران، تركيا، الكيان الصهيوني والمستحوذة على معظم واردات الأنهار الدولية والمشتركة والحدودية.

"ويجب علينا العمل الجاد خشية أن يُسَجِّلَ علينا ان جيلنا هذا قد عجز عن وضع الخطط للتقدم الإنمائي المنظَّم وتحقيق الإكتفاء الغذائي[١٢١]، وتأمين مستلزمات الأمن المائي العراقي.

---

(١٢١) عفيف الراوي ، أثر استصلاح الأراضي في التنمية الزراعية في العراق ، جامعة البكر ، كلية الدفاع الوطني، الدورة الثالثة/ ١٩٧٩، دبلوم عال.

الخاتمـــة

١ ــ أن عصب حضارة العراق : هو نظام الري في العصور القديمة الذي أوصله العباسيون الى درجات متقدمة من التطور والكفاءة. ولقد كانت أفدح الأضرار التي لحقت بالعراق على يد الغزاة المغول هي "تدمير نظام الري".

٢ ــ ان الجزء الأعظم والواقع بين النهرين كان يعتمد في الري على مياه النهرين، لأن سقوط المطر في هذه المنطقة غير كافٍ ولا يهطل في الوقت المناسب، ولم يكن من الممكن معالجة ذلك بنظام مبسط للري بالفيضان كما كان يحصل في دلتا نهر النيل، ذلك لأن موسم الفيضان في العراق كان يحل في وقت غير مناسب، إذ هو متأخر بالنسبة للحاصلات الشتوية ومبكر بالنسبة للحاصلات الصيفية.

٣ ــ وكان النهران ــ دجلة والفرات وروافدهما ــ يحملان نسبة عالية من الرواسب التي كانت تؤدي غالباً في حالة عدم قيام رقابة دقيقة الى غلق وانسداد مجرى الأنهار الصغيرة بسبب آثار الدمار

الذي أصـــاب نظـــام الري الدقيق في العراق، الأمر الـــذي ترتـــب عليه هجران الزراعة ونشوب المنازعات حول الأراضـــي الباقيـــة والصالحة للزراعة.

٤ ـ الأمن المائي هو رديف الأمن الغذائي ، وعليه فانه بـــدون وفـــرة مائية مبرمجة ومسيطر عليها يصعب التخطيط لقيام مـــشاريع ري زراعية، لذلك ينبغي المحافظة علـــى الميـــاه واســـتغلالها بـــشكل اقتصادي، باعتبارها أمر لا بد منه للتنمية، إذ تكاد المياه أن تكـــون مشروع حياة أو موت عندها سنكون بحاجة لكل قطرة ماء تُهدَر ما لم تُحسَم قسمة المياه العادلة، لهذا فالملاحظ على إشكالية المياه مع دول الجوار انها إشكالية سياسية تقريباً عكس المنـــاطق الأخـــرى التي تكاد تكون في معظمها مشكلات علمية هندسية. وعلى فـــرض ان إشكالية المياه حول نهر النيل بين مـــصر والـــسودان واثيوبيـــا وبدعم صهيوني أرادوا أن يجعلوا منها وسيلة ضغط سياسي، إلا ان واقع الحال والمنطق العلمي يفرض العكـــس، ذلـــك لأن الخزانـــات الأربعة التي أُنشأت بدعم الكيان الصهيوني وخبرته وهول لها فـــي اثيوبيا لأجل خزن مياه النيل وحرمان ـ مصر والسودان ـ منهـــا غير ذات جدوى، ذلك لأن طبيعة المياه فيها والمحملة بـــالحمولان الغرينية الكثيفة من الطمى يستحيل تخزينها، لأن أي سد يُقام سوف ينسد تماماً بالطمى في سنوات معدودة يفقد بعدها سعة التخزين كلياً ويحيل الماء الى طوفان مهلك أو تنتظـــر الـــسلطات حتـــى نهايـــة

الفيضان بعد أن تكون حمولة الطمى قد تصرفت عندها لا يكاد السد يجد ما يحجزه ويصبح المشروع هزيلاً غير مجدٍ اقتصادياً وغير مهدد لمصر سياسياً، بالإضافة الى ذلك فان أنهار أثيوبيا لا تقع على سطح الهضبة، ولكن تحتها. وان أي محاولة لرفع أو سحب المياه محكوم عليها فنياً بالفشل.

وعليه فان مجرد ممارسة تركيا وإيران عملاً يؤثر في حجم المياه المتدفقة الى القطر ودون أي أخطار أو إستشارة يجعلهم يكتسبون حقاً، لكنه سيؤدي الى أخطار جسيمة في المستقبل حتى لو لم تكن مخاطرة واضحة في الوقت الراهن. فضلاً عما تقدم يفترض أن تكون لدى تركيا القدرة على استيعاب فائض المياه لديها وقد تمكنت بالفعل من تخزين ما يقارب (١٠٠) مليار م^{3} من مشروع ـ الكاب ـ حتى الآن. وهذا أمر قد يبدو متاحاً في جميع الأحوال في ظروف المنطقة والحصار الجائر وتواجد قوات التحالف المعسكرة في أراضيها وضمن منطقة المشروع ـ جنوب شرق الأناضول بالذات. لكن تركيا لا تستطيع بالضرورة الحصول على كل ما ترغب فيه، على الرغم من ان تحررها من الخطر السوفياتي أتاح لها الحديث عن القيام بدور ما في المنطقة العربية، لكن يبقى على العرب ضرورة على ألا تتحول تركيا الى طرف معادٍ للعرب كما يحصل الآن بعد تنسيقها مع الكيان الصهيوني.

٥ ـــ ان العلاقات العربية ـــ التركية تاريخياً ظلت بعد أن استقلت الأقطار العربية متأثرة بالنظرة السلبية أكثر من تأثرها بعوامل الجوار والمصالح المشتركة.

لكن يبقى "الحوار" القائم على "العدل، والقانون الدولي، والمصالح المشتركة"، هو السبيل الأمثل لتطوير العلاقة مع تركيا نحو الأحسن والأنفع، على أن تنطلق هذه المقاربة العربية في هذا الحوار من موضع "قوة إقليمية" موحدة، لا من موضع الأمة والدول المقسّمة على ذاتها.

٦ ـــ ان القضية المهمة التي ينبغي السعي الحثيث إليها هي "مسألة تقاسم المياه" مع شريكان منذ قدم التاريخ لا غنى عنهما في أي مشروع للمياه، ذلك لأن ثمن الانفصال من الناحية الاقتصادية وبدرجة أكبر من الناحية السياسية قد يفوق أي مشروع لجر المياه "مقترح مشروع أنابيب السلام"، لأن المطلوب تنمية الثقة المتبادلة بين "الأطراف المتشاطئة" وبين دول المنبع والمصب مع ضمان المرور الآمن من دولة العبور... ان أزمة عدم الثقة المتبادلَة حالياً بين تركيا ودول الجوار العربية "العراق، سوريا" حول النزاع على "قسمة المياه" تعززها اتجاهات تركية تقلق الجانب العربي وتدفعه الى اتخاذ جانب "الحذر" في علاقاته مع هذا "الجار القريب البعيد"، كالذي ترسَّب في الموروث التاريخي من "شوائب". هذا الجار له

طموحاته وارتباطاته الدولية. ان الفائض المائي موضوع الإشكالية هو وارد الأنهار المنحدرة من تركيا الى الدول العربية جنوباً "دجلة والفرات" من منطقة جنوب شرق الأناضول ومن سيحون وجيحون في كيليكيا ومجمع "العمق" في الإسكندرونة "اللواء السليب" وليس فائض المياه التركية الآخر الذي يذهب "هدراً" الى البحر الأسود شمالاً أو بحر إيجة غرباً أو يضيع في الداخل.

٧ ـ ان التركيز على مقولة "التعاون الإقليمي" في إشكالية المياه هدفه كما أرادت تركيا تطبيع العلاقات "المائية" لأجل إسقاط "الحقوق التاريخية" للعرب بهذه المياه ومن أجل تعزيز "السيادة التركية" على هذه الثروة المشتركة والإنفراد الكلي باستثمارها ـ السيادة المطلقة، كما عبّر عنها الرئيس التركي "سليمان ديميريل": "إذا كان هذا المورد الطبيعي، أي المياه، في بلادنا فلنا كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة، ان المياه تنبع من تركيا ولا يمكن دول المجرى الأسفل أن تعلّمنا كيفية استعمال ثرواتنا". وقد ذهب التطرف بُعداً أخطر مما تقدم عندما صرّح أحد الأتراك ـ المشاركين في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية "العلاقات العربية ـ التركية" حوار مستقبلي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٥، عندما صرح منكراً حتى التسمية للمياه "بالمياه العربية" متسائلاً... "أرجوكم أن تسعفوا ذاكرتي...

هل هذه المياه تتدفق من الجنوب الى الشمال... فإن كانت كذلك فالتعبير صحيح"...

٨ ـ ان مواقف تركيا تتفهم فقط "سياسة الأمر الواقع" ، وهو التوسع في تنفيذ المشاريع المائية على مجرى النهرين خلافاً لما اتفق عليه بموجب بروتوكول عام ١٩٨٢م، الذي أقر ضرورة التوصل الى "كمية المياه العادلة والمعقولة" التي يحتاج إليها كل من البلدان الثلاثة من خلال طرح مسألتي "الحاجات المستجدة"، ثم "الطابع الدولي" للنهرين، لكنهم استغلوا الوقت الضائع بداية الثمانينيات ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ ونفذوا مشاريعهم وعندما باتت السدود جاهزة عمدوا الى ملء الخزانات وخفض وارد نهر الفرات.

٩ ـ الإصرار التركي على رفض مبدأ قسمة المياه وتفضيلها مبدأ الاستخدام الأمثل هو إصرار بدون سند قانوني دولي، لأنه من الناحية القانونية لا يمكن تطبيق مبدأ عدم "الإضرار بالغير" دون تحديد حصة كل بلد من البلدان الثلاثة وبما يتناسب مع مشاريعها الإروائية والتدفق السنوي من مياه النهرين، كما ان الاستخدام الأمثل أيضاً، لا يتوافق مع مبادئ "العلوم المائية"، لأن مواصفات التربة وحاجتها للمياه تتغير عبر سنوات وبحسب طبيعة الاستثمار والظروف المناخية وكيف يمكن الاعتماد على أرقام دقيقة. كما انه

إذا ما أخذ كل بلد بتحويل الأنهار أو الإستحواذ على معظم واردهـا بحجة وجودها في أراضيه، فإن العالم كله سيتعرض لأخطر أنـواع الاضطرابات.

١٠ـ على خلاف العلاقات السياسية بين دول حوض نهـر النيـل التـي يسودها الثبات والاستقرار، فان الدول المشتركة في حوض نهـري دجلة والفرات، وهي تركيا وسوريا والعراق، كثيـراً مـا تتعـرض العلاقات للتوتر الذي يتصاعد الى حد تفجيـر الأزمـات والتلـويح باستخدام سلاح المياه، فأزمة توزيع مياه النهرين هي أزمة متجددة كل فترة، وإن كانت بصورة متغيرة، فقد تأزمت وتفاقمـت بـسببها الأوضاع السياسية والاقتصادية وبالتالي "الأمن القومي لتلك الـدول أكثر من خمسة وثلاثين عاماً. وهو ما يرجع بالدرجة الأولى الى أن كل منها تضطلع بمشروعات ضخمة وطموحة للتنمية.

١١ـ ان أزمة المياه في الوقت الحاضر لها آثار سلبية تبرز خلال (٧٢) ساعة فقط، بحيث لا يمكن تحمّل قطع مياه الشرب والاسـتخدامات المنزلية تلك الفترة القصيرة، في حـين ان "أزمـة الـنفط" يمكـن معالجتها عن طريق الخزين الاستراتيجي مـع إمكانيـة اسـتخدام البدائل المتوفرة، وعليه فان تشبيه النفط بالمياه ومعادلتهـا، كمـا صرح الأتراك (آخر تصريح لوزير الدولة صالح يلدرم ـ المسؤول

عن مشروع ـ الكاب ـ بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٨، الى قناة الجزيرة الفضائية القطرية بشأن بورصة المياه)، هو أمر غير منطقي، لأن النفط ثروة ناضبة غير متجددة، لكن المياه هي المتجددة، ثم انها لا تحتاج الى استثمارات كبيرة لاكتشافها والتنقيب عليها كالنفط، وهي هكذا ومنذ الأزل. وعليه يترتب عما تقدم عدم منح الآخرين حق الإدعاء بملكيتها، كما يحصل الآن، لأنه للجميع الأحقية في المياه ولهم حقوقاً تاريخية مكتسبة منذ القدم.

١٢ـ بعد أن نفذت تركيا العديد من مشاريعها الإروائية على نهر الفرات ضمن ـ الكاب ـ واستحوذت على معظم مياهه، فان الدراسات الحديثة تشير الى انها عازمة أيضاً في المستقبل القريب جداً بعد استكمالها الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية والجغرافية من إقامة العديد من المشاريع الإروائية والتخزينية على "نهر دجلة" والزاب الأعلى في أراضيها. وقد يصل عدد هذه المشاريع الى (٣٣) مشروعاً بطاقة تخزينية مقدارها (٢١ر٦) مليار م^{3}، الأمر الذي سيتسبب حتماً في "نقص" وارد نهر دجلة المعول عليه باجراء "المناقلة المائية" في القطر لتدارك النقص الحاصل فعلاً في وارد نهر الفرات بسبب المشاريع التركية والسورية معاً، بالإضافة الى ذلك فقد عملت إيران مؤخراً على إحياء نهر مندرس يدعى (بهمنشير) سوف يعمل على تحويل مياه نهر الكارون المغذي

الرئيس لمياه شط العرب وقد استكملت الحفر والتعلية والتسوية والتكسية وبناء السدود عليه. وهذا سوف يساهم في تقليل الوارد المغذي لشط العرب بتحويل مسار نهر الكارون داخل الأراضي الإيرانية فقط.

ومن الجدير بالذكر ان ظروف الغاء اتفاقية الجزائر ، ١٩٧٥ ، قد أثرت في معظم مياه الأنهار الحدودية المشتركة التي كانت الاتفاقية قد حددت الحصص فيها.

١٣ـ كان الموقف السوري بشأن قضية المياه يفضل تحقيق مصلحته الوطنية على المصلحة القومية العليا مستغلاً كل الظروف لتنفيذ مشاريعه أثناء فترة انشغال العراق بالحرب مع إيران، ثم في العدوان الثلاثيني. ولم يمارس باستخدام وسائل الضغط ـ وجود عناصر حزب العمال ـ داخل أراضيه للضغط على تركيا إلا بالاسلوب والهدف الذي يحقق مصلحته، وكما حصل باتفاق عام ١٩٨٧ مع تركيا منفرداً عندما تقرر اطلاق ما يعادل (٥٠٠م³) في الثانية من نهر الفرات على الحدود التركية السورية.

إلا ان تحسناً ملحوظاً ظهر مؤخراً في طروحاته المائية عقب حصول التحالف التركي – الصهيوني وبروز تأثيرات واضحة ومؤثرة للمشاريع الإروائية والتخزينية على وارد النهرين إليهما. مؤكداً على ضرورة توحيد الجهود العربية للتصدي وللعنت والتسويف التركي والمماطلة اللامشروعة في إقرار القسمة العادلة والمنصفة.

وفي ١٩٩٧/٨/١٨ ، تم تذكير السوريين بما قاموا به خلال المدة السابقة.. وان هذه النتيجة التي أوصلتمونا إليها جاءت كونكم شجعتم الأتراك على خرق العرف والمواثيق الدولية المعتمدة في توزيع المياه.)

١٤– لقد افترضنا في الدراسة أولويات لضمان تحقيق مستقبل الأمن المائي وباتباع طرق لترشيد الاستهلاك والحد من الهدر والتبذير العشوائي مع اقتراح طرق لتنمية الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية. ثم ختمنا تلك التوصيات بالتوجيهات من الجهات العليا:

في قضية المياه وتأكيدها ضرورة إقرار القسمة العادلة المنصفة وانهاء إشكالية المياه مع دول الجوار للوصول لتحديد الحقوق المكتسبة "التاريخية" للعراق والأمة العربية، وضرورة أن تكون هناك طاقة خزنية تستوعب أكبر كمية ممكنة من المياه، على أن لا تشكل هذه الطاقة الخزنية خطراً على الأمن القومي، فضلاً

عن أن تكون هناك طاقة تصريفية عالية وخلال زمن قصير نسبياً، ومن خلال عدة بدائل وأن تكون هذه الطاقة التخزينية في مكانٍ أمين محمي.

وتأكيد على ضرورة التفتيش عن البدائل التي تحقق أكثر من غرض في آن واحد عند دراسة إنشاء المشاريع الإروائية، فعندما تمر القناة الإروائية في أراضي صالحة للزراعة هي أفضل من أن تمر في أراض غير صالحة للزراعة.

المصادر والمراجع

أولاً ـــ الوثائق الرسمية ـــ الغير منشورة في دار الكتب والوثائق (د.ك.و).

أ ـــ ملفات البلاط الملكي : (٣١١):

	رقم الملف	عنوان الملف	تأريخه
١ ـــ	٣١١/٢٤٨٢	تنظيم المياه في دجلة والفرات مع تركيا	١٧ حزيران ١٩٤٧
٢ ـــ	٣١١/٤١٢٢	مشروع القطن (مديرية الزراعة)	١٥ تموز ١٩٢٤
٣ ـــ	٣١١/٤١٢٣	امتياز مشروع أصفر (مديرية الري)	١٦ تموز ١٩٢٤
٤ ـــ	٣١١/١٩٩١	الفيضانات	٢ مايس ١٩٣٧
٥ ـــ	٣١١/أ/٨٥	وزارة الاقتصاد والمواصلات مميزية الأمور المالية والإدارية	٦ تموز ١٩٣٨
٦ ـــ	٣١١/١٩٩٨	وزارة الاقتصاد والمواصلات مميزية (مشروع الحبانية)	١٥ أيلول ١٩٣٨
٧ ـــ	٣١١/٥٥	التعميرات والسداد	١ مايس ١٩٣٧
٨ ـــ	٣١١/٢٤٩١	تشغيل السجناء في أعمال تعلية السداد	١ مايس ١٩٣٧
٩ ـــ	٣١١/٢٤٩١	قانون الميزانية العامة ـــ تخصيصات الري	١٣ تموز ١٩٤٧
١٠ـــ	٣١١/١٧٢٧	امتيازات الماء والكهرباء	٣٠ تموز ١٩٤٩
١١ـــ	٣١١/[illegible]٦١٧	لائحة قانون القرض الخاص	١٩٤٩

		بمشروع الثرثار	
١٢ـ	٣١١/٦١٧	قرض مشروع الثرثار	٤ كانون الأول ١٩٤٩
١٣ـ	٣١١/٦١٩	إيفاد ممثلين للتفاوض	٢ شباط ١٩٥٠
١٤ـ	٣١١/٦١٦	إيجار الأراضي في مشروع المسيب	٢٣ كانون الأول ١٩٤٩
١٥ـ	٣١١/٦٢٠/ الوثيقة (٢١)	إيجار الأراضي في مشروع الدجيلة	٢٦ آذار ١٩٥٠
١٦ـ	٣١١/٦٢٠/ الوثيقة (٢٩)	الموافقة على لائحة قانون الإعمار	١٨ آذار ١٩٥٠
١٧ـ	٣١١/٦٢٠/ الوثيقة (٣٥)	صلاحية إحداث الكسرات	١١ آذار ١٩٥٠
١٨ـ	٣١١/٦٢١	لائحة قانون قرض مشروع الثرثار	٢ نيسان ١٩٥٠
١٩ـ	٣١١/٦٢٢	تخويل مديرية الري صلاحية إحداث الكسرات	١٤ مايس ١٩٥٠
٢٠ـ	٣١١/١٩٤٧	الري والفيضانات/١٩٥٢	١٩٥٢
٢١ـ	٣١١/١٠٠٥	تبادل الوثائق بين تركيا والبلدان المنسلخة ١٩١٧	بلا تاريخ
٢٢ـ	٣١١/٩٢٨	الاتفاقيات الدولية	١٩٢٣
٢٣ـ	٣١١/٥٧٤	مقررات مجلس الوزراء	١ نيسان ١٩٤٦
٢٤ـ	٣١١/٤٩٠٩	مهمة الوفد العراقي في تركيا	٢٥ آذار ١٩٤٦
٢٥ـ	٣١١/٢٥٨٢	مسودة معاهدة السلام/ ١٩١٤	١٩٢٣
٢٦ـ	٣١١/٢٠٠٧	قصة مياه مندلي	٢٩ أيلول ١٩٣٢

٢٧ـ	٣١١/٨٢١	الحدود العراقية ـ الإيرانية	١٩٣٧
٢٨ـ	٣١١/٩٠٤	المعاهدة العراقية ـ الإيرانية	٦ آذار ١٩٣٨
٢٩ـ	٣١١/٤٩٥٢	تقارير السفارة العراقية في طهران	٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣
٣٠ـ	٣١١/١٩٨٨	نقارات الشامية	١٥ كانون الثاني ١٩٣٣
٣١ـ	٣١١/١٩٩٥	مشاريع سوريا على العراق	٢٤ شباط ١٩٣١

محاضر مجلس النواب (م.م.ن) في دار الكتب والوثائق

محاضر مجلس النواب   المعاهدة العراقية ـ الإيرانية   ١٩٣٧

ب / الوثائق السرية ـ

(ملف قضايا المياه ـ وزارة الري ـ الدراسات) ـ خاص

١ ـ توجيهات

٢ ـ الرد على المغالطات التركية المؤرخة في ١٩٩٧/٨/١٨ ـ إثر عرض قناة الجزيرة الفضائية القطرية ـ مع صالح يلدروم ـ وزير الدولة التركي بشأن قضية المياه وبورصة المياه.

٣ ـ كتاب أمانة سر مجلس الوزراء. الأول ـ ١٩٩٧ الى وزارة الري ـ بشأن موضوع المياه ، سري للغاية.

٤ ـ وزارة الزراعة والري ، الخطة الاستراتيجية لتنمية الصحراء الغربية، مركز الفرات للدراسات وتصاميم الري، بيانات سرية، خاصة.

٥ ـ تقرير الأمير ـ صدرالدين اغاخان ـ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق المرسل من قبل الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن الدولي، في ١٥

تموز، ١٩٩١، سري، خاص.
٦ ــ وزارة الري ، تقرير خاص حول برنامج الأمن الغذائي، بغداد، ١٩٨٧، سري، خاص.
٧ ــ الجامعة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ١٩٩٥، الخرطوم، خاص.
٨ ــ مذكرة وزارة الخارجية، جمهورية العراق، الى أمانة الجامعة العربية، حول تصريحات الرئيس التركي، سليمان ديميريل لصحيفة الأهرام القاهرية في ١٩٩٧/٦/١٦، بشأن قضية المياه، الرقم ٣٣٨٥/١/١١/٨/٧، في ١٩٩٧/١٠/٦.
٩ ــ وزارة الخارجية ، الدائرة القانونية ، نصوص المخابرات الرسمية، بشأن الأنهار الحدودية المشتركة مع إيران (٥٠ ــ ١٩٥٨).
١٠ــ ملف سير المفاوضات الرسمية ، اللجنة الفنية المشتركة (تركيا ــ سوريا ــ العراق) في وزارة الري، سري، خاص.

جـ / وثائق خاصة بوزارة الري ــ غير منشورة :

١ ــ مديرية الري العامة : تقرير عن أعمال المديرية العامة للسنوات (١٩٤١ ــ ١٩٤٦)، بغداد.
٢ ــ جماعة مكارثي : إعمار حوضي دجلة والفرات، ملخص التقرير الذي قدمه المهندسون الإستشاريون الأمريكان، في بغداد، نيويورك، تشرين الأول، ١٩٥٢.
٣ ــ علي غالب عبدالخالق : مشاريع التخزين والسدود ومشاريع الري والبزل في العراق، وزارة الري، دائرة التخطيط والمتابعة، ١٩٨٩، خاص.
٤ ــ الموارد المائية في العراق وأثرها على الاقتصاد العراقي، وزارة الزراعة

والري، تشرين الثاني، ١٩٩١، خاص.
٥ ـ الموارد الطبيعية في تركيا والتصميم لبناء المشاريع الرئيسية من أجل تركيا مزدهرة. مقال، مترجم عن جريدة أبناء اليوم التركية، وزارة الري، دائرة التخطيط النوعي، خاص.
٦ ـ مشاكل تقسيم المياه في الشرق الأوسط، وزارة الزراعة والري، قسم الدراسات، بلا تاريخ، خاص.
٧ ـ المجلس الزراعي الأعلى، المشاريع الزراعية المتوسطة والكبيرة، خلاصة المشاريع المقترحة في خطة التنمية (٧٦ ـ ١٩٨٠)، بغداد، ١٩٧٧، خاص.
٨ ـ الموازنة المائية في العراق، دراسة رقم (أ ـ ١)، خاص.
٩ ـ د. حسن كاشف الغطاء، دور مديرية الري العامة، بلا تاريخ، خاص.
١٠ـ د. باقر كاشف الغطاء، خلاصة المفاوضات الرسمية، (العراقية ـ السورية) حول استثمار مياه الفرات بين الأعوام (٦٢ ـ ١٩٦٧)، وزارة الزراعة والري، مديرية الري العامة، خاص.
١١ـ د. علي احسان باغيش : مشروع جنوب شرق الأناضول، (الكتاب)، ترجمة وتلخيص وزارة الري، دائرة التخطيط والمتابعة، بغداد، ١٩٩٦، خاص.
١٢ـ د. بدر الكسم : القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، وزارة الخارجية السورية، بلا تاريخ، خاص، ملفات وزارة الري، بغداد.
١٣ـ جميل محمود خاور، الموارد المائية والسدود في إيران والمياه الحدودية المشتركة مع العراق، وزارة الزراعة والري، قسم الموازنة المائية، نيسان، ١٩٩٣، سري.
١٤ـ رشاد قزانجي ، الحدود العراقية ـ الإيرانية ومياه الأنهر المشتركة، تقرير مديرية الري العامة، ٧ كانون الثاني، ١٩٦٩، خاص.
١٥ـ د. ضياء الدين القوصي ، إنشاء بنوك المياه وتأجيج الحروب عليها، وجهة

نظر رسمية مصرية، من بحوث مؤتمر وزارة الزراعة والمياه العرب برعاية الجامعة العربية، القاهرة، ٢٩ نيسان، ١٩٩٧. وثائق خاصة.

١٦ـ د. نادر جرجيس ، المياه الدولية المشتركة وقوانينها، دراسة حالة حوضي دجلة والفرات، الجامعة العربية، منظمة التربية والعلوم، تونس، ١٩٩٥، وثائق وزارة الري.

١٧ـ د. الجميلي الشطي : تطوير التشريعات المائية وتطبيقاتها في مجال المياه، الجامعة العربية، منظمة التربية والعلوم، تونس، ١٩٩٤، وثائق وزارة الري.

١٨ـ سعيد الجزائري ، مشاريع الري والبزل في العراق وعلاقتها بتخطيط الموارد المائية، وزارة الري، بغداد، ١٩٧٠، خاص.

١٩ـ وزارة الري ، المؤسسة العامة لصيانة وتشغيل مشاريع الري، سجلات تصاريف النهرين، (٦٥ ـ ١٩٨٥)، بلا تاريخ، خاص.

٢٠ـ قسم الدراسات ، ملحق رقم (٣)، تطوير مشاريع الري والخزن في سوريا، سد الفرات، دراسة خاصة، بلا تاريخ.

٢١ـ خلاصة اضبارة مفاوضات الفرات للفترة (٦٢ ـ ١٩٧٤)، خاص.

٢٢ـ دائرة التخطيط والمتابعة ، الموارد المائية غير التقليدية، ١٩٩٣، سري للغاية.

٢٣ـ وزارة الزراعة والري ، دائرة التخطيط والمتابعة ، المشاريع الحالية في دول أعالي النهرين وتأثيرها على الوارد المائي الى العراق، ١٩٨٩، خاص.

٢٤ـ تقرير الدكتور دانتي كايونيرا ، مندوب سكرتارية الأمم المتحدة لدراسة حالة المياه في الشرق الأوسط، ترجمة المهندس جميل محمود خاور، بغداد، ١٩٩٠، خاص.

٢٥ـ الاضبارة الخاصة بمفاوضات الفرات ، محضر اجتماعات الجلسة السادسة في ٣١ مايس، ١٩٦٦، بغداد، ١٩٦٧، خاص.

٢٦ـ مديرية التخطيط والمتابعة ، العلاقات العامة ، خلاصة المفاوضات السورية ـ

العراقية، نيسان ١٩٧٥، بغداد، خاص.

٢٧ـ اضبارة مفاوضات الفرات للفترة من ١١ لغاية ٢٦ آذار، ١٩٧٢، خاص.

٢٨ـ التخطيط الشامل لموارد المياه وتطوير الأراضي في العراق، الموازنة المائيـــة، المرحلة الثالثة، ملحق رقم (٧)، ١٩٩٠، خاص.

٢٩ـ وزارة الزراعة والري، مركز الفرات، مشروع تحويل مياه دجلة الى الفـــرات، ١٩٨٩، خاص.

٣٠ـ مؤشرات الموازنة المالية ، ١٩٩٢ ، خاص.

٣١ـ التخطيط والمتابعة ، قسم الدراسات والموارد المائية، شعبة الموازنة المائيـــة، مشروع سد البغدادي، ١٩٨٩، خاص.

٣٢ـ مشروع خزان بحيرة الشارع ، ١٩٨٨ ، خاص.

٣٣ـ الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري ، الـــسداد والنـــواظم الرئيـــسية، بغـــداد، ١٩٩٢، خاص.

٣٤ـ مركز الفرات لدراسات وتصاميم مشاريع الري ، بلا تاريخ، خاص.

٣٥ـ الهيئة العامة للسدود ، مشاريع السدود المستقبلية، ١٩٩٢، خاص.

٣٦ـ مركز الفرات للدراسات وتصاميم الري، بلا تاريخ، خاص.

٣٧ـ مركز الفرات، الموازنة المائية، بلا تاريخ، خاص.

٣٨ـ دراسة المهندس جميل محمود خاور، الستراتيجية المائية الوطنية المطلوبـــة، ١٩٩٣، خاص.

٣٩ـ الجامعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ترشيد استخدام المياه فـــي الزراعة العربية، وثيقة المشروع القومي لترشيد استخدام المياه في الزراعـــة، الخرطوم، ١٩٩٥، ج ٢، خاص.

٤٠ـ مسودة وثيقة مشروع مقترح للتنفيذ ، الخرطوم، ١٩٩٥، ج ١، خاص.

د ــ دراسات غير منشورة عن المياه :

١ ــ جلال عبدالله معوض ، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، للفترة من ١٤ ــ ١٦ كانون الأول، ١٩٩١.

٢ ــ زياد عزيز حميد ، الأبعاد السياسية لمسألة المياه في الشرق الأوسط، تركيا دراسة خاصة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، ١٩٩٣.

٣ ــ سولتر، إعمار العراق، خطة العمل، مجلس الإعمار، بغداد، ١٩٥٦.

٤ ــ صلاح سليم علي ، مشاريع تركيا الإروائية على نهر الفرات وتأثيرها في المنطقة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

٥ ــ عوني عبدالرحمن السبعاوي، أبعاد ومؤشرات مشروع ــ الكاب ــ في الأمن القومي العربي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٠ كانون الثاني، ١٩٨٨.

٦ ــ د. عماد الجواهري ، صلاح سليم ، سد أتاتورك ومستقبل العلاقات العراقية ــ التركية، من بحوث ندوة المياه، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

٧ ــ ماجد السيد ولي، المصب العام، جامعة البصرة، ١٩٨٦.

٨ ــ د. محمد عبدالله الدوري ، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي. ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٩ ــ ٣١، تشرين الأول، ١٩٩٤.

٩ ــ مركز الدراسات العربية، لندن، الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات، المنعقدة في لندن، تموز، ١٩٩٠.

١٠ــ د. محمود نور الدين الرفاعي ، محاضرة عن مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق، الموسم الثقافي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي السورية،

دمشق، ١٩٧٢، ج ٢، ملفات الري.
١١ـ د. نصيف جاسم المطلبي ، التسلح التركي في منطقة الشرق الأوسط وأثره على الأمن القومي العربي، ندوة التسلح، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، للفترة (٢٢ ـ ٢٣، أيار، ١٩٨٨)، بغداد.
١٢ـ نبيل محمد سليم ، الأبعاد السياسية لمشاريع تركية المائية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ندوة المياه، ١٩٩٣.
١٣ـ نشرة دراسات ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد (٩٤)، أيلول، ١٩٩٦.
١٤ـ وزارة الإعلام ، لماذا ألغيت اتفاقية الجزائر ، السلسلة الإعلامية، (١٠٣)، ١٩٨٠.
١٥ـ د. يوسف صديق حسن ، الاستغلال الأمثل للموارد المائية (ري الجزيرة)، ندوة المياه، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٢.

ثانياً ـ المقابلات الشخصية :

١ ـ السيد عفيف الراوي، وكيل وزارة الري سابقاً، عضو الوفد المفاوض.
المقابلة الأولى، بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٦، بغداد.
المقابلة الثانية، بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٦، بغداد.
المقابلة الثالثة، بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩٦، بغداد.
المقابلة الرابعة، بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٩٦، بغداد.
٢ ـ الدكتور نادر جرجيس ، مدير قسم الدراسات ، وزار الري، بغداد.
المقابلة الأولى، بتاريخ ٦/١١/١٩٩٦.
المقابلة الثانية، بتاريخ ١٠/١/١٩٩٧.
المقابلة الثالثة، بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٧

المقابلة الرابعة، بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٠

المقبلة الخامسة، بتاريخ ١٩٩٨/١/١٣.

٣ ــ السيد قصي محمد يحيى ، مدير القسم المالي، المنشأة العامة للماء والمجاري، وزارة الداخلية.

المقابلة الأولى، بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٣.

المقابلة الثانية، بتاريخ ١٩٩٧/١/٤.

المقابلة الثالثة، بتاريخ ١٩٩٧/١/٨.

٤ ــ المهندس فارس عبدالرزاق الأعسم ، مدير عام إسالة ماء بغداد.

المقابلة الأولى، بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٠.

ثالثاً ــ الرسائل غير المنشورة بشأن المياه :

أ ــ العسكرية، جامعة البكر، كلية الدفاع الوطني، سري للغاية:

١ ــ سمير ابراهيم عبدالرزاق، فن المفاوضات، تطبيق عملي على مفاوضات المياه، الدورة العاشرة، ١٩٩٤.

٢ ــ طالب منصور نجم ، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق وتأثيرها على مستقبل العلاقات، الدورة التاسعة، ١٩٩٣/١٩٩٢.

٣ ــ علي خليفة حمد ، الصراع على المياه العربية وأثرها على العراق، الدورة التاسعة، ١٩٩٣/٩٢.

٤ ــ عبدالودود يوسف ، حقوق العراق المكتسبة في الأنهر المشتركة وأهميتها للأمن الغذائي العراقي، الدورة الثامنة، ١٩٩٢/٩١.

٥ ــ عامر عباس حسن ، مقاسمة المياه الدولية في الشرق الأوسط، ١٩٨٦/٨٥.

٦ ــ فوزي أحمد لطيف التكريتي، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق وتأثيرها على مستقبل العلاقات وتطويرها، الدورة العاشرة، ١٩٩٤/٩٣.

٧ ــ كنعان منصور خليل ، السدود التخزينية ووسائل حمايتها، ١٩٩٠.

٨ ــ مهدي جواد كاظم ، الأمن الغذائي في العراق ومستلزمات تحقيقه، الدورة التاسعة، ١٩٩٣/٩٢.

٩ ــ مزهر محمد حسن ، مستقبل المياه وأثرها على الزراعة في العراق، ١٩٩٢.

١٠ــ هاشم أحمد علوان الدليمي ، الستراتيجية الوطنية للمياه في العراق، ١٩٩٧/٩٦.

١١ــ عفيف الراوي ، أثر استصلاح الأراضي في التنمية الزراعية في العراق، ١٩٧٩.

ب ــ الرسائل الجامعية غير المنشورة :

١ ــ احسان توفيق جعفر ، استثمار الأنهار الدولية لغير شؤون الملاحة، دراسة تطبيقية حول نهر الفرات، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية سابقاً، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨.

٢ ــ جعفر خزعل جاسم ، قواعد استغلال الأنهار الدولية لغير الملاحة ومدى تطبيقها في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٣، بغداد.

٣ ــ حسين وحيد عزيز الكعبي ، الموارد المائية في إيران ، الإمكانيات والمحددات، رسالة ماجستير، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، بغداد.

٤ ــ حسين عليوي عيشون ، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، بغداد.

٥ ــ خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق

وإيران، رسالة ماجستير، جغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠، بغداد.
٦ ـ سالم الياس سليمان ، الموارد المائية في حوضي نهري دجلة والفرات في تركيا، رسالة ماجستير، جغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨، بغداد.
٧ ـ سعود محمد حبيب السامرائي ، التهديدات الإسرائيلية للأمن المائي العربي، رسالة دكتوراه، دراسة جيوبوليتيكية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، بغداد.
٨ ـ صبرية أحمد لافي الغريري ، الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني، رسالة دكتوراه، جغرافيا سياسية، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، بغداد.
٩ ـ ضاري رشيد السامرائي ، الأبعاد السياسية والقانونية والدولية لمشكلة المياه في المنطقة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٣، بغداد.
١٠ـ علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٦، بغداد.
١١ـ عبدالأمير عباس الحيالي ، نهر الفرات والأمن المائي العربي، رسالة دكتوراه، جغرافيا سياسية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥، بغداد.
١٢ـ فاروق توفيق ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية في مجالات النفط والمياه (٧٣ ـ ١٩٨٣)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦، بغداد.
١٣ـ محمد جواد علي المبارك ، أثر المياه في العلاقات بين الدول، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، بغداد.
١٤ـ محمد جعفر جواد السامرائي ، الأنهار الحدودية في محافظة واسط، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، بغداد.

١٥ــ محسن عبدالصاحب مظفر ، الثروة المائية في إيران والإمكانات والمشكلات من وجهة نظر جغرافية، رسالة ماجستير، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٧، بغداد.

١٦ــ د. نوري العاني وآخرون ، تاريخ الموارد المائية والري في العراق الحديث والمعاصر، دراسة باليد، بلا تاريخ، مقدمة لجهات خاصة.

١٧ــ نصيف جاسم المطلبي ، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق، رسالة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦، بغداد.

١٨ــ وصال نجيب عارف ، القضية الكردية في تركيا ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، بغداد.

جــ بحوث الندوات : غير المنشورة :

١ ــ د. ابراهيم بكري ، المعالجات الكيماوية في استصلاح الترب المتأثرة بالأملاح وزيادة انتاجيتها، من بحوث ندوة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بالتعاون مع الأمانة العامة لمجالس البحث العلمي العربية في بغداد للفترة (٢٦ شباط ــ ٣ آذار، ١٩٩٧).

٢ ــ أوغسطين بويا حنا ، استعمال المياه المالحة في غسل الأراضي المتأثرة بالملوحة، ندوة اكساد في بغداد.

٣ ــ اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، التكامل العربي في مجال ترشيد وتطوير استخدامات المياه في الزراعة، ندوة، ١٩٨٨، بغداد.

٤ ــ الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية والزراعة ، الفاو ، روما، الهيئة الإقليمية لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى، الدورة الثانية عشرة، نظرة عامة على تدابير اصلاح السياسات المائية الوطنية في أقاليم الشرق الأدنى، ندوة، للفترة من (١١ ــ ١٤ كانون الأول، ١٩٩٦)، بيروت.

٥ ــ د. جواد كاظم ، امتصاص الماء والعناصر الغذائية ومكونات الحاصل في الترب

المتأثرة بالأملاح، ندوة اكساد، في بغداد.
٦ ــ د. جيلاني عبدالجواد ، خبرة المركز العربي في استعمالات المياه المالحة وشبه المالحة في الدول العربية، ندوة اكساد، في بغداد.
٧ ــ طعمة البندر ، الأبعاد السياسية لحبس مياه الفرات ، ندوة نقابة المهندسين الزراعيين، حول شحة مياه الفرات، ١٩ نيسان ١٩٧٥، بغداد.
٨ ــ د. عبدالله نجم ، استخدام الماء الأرضي للإيفاء باحتياجات النبات، ندوة اكساد، في بغداد.
٩ ــ د. عبدالنبي فردوس ، أثر استخدام المياه المالحة على شبكات الري الحديثة، ندوة اكساد في بغداد.
١٠ــ النموذجة الرياضية والتوازن الملحمي ، ندوة اكساد في بغداد.
١١ــ سد. علي عبد فهد ، التغايرات الموقعية لملوحة أراضي السهل الرسوبي ومياه نهر صدام وعلاقتها بالاستغلال الزراعي، ندوة اكساد في بغداد.
١٢ــ كامل مجيد ، استخدام المياه المالحة تحت نظام الري بالتنقيط في الواحات الصحراوية، ندوة اكساد في بغداد.

رابعاً ــ الكتب :

أ ــ العربية :

١ ــ د. أحمد سوسة تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الآثارية والمصادر التاريخية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ج ٢.
٢ ــ فيضانات بغداد في التاريخ ، مطبعة الأديب ، ١٩٦٣ ، بغداد، ج ١.
٣ ــ وادي الفرات ومشروع سدة الهندية ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٤٥، ج ٢.
٤ ــ في ري العراق ، نهر الفرات ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٤٥، ج ١.

٥ ــ وادي الفرات ومشروع بحيرة الحبانية، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٤٥.
٦ ــ أجية يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، سلسلة الدراسات الخاصة (٥)، القاهرة، ١٩٧٧.
٧ ــ ارنون سوفير ، أنهار من نار ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الجامعة العبرية، نشر عام عوفير، تل أبيب، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٢.
٨ ــ اليشع كالي ، المياه والسلام ، وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مستنسخة، بلا تاريخ.
٩ ــ إيران اليوم ، منظمة الإعلام الإسلامي ، طهران ، ١٩٩١، ط ١.
١٠ــ المجلس الزراعي الأعلى ، الموازنة المائية في العراق ، دراسة رقم (أ ــ ١)، مطبعة الإرشاد، بغداد، بلا تاريخ.
١١ــ بدر غيلان ، تاريخ الأطماع الفارسية في شط العرب ، وزارة الإعلام، ١٩٨٠، ط ١.
١٢ــ توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ط ١.
١٣ــ توماس ناف ، روث ماتسون ، المياه في الشرق الأوسط، صراع أم تعاون، ترجمة مديرية التطوير القتالي، وزارة الدفاع، سلسلة بحوث عسكرية، الرقم (٧٢)، ١٩٨٧، ط ١.
١٤ــ د. جمال مظلوم وآخرون ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، بيروت، ١٩٩٥.
١٥ــ د. جابر الراوي ، الغاء الاتفاقية العراقية ــ الإيرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء أحكام القانون الدولي، بغداد، ١٩٨٣، بلا مكان طبع.

١٦ـ حميد نشأت اسماعيل ، لمحات ميدانية من الزراعة الإروائية في العراق، وزارة الري، التخطيط والمتابعة، الموازنة المائية، مطابع الهيئة العامة للمساحة، بغداد، ١٩٩٠، ج ١.
١٧ـ د. خالد العزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠.
١٨ـ مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران، دراسة في الجغرافية السياسية والقانون الدولي، بغداد، ١٩٨١.
١٩ـ د. خطاب صكار العاني ، د. نوري خليل البرازي ، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٩.
٢٠ـ خليل ابراهيم الخالد ، مهدي محمد الأزري ، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.
٢١ـ سناء عبدالله العمري ، انتاج واستهلاك الحنطة في العراق (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠.
٢٢ـ د. صباح محمود محمد ، الصراع الجيوبوليتيكي في الخليج العربي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٦.
٢٣ـ طه الهاشمي ، تاريخ الشرق القديم ، مطبعة دار السلام ، بغداد، ١٩٣١.
٢٤ـ طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ، ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.
٢٥ـ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ط ٦، الأجزاء: ١، ٢، ٤، ٥، ٦، ١٠.
٢٦ـ موجز تاريخ البلدان العراقية ، مطبعة النجاح ، بغداد، ١٩٣٠.
٢٧ـ العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، مطبعة العرفان ، صيدا، ١٩٣٥، ج ٢.

٢٨ـ عبدالعزيز القصاب ، من مذكراتي ، بيروت ، ١٩٦٢.

٢٩ـ عبدالقادر باش أعيان ، البصرة في أدوارها التاريخية ، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦١.

٣٠ـ عبدالرزاق محمد أسود ، موسوعة العراق السياسية ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦، ط ١، المجلد الأول، الخامس.

٣١ـ علي جمالو ، ثرثرة فوق الفرات ، النزاع على المياه في الشرق الأوسط، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ط ١.

٣٢ـ د. عزالدين الخيرو ، الفرات والقانون الدولي ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥.

٣٣ـ الفرات في ظل قواعد القانون الدولي ، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٦.

٣٤ـ د. عبدالحسين القطيفي ، التوارث الدولي فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية، مسودة كتاب، لم يُنشر، كلية القانون، بغداد، ١٩٧٣.

٣٥ـ د. عبدالعزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

٣٦ـ عبدالله الفياض ، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك ، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٥٦.

٣٧ـ عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق ، مطبعة النجاح ، بغداد، ١٩٥٣، ج ١.

٣٨ـ فلاح شاكر أسود ، الحدود العراقية ـ الإيرانية ، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠.

٣٩ـ لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٥، ط ٦.

٤٠ـ د. محمد رضوان خولي ، التصحر في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ١٩٨٥.
٤١ـــ محمود شوقي الحمداني ، لمحات من تطور الري في العراق، بغداد، ١٩٨٤، بلا مكان طبع.
٤٢ـــ متي عقراوي ، العراق الحديث ، تحليل لأوضاع العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والتربوية، ترجمة متي عقراوي، مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ج ١.
٤٣ـــ مجيد خدوري ، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، بيروت، ١٩٦٦.
٤٤ـــ نظام الحكم في العراق ، بيروت ، ١٩٦٥.
٤٥ـــ جعفر الخياط ، القرية العراقية ، دراسة في أحوالها واصلاحها، بغداد، ١٩٥٠.
٤٦ـــ مقومات مُظُم الري في العراق القديم ، بحوث ندوة مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٩٨٩.
٤٧ـــ العلاقات العربية ـــ التركية ، حوار مستقبلي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، كانون الثاني، ط ١، إصدارات المركز.

ب ـــ الدوريات ـــ العراقية :

الصحف :

١ ـــ جريدة الزمان ، العدد ٢٦٨٨ ، ٣١ تموز ، ١٩٤٦.
٢ ـــ جريدة الزمان ، العدد ٢٧٠٧، ٢٣ آب، ١٩٤٦.
٣ ـــ جريدة الزمان ، العدد ٢٧٣٩، ١١ تشرين الأول، ١٩٤٦.
٤ ـــ جريدة الزمان ، العدد ٢٧٤٢، ١٤ تشرين الأول، ١٩٤٦.
٥ ـــ جريدة الزمان ، العدد ٣٦٨٦، ١٨ تشرين الثاني، ١٩٤٩.
٦ ـــ جريدة الزمان ، العدد ٢٧٥٦، ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٤٦.

٧ ــ جريدة الزمان ، العدد بلا، ١١ تشرين الثاني، ١٩٤٦.
٨ ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٠٢٧، ٣٠ أيلول، ١٩٤٧.
٩ ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٦٢١، ١٠ أيلول، ١٩٤٩.
١٠ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٦٨٣، ٢٥ تشرين الثاني، ١٩٤٩.
١١ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٦٨٤، ٢٦ تشرين الثاني، ١٩٤٩.
١٢ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٥٨٨، ٢٦ آب ، ١٩٤٩.
١٣ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٥٩١، ٦ آب، ١٩٤٩.
١٤ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٦٢٩، ١٩ أيلول، ١٩٤٩.
١٥ــ جريدة الزمان ، العدد ٥٠٠٥، ٦ نيسان، ١٩٥٤.
١٦ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٠١٩، أيلول، ١٩٤٧.
١٧ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٨٧٩، ٢١ تموز، ١٩٥٠.
١٨ــ جريدة الزمان ، العدد ٣٦٥٤، ٢٢ تشرين الأول، ١٩٤٩.
١٩ــ جريدة الزمان ، العدد ٤٦٢، ٢٤ كانون الثاني، ١٩٣٥.
٢٠ــ جريدة الزمان ، العدد ٤٦٣، ٢٥ كانون الثاني، ١٩٣٥.
٢١ــ جريدة الفرات ، العدد بلا، ٢٨ كانون الأول، ١٩٣٤.
٢٢ــ جريدة العراق ، العدد ١١٢٨، ١٣ تشرين الثاني، ١٩٧٩.
٢٣ــ جريدة الجمهورية ، العدد بلا، ٧ كانون الأول، ١٩٩٢.
٢٤ــ جريدة الثورة ، العدد ٥١٠١، ٥ مايس، ١٩٨٤.
٢٥ــ جريدة الثورة ، العدد ٩٢٠٩، ٢٣ آذار، ١٩٩٧.
٢٦ــ جريدة الثورة ، العدد

المجلات العراقية :

١ ــ خالص حسني الأشعب ، مشكلة مياه مندلي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، حزيران، ١٩٦٩، بغداد.

٢ ــ عباس التميمي ، تقسيم مياه كنجان جم ، مجلة الجامعة، جامعة الموصل، مطابع مؤسسة دار الكتب، العدد، بلا، السنة الحادية عشر.

٣ ــ د. عماد عبدالسلام رؤوف ، خارطة الحدود الشرقية البرية للوطن العربي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.

٤ ــ د. طارق عبدالوهاب مظلوم ، مشروع إرواء نينوى ، مجلة النفط والتنمية، بغداد، السنة السادسة، العددين (٧ ــ ٨)، نيسان ــ مايس، ١٩٨١.

٥ ــ فؤاد سفر ، أعمال الإرواء التي قام بها سنحاريب ، مجلة سومر، المجلد الثالث، ١٩٤٧، دائرة الآثار العامة، بغداد، ج ١.

٦ ــ د. مهدي الصحاف ، وفيق الخشاب ، مشاريع الري وآثارها الحالية والمستقبلية، مجلة دراسات للأجيال، وزارة الثقافة والإعلام، آب، ١٩٨٤.

٧ ــ عفيف الراوي ، حوض الفرات من منبعه الى مصبه وملابسات توزيع مياهه في تركيا وسوريا والعراق، مجلة صوت المهندسين، العدد ٧١، ١٩٧١، بغداد.

٨ ــ د. نصيف جاسم المطلبي ، العلاقات العراقية ــ السورية ــ التركية في ضوء المياه المشتركة. مجلة مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد ٣، ١٩٨٩.

العربية ـ : الصحف :

١ ــ الرأي القطرية، العدد ٨٤٣١، ٣٠ شباط، ١٩٩٦.

٢ ــ الرأي القطرية، العدد بلا، ٢ كانون الثاني، ١٩٩٥.

٣ ــ القبس الكويتية، العدد ٦٣٥٩، ٢١ كانون الثاني، ١٩٩٠.

٤ ــ القبس الكويتية، العدد بلا، ٢٥ كانون الأول، ١٩٩٠

٥ ــ الاتحاد الإماراتية، العدد بلا، ٢٢ حزيران، ١٩٩٦.

٦ ــ الاتحاد الإماراتية، العدد ٨٤٣١، ٢٠ شباط، ١٩٩٦.

٧ ــ الاتحاد الإمارتية، العدد بلا، ١١ نيسان، ١٩٩٢.

٨ ــ الحياة اللندنية، العدد بلا، ٣٠ تموز، ١٩٩٦.

٩ ــ الحياة اللندنية، العدد بلا، ٢٤ كانون الأول، ١٩٩٢.

١٠ــ الحياة اللندنية، العدد بلا، ٢٥ نيسان، ١٩٩٦.

١١ــ الحياة اللندنية، العدد بلا، ١٠ آب، ١٩٩٤.

١٢ــ الدستور الأردنية، العدد الملحق السياسي، ٤ آب، ١٩٩٦.

١٣ــ الشرق الأوسط، العدد بلا، ٢٥ آب، ١٩٩٦، لندن.

١٤ــ الشرق الأوسط، العدد بلا، ١٦ شباط، ١٩٩٤.

١٥ــ النشرة الأخبارية الشهرية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، العدد الخامس، ١٩٩٦.

١٦ــ نشرة دراسات، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد ٩٤، أيلول، ١٩٩٦.

المجلات ـ العربية :

١ ــ رينيه ديمون، مصر بنغلاديش محرومة من الماء على حافة المتوسط، مجلة الوحدة، إصدار المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، الرباط، العدد ٧٦، كانون الثاني، ١٩٩١.

٢ ــ د. جلال عبدالله معوض ، تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٠، حزيران، ١٩٩٢.

٣ ــ د. احمد الرشيدي ، الأنهار الدولية في الوطن العربي ، أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني، مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية، القاهرة، العدد ٨٦،

حزيران، ١٩٩٦.
٤ ــ د. جلال عبدالله معوض ، العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون الأول، ١٩٩٦.
٥ ــ بروس أ. هوزوتنير ، أزمة المياه في الشرق الأوسط ، ترجمة غسان ملاوي، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ٥ كانون الثاني، ١٩٩٢، لندن.
٦ ــ حسين معلوم ، الجغرافية السياسية لأزمة المياه العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٢٥، السنة الثانية والثلاثون، تموز، ١٩٩٦.
٧ ــ د. حسن بكر ، حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات الى النيل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١١١، كانون الثاني، ١٩٩٣.
٨ ــ د. حسن بكر ، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٤، نيسان، ١٩٩١.
٩ ــ مجلة كل العرب ، العدد ٩٠ ، أيار، ١٩٨٤، باريس.
١٠ــ د. رامز ناصر ، د. منير أشلق ، الري ومشاريع الري في سوريا، مجلة عالم المياه العربي، العدد ٦٣، أيار ــ حزيران، ١٩٨٧، بيروت.
١١ــ د. حامد سلطان، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٦٦.
١٢ــ مجلة الفاو ، منظمة الأغذية والزراعة ، روما ، العدد الثاني، ١٩٩١.
١٣ــ النشرة الأخبارية الشهرية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، العدد الخامس، ١٩٩٦.
١٤ــ ابراهيم أحمد مكي ، الموارد المائية العربية وضرورة ترشيد استخدامها، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، الخرطوم، العدد الثاني، السنة الثانية

عشر، نيسان ــ أيار ــ حزيران، ١٩٩٣.
١٥ــ محمود وهيب السيد ، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣١، أيار، ١٩٩٨.
١٦ــ د. مصطفى عبدالقادر النجار ، مياه شط العرب ، في العلاقات العراقية ــ الكويتية، مجلة الثقافة العربية، تصدرها المؤسسة العامة للصحافة بالجماهيرية العربية الليبية، العدد الثامن، السنة الثالثة، آب، ١٩٧٦.
١٧ــ دانيال بايس ، الوفاق التركي ــ الإسرائيلي ، محور جديد، بروز الوفاق التركي ــ الإسرائيلي، مقال مترجم، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد ١٢٥، ١٩٩٨.

الكتب والدوريات الأجنبية :

A – BOOKS:

١. Sir, W. Willcoks, Irrigation of Mesopotamia, London, ١٩١٧.
٢. Andrew and Leslie Cockban, Dangerious Liaison: The Inside Story of the U.S.A. Israeli Covert Relation Harper Collins publishers. Washington, ١٩٩٢.
٣. Tomas-Naff and Ruth. C. Matson, Water in The Middle East, Conflict or Cooperation published in cooperation with the Middle East Research Instituto-University of Pensylvania. U.S.A. ١٩٨٤.
٤. J.C. Dewdney, Agricultural Problem and Regional Development in Turkey Aspects of Modern Turkey. London, ١٩٧٥.
٥. Yasel, Inan: Legal Dimenation of International Water Course in Water as in the Middle East. Ankara, ١٩٩٤.
٦. Eric, Rouleau. The Challenge to Turkey-Foreign Affairs. Nov.-Des. Ankara, ١٩٩٣.
٧. Ali Ihsan Bagis. C.A.P. Southern Anatolia Project, the Cradle of Civilisation Regenerated Istambul, ١٩٨٩.
٨. Johon F. Kolars and William A. Mitohell. The Euphrates River and the Southeast Anatolia Development Project: Carbondale, Edwardsvill; Southern Illinois University press. ١٩٩١.

٩. Ramsi Wasallam, Water: The Middle East problem of the ١٩٩٠'s (London: Gulfe Center for Strategic Studies, ١٩٨٩).
١٠. P. Beaumont: "The Eupharates River: An International problem of water resources development". Environmental Conservation, Vo;. ٥, No. ١, ١٩٧٨, London.
١١. Blunt, Wilfrid Scawen. The Secret History of the English Occupation of Egypt, being a personal narrative of events. London, ١٩٢٣.

B – Papers:

١. CAPTAIN-DEPUTY: NOTES ON IRRIGATION IN THE IRAQ-BASRAH-٢١-August, ١٩٤٥.
٢. Tashan, Seyfi, Contemporary-Turkish Politice in the Middle East, Revier, Academic Association for Peace in the Middle East. Ankara-Vol. VII-No. ١٩٨٥.
٣. William Bayne Fisher. "The Middle East A Physical Social and Regional Ceography". London, ١٩٦٦.
٤. Roger, R. Trask. "The United States Respons to Turkish Nationalism and Reform. ١٩١٤-١٩٣٤. Ankara, ١٩٥٤.
٥. John Kolars: Problems of International River Management: The Case of Euphrates" Paper presented at Middle East Water Forum, Cairo, ٧-١٠ February, ١٩٩٣.
٦. "The Future of the Euphrates River" Paper presented at The World Bank Conference International Workshop on Comprchensive Water Resource Management Policy, Washington D.C. ٢٤-٢٨ June, ١٩٩١.
٧. Abraham Menca Hirsch. "Utilisation of International Rivers in the Middle East: A study of conventional iaw, Amrican Journal of International Law, Vol. ٥٠, No. ١, January, ١٩٥٦.
٨. P. Beaument: Trensboundary Water Disputes in the Middle East, Paper presented at: International Conference on Transboundary Water in the Middle East prospects for Regional Cooperation. Ankara, Bilkent Unirversity ٢-٣, September, ١٩٩٢.
٩. "A Techncal Perspective on Euphrates-Tigris". Paper presented at: Water, as an element of Cooperation and Development in the

Middle East seminar organized by Hacetteps University and Friedrich-Nauman Foundation, Ankara, ٤-٨ October, ١٩٩٣.

C – Periodicals:

Jouranls:

١. R.K. Ramasani, Iran's Foreign Policy North and South Middle East Journal, Vol. ٤٠, No. ٣, ١٩٩٣.
٢. Middle East Focus-Autuamn, ١٩٩١.
٣. News-Weeks-١٢ February, ١٩٩٠.
٤. MEED, ٢٦ March, ١٩٩٣.

Newspapers:

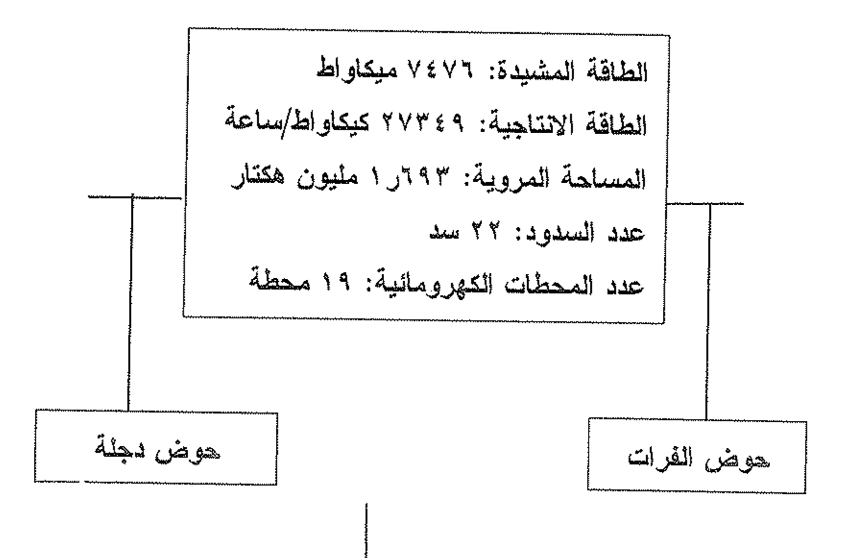
١. Natalie Water-Green "Euphrates Water Disputs Threatens of Boil-over Turkish Daily News, ٣١-١٠, ١-١١, ١٩٨٧.
٢. Turkish Daily News: ١٠,٢,١٩٩١ and ١٢,٢,١٩٩١

المـــلاحق

ملحق رقم (١)

خلاصة مشاريع جنوب شرق الأناضول

(الكاب)



الطاقة المشيدة: ٢١٧٢ ميكاواط

الطاقة الانتاجية: ٧٢٤٧ كيكاواط/ساعة/سنة

المساحة المروية: ١٫٦٠٢ مليون هكتار

عدد السدود: ٨ سد

عدد المحطات الكهرومائية: ٨ محطة

الطاقة المشيدة: ٥٣٠٤ ميكاواط

الطاقة الانتاجية:٢٠٠٩٨

كيكاواط/ساعة/سنة

المساحة المروية: ١٫٠٩١ مليون هكتار

عدد السدود: ١٤ سد

عدد المحطات الكهرومائية: ١١ محطة

الطاقة المشيدة: ٥٣٠٤ ميكاواط

الطاقة الانتاجية:٢٠٠٩٨ كيكاواط/ساعة/سنة

المساحة المروية: ١٫٠٩١ مليون هكتار

عدد السدود: ١٤ سد

عدد المحطات الكهرومائية: ١١محطة

المصدر : د. علي احسان باغيش ، مشروع جنوب شرق الأناضول ــ الكتاب ــ ترجمة وتلخيص وزارة لبري، دائرة التخطيط والمتابعة، بغداد، ١٩٩٦.

مشاريع حوض الفرات

اسم المشروع	الطاقة المشيدة ميكاواط	الطاقة الانتاجية كيكاواط ساعة	المساحة الإروائية ألف هكتار	المرحلة
١. مشروع قرەقايا	١٨٠٠	٧٣٥٤	ــــ	ــــ
١. سد قرەقايا والمحطة الكهرومائية	١٨٠٠	٧٣٥٤	ــــ	منجز
٢. مشروع أسفل الفرات	٢٤٥٠	٩٠٢٤	٧٠٦٫٢٨١	
١. سد اتاتورك والمحطة الكهرومائية	٢٤٠٠	٨٩٠٠	ــــ	منجز
٢. شانلي اورفه والمحطة الكهرومائية	٥٥٠	١٢٤	ــــ	قيد الانجاز
ــ شفق شانلي اورفه الإروائي				
آ. نفق ومشروع شانلي اورفه الإروائي	ــــ	ــــ	١٤١٫٨٣٥	قيد الإنجاز
ب. ماردين حيلان بينار للري السيحي	ــــ	ــــ	١٨٥٫٦٣٩	تقرير تخطيطي

ج. ماردين بينار للري بالضخ	ـــ	ـــ	١٤٩ر٠٠٠	تقرير تخطيطي
ـ سفريك ـ حليفان للري بالضخ	ـــ	ـــ	١٦٠ر١٠٥	تحريات
ـ بوزوفا للري بالضخ	ـــ	ـــ	٦٩ر٧٠٢	تحريات
٣. مشروع الفرات الحدودي	٨٥٢	٣١٦٨		
٣. سد بيره جاد والمحطة الكهرومائية	٦٧٢	٢٥١٦	ـــ	قيد الإنشاء
٤. سد قارقامش والمحطة الكهرومائية	١٨٠	٦٥٢	ـــ	قد الإنشاء
٤. مشروع سورج بازيكي	ـــ	ـــ	١٤٦ر٥٠٠	قيد الإنشاء
ـ ارواء سهل سورج بازيكي	ـــ	ـــ	١٤٦ر٥٠٠	تحريات
٥. مشروع ادي يمان ـ كاهتا	١٩٥	٥٠٩	٧٧ر٨٢٤	تحريات
٥. سد ومشروع هم غازي الإروائي	ـــ	ـــ	٦ر٥٣٦	قيد الإنشاء
٦. سد ومشروع كومتن الإروائي	ـــ	ـــ	٧ر٧٦٢	تقرير تخطيطي
٧. سد قوحالي والمحطة الكهرومائية	٤٠	١٢٠	٢١ر٦٠٥	تقرير تخطيطي
ـ مشروع سرمكاش والمحطة الكهرومائية	٢٨	٨٧	ـــ	تقرير تخطيطي
ـ محطة قاتوبايا	٢٢	٤٧	ـــ	تقرير تخطيطي
٨. سد ومشروع ببوتي حاي الإروائي والمحطة الكهرومائية	٣٠	٨٤	١٢ر٣١٠	تقرير تخطيطي

٩. سد كاهتا والمحطة الكهرومائية	٧٥	١٧١	—	تقرير تخطيطي
٩ — ري بالضخ من خزان اتاتورك	—	—	٢٩ر٥٩٩	تقرير تخطيطي
٦. مشروع ادى يمان لوك صو	٧	٤٣	٧١ر٥٩٨	
١. سد جطل تبه الإروائي	—	—	٧١ر٥٩٨	دراسة جدوى
— محطة (١) كليك الكهرومائية	٧	٤٦	٧١ر٥٩٨	دراسة جدوى
٧. مشروع غازي عنتاب	—	—	٨٩ر٠٠٠	
١٠. سد ومشروع هانح آغس الإروائي	—	—	٧ر٣٣٠	منجز
١١. سد ومشروع قياجك	—	—	١٣ر٦٨٠	قيد الإنشاء
سد ومشروع كملن	—	—	١ر٩٦٩	دراسة جدوى
— ري بالضخ من خزان بيره جيك	—	—	٦٦ر٠٢١	دراسة جدوى
مشاريع متفرقة	١٤ر٤٠	٤٢	٣٥ر٤٤٠	
— اروا‌ء نصيبين	—	—	٧ر٥٠٠	منجز
— محطة جلغ جاغ	١٤ر٤	٤٢	—	منجز
— مشروع اغجه قله للري بالمياه الجوفية	١٤ر٤	—	١٥ر٠٠٠	منجز
— ميلان بينار	—	—	٩ر٠٠٠	منجز
— مشروع حاجي خضر	—	—	٢ر٠٠٠	قيد الإنشاء

ـ مشروع دملجه	ـــ	ـــ	١٫٨٦٠	قيد الإنشاء
ـ مشروع سورج للري بالمياه الجوفية	ـــ	ـــ	٧٫٠٠٠	منجز
٨. مشروع دجلة كرال كيزي	٢٠٤	٤٤٤	١٢٦٫٢٨٠	
١. سد كيرال كيزي والمحطة الكهرومائية	١٤	١٤٦	ـــ	قيد الإنشاء
٢. سد دجلة والمحطة الكهرومائية	١١٠	٢٩٨	ـــ	قيد الإنشاء
ـ ايمن دجلة للري السيحي	ـــ	ـــ	٥٢٫٠٣٣	قيد الإنشاء
ـ ايمن دجلة للري بالضخ	ـــ	ـــ	٧٤٫٠٤٧	قيد الإنشاء
٩. مشروع باطمان	١٩٨	٤٨١	٣٧٫٧٤٤	
٣. سد باطمان والمحطة الكهرومائية	١٩٨	٤٨٣	ـــ	قيد الإنشاء
ـ سد سلفان والمحطة الكهرومائية	١٥٠	٦٢٣	ـــ	تحريات
ـ ايسر باطمان للري السيحي	ـــ	ـــ	٩٫٥٧٤	قيد الإنشاء
ـ ايسر باطمان للري بالضخ	ـــ	ـــ	٩٫٤١٢	دراسة جدوى
ـ ايمن باطمان للري السيحي	ـــ	ـــ	١٨٫٧٥٨	تصاميم تفصيلية
١٠. مشروع باطمان ـ سلفان	٢٤٠	٩٦٤	٢٥٧٫٠٠٠	تحريات
والمحطة الكهرومائية	١٥٠	٦٢٣		
٥. سد قيصر والمحطة الكهرومائية	٩٠	٣٤١	ـــ	تحريات
ـ ايسر دجلة للري السيحي	ـــ	ـــ	٢٠٠٫٠٠٠	تحريات

ـ ايسر دجلة للري بالضخ	ـــ	ـــ	٥٧ر٠٠٠	تحريات
١١. مشروع كارزان	٩٠	٣١٥	٦٠ر٠٠٠	
٦. سد كارزان والمحطة الكهرومائية	ـــ	٣١٥		تحريات
ـ كارزان الإروائي	ـــ	ـــ	٦٠ر٠٠٠	تحريات
١٢. مشروع آلي صو	١٢٠٠	٣٨٣٣	٣٨٣٠	تحريات
٧. سد آلي صو والمحطة الكهرومائية	١٢٠٠	٣٨٣٣	٣٨٣٠	تصاميم تفصيلية
١٣. مشروع جزرة	٢٤٠	١٢٠٨	١٢١ر٠٠٠	
٨. سد جزرة والمحطة الكهرومائية	٢٤٠	١٢٠٨		تصاميم تفصيلية
ـ نصيبين جزرة الإروائي	ـــ	ـــ	٨٩ر٠٠٠	تحريات
ـ سهل سلوبي الإروائي	ـــ	ـــ	٣٢ر٠٠٠	تحريات
مشاريع متفرقة			٢٥ر٥٦٢	
ـ مشروع ديفه كيجدي	ـــ	ـــ	٧ر٥٠٠	منجز
ـ سلفان ١،٢ الإروائي	ـــ	ـــ	٨ر٠٤٠	منجز
ـ كردوش الإروائي			٢ر٧٤٠	منجز
ـ مشروع حنار ـ كوك صو			٣ر٥٨٢	قيد الإنشاء
ـ كارزان ـ كوزلوك الإروائي			٣ر٧٠٠	قيد الإنشاء

ـ المذكرات الرسمية :

ملحق رقم (٢) مذكرة الخارجية السورية
للسفارة التركية ـ دمشق

ـ تهدي وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية أطيب تحياتها الى سفارة الجمهورية التركية بدمشق وإلحاقاً بمذكرتها رقم ٦ (١٠٨/٨٠) المؤرخة في ١٩٩٣/٧/١٨، وبالإشارة الى مذكرة الخارجية الجمهورية التركية رقم ELEYIV ٨٧ ـ ٦٠٣٢ ـ المؤرخة في ١٩٩٣/١٠/١٣، تتشرف ببيان ما يلي:

ـ لا تعتبر حكومة الجمهورية العربية السورية رد وزارة الخارجية التركية كما جاء بمذكرتها المشار إليها أعلاه، رداً سليماً أو إجابة على اعتراضات سوريا وعلى تحفظاتها بشأن المنشآت التركية على نهر الفرات والتي تضمنتها المذكرة السورية وذلك للأسباب التالية:

١ ـ إن إدعاء تركيا بأن الفرات هو نهر عابر للحدود لا يعني بأي حال من الأحوال انه غير خاضع للقواعد القانونية الخاصة بالأنهار الدولية ولا يترتب عليه أية نتيجة بنظر القانون الدولي، فقد أجمع العرف الدولي على ذلك، إذ ذكرت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في تقريرها العام ١٩٩٣، ما يلي:

"في ما يتعلق بالاقتراع الداعي الى استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخراً، فذلك مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح والمصطلح المقدَّم في المادة (١) من مشروع اللجنة أي مصطلح المجرى المائي الدولي ولا يترتب على استعمال هذا التعبير أو ذاك أية إشارة قانونية (A\٤٨\١٠. Par ٣٦٠) ولم تميز المحكمة الدائمة للعدل الدولي بين هذين النوعين من الأنهار في ذكرها مبادئ قانون الأنهار الدولية بشكل عام، إذ ذكرت الحالات الناشئة عن عبور مجرى مائي واحد لأقاليم أكثر من دولة أو فصله بين أقاليم أكثر من دولة واحدة (SPJISER. A.N ٣٢ pp. ٢٦-٢٧). وكان الموقف التركي في المنظمات الدولية منسجماً مع وجود قواعد دولية تنطبق على الأنهار التعاقبية، فقد أيد مندوب تركيا في اللجنة السادسة (القانونية) للأمم المتحدة تعريف مقرر لجنة القانون الدولي المجرى الدولي بكونه المجرى الذي تقع أجزاؤه أو عناصره المعنية في الدولتين أو أكثر.

٢ ـ إذا كانت تركيا ، كما صرحت بذلك في أكثر من مناسبة تعتبر أن النهر الدولي الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية هو النهر المتاخم، أي الذي يفصل بين دولتين، وليس النهر التعاقبي، أي الذي يجتاز أكثر من دولة، فإن هذا التفسير غير مقبول بنظر القانون والممارسة الدولية، لأننا إذا نفينا الصفة الدولية عن

الأنهار المتعاقبة، فلن يكون عند ذلك نهر النيل والسند والنيجر والسنغال والراين والدانوب والمكسيك وكولمبيا، وغيرها أنها دولية، حسب المفهوم التركي.

٣ ــ إن تركيا نفسها اعترفت في أكثر من معاهدة ، ان النهر التعاقبي هو نهر دولي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الخاصة بالأنهار، إذ جاء في ديباجة المعاهدة الموقعة بين بلغاريا ــ تركيا في ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر، ١٩٦٨، والتي أصبحت نافذة في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٧١، انه بعد تبادل المعلومات عن الإنشاءات على الأنهار التي تعبر البلدين، والتي لها أهمية خاصة لأجل النمو الاقتصادي وأغراض الري في البلدين وبعد إستلهام مبادئ القانون الدولي ومبادئ حُسن الجوار، اتفق الطرفان على ما يلي:

١ ــ تتعاون تركيا وبلغاريا على تحديد الإنشاءات والأعمال التي يمكن إقامتها على الأنهار التي تجتاز البلدين ولمصلحتهما.

٢ ــ يتعهد الطرفان بعدم التسبيب بأضرار هامة نتيجة إقامة وتشغيل الإنشاءات على الأنهار التي تجتاز البلدين (معاهدات الأمم المتحدة، الجزء ٧ ــ ٨، ص ٢١٥ وما بعدها).

٤ ــ وبخصوص موضوع الفرات بالذات ، اعترفت تركيا بأن الفرات نهر دولي يخضع للقواعد القانونية الدولية، وذلك بتوقيعها على

معاهدة الصلح في لوزان بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، إذا جاء فيها:

"إذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة (بين تركيا وسوريا والعراق) ان نظام المياه (قنوات المياه ـ الري ـ الصرف والمسائل المشابهة) في دولة يتوقف على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما ينتفع إقليم إحدى الدول ـ بمقتضى عرف قائم قبل الحرب ـ بالمياه والطاقات التي يوجد منبعها في أراضي دولة أخرى، فانه يُعقد إتفاقاً بين الدولتين صاحبتا الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبتها كل منها، وعند عدم الاتفاق يلجأ الى طريق التحكيم".

٥ ـ إن البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا والمسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أصولاً بتاريخ ١ حزيران/ يونيو، ١٩٩٣، والذي أعطى لسوريا ما يزيد على ٥٠٠م³/ثا/، وألزم تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات، إذ ان كمية المياه المذكورة أعلاه حُدِّدَتْ بانتظار التوزيع النهائي، الأمر الذي يشكّل اعترافاً صريحاً بالصفة الدولية للنهر. وقد ورد ذكر توزيع الفرات على الأقل مرتين في هذا البروتوكول.

٦ ـ وفضلاً عن ذلك ، فقد ورد في البيان المشترك الصادر في ١٩٩٣/١/٢٠، والموقع من قبل رئيس الحكومتين السورية والتركية، والمسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أصولاً

كمعاهدة دولية بتاريخ ١ حزيران/ يونيو، ١٩٩٣، ما يلي:

"اتفق الجانبان على التوصل قبل نهاية عام ١٩٩٣ الى حل نهائي يُحدد حصص الأطراف في مياه الفرات".

٧ ـ كما ان تركيا وفقاً لما جاء في اتفاقها مع العراق الموقع بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩، والذي أصبح نافذاً بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٠، تقر بأهمية الإنشاءات في تركيا بالنسبة للعراق، وان تركيا تقوم بإنشاء السدود بعد الاتفاق مع الخبراء العراقيين، وان كل سد يُقام في تركيا سيكون موضع اتفاق مع العراق من حيث موقعه وتكاليفه وصيانته واستخدامه لأهداف الري وتوليد الطاقة.

٨ ـ والجدير بالذكر في هذا السياق ان هذه المعاهدات المشار إليها أعلاه وغيرها، والتي كانت تركيا طرفاً فيها ولا تزال، إذا انها لم تُلْغَ ولم تُعَدَّل، تلزم تركيا باحترامها.

٩ ـ وتبعاً لذلك فان حكومة الجمهورية العربية السورية ترى ان عدم قيام الحكومة التركية بالتشاور والتنسيق معها في موضوع إقامة السدود على نهر الفرات، وعدم إعطاء تفاصيل مشاريعها من أجل تلافي الأضرار التي تلحق بسوريا من جراء هذه السدود، هو مخالفة واضحة لمبادئ القانون الدولي، لجهة التوزيع العادل والمنصف لمياه نهر الفرات، بوصفه مجرىً دولياً، ولجهة عدم التسبب بأضرار جسيمة للدول المتشاطئة لهذا النهر، وانتهاك لمبادئ حُسن الجوار المتفق عليها في القانون الدولي.

إن قيام الحكومة التركية ببناء مجموعة من السدود على مجرى نهر الفرات، والشروع بري أراضي جنوب شرق الأناضول من مياه الفرات، يُلحق ضرراً جسيماً بحقوق سوريا في هذه المياه. وقد بدأ تسرب المياه الملوثة من تركيا الى الأراضي السورية، عبر وادي الجلاب (البليخ)، إذ ان نسبة التلوث في هذه المياه بلغت حداً يتجاوز كل النسب المعقولة عالمياً، حيث تجاوز مجموع الأملاح المنحلة فيها ١٨٠٠ ملغ/ليتر، حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة، وهي نسبة تتعدى بكثير النسب النظامية العالمية (بحدود ٨٠٠ ملغ/ليتر، مما يؤكد خطورة تسرب هذه المياه على البيئة في حوض الفرات وعلى الأراضي التي تشكل القسم الأعظم من الأراضي الزراعية السورية، التي تعتبر أغنى وأخصب أراضي الزراعية في الجمهورية العربية السورية، وعلى سكان سوريا الذين تشكل مياه حوض الفرات المورد الرئيس لشربهم وحياتهم.

ومن المتوقع أن تزداد نسبة هذا التلوث مع زيادة إدخال أراضي جديدة في الري في نطاق مشروع شرق الأناضول (الكاب)، مما سيسبب أضراراً إضافية بالغة لسوريا.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية ، واطلاقاً من حرصها على تعزيز العلاقات الودية بين البلدين وتطويرها لما فيه مصلحة الشعبين السوري والتركي واستلهاماً لمبادئ القانون الدولي ومبادئ حُسن الجوار، ولكون الإنشاءات والأعمال التركية الجارية على نهر الفرات تؤدي الى حرمان سوريا من حقوقها من مياه نهر الفرات، والى زيادة التلوث في

حوض هذا النهر وبالتالي إلحاق الضرر بالبيئة في تلك المناطق وبحقوق الإنسان فيها، نظراً للآثار السلبية السيئة على حياته وصحته وزراعته ومستقبله، تطالب الحكومة التركية بوقف هذه المنشآت والأعمال والشروع بمباحثات جدية وعاجلة بين البلدين على مستوى وزارء الخارجية، من أجل الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات، وعلى شروط استثماره عملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠، بين رئيسي الحكومتين السورية والتركية. ان وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية، إذ تأمل أن تتلقى من الحكومة التركية رداً إيجابياً وسريعاً على طلبها، تغتنم هذه المناسبة لتعرب للسفارة الكريمة عن فائق اعتبارها وتقديرها(*).

دمشق في ١٩٩٥/١٢/٢



(*) جمالو ، المصدر السابق ، ص ٤١.

ملحق رقم (٣)

رد تركيا على سوريا

مذكرة السفارة التركية رقم ٥٩٥
تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠
ترجمة غير رسمية

تهدي سفارة الجمهورية التركية في دمشق أطيب التحيات الى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية، وبالإشارة الى مذكرتها المؤرخة في ١٩٩٥/١٢/٢، المتضمنة بعض وجهات النظر السورية بشأن إقامة السدود على نهر الفرات من قبل تركيا، وبشأن التلوث المزعوم الذي يحدثه ري الأراضي المجاورة، تتشرف بأن تنقل الى علم الوزارة ما يلي:

إن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود وغير المخصصة للملاحة، لا يزال قيد التطور بغية إعداد وثيقة إطارية، إلا أن هذا القانون لم تتم صياغته بشكل كامل بعد. وتوجد هناك صعوبة أخرى ناشئة من حقيقة انه لا يوجد هناك ممارسة دولية واحدة، وهذا يعود الى سبب رئيسي وليس وحيداً، وهذا التنوع الكبير في مجاري المياه العابرة للحدود ومواصفاتها والحاجة الإنسانية التي تخدمها.

وبالرغم من ذلك ، فان دور الاستخدام المعقول والمنصف للمياه، يعتبر المعيار الموجه بخصوص مصالح الدول المتشاطئة بغرض تأمين الاستخدام الأمثل لهذه المجاري وفوائدها، وبشكل يتفق مع حمايتها وحفظها بشكل كافٍ. إن فهم تركيا "لقسمة المياه"، كما تم التأكيد عليه من خلال

التطورات الأخيرة في القانون الدولي، كان ولا يزال، لا يعني قسمة المياه بين البلدان المعنية، بل يعني "قسمة استخدامات المياه" على أساس معقول ومنصف، آخذين بعين الاعتبار كافة العوامل والظروف ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه ، فان تركيا تتصرف على الدوام بحُسن نية، ووفقاً لمبادئ حُسن الجوار بخصوص نهري الفرات ودجلة. وبهذه الروح تنفذ تركيا الجزء المتعلق بـ (المياه) في بروتوكول العام ١٩٨٧.

إن السدود التي أثارت عليها سوريا الاعتراضات في الماضي، هي عينها التي نظّمت تدفق المياه العابرة للحدود قيد النظر، وهذا ينطبق أيضاً بشكل صحيح على اعتراضات سوريا بالنسبة لسد بيرجيك. وفي حقيقة الأمر فان هذه السدود تعود على سوريا بالفوائد عن طريق تنظيم المجرى المائي وحمايته ضد الفيضان والجفاف.

إضافة الى ذلك ، وخلافاً للإدعاءات التي حوتها المذكرة المشار إليها أعلاه، فان جميع المعلومات المتعلقة بالسدود على نهر الفرات يتم إرسالها بانتظام الى سوريا اعتباراً من سنة ١٩٨٣، وهي السنة التي شهدت انضمام سوريا الى "اللجنة الفنية المشتركة حول المسائل المتعلقة بالمياه"، والتي تضم في عضويتها كل من تركيا وسوريا والعراق.

لقد مارست تركيا على الدوام الجدية اللازمة في استخدام مجرى مياه الفرات. ولذلك، فان تركيا ترى ان الإدعاءات بأن الري الحالي في تركيا يسبب التلوث في سوريا أمر غير مقبول. بيد ان هذا الإدعاء يظهر بوضوح ان المسألة في حد ذاتها في غاية التعقيد ولا يمكن تصغيرها الى "قسمة المياه"، كما تدّعي سوريا. وفي كل الأحوال فان تركيا تبقى مستعدة، كما كانت، للتشاور مع سوريا حول هذه المسائل.

وفي هذا السياق فان الوزارة ، تستذكر بكل تأكيد ، ان تركيا كانت اقترحت خطة مؤلفة من ثلاث مراحل من أجل الاستخدام المنصف والمعقول والأمثل لمجاري المياه في المنطقة، لما فيه مصلحة الدول المتشاطئة. وهذه الخطة أيضاً توفر أساساً لإجراء المشاورات حول المشاكل المتعلقة بالبيئة ذات الصلة. وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، فإن تركيا، ولسوء الحظ، لم تتلقَ لغاية الآن، أي جواب من سوريا حول هذه المسألة. ان هذه الخطة ذات المراحل الثلاث، والمقترح تنفيذها بشكل جماعي من قبل الأطراف التركية والسورية والعراقية، لا تزال مطروحة على الطاولة، وهي تهدف الى إجراء جرد للموارد المائية في المنطقة، وتقييم التقنيات المستخدمة حالياً في الري، ونركيب التربة، وأصناف المحاصيل وطرق الزراعة، وأخيراً تحديد الحاجات المائية الحقيقية والسياسات للتعامل مع هذه الحاجات، بواسطة الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة في البلدان المعنية.

ويجب أن لا يغيب عن البال ، بأن القاعدة التي تنص على أن استخدام المجرى المائي من قبل إحدى الدول المتشاطئة بطريقة منصفة ومثالية يترتب عليه واجب والتزام بالتعاون بشكل نشط مع الدول المتشاطئة الأخرى لحماية وتنمية المجرى المائي، تنطبق على سوريا أيضاً.

وفي الاجتماع السياسي عالي المستوى الذي عُقِدَ في أنقرة خلال شهر آيار/ مايو ١٩٩٣، والذي سعى الى وضع الأُسس لاجتماع يضم وزيري الخارجية في البلدين وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت مبكر من العام نفسه، فان سوريا أصرَّتْ على موقفها المستند الى إدعاءات لا أساس لها من الصحة وبشكل مخالف للنهج

العلميـــة الحديثـــة. وجـــدير بالذكر ان سوريا لــم تـــتمكن مـــن حـــضور المؤتمـــر اللاحق. وفي هـــذا الســـياق فان الســـفارة تـــود أن تؤكد على ان ســـوريا لم تستجب أيضـــاً الى مبـــادرة تركيا الأخيـــرة للـــشروع فـــي حوارٍ يرمي الى معالجـــة كل المشاكل القائمة بين البلدين ومـــن ضـــمنها مســـألة المياه. وتعتقـــد تركيا ان المشـــاكل القائمـــة بين تركيا وســـوريا لا يمكن حلها إلا عبر مباحثات ثنائية جادة تليـــق بالبلـــدين المتجـــاورين، وبالإبتعاد عن استغلال هذه المسائل في المحافل الدولية.

إن حقيقة كون هـــذه المذكرة لا تتطرق الى كل الحجج والبـــراهين التي حوتها مذكرة الخارجية السورية، لا يمكن أن يفسر على انـــه قبـــول بصحتها.

تنتهز السفارة هذه المناسبة لتذكِّر الوزارة انـــه بخـــصوص نهـــر العاصي والذي يمر عبر الأراضي التركية، فان سوريا لم تجـــرِ مـــشاورات بشأنه مع تركيا، بل عمدت الى إتخاذ إجراءات من جانب واحد، وبـــضمنها توقيع بعض الاتفاقيات مع جيرانها الآخرين. ونتيجة لذلك، فان مقدار المياه التي تتلقاها تركيا من هذا النهر قد تقلّص الى أقل من ١٠% مـــن مجمـــل نسبة جريان النهر. وبهذه المناسبة فان تركيا تؤكد مجدداً على انها تحتفظ بكافة حقوقها المتعلقة بهذا النهر.

تنتهز سفارة الجمهورية التركية هذه المناسبة ، لتعرب مـــن جديـــد لوزارة خارجية الجمهورية العربية السورية عن فائق اعتبارها.

ملحق رقم (٤)

المذكرة العراقيـــــة

العدد : ٦٦٠١٢/١/١/٨/٧

التاريخ : ١٣/ شعبان/ ١٤١٦هـ

الموافق : ٤ كانون الثاني ١٩٩٦م

تهدي وزارة خارجية جمهورية العراق أطيب تحياتهـــا الـــى وزارة الخارجية في الجمهورية التركية وإذ تشير الى ما تناقلته وكـــالات الأنبـــاء بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، حول توقيع السيدة تانصو شيللر رئيسة الوزارة التركية على اتفاق مع مجموعة شـــركات أوروبيـــة و(٤٤) مصرفاً لتمويل إنشاء سد (بيرجيك) على نهر الفرات، والـــى مـــا ذكرتـــه الصحف التركية يوم ١٩٩٥/١٢/١٠، من الإعلان على المناقصة لإنـــشاء سد (قرهقامش) على النهر المذكور، تود أن تذكر مذكراتها الـــسابقة حـــول القضايا المتعلقة بمياه النهرين الدوليين المـــشتركين (دجلـــة والفـــرات)، وخاصة ما يتعلق بإنشاء السدود عليهما، ومن تلك المذكرات مذكرتـها ذات العـــدد ٦٦٨٧٠/٣/٤/٣/٧، والمؤرخة في ١٩٩٣/١١/١، التـــي أعـــادت فيها الوزارة اعتراضـــها على نية الحكومة التركية إنشاء ســـد (بيرجيـــك) على نهر الفرات.

إن وزارة خارجية جمهورية العراق كان يحدوها الأمل أن يستجيب الجانب التركي لاقتراحات الجانب العراقي التي يتضمنا المذكرات أعلاه، والتي تتلخص بأن يتم التشاور بين الدول الثلاث المتشاطئة على نهري دجلة والفرات (العراق وتركيا وسوريا)، لتدارس ما يتعلق بخطط إنشاء المشاريع التركية والاتفاق على ما يضمن عدم إلحاق الضرر بكل من العراق وسوريا جراء إنشاء تلك المشاريع. إلا أن ما يؤسف له ان الجانب التركي، كان يرفض دوماً تلك الاقتراحات ويؤكد من خلال استمراره بإنشاء المشاريع، عدم إكتراثه بالأضرار التي تصيب حقوقهما، مخالفاً بذلك قواعد القانون الدولي التي تنظِّم استخدام المجاري المائية بين الدول المتشاطئة عليها، وخاصة ما يتعلق منها بوجوب التشاور عند نية أحد الأطراف إقامة مشاريع جديدة على المجرى المائي المشترك.

ولذلك فان حكومة جمهورية العراق ، إذ تؤكد هنا ، اعتراضها على نية الحكومة التركية المباشرة بتنفيذ مشروع الفرات الحدودي بجزئيه، (سد بيرجيك) و(سد قرهقامش)، فانها إنما تجدد اعتراضها على المشاريع التي يتضمنها (مشروع جنوب شرقي الأناضول ـ GAP)، لما لها من تأثيرات خطيرة على حقوق العراق في مياه نهري دجلة والفرات، فقد تفاقمت تلك التأثيرات تفاقماً كبيراً جداً خلال السنوات الماضية ـ وخاصة في ما يتعلق بنهر الفرات ـ مما يتطلب إعادة توضيح بعض الجوانب الأساسية ذات الصلة بموضوع المياه المشتركة، ومنها:

١ ـ إن معدل الوارد المائي لنهر الفرات عند الحدود التركية ـ

السورية، قد انخفض انخفاضاً كبيراً بعد مباشرة تركيا بإنشاء المشاريع عليه، وعند الاعتراض على ذلك، كان الجانب التركي يتذرع بأنه سيتمسك باطلاق (٥٥٠) متر مكعب في الثانية في فترة إملاء السدود، كما كان يعلن في كل مرة انه بصدد التوصل الى اتفاق مع كل من العراق وسوريا لتحديد حصص البلدان الثلاثة من مياه الأنهار المشتركة، ولكن ما يؤسف له ان الجانب التركي صار يتمسك بهذه الكمية وكأنها القاعدة التي تتحدد بموجبها إلتزاماته تجاه البلدين، وهو ما لا يمكن قبوله، لقد كان مجموع الإيرادات المائية السنوية لنهر الفرات عند الحدود التركية ـ السورية وفق القاعدة أعلاه تقدَّر بحدود (١٥ر٧) مليار متر مكعب، في حين كان معدل تلك الإيرادات في الفترة التي سبقت إنشاء المشاريع التركية يقدَّر بحدود (٣٠ر٢) مليار متر مكعب، أي بفارق (١٤ر٥) مليار متر مكعب تقريباً، ان هذا الفارق يشكل نقصاً خطيراً في الإيرادات المائية، إذ لا يمكن أن تؤمن الكمية التي تطلقها تركيا وفق قاعدة (٥٠٠م^3/الثانية) الاحتياجات المائية لكل من العراق وسوريا، الأمر الذي يلحق أفدح الأضرار بمشاريعها القائمة، بل ويوقف خططها المستقبلية.

٢ ـ إن النقص في كمية المياه صاحبة تردٍّ خطير في نوعيتها بسبب زيادة نسبة الملوحة ونسب التراكيب الكيمياوية الأخرى، وان الأمر يزداد سوءاً مع كل مشروع تركي جديد، ومع استمرار تركيا

باستخدام المواد الكيمياوية في زراعة الأراضي ضمن مشروع جنوب شرقي الأناضول، وإعادة تصريف نسبة كبيرة من المياه التي تُستخدم في ري تلك الأراضي باتجاه المجرى الرئيس للنهر. فلقد بات ذلك يُنذر بكارثة بيئية خطيرة تهدد الحياة البشرية في حوض نهر الفرات في العراق، إضافة الى تهديدها للإنتاج الزراعي والحيواني فيه.

٣ — إن نهر الفرات هو شريان حيوي تقوم على توفر مياهه حياة الملايين الذين يقطنون حوض النهر في العراق، والذين يبلغ تعدادهم حالياً بحدود سبعة ملايين نسمة يعتمدون في حياتهم ومعيشتهم على مياهه بصورة رئيسية، حيث تُزرع مساحة بحدود (٩ر١) مليون هكتار، ولغرض استخدام تلك المياه، الاستخدام الأمثل، فقد أُقيمت مشاريع إروائية جديدة، أما المشاريع القائمة منذ زمن بعيد، فقد أُجريت فيها الإصلاحات اللازمة. ولكن إقامة المشاريع التركية قد أثر كثيراً على خطط المشاريع العراقية سالفة الذكر، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات المائية.

٤ — قبل البدء بإنشاء أول سد على نهر الفرات في تركيا — وهو سد كيبان — دعا العراق الى مفاوضات بين الدول الثلاث المستفيدة من ذلك النهر المذكور لغرض تحديد حصة كل دولة من مياهه بموجب بموجب قواعد القانون الدولي والأعراف الدولية المشتركة. وبالفعل، فقد بدأت المفاوضات بين العراق وسوريا وتركيا لاقتسام

مياه نهر الفرات منذ العام ١٩٦٢، إلا انها لم تؤدِّ الى التوصل الى اتفاق نهائي، وذلك بسبب رفض الجانب التركي لهذا المبدأ أصلاً وعدم اعتباره نهر الفرات، وكذلك نهر دجلة "نهران دوليان"، إذ يصفهما بأنهما مياه عابرة للحدود.

٥ ــ إن اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت العام ١٩٨٠، ومهمتها الأساسية تقديم تقرير فني الى حكومات البلدان الثلاثة يتضمن تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة (خلال مدة سنتين من تاريخ تشكيلها)، لم تستطع لحد الآن أن تنجز تلك المهمة. وسبب ذلك يعود الى موقف الجانب التركي الذي حاول منذ بداية تشكيلها، حرفها عن مهمتها الأساسية، على أساس ان هدفها هو وضع أُسس ما أسماه بـ (الاستخدام الأمثل) للمياه، وفي سياق الأساس المذكور والتشعبات، وفي صميم السياسة الاقتصادية والزراعية للبلدان الثلاثة، الأمر الذي ينتج عنه صعوبات ومشاكل بالغة التعقيد، مما يبعد اللجنة بالتالي عن هدفها الأساس الذي شكلت من أجله.

٦ ــ إن الوزارة ليست بصدد الدخول في جدل فقهي ، في سياق مناقشتها للموقف التركي الذي يتعامل مع نهري دجلة والفرات وكأنهما نهرين غير دوليين، والمعايير والإجراءات التي يقترح القيام بها كمرحلة أولى قبل التوصل الى أي اتفاق بين البلدان الثلاثة، إذ لم تجد أساساً لذلك الموقف في مبادئ وقواعد القانون

الدولي التي استقر عليها، التعامل في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية بين الدول المتشاطئة عليها، وقبل ذلك، في تحديد ما هو المجرى المائي الدولي.

ولا يخفى أنه بعد أن حظيَ استغلال مياه الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية بدور متزايد، نشأت بمرور الزمن قواعد عرفية تنظِّمُ ذلك الاستغلال لكي يكون بطريقة يمكن أن تُقدِّم أكبر الفوائد الممكنة الى مجموعة الدول المشتركة فيها، كما تصدَّتْ للموضوع لجان وهيئات ومعاهد دولية رصينة، ويمكن القول ان القاسم المشترك لأُسس التنظيم القانوني المعاصر، قد إنعكس في تاريخ قريب، في مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الذي إعتمدته لجنة القانون الدولي، وإحالته الى الجمعية العام للأمم المتحدة للسير في إجراءات إقراره (الوثيقة ــ ٤٩٢ A\CN. ٤\L والمؤرخة في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، فقد بينت اللجنة في تقريرها حول المشروع، انها عكست القواعد الدولية والعرف الذي استقر عليه التعامل بين مختلف دول العالم في مجال تنظيم استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية.

إن الواضح من المشروع المذكور هو تعريف المجرى المائي الدولي بكونه "المجرى المائي، الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة". والواضح من المشروع أيضاً، حق دول المجرى المائي بطريقة

منصفة ومعقولة، وتوجب عليها، التعاون في حمايتـــه وأهميتـــه، وتوجب المادة الثانية عشرة على دول المجرى المائي الدولي، قبل أن تقوم أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع إتخاذها يمكن أن يكـــون لها تأثير سلبي جسيم على دول أخرى من دول المجرى المائي، أن توجه الى تلك الدول إخطاراً بذلك في الوقت المناســـب مـــصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية التي تمكِّنها من تقويم الآثار المحتملة لتلك التدابير على حقوقها.

٧ ــ وفضلاً عن الأحكام والقواعد القانونيـــة الدولية العامة المـــشار إليها في أعـــلاه، هنـــاك أيضاً قواعد وأحكام خاصـــة بتنظـــيم اســـتخدام مياه نهري دجلة والفـــرات، لا بد من التذكير بهـــا ومنها، المادة (١٠٩) من إتفاقيـــة لوزان المعقـــودة بين تركيا ودول الحلفـــاء بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣، والبروتوكـــول رقم (١) الخاص بتنظيم ميـــاه دجلة والفرات الملحـــق بمعاهـــدة الصـــداقة وحُسن الجوار الموقعـــة بين العراق وتركيا بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٦، وبروتوكـــول التعـــاون الاقتـــصـــادي والفني بين العراق وتركيـــا الموقع عليه في أنقرة بتـــاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، ومحضر اجتماع اللجنة العراقيـــة ــ التركية المشتركة للتعـــاون الاقتصادي والفني الموقـــع عليـــه في أنقـــرة بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠.

٨ ــ كما يبـــدو انه من المفيـــد هنـــا التذكيـــر أيـــضـــاً بالمعاهـــدات

التي عُقدت بين تركيا ودول أخرى، مثل الاتحاد السوفيتي السابق واليونان وبلغاريا، في مجال تنظيم استخدامات الأنهار المشتركة بينها والمشابهة لوضع نهري دجلة والفرات، كنهرين دوليين، وقد أُشير في تلك المعاهدات الى إستلهامها لقواعد القانون الدولي ذات الصلة ومبادئ حُسن الجوار.

وختاماً ، فان وزارة خارجية جمهورية العراق في الوقت الذي تجلب إنتباه وزارة خارجية جمهورية تركيا الموقرة الى النظام القانوني الذي يحكم استخدامات الأنهار الدولية المشتركة ومن بينها بالتأكيد نهري دجلة والفرات، وكذلك الى الأضرار التي لحقت بالعراق، جراء تردي كمية ونوعية مياههما – وخاصة بالنسبة الى نهر الفرات – تؤكد ان استمرار تركيا بإنشاء السدود وغير ذلك من المشاريع عليهما دون التشاور مع شريكيها في استخدام مياههما، تشكل مخالفة للنظام القانوني المذكور، كما ان الوزارة تؤكد حرص العراق على التعاون التام مع كل من سوريا والعراق للتوصل الى إتفاق عادل لقسمة وتحديد حصص كل دولة(*).

وزير خارجية جمهورية العراق

٤ كانون الثاني ١٩٩٦

(*) جمالو – المصدر السابق – ص ٥٥.

ملحق رقم (٥)

رد تركيا على العراق

سفارة الجمهورية التركية
بغداد، الرقم ٦٦٠٠/١٧/٩٦
(ترجمة غير رسمية)

تهدي سفارة الجمهورية التركية في بغداد تحياتها الى وزارة خارجية جمهورية العراق، وبالإشارة الى مذكرة الوزارة المؤرخة في ١٩٩٦/١/٨، المتعلقة بوجهة نظر العراق بشأن إنشاء السدود على نهر الفرات من قبل تركيا، وبشأن التلوث الذي زعم انه من جراء الأنشطة الإروائية من الأراضي المتاخمة، تتشرف أن تسترعي انتباه الوزارة الى ما يلي:

خلافاً للإشارات الواردة في مذكرة الوزارة ، فان تطور قانون استخدام المياه العابرة للحدود في الأغراض غير الملاحية، يجري باتجاه صياغة إتفاقية إطارية. ولكن هذا القانون لم يكتمل بعد، كما انه لا يوجد عرف دولي موحد، والسبب الرئيس لذلك، وليس الوحيد، هو التنوع واختلاف خصائص المجاري المائية العابرة للحدود، والحاجات الإنسانية التي تلبيها. ومع ذلك فان قاعدة الاستغلال المنصف والمعقول للمياه، هي المبدأ الموجه بالنسبة الى مصالح الدول المتشاطئة لتحقيق أمثل استخدام ومنافع من تلك المياه، بما ينسجم مع توفير الحماية الكافية والمحافظة عليها.

وفي هذا الصدد ، فان الفكرة القائلة بأن المجاري المائية العابرة للحدود هي مورد طبيعي يمكن (تقاسمه)، قد رُفضَتْ بشكل قاطع منذ بداية العمل الهادف الى صياغة اتفاقية دولية إطارية بشأن هذا الموضوع. كما أن مصطلحي (الحصص) و(التوزيع) غير مقبولين أيضاً. وان المفهوم المركزي هو (الاستغلال والاستخدام)، وعندما نتحدث عن (تخصيص المياه)، فان ما نفهمه هو ليس توزيع المياه بين البلدان المعنية، وإنما (تخصيص استخدامات المياه) على أسس منصفة ومعقولة، آخذين بالحسبان كل العوامل ذات الصلة، وقد تأكد هذا التعريف، في التطورات الحديثة في القانون الدولي.

وفي الوقت نفسه فان تركيا قد تصرفت بحُسن نية، وبما ينسجم مع مبدأ علاقات حُسن الجوار في ما يتعلق بالفرات ودجلة. وبهذه الروحية فان تركيا تنفذ الجزء المتعلق بـ (المياه) في بروتوكول العام ١٩٨٧، المعقودة في سوريا.

إن السدود التي أثار العراق اعتراضات بشأنها في الماضي، إنما تنظِّم، في الواقع، تدفق المياه العابرة للحدود. والحقيقة ان هذه السدود توفر منافع للعراق، من خلال تنظيمها للمجرى المائي وحمايتها لهذا البلد من الفيضانات والجفاف. ويصدق هذا أيضاً على اعتراضات العراق على إنشاء سدي (بيرجيك) و(قرهقامش). ان إنشاء هذين السدين هو ضروري أيضاً لتنظيم المياه التي تطلق من سد أتاتورك. وان مثل (سدود الصد الخلفي) هذه، أو (السدود المنظّمة) هي ضرورية لاستكمال المنظومة. والحقيقة، ان سد (بادوش) الواقع أسفل سد (صدام) على نهر دجلة وسد (البغدادي) الواقع مباشرة، بعد سد (القادسية) على نهر الفرات هما سدان للصد الخلفي يشبهان تلك السدود.

فضلاً عن ما تقدم ، وخلافاً للمزاعم التي تضمنتها المذكرة المشار إليها أعلاه، فان كل البيانات المتعلقة بالسدود المقامة على حوض الفرات – دجلة، قد أرسلت بانتظام الى العراق منذ العام ١٩٨٠، وهو التاريخ الذي أُنشئت فيه (اللجنة الفنية المشتركة حول قضايا المياه) التي تضم العراق وتركيا وسوريا. ومنذ ذلك التاريخ عقدت اللجنة الفنية المشتركة (١٦) اجتماعاً، وان (تبادل المعلومات) كان على رأس جدول أعمالها دائماً.

لقد مارست تركيا العناية المطلوبة في ما يتعلق باستخدام المجاري المائية موضوع البحث، ولهذا فان الإدعاء بأن الأنشطة الإروائية الحالية في تركيا تسبب التلوث في العراق، هو إدعاء غير مقبول. وعلى أية حال، فان هذا الإدعاء يبين بوضوح ان المسألة معقدة جداً، ولا يمكن التقليل من شأنها وجعلها مسألة (تخصيص مياه)، كما يدّعي العراق. واستناداً الى مصادر مستقلة فان هنالك أدلة واضحة على تلوث مياه نهر الفرات بكثرة بسبب طرق الري غير الصحيحة التي تستخدمها سوريا. ومن الواضح أيضاً، ان أي شكاوى عراقية حول التلوث، يجب أن توجه الى سوريا، باعتبارها دولة أعلى المجرى المائي مباشرة بالنسبة للعراق.

وفي هذا الصدد ، فان الوزارة تستذكر ، ان تركيا اقترحت خطة المراحل الثلاثة، من أجل الاستغلال العادل والمعقول والأمثل للمجاري المائية في المنطقة بما يعود بالنفع على الدول المتشاطئة. وهذا يوفر أيضاً، أُسساً سليمة للتشاور حول المشاكل البيئية ذات العلاقة. وكما هو مبين أعلاه، فان ما يؤسف له، ان تركيا لم تتسلم، حتى الآن، أي رد من العراق حول هذا المقترح. إن خطة المراحل الثلاث هذه، المقترح تنفيذها بصورة مشتركة من قبل الجهات

التركية والعراقيــة والســورية، ما تزال مطروحــة على الطاولــة. وهي تهدف الى إجراء مسح لمصادر المياه للمنطقــة، وتقيــيم أســاليب الــري الحالية، وتراكيب التربة، وأصناف المحاصيل الزراعية، وطــرق الزراعــة وأخيراً، تحــديد الاحتياجات الحقيقيــة للميــاه والــسياســات الخاصــة بالتعامل مع هذه الاحتياجات، من خلال الاستخدام الأمثل للمــوارد المائيــة الشحيحة في البلدان المعنية.

ويجب أن يبقى في الذهن ، بأن قاعدة استخدام المجاري المائية من قبل الدول المتشاطئة بطريقة مثلى، يستلزم إلتزاماً بالتعــاون الفعــال مــع الدول المتشاطئة الأخرى لغرض حماية المجاري المائية وتنميتهــا. وهــذا ينطبق على العراق وسوريا أيضاً.

ومن جانبها ، فان تركيا تعتقد بأن المشاكل بين الــدول المجــاورة يمكن حلها من خلال الحوار البنّاء، وانها على أتم الإستعداد، كما كانت في السابق، للتعاون مع العراق وسوريا في مــا يتعلــق بالاســتخدام العــادل والمعقول والأمثل لمياه حوض الفرات ــ دجلــة علــى أســاس المعــايير الموضوعية والعلمية.

تغتنم سفارة الجمهورية التركية هذه المناسبة لتجدد لوزارة خارجية جمهورية العراق فائق تقديرها.(*)

بغداد ٢٥/١/١٩٩٦

(*) جمالو ، المصدر السابق ، ص ٦٣.

باسم الشعب
مجلس قيادة الثورة
رقم القرار: ٢٠
تاريخ القرار: ٢٠ شوال ١٤١٥ هـ
٢١ / ٣ / ١٩٩٥ م

الملحق رقم (١٦)

ـ ١٤٨ ـ

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور،

قرر مجلس قيادة الثورة

إصدار القانون الآتي:

رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥

قانون

صيانة شبكات الري والبزل

الفصل الأول

الأهداف والتعاريف

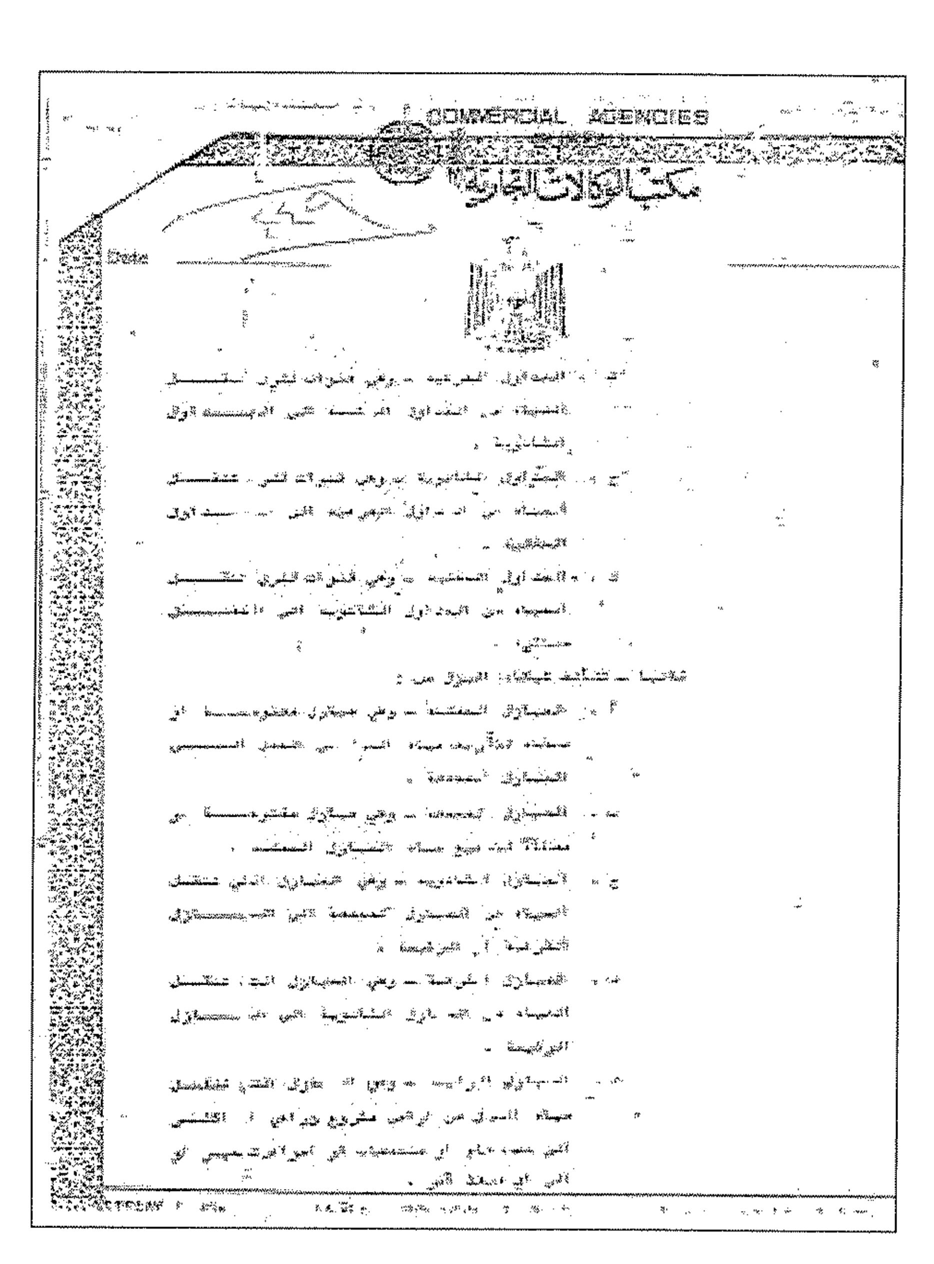
المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى صيانة شبكات الري والبزل ومنشآتها والمحافظة عليها وتشغيلها وفق التصاميم الموضوعة لها، وحماية الأراضي الزراعية المجاورة لها من التجاوز أو التملح والمحافظة عليها وتحديد الجهات المسؤولة عن القيام بذلك.

الفصل الثاني

شبكات الري والبزل

المادة ـ ٢ ـ أولاً ـ تتألف شبكة الري من:

أ ـ الجداول الرئيسة ـ وهي القنوات التي تجري مياهها من مصادر الأنهر إلى الجداول الفرعية في المشروع الزراعي.



COMMERCIAL AGENCIES

مكتب الوكالات التجارية

Date

أ - الجداول الفرعية – وهي القنوات التي تستلم المياه من الجداول الرئيسة الى الجداول الثانوية .

ب - الجداول الثانوية – وهي القنوات التي تستلم المياه من الجداول الفرعية الى الجداول المنخفضة .

ج - الجداول المنخفضة – وهي القنوات التي تستلم المياه من الجداول الثانوية الى المستفيد .

ثانياً – تصانيف شبكات البزل هي :

أ - المبازل الحقلية – وهي مبازل مفتوحة أو مغطاة لتأمين صرف مياه البزل من الحقل الى المبازل المجمعة .

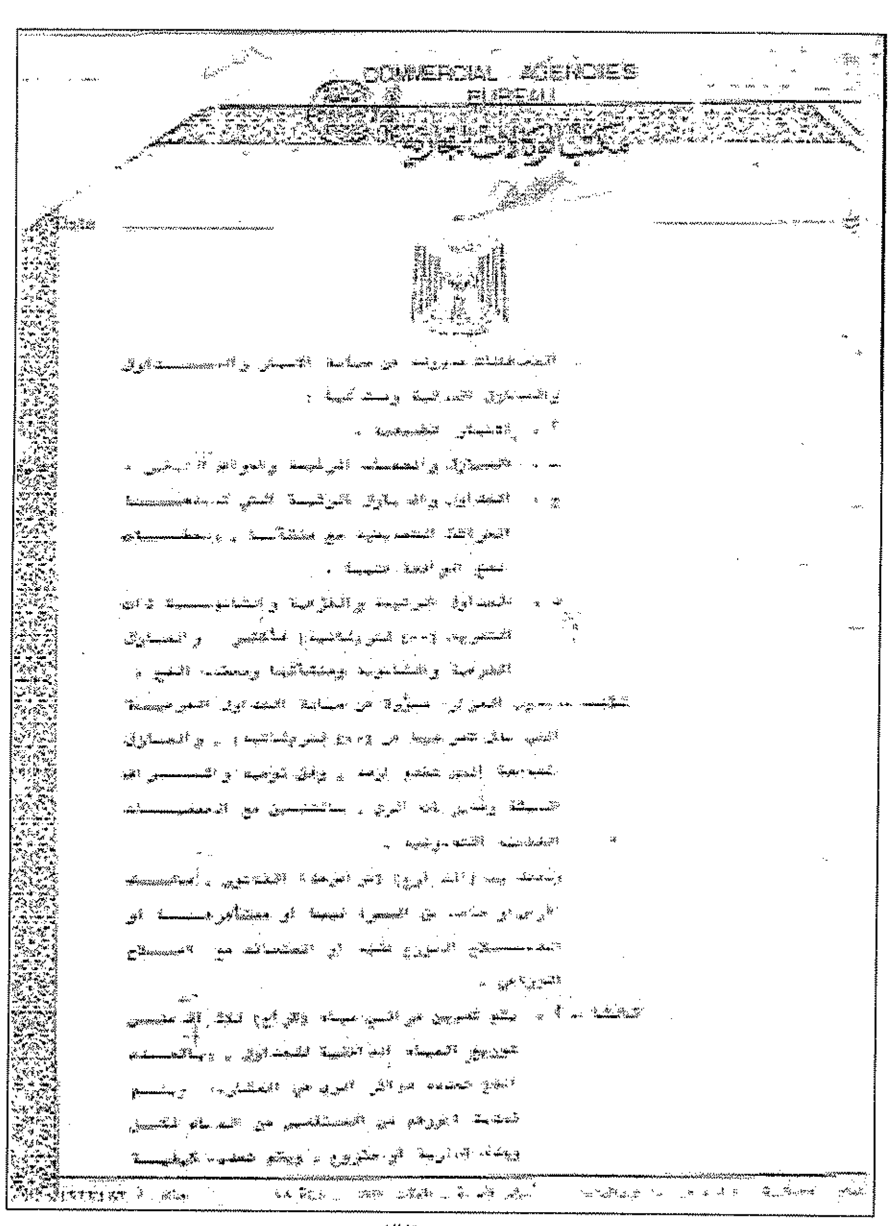
ب - المبازل المجمعة – وهي مبازل مفتوحة أو مغلقة لتجميع مياه المبازل الحقلية .

ج - المبازل الثانوية – وهي المبازل التي تستلم المياه من المبازل المجمعة الى المبازل الفرعية أو الرئيسة .

د - المبازل الفرعية – وهي المبازل التي تستلم المياه من المبازل الثانوية الى المبازل الرئيسة .

هـ - المبازل الرئيسة – وهي المبازل التي تستلم مياه البزل من المبازل الفرعية او الى البحر او الى مسطح مائي او الى اي مسطح آخر .

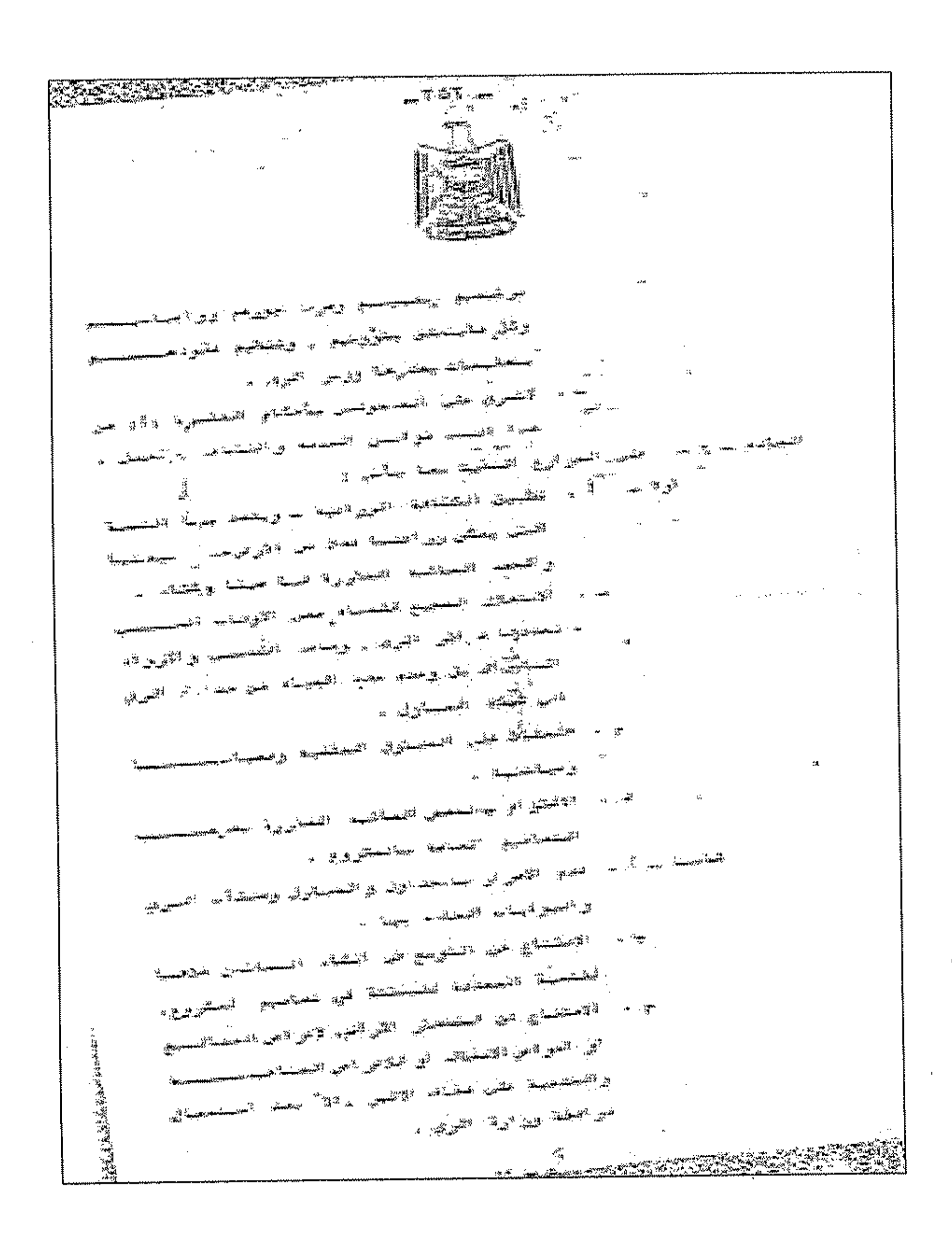
[illegible]

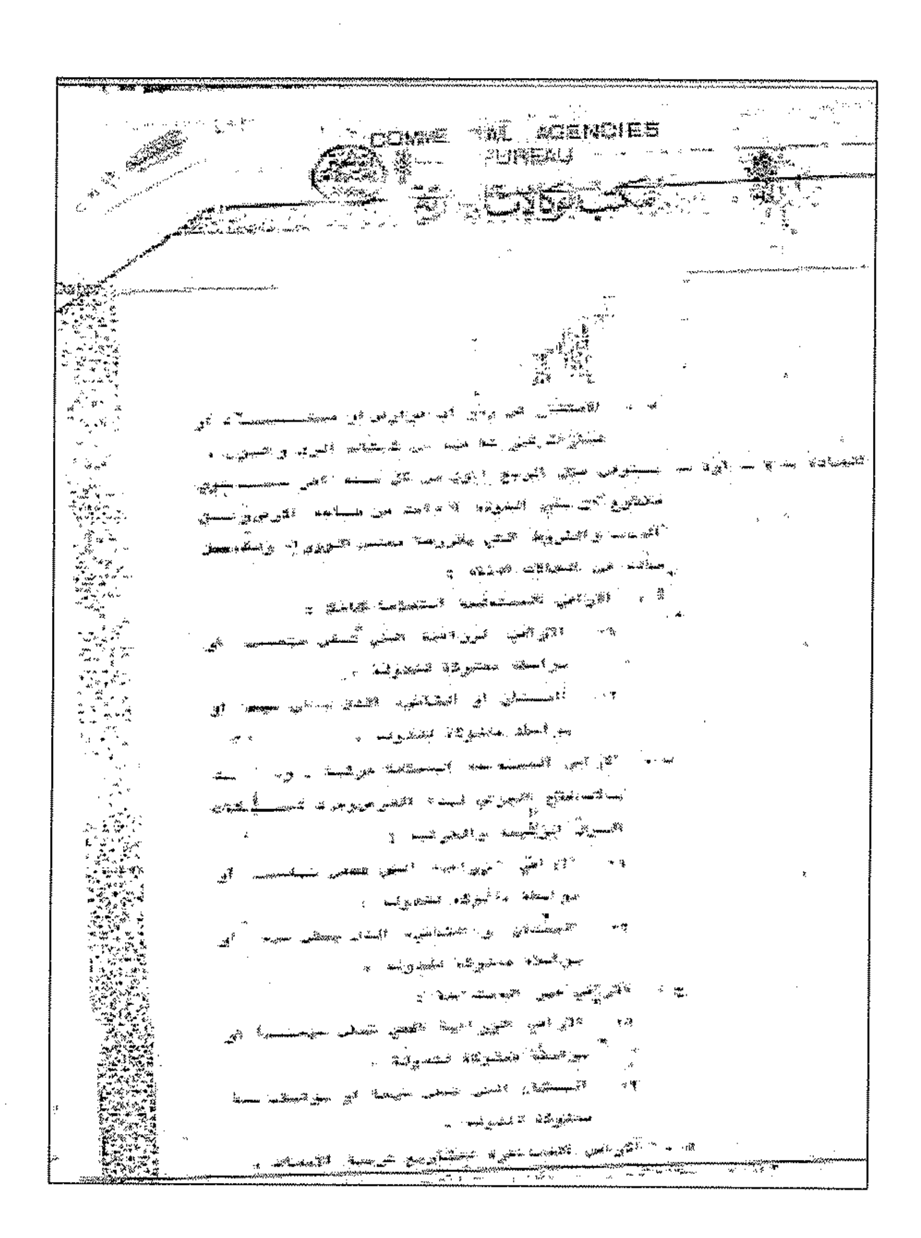


COMMERCIAL AGENCIES BUREAU

مكتب وكالات تجارية

[illegible]





ثالثا – [illegible]

رابعا – [illegible]

خامسا – [illegible]

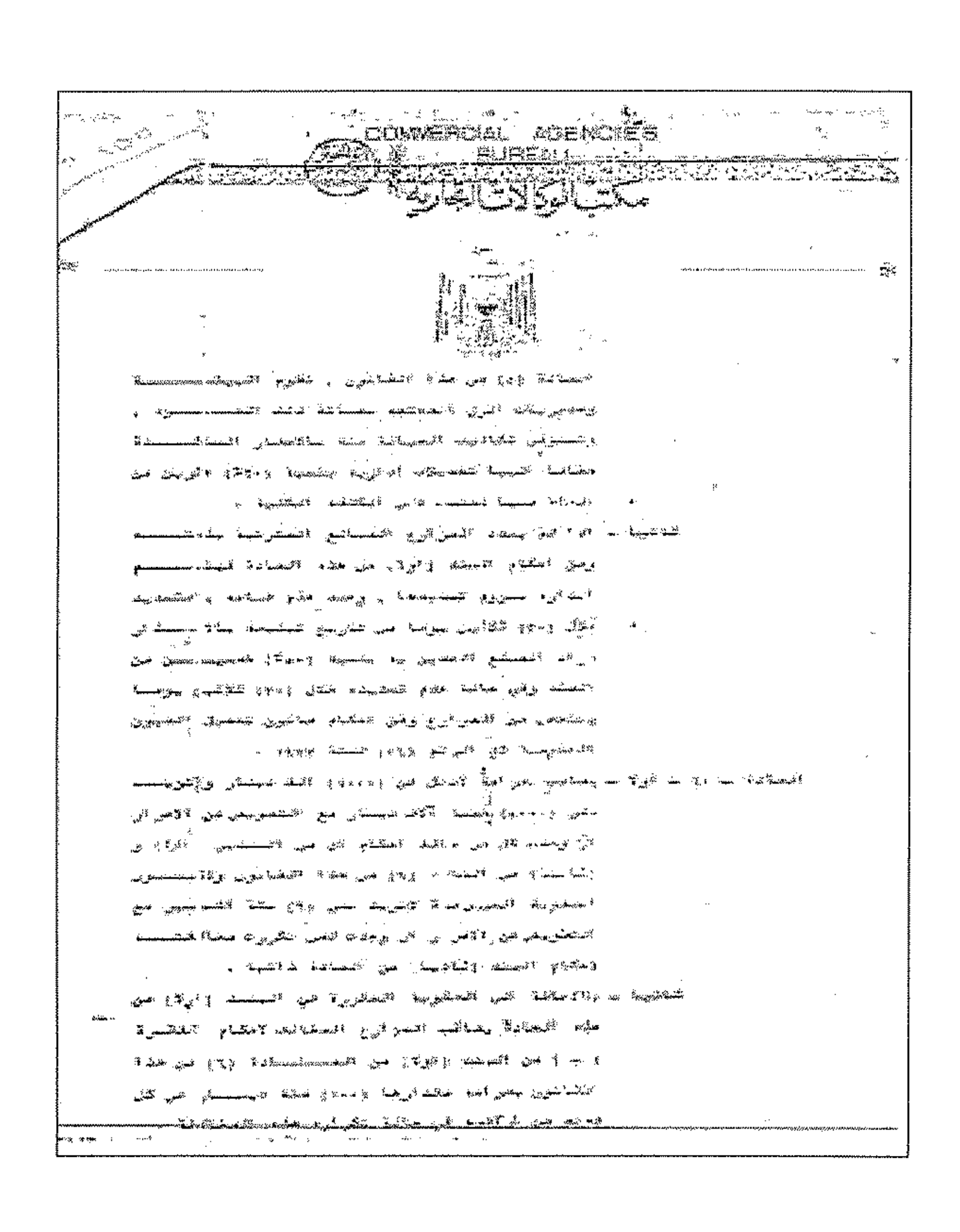
سادسا – [illegible]

المادة – ٨ – [illegible]

الفصل الرابع

[illegible]

المادة – ٩ – أولا – [illegible]


COMMERCIAL AGENCIES BUREAU

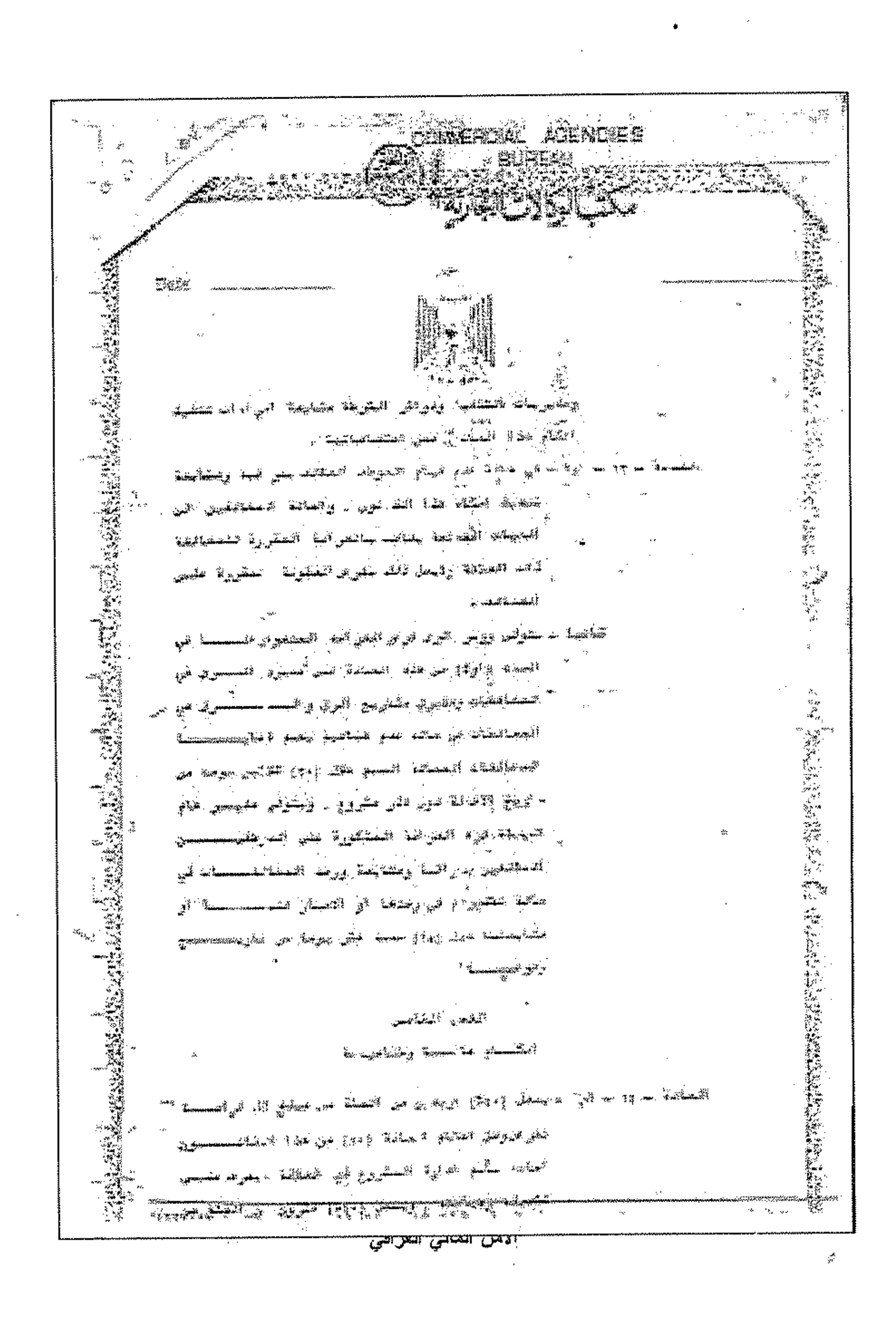
مكتب الوكالات التجارية

المادة — ١٣ — اولا — يخول كل من مدير عام الهيئة ومديري المديريات العامة [illegible] سلطة قاضي جنح للنظر في الدعاوى الناشئة عن مخالفة احكام المادة (١٠) من هذا القانون ، وله الحكم بالحبس او بالغرامة [illegible] [illegible]

ثانيا — يجوز الطعن في الاحكام والقرارات الصادرة وفق احكام البند (اولا) من هذه المادة [illegible] من تاريخ التبليغ بها او اعتبارها مبلغة [illegible] [illegible] [illegible] وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية في العراق (٢٣) لسنة ١٩٧١ ، ويكون قرارها باتا .

ثالثا — يعتبر التقرير المعد من الموظف المختص [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

المادة — ١٤ — [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] احكام هذا القانون [illegible] [illegible] [illegible]



COMMERCIAL AGENCIES BUREAU

مكتب الوكالات التجارية

Date: ____________

[illegible]

ثانيا - [illegible]

[illegible]

الفصل الخامس

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثالثاً – [illegible]

[illegible] على الوجه الآتي :

أ – إعفاء [illegible]

ب – إعفاء [illegible] من [illegible] الى كل من [illegible] والمهندسين والمشرفين والعاملين في [illegible] أو الفنية [illegible]

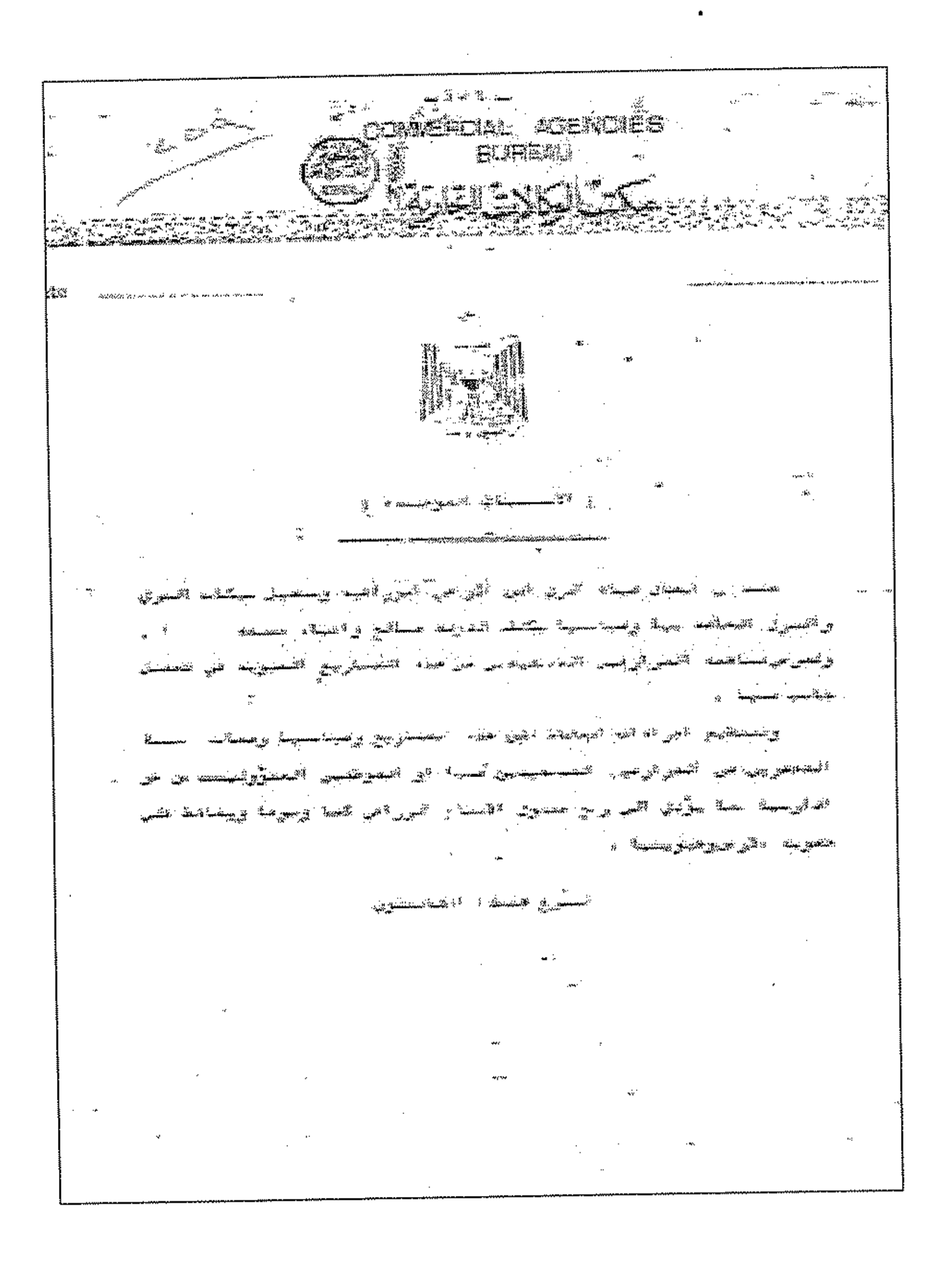
المادة سادساً – [illegible]

المادة سابعاً – [illegible]

المادة ثامناً – [illegible] لسنة [illegible]

المادة تاسعاً – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس مجلس قيادة الثورة



COMMERCIAL AGENCIES
BUREAU

مكتب الوكالات التجارية

[illegible]

قانون التعديل الأول لقانون مبازل شبكات الري
رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ الرقم (٢٩) لسنة ١٩٩٧
الصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٥٨)
في ١٩٩٧/١٠/٢٦

المادة الأولى ــ يلغى نص المادة (٧) من قانون صيانة شبكات الري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ ويحل محلها ما يلي:

المادة (٧) :

أولاً ــ يُستوفى خلال النصف الأول من كل سنة أجر سنوي مقطوع عن سقي الدونم الواحد من مساحة الأرض وفق النسب والشروط التي يقررها مجلس الوزراء ولكل حالة من الحالات الآتية:

أ. الأراضي المستصلحة استصلاحاً كاملاً وهي :

١. الأراضي الزراعية التي تُسقى سيحاً.

٢. الأراضي الزراعية التي تُسقى بواسطة مملوكة للدولة.

٣. البساتين والشواطيء التي تُسقى سيحاً أو بواسطة مملوكة للدولة.

ب. الأراضي المستصلحة استصلاحاً جزئياً ويُقصد بالاستصلاح الجزئي لهذا الغرض وجود شبكات البزل الرئيسية والفرعية وهي:

١. الأراضي الزراعية التي تُسقى سيحاً.

٢. الأراضي الزراعية التي تُسقى سيحاً بواسطة مملوكة للدولة.

٣. البساتين التي تُسقى سيحاً أو بواسطة مملوكة للدولة.

ج. الأراضي الغير مستصلحة وتشمل نفس الأراضي أعلاه في الفقرة (أ ــ ب).

د. الأراضي المستثمرة لمشاريع تربية الأسماك.

ثانياً ــ لا تخضع لاستيفاء الأجور الأراضي التي تقل مساحتها عن دونم واحد.

ثالثاً ــ يُستوفى نصف الأجر المقرر على الأراضي الزراعية أو البساتين إذا كانت تُسقى بواسطة غير مملوكة للدولة.

رابعاً ــ يكلف بوضع الأجر المحدد المزارع أو مَنْ يتولى إدارة الأرض أو البستان من الشركاء.

خامساً ــ يضاعف الأجر المحدد في حالة عدم دفعه خلال النصف الأول من كل سنة.

سادساً ــ تُعفى من الأجور الأرض الزراعية أو البستان أو الشاطيء في حالة انقطاع المياه عنها أو تعذر زراعتها لأسباب خارجة عن إدارة المزارع.

الأسباب الموجبة

بغية إفساح المجال أمام المزارعين لتسديد أجور السقي خلال النصف الأول من كل سنة بدلاً من الربع الأول لكون المدة غير كافية للتسديد لوقوعها قبل الحصاد والتسويق، ولكون مدة التسعين يوماً المنصوص عليها في البند خامساً من المادة (٧) تثير إلتباساً في التطبيق، شرع هذا القانون.

ملحق رقم (٧)
مذكرة وزارة خارجية جمهورية العراق
الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
رداً على تصريحات الرئيس التركي (سليمان ديميريل)
لصحيفة الأهرام القاهرة في ١٩٩٧/٩/١٦،
(قضايا المياه)، ٣٣٨٥/١/١١/٨/٧ في ١٩٩٧/١٠/٦

تهدي وزارة خارجية العراق أطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتود أن تبدي لها ما يلي:

في مقابلة صحفية مع صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦، مع السيد سليمان ديميريل رئيس الجمهورية التركية بمناسبة زيارته الى القاهرة، تحدث فيها عن قضايا المياه ومياه دجلة والفرات ومواقف تركيا من هذه المواضيع. وقد حملت إجابات الرئيس التركي على أسئلة الصحيفة أقوالاً مجافية للحقيقة والواقع واحتوت على جملة من المغالطات في العرف والقانون الدولي، لذا ترى وزارة خارجية جمهورية العراق توضيح الأمور وفق مبادئ القانون والعرف الدولي:

١ — إن نهري دجلة والفرات هما نهران قامت عليهما داخل العراق أقدم الحضارات التي عرفها تاريخ البشرية. وما كان لهذه

الحضارات أن تنشأ وتنمو لولا توفر مقومات الحياة والمعيشة من مياه وغذاء، لذا فقد وُجِدَتْ في بلاد ما بين النهرين حقوق مكتسبة في مياه نهر دجلة والفرات منذ أقدم العصور. وتحاول تركيا الإستئثار بمياه النهرين لحرمان العراق وسوريا من المياه ومن تطوير أراضيهما أو حتى تأمين المياه اللازمة لإرواء الأراضي المستغلة منذ بدء التاريخ، وخير دليل على ذلك، انه وفي الوقت الذي تخطط فيه تركيا لإرواء ٣٣% من الأراضي القابلة للإرواء في عموم تركيا، فإنها تركّز على حوضي دجلة والفرات لإرواء أكبر مساحة ممكنة فيها.

٢ ـ إن ما ورد على لسان الرئيس من ان سوريا والعراق يصممان على تقسيم مياه النهرين الى ثلاثة حصص متساوية دون إعطاء أي تفسير مقبول لهذا التقسيم، هو أمر غير دقيق، حيث لم يسبق للعراق أن عرض مقترحاً لقسمة مياه نهري دجلة والفرات الى ثلاثة حصص متساوية من خلال الاجتماعات أو اللقاءات التي عُقدت مع الجانب التركي أو السوري عند مناقشة قسمة المياه المشتركة. وفيما يلي استعراض موجز لموقف العراق وتركيا بشأن موضوع قسمة المياه:

أ ـ موقف العراق :

أولاً : التأكيد على كون نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان

إستناداً الى القوانين والأعراف الدولية.

ثانياً : إن حوض دجلة مستقبل عن حوض الفرات من خلال حدود جغرافية وطبيعي.

ثالثاً : إن هدف اللجنة الفنية المشتركة المؤلفة من الأطراف الثلاثة هو بحث موضوع قسمة المياه وليس الاستخدام الأمثل للمياه.

رابعاً : ضرورة تحديد سقف زمني لحسم موضوع قسمة المياه.

خامساً : يعارض العراق خطة المراحل الثلاث التي تدعو إليها تركيا وتؤكد على مبدأ الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة.

سادساً : يؤكد على موضوع نوعية المياه باضافة الى الكمية.

سابعاً : يرى العراق ان مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه يتضمن التنمية الشاملة للموارد المائية وحمايتها من التلوث بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه وحُسن توزيعها وبما يتطلبه ذلك من اعتماد أساليب الري الحديثة لتقليل الفواقد وزيادة كفاءة الإرواء وبما يقلل من كميات المياه التي تُهدَر الى البحر، إضافة الى اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تحول دون تصريف المياه المتخلفة عن النشاطات الزراعية والصناعية والمدنية الى الأنهار للحد من أساليب التلوث. ويرى العراق ان الجوانب القانونية والفنية التي يتحدد في ضوئها جوهر هذا المفهوم تنبع من حق كل الدول المتشاطئة في الانتفاع بحصة عادلة ومعقولة من مياه ذلك المجرى لكي تستطيع في ضوئها

وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتحقيق الاستخدام الأمثل، وان الاتجاه العام في القانون الدولي هو ضد التفسير التركي لهذا المفهوم وخطة المراحل الثلاثة، فلا يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل إلا بعد الاتفاق على تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول الذي تتحدد في ضوئه حصة كل دولة من الدول المتشاطئة، وقد انعكس هذا الاتجاه في مواد اتفاقية استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايس ١٩٩٧.

ب ـ موقف تركيا :

أولاً : لا تقبل بمبدأ الحقوق المكتسبة والحقوق التاريخية يؤكد على استخدام المياه وليس قسمة المياه.

ثانياً : تعتبر حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً وليس حوضين منفصلين.

ثالثاً : تؤكد على أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود ولا يمكن اعتبارهما نهرين دوليين وان لها حق السيادة المطلقة على مياههما واستغلالهما بالشكل الذي تراه مناسباً دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها (سوريا والعراق).

رابعاً : تقوم بإطالة أمد المفاوضات لتحقيق أهدافها بالإستحواذ على

أكبر كمية من المياه وتدعو من خلال خطتها المسماة ـ خطة المراحل الثلاث ـ الى دراسة واقع المياه للزراعة والتربة والتخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية في البلدان الثلاثة وتخصيص المياه للأراضي ذات الترب الجيدة والتي يقع معظمها في تركيا.

ونود أن نوضح بأن تركيا لم تقم وزناً للاتفاقيات المبرمة معها والخاصة بنهري دجلة والفرات، ومنها:

١ ـ البروتوكول رقم (١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحُسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٦، حيث نصّت المادة الخامسة منه على ما يلي: توافق تركيا على إطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية من الفيضان قد تقرر إنشاؤها على أي من هذين النهرين أو روافدهما، وذلك لغرض جعل الأعمال التي تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا.

٢ ـ بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين الموقع بتاريخ ١٩٧١/١/١٧، حيث جاء في المادة الثالثة منه ما يلي: يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة إبتداءاً بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف

المعنية.

٣ ـ محضر اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني الموقع عليه في ١٩٨٠/١٢/٥، الذي جاء في نص الفصل الخاص منه بالمياه الدولية: وافق الطرفان على انعقاد لجنة فنية.

٤ ـ جاء على لسان الرئيس التركي أيضاً قضية تخللها معلومات مغلوطة، فالفرات ودجلة ينبعان من تركيا وتذهب مياههما الى سوريا والعراق وتصب في الخليج. وهناك مياه كثيرة تذهب الى البلدين وليس في نيتنا أن نقطعها عنهما وفي غضون (٢٠ ـ ٢٥) سنة لن تكون هناك شكوى من أي من البلدين، كما لن تكون هناك أي مشكلة. لدينا سدود لتنظيم عمليات صرف المياه وما نقوله: (تعالوا نجلس معاً ونحبث كم من المياه يحتاجها كل بلد من البلدان الثلاثة وكم من المياه متاح، دعونا نوجد نظاماً للحصص.)

إن ما ورد في أعلاه من مغالطات عديدة ، حيث ان الأحداث قد أثبتت بأن تركيا لا تقيم وزناً لما يصيب جيرانها من أضرار والدليل على ذلك قيامها بقطع مياه الفرات لمدة شهر في بداية إملاء سد أتاتورك، على الرغم من عدم وجود مبرر فني لذلك، كما أثبت ذلك الوفد الفني العراقي الى الجانب التركي أواخر عام ١٩٩٠ والأعوام التي تلته، مما أدى

الى انخفاض وارد نهر الفرات الى ثلث الوارد الطبيعي للنهر وتأشير حدوث تلوث خطير في مياهه، حيث تجاوزت بعض المحددات الضارة بالصحة العامة الحدود المسموح بها دولياً عند الحدود السورية ـ العراقية.

وزير خارجية جمهورية العراق وكالة
١٦/١٠/١٩٩٧



الفهرست

رقم الأيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٧٧٤) لسنة ٢٠٠٨

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

المكتبة الاكاديمية للمياه
بإشراف الدكتور ريان العباسي